شؤون فلسطينية

١٠٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

شؤون فلسطينية

١٠٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة

٣	د . أحمد صدقي الدجاني	أفكار
١٣	صبري جريس	القوانين الإسرائيلية لضم القدس
٢٥	محمود عباس (أبو مازن)	لماذا جاء الليكود إلى الحكم ....
٣٣	إبراهيم غنايم	المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن
٥٨	نهى تادرس	التواجد العسكري الاميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
٧٥	المقدم الطيار حسين عويضة	الطيران ودوره في حرب حزيران ...
١٠٣	عبد الحفيظ محارب	العلاقات بين الهجناه واتسل حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية .
١٢٩	د . حسني محمود حسين	مدخل لدراسة شعر المقاومة ...

١٤٦ **تقارير**

١ ـ فلسطين امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سليمان إبراهيم

٢ ـ لبنان : الازمة الحكومية والدويلة الكتائبية ، نبيل هادي

٣ ـ مؤتمر المرأة العالمي في كوبنهاغن تظاهرة لصالح الشعب الفلسطيني ، س . إ .

١٧١ **مراجعات**

ماريان ولفسن ، انبياء بابل : اليهود في العالم العربي ، مراجعة عباس شبلاق

١٧٣ **شهريات**

المناطق المحتلة ، محمد عبد الرحمن

إسرائيليات ، مكرم يونس

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ضاهر زيداني**

المدير العام : صبري جريس * **رئيس التحرير : محمود درويش**

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ـ لبنان ، ص . ب . ١٦٩١ ، تلفون التحرير والتوزيع : ٣٥١٢٦٠ ، برقيا : مرابحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل . ل . في جميع الدول غير العربية .

د. أحمد صدقي الدجاني

أفكار

دخولنا في ثمانينات هذا القرن يفرض علينا تجاه قضايا أمتنا العربية ، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، أن نقف **وقفة تأمل ومحاسبة ، متفاعلين مع بُعد الزمان** - أحد الأبعاد الأساسية في صنع الأحداث - نراجع فيها حصيلة عملنا ، ونتشوف فيها المستقبل الذي نناضل لصنعه ، لنصل ، من خلال ذلك ، إلى أفكار محددة ننطلق منها في نضالنا ، وتكون لنا هدى في مسيرتنا لبلوغ أهدافنا .

إن من أهم الحقائق التي تبدو لنا ، في مطلع الثمانينات ، بارزة على مسرح الأحداث ، في منطقتنا العربية ، هي **حقيقة أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يزال محتدماً بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد أواخر السبعينات ، وأن النضال الفلسطيني ، كجزء من النضال العربي في مواجهة الأحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، يتصاعد بقوة مع تزايد مقاومة شعبنا في الوطن المحتل ، وتزايد قوة الثورة الفلسطينية على جميع الصُعد ، وخصوصاً الصعيد الدولي** . وستحكم هذه الحقيقة بشقيها مجرى الأحداث في ساحتنا وفي منطقتنا ، على مدى سنوات العقد القادم ، كما ستؤثر تأثيراً واضحاً على مجرى الأحداث في عالمنا .

يمكننا ، على ضوء هذه الحقيقة ، وضمن وقفة التأمل والمحاسبة المطلوبة ، ومن خلال إعمال الفكر في الصراع العربي الإسرائيلي وفي مسيرتنا الثورية ، أن نصل إلى **مجموعة أفكار تستحق منا عناية فائقة ، وفهماً عميقاً : لأنه بقدر ما نتمثل هذه الأفكار ونسير على هداها في نضالنا ، بقدر ما نمكّن هذا النضال من الإنتصار وبلوغ أهدافه** .

أولى هذه الأفكار فكرة تتعلق **بمفهوم الثورة والعمل الثوري** . ونلاحظ ، بداية ، أن هذا المفهوم يتصف بالغموض عند كثيرين ، ممن يعيشون الثورة ويرددون هذا اللفظ ومشتقاته؛ وذلك لأن هؤلاء لم يكوِّنوا **مفهوماً واضحاً محدداً وشاملاً للثورة والعمل الثوري** .

هل يمكننا القول ، في محاولة لتحديد هذا المفهوم ، ان الثورة هي رفض لأمر واقع مفروض **وأن هذا الرفض يتجسد في عمل ثوري تنمو الثورة مع إستمرار وتتصاعد، فتشق طريقها**

لتغيير هذا الأمر الواقع؛ وتَعبر، وهي تنمو، مرحلة تلو أخرى حتى تبلغ مداها وتحقق أهدافها وتستقر ببناء واقع جديد.

إن هذا التحديد يعنى **أن أنطلاق الثورة يقتضي موقفاً رافضاً ، ولكن نموها لا يتحقق إلا بإرادة الفعل التي تتجسد في عمل يُغيرّ** ويوجد حقائق جديدة فيوصف بأنه عمل ثوري . ولا يكتمل أنتصار الثورة **إلا بتشوف المستقبل وبناء الواقع الجديد المطلوب** .

والثورة ، بالنظرة الشاملة لها ، تعتمد **الكفاح المسلح** منطلقاً تنطلق منه إلى عملٍ ثوري شامل ، في شتى مجالات حياة المجتمع وحياة الفرد ، يعزز الكفاح المسلح ويتكامل معه . ويتضمن هذا العمل انشطةٍ فكرية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية وإعلامية وفنية ورياضية وصحية ؛ كما يتضمن عملاً سياسياً يحكم ذلك كله ويوظفه لبلوغ أهداف الثورة .

العمل الثوري إذن كل متكامل ، لا يقوم الكفاح المسلح فيه بدوره إلا إذا ساندته الانشطة الأخرى وحكمه العمل السياسي . ومن المعلوم أن الفرد المقاتل ، في الصف الأول ، يحتاج إلى عدد من الأفراد يتكاملون معه كي يقوم بواجب القتال . وهذا ما يفسر كيف أن بروز فكرة الكفاح المسلح سرعان ما توصل إلى الأعتقاد بضرورة بناء المؤسسات الأخرى اللازمة لإستمرار الكفاح المسلح صحية كانت أو إجتماعية أو ثقافية أو إقتصادية أو إعلامية أو فنية . **وهكذا تتفجر الثورة حياة نابضة في جميع أطراف جسم المجتمع وتمثل الولادة الجديدة** .

هذا التكامل في العمل الثوري يجب أن يقترن **بتحقيق التوازن** بين جوانب نشاطاته المختلفة كي يحقق هدفه . وهنا تبرز قدرة القيادة الثورية التي تحرص ، من خلال نظرتها الشاملة ، على تحقيق التكامل في العمل الثوري ، وتتقن ، من خلال ادراكها لمتطلبات العمل تحقيق التوازن المطلوب . ومن الواضح إن الأخلال بهذا التوازن يسيء إلى العمل ويعرقل نجاحه ؛ **ومن الواضح أيضاً أن الكفاح المسلح يبقى محور العمل الثوري وواسطة العقد فيه** ، وهناك علاقة جدلية تقوم بينه وبين النضال السياسي ينبغي ادراكها ، ومن ثم يجب **الأنتباه إلى عنصر التوقيت** ، في التحرك بينهما ، **لكي يوصل التوازن إلى التناغم** الذي يحقق وحدة العمل الثوري ، تماماً كما هو عليه الحال في التأليف الموسيقي .

إن النضال السياسي قادر على توظيف نتائج الكفاح المسلح ، كما أنه يمهد لتصعيده بتهيئة المناخ الصالح لذلك . ولن يثمر العمل السياسي ، مهما كثفنا الجهود فيه ، إذ لم ينطلق من قاعدة الكفاح المسلح الصلبة . ولن يكون مردود العمل السياسي متناسباً مع الجهد الذي بذل فيه ، إذا تم في وقت كان ثقل الثورة العسكري فيه ضعيفاً . وأن غياب الهدف السياسي عن أي عمل عسكري قد يوصل إلى نتائج سلبية . ولن يجدي النشاط الأعلامي مهما أتقنا فن الإعلام إذا لم يكن منطلقاً من قوة قائمة ، وهو ضروري للغاية لنمو هذه القوة ، حين تقوم .

آن علينا ، في وقفة التأمل والمحاسبة ، أن نعتمد النظرة الشاملة في رؤية الثورة والعمل الثوري ، كي نعمق مفهومنا لهما ، وننجو من أخطار إعتماد النظرة الجزئية ، ونمكن الثورة من الأنتصار من خلال عمل ثوري متكامل متناغم .

الفكرة الثانية تتعلق **بمكان الفكر من الثورة ومن نشاطات الحياة الإنسانية عامة** وهي تعبر عن قناعة مؤداها ، ان **مكان الفكر بالنسبة للثورة هو كمكان الرأس من الجسم ، والفكر مطلوب في شتى مجالات العمل الثوري** . وهناك فكر عسكري وفكر سياسي وفكر تنظيمي وفكر إعلامي . ولا بد للفكر من أن يحكم الثورة والحياة الإنسانية بصورة عامة كي يتحقق النجاح في العمل ويحقق الإنسان انسانيته . ذلك أن الله ميّز الإنسان بالقدرة على التفكير وأكرمه بالعلم . فكان أن شيّد الحضارات وصنع التقدم .

ولو تأملنا ، في كثير من ظواهر الحياة الإنسانية ، لرأينا أثر الفكر فيها . لنأخذ مثلاً ، ظاهرة الأستعمار ما دمنا نتحدث عن الثورة على الأستعمار ، فنجد أن المستعمر ـ بكسر الميم الثانية ـ وظف الفكر ليسيطر على المستعمر ـ بفتح الميم الثانية ـ فقام **بدراسته ومعرفة كلّ ما يتعلق به، ثم ابتدع طرق التحكم فيه ، وأنشأ المؤسسات اللازمة لهذه الدراسة ولهذا التحكم** . ولقد كان يلفت انتباهنا دوماً ، ونحن ندرس تاريخ الاستعمار الأوروبي ، الدور الذي قامت به جمعيات الكشف الجغرافي والرحالة الذين تبنّتْهم هذه الجمعيات في عملية الاستعمار . وكذلك الدور الذي قامت به مؤسسات إدارة المستعمرات . وكنا نقف أمام **فكرة القابلية للإستعمار عند الشعوب المستعمرة** ـ بفتح الميم الثانية ـ التي طرحها في الخمسينات الأستاذ مالك بن نبي ليشير إلى أن ضعف هذه الشعوب سبق تحكم الإستعمار فيها ، وان الاستعمار من ثم هو نتيجة لهذا الضعف وليس السبب كما يتردد في المجتمعات المغلوبة ، وإن كان هذا الضعف يتفاقم ، بعد ذلك ، بسبب الاستعمار . **وواضح أن القابلية للاستعمار هي نتيجة حتمية لتعطيل الفكر عن القيام بدوره والقعود عن التفكير** . وهي تؤدي إلى أن ينقاد شعب إلى ارادة شعب آخر قد يكون أقل منه عدداً ولكن أقوى منه فكراً ومؤسسات ، تماماً كما تنقاد جمال القافلة لصبي صغير يمسك بزمامها ويمشي في مقدمتها . فالعبرة هنا ليست بالحجم وإنما بالفكر الذي يتحكم فيه . ولقد سبق إلى إبراز هذا المعنى شاعر عربي مخضرم هو العباس بن مرداس السلمي حين قال :

لقد عظُم البعيرُ بغير لب ... فلم يستغن بالعظم البعير
يُصرّفه الصبي بكل وَجْه ... ويحبسه على الخسف الجرير
وتضربه الوليدة بالهراوي ... فلا غيّر لديه ولا نكير

ونتأمل في **ظاهرة الثورة فنجد الأثر الواضح للفكر في صنعها** . وكم وقفنا أمام المعنى القائل : إن الظلم وحده لم يكن كافياً لتفجير الثورة ، **ولكن الشعور بالظلم ، الذي تبلور من خلال شرح أصحاب الرأي المفكرين ، هو الذي فجرّ بركانها** . كذلك فإن إنتصار الثورة كان يتم ، دوماً ، بفضل **قيادات وعت دور الفكر واتقنت الإستفادة منه في توظيف طاقات الثوار خير توظيف من خلال بناء مؤسسات تنظم عملية الإستفادة وتكفل إستمرارها** .

إن غياب عملية التفكير ، في مجتمع ما ، توجد فراغاً لا بد من ملئه ، إما بإجترار أفكار قديمة بالية لا تحسن التعامل مع ظروف الحاضر ، لأنها وليدة ظروف مختلفة عن ظروف الحاضر ، وإما بتبني أفكار صنعها له آخرون درسوه وفكروا في كيفية قيادته ، وتلك هي التبعية الفكرية . وهكذا يصبح المجتمع نهباً بين ظاهرتي الإنكماش والإنغماس .

وتلفت النظر العلاقة التي تقوم بين مجتمع يفكر من خلال مؤسساته ، ومجتمع ينتقد وجود هذه المؤسسات ويعاني من عجز عن التفكير . فالعلاقة التي تقوم تذكرنا بالعلاقة بين قطب موجب وآخر سالب : حيث لا بد أن يتدفق التيار من الأول إلى الآخر . **ونوجز القول : إن قوة مجتمع ما إنما تتجسد ، في النهاية ، بما لدى هذا المجتمع من قدرة على التفكير ، ومن مؤسسات تنظم صنع هذه القدرة وتمكنّ من حشد طاقات المجتمع وتوظيفها في عملية التعامل مع المجتمعات الأخرى** . وإن ما يصدق على المجتمعات ، في هذا الصدد ، يصدق على الأفراد . فالفرد الذي يفكر بطريقة علمية صحيحة هو فرد قوي قادر ، وهو في علاقته مع مثيله ند ، وفي علاقته مع آخر لا يفكر متفوق وقائد .

لا بد لنا ان نشير هنا إلى **الصلة الوثيقة القائمة بين عملية التفكير ومناخ الحرية الفكرية الذي تترعرع فيه** . فهذا المناخ يشجع على الابداع وعلى الخروج من أسر التقليد ، ويتيح للزهور أن تتفتح .

إن تعطيل الفكر عن القيام بدوره ، سواء على صعيد الفرد أو على صعيد المجتمع ، **يورث مصائب ورزايا ، من بينها انعدام الثقة بالنفس ، والعجز عن الفعل ، والعيش في أوهام أخطار غامضة ، والرزوح تحت نير عقدة الأضطهاد ، وفقدان القدرة على التعليل وعلى الربط بين السبب والنتيجة ، وربط الظواهر بعضها بالبعض الآخر ، واللجوء إلى الاطلاق وإصدار الأحكام العامة** . ويمكننا أن نورد أمثلة كثيرة على كل ظاهرة من هذه الظواهر .

يلفت نظرنا عند الأفراد الذين عطلوا فكرهم خوفهم من الأتصال بالعالم الخارجي ، وتصورهم أن كل من تجاوز مجتمعه واتصل ، أو فرض عليه الأتصال ، فإنه واقع لا محالة في براثن اجهزة خفية ، وعجزهم عن طرح أية أفكار ومبادرات ، فإن طرحت عليهم فكرة أو مبادرة جابهوها برد فعل يبقى أسير الشك والانفعال ، وحديثهم المستمر عن مؤامرات تحاك دون تحديد لطبيعة هذه المؤامرات ولتفاصيلها ولكيفية مواجهتها ، واعتقادهم أنهم هدف لإضطهاد دائم هو السبب فيما يواجههم من فشل وما يعتريهم من عجز ، وأعتمادهم الأحكام العامة والشعارات المطلقة دون بذل الجهد الفكري في تحليل الظواهر والوصول إلى نتائج محددة .

ما زالت الحياة السياسية ، في وطننا العربي ، تعاني ، إلى حد ليس بالقليل ، من غياب الفكر عنها : الأمر الذي يتيح لهذه العلل أن تظهر على سطحها . الناس فيها يصنفون تصنيفات عامة حسب المكان ، أو المعتقد ، أو الحرفة دون تعمق . والأحداث تنسب لقوة خارجية كانت وراء صنعها، هي ، دائماً ، قوة غامضة خارقة . والأفراد ينظر إليهم كضحايا سهلة الاقتناص سرعان ما تقع في احابيل القوى الخارجية ، أن كانوا من العرب ، وينظر إليهم كشياطين لهم قدرات الجن ، إن كانوا من أجناس أخرى . وحين نفكر في مسؤولية إستمرار وجود هذه العلل نجد أن السلطة ساهمت في خلقها : وذلك بحرمانها المجتمع من مناخ صحي تترعرع فيه حرية الفكر ، ونجد أن بعض رجال الفكر قد ساهموا كذلك بمسايرتهم للسلطة رغبة أو رهبة . **ولعل من أعظم ما أسهمت به الثورة الفلسطينية ، ضمن عطائها لأمتها العربية ، هو توفير هذا المناخ الصحي ، وإطلاق طاقات الثوار ليعبروا عن ذواتهم ويطلقوا العنان لأفكارهم**

ويثقوا ، من ثم ، بقدراتهم ويتعاملوا مع الأخطار ومع ما حولهم بطريقة عملية .

مطلوب ، إذن ، أن نؤكد على **الدعوة إلى أن يحكم الفكر المواقف السياسية** ، وأن يسهم في تحديد نظراتنا فيوجه عملية صنع المستقبل العربي كجزء من مستقبل عالمنا ، إنطلاقاً من إحساس قوي بمسؤولية الفكر ومسؤولية المفكرين في توضيح الرؤية وتحديد معالم الطريق لجماهير شعبنا المناضلة ، ومن إدراك أهمية الوضوح الفكري في دفع حركة الثورة ، ومن ثقة بما يمكن لهذا الفكر أن يقدمه من أجل خير الإنسان في الوطن العربي وفي العالم .

ولا بد من أن نذكّر بأن الإستمرار في شق هذا الطريق ، والالتزام بالسير فيه ليس بالأمر السهل ، في وقت لا تزال معالجة الأمور السياسية فيه تعاني من غلبة العاطفية عليها ، وفي وقت لا تزال الكتابة السياسية فيه تعاني من تأثير السلطة المباشر عليها ؛ الأمر الذي جعل الكثير منها أسير المدح والهجاء ، فقلّت ثقة القارىء بها وزاد تجرؤ السلطة عليها .

إن مكان الفكر من السلطة هو مكان الرأس من الجسم ، ودوره الحقيقي أن يوجه السلطة الوجهة الصحيحة ، وأن يقف دوماً في القمة ليستشرف الصورة كاملة ، ويتغلغل بنظراته في الأعماق ليدقق في تفاصيلها فيوفر للسلطة وضوح الرؤية والعقل . وفي اللحظة التي يختل فيها موقع رجال الفكر من الدولة ، يختل سير الجسم . وفي اللحظة التي يتخلى رجل الفكر فيها عن دوره يخرج من دائرة العلماء الذين حفظنا لهم في تراثنا منزلة «ورثة الأنبياء » .

الفكرة الثالثة تتعلق **بإرادة الفعل والقدرة عليه ومؤداها أن قيام الفكر بدوره ، في الحياة الإنسانية عموماً وفي الثورة خصوصاً يولد إرادة فعل تكون قادرة على تغيير الواقع وعلى إيجاد حقائق جديدة . ويُحكّم منطق الفعل .**

إن **إرادة الفعل** هذه التي تنتقل بالثورة من الموقف الرافض إلى مباشرة عملية التغيير وأتباعها ومن ثم بعملية البناء . وهي تتفاعل مع الواقع بإستمرار في « **عملية** » **متحركة ديناميكية** . وبهذه الإرادة يتحرر الإنسان من أسار منطق رد الفعل ، رفضاً كان أو قبولاً .

نؤكد هنا ما أوردناه تعليقاً على بقاء البعض في دائرة الرفض والقبول ، من أن شعبنا دلل في مناسبات كثيرة اثاره تجاوز هذه الدائرة **ليختار موقف الفعل المبادر ضمن دائرة الإرادة الفاعلة ليغير الواقع المر ويصنع المستقبل** . وننبه إلى أن منطق الرفض ومنطق القبول يلتقيان ، من وجهة نظر مجردة ، في كونهما رد فعل على مبادرة من الغير . بينما يعتمد منطق الفعل المبادرة الذاتية والتأثير ، من ثم ، على مجرى الأحداث . والثورة تعتمد هذه المنطق تعبيراً عن إيجابيتها .

إن **إرادة الفعل** هذه هي التي دفعت عجلة التقدم الإنساني ، وهي التي تميز القادة القادرين العمليين عن الأفراد القاعدين المتحسبين ، ممن يجلسون في مجالس القادة . وإن **القدرة على الفعل هي ، في النهاية ، مقياس أساسي لصلاحية القيادة** . فإذا كانت النية الصادقة عند القائد أمراً مهماً ، وكذلك رفع الشعارات التي تعبر عن هذه النية ، فإن الأهم هو تحويل هذه الشعارات إلى واقع وإيجاد حقائق جديدة . ونضرب ، مثلاً على ذلك ، المواقف التي تتخذ من قضية حيوية هي قضية الوحدة العربية ، فما أكثر الحديث الذي يتردد حولها ، وما أقل الحقائق

الوحدوية التي وجدت لتجسد هذا الحديث . أفلا ينبغي أن نجعل إيجاد هذه الحقائق هو المقياس الذي نقيس به صدق القول بالوحدوية ونقيس به جهد كل الوحدويين العرب في نضالهم اليومي ؟

إن العجز عن الفعل عند القادة يعني فشلهم ، مهما صدقت نواياهم . وإن **إرادة الفعل تعني التفاعل مع الأحداث في عملية متصلة**. ولا بد من إدراك طبيعة الحركة في هذه العملية المتصلة . وأذكر أن مناقشة جرت في ندوة علمية حول هذه النقطة وحول الحكم على مواقف القادة ، عرضت لتاريخ الحاج أمين الحسيني ، وتطرقت إلى نعي بعض من كتبوا عن تلك المرحلة على الحاج أمين قبوله منصب الافتاء في ظل الأنتداب البريطاني ، وقولهم إن هذا الموقف يسجل عليه . وقد جاء التعليق على هذا القول : دعونا نفترض أن الرجل لم يقبل هذا المنصب ونتصور ماذا كان سيحدث . اول ما يتداعى إلى الذهن أن الرجل لن يكون عند ذاك المفتي الذي تولى زمام قيادة شعبه من موقع الافتاء ، ونجح في شحذ الهمم وإحياء القوة الروحية ، وتوظيف المجلس الأعلى الذي يشرف على الأوقاف لصالح المقاومة . إننا ، في ظل هذا الأفتراض ، سنجد أنفسنا أمام سيرة أخرى . وإن الحكم **على المواقف التاريخية يجب أن يأخذ في الأعتبار بعدي الزمان والمكان ، وحقيقة أن أفكار تنمو وتتطور ضمن عملية متحركة « ديناميكية » ، كذلك فإن الحكم على القيادة التاريخية يجب أن يأخذ في الأعتبار قدرتها على الفعل وعلى الرؤية المستقبلية !!**

الفكرة الرابعة تتعلق **بالذات المستقلة وبالأصالة في الأنتماء** . ومفادها **أن اعتماد النظرة الشاملة في النظر إلى الأمور، وقيام الفكر بدوره في معالجتها، و إرادة الفعل والقدرة عليه في التعامل معها تصنع الذات المستقلة وتوجد الانتماء لهذه الذات فتتجسد الأصالة**

إن الفرد صاحب الشأن هذا، هو **ذات قائمة بنفسها أصيلة** ، تتميز عن الغير تماماً ، كما تتميز « **الأنا** » عن « الهوَ » . ولا **يمكن لهذا الفرد أن يكون « تابعاً » ، ولا يمكن له ، قبل ذلك ، أن يكون « قابلاً للتبعية »** ، ولا يمكن له أن ينسب إلا لذاته . فهو « هو » وليس تابع هذا ، أو تابع ذاك . وما يصدق على الفرد هنا يصدق بصورة أقوى على المجتمع .

العكس صحيح أيضاً ، فأولئك الذين ليس هذا شأنهم ، هم ذوات تابعة تفتقد الأصالة وتدور في فلك الآخرين ، ولا تنسب إلا مقترنة بهم . **ومن مظاهر تبعيتهم أنهم لا يستطيعون تصور الذات المستقلة والأصالة في الإنتماء** ؛ لذا نراهم ينظرون إلى الآخرين بمنظار « التبعية » . وهذا ما يفسر كثرة تردد نعوت التبعية في المجتمعات المتخلفة عند الحديث عن أشخاص ، أو أحزاب ، أو تجمعات . يجري الحديث عن فلان فيقال : هو غربي الميول أو شرقيها ، أو يستخدم لفظ أكثر حدة فيقَال هو كذا (نسبة إلى دولة أجنبية معينة) . وأحياناً يستخدم نعت بالغ الحدة فيقال هو عميل لهذه الدولة أو تلك . **ونلاحظ أن الحديث في كل الأحوال ينطلق من فكرة التبعية** . ويجري الحديث عن حركة أو ثورة فيكون أول ما يتبادر إلى ذهن هؤلاء أن يتساءلوا عن هويتها أغربية أم شرقية ؟ أهي تابعة لدولة كذا أو لدولة كذا ؟ ويلفت النظر أن الأوساط الإستعمارية تشجع هذا التوجه لدى هؤلاء وتنفخ فيه لأنه يمكنها من النفاذ ولأنه يغذي « القابلية للإستعمار » عند أصحابه .

يجب الإقرار ، بأسف ، أن الحياة السياسية في وطننا العربي تعاني من هذه الظاهرة إلى

حد ليس بالقليل ، وأن أمام جيلنا أن يناضل بقوة كي تبرز ذات أمتنا المتمثلة وأصالة انتمائها، وينتهي الشعور بالتبعية عند قطاعات فيها ، وينتهي عند ذلك « استلاب الهوية » .

إن الذات المستقلة ، مهما صغر حجمها ، لا يمكن أن تتعامل مع الآخرين إلّا على مستوى الند . وهي تعرف نفسها منطلقة من نفسها . وما يصدر عنها من أفكار نابع منها . وحين تتعامل مع الآخرين تعبر عن ذاتها وتتواصل معهم من خلال هذه الذات . وهي في حصن منيع ، بسبب ما تتصف به ، من إمكانية فقدانها ذاتيتها . ولديها الإرادة والقدرة ، للسبب نفسه ، على التعامل مع الآخرين تعامل الأنداد ، وعلى تبادل التأثير معهم . وهي ، لذلك كله ، تعتبر أن أكبر سبّة تلحق بها هي أن تنسب للغير .

وتتميز الذات المستقلة بأنها تحدد إنتماءها تحديداً واضحاً ، وتدرك بعمق دوائر هذا الأنتماء المتعددة ، والعلاقة بين هذه الدوائر ، والعلاقة بينها كوحدة وبين الذوات الآخرى .

إن **ذات الثائر الفلسطيني ، مثلاً تبدأ** من انتمائه لأسرة فلسطينية عاشت في حي من مدينة او قرية أو نجع ، وهي من ثم تنتمي لفلسطين ككل ، وهذه **دائرة أولى** . كما أنها تنتمي من خلال فلسطينيتها إلى الوطن العربي ككل باعتبار أن فلسطين جزء منه وأن شعب فلسطين جزء من أمته العربية ، **وهذه دائرة ثانية** ،وهي كذلك تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية التي يعيش في ظلها الوطن العربي ، مع أوطان أمم أخرى مجاورة ، وهذه **دائرة ثالثة** . وأخيراً هي تنتمي إلى الإنسانية جمعاء مع مختلف أمم العالم وشعوبها ، وهذه **دائرة رابعة** . **وليس هناك من تناقض بين الأنتماء لهذه الدوائر معاً ، ولا بين الأنتماء الجغرافي والانتماء الحضاري والإنتماء العقيدي في هذه الدوائر** . ومن خلال هذا التحديد الواضح للانتماء تتحدد العلاقة مع الآخرين . ولا تقع هذه الذات في محذور **اصطناع تناقض** بين هذه الدوائر التي تحكمها علاقة تكامل . وهي تتجه إلى البحث عن نقاط اللقاء بين بني البشر في الدائرة الانسانية لأن الله جعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا . وهكذا تتميّز هذه الذات المستقلة بالأصالة والمعاصرة ، وتتجسد فيها روح الأمة وتاريخها وأحلام مستقبلها .

الفكرة الخامسة تتعلق **بالمراحل التي تمر بها الثورة ومتطلبات كل مرحلة** : ومؤداها أن **الثورة ، مثل كل عمل يطمح لبلوغ غاية محددة ، تمر بين بدايتها وبلوغ غايتها ، بمراحل لكل منها سماتها ومتطلباتها . ولقد عبرت الثورة الفلسطينية مرحلتين لتصل إلى المرحلة الراهنة التي نعيشها** .

في المرحلة الأولى ، حققت الثورة هدف التحامها بشعبها ، شعب فلسطين ، وكان تركيزها على الكفاح المسلح وعلى بناء كيانها الفلسطيني . وفي المرحلة الثانية ، حققت هدف التحامها بأمتها العربية ، ووصلت ، على الصعيد الرسمي العربي ، إلى اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين . وكان تركيزها ، في المقام الأول ، على الكفاح المسلح ، وعلى النضال السياسي في الساحة العربية . ودخلت الثورة المرحلة الثالثة بشكل واضح بعد حرب رمضان عام ١٩٧٣ **ووضعت نصب أعينها بلوغ هدف الأعتراف الدولي بها ، لتنال الشرعية الدولية وتتوج نضالها ببلوغ هدفها المنشود : تحرير**

الوطن . وأصبح تركيزها ، في هذه المرحلة على الكفاح المسلح في الوطن المحتل وعلى النضال السياسي في الساحة الدولية . وكان طبيعياً أن يتأثر أسلوب الكفاح المسلح بطبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها الثورة فتنتهي ، مثلاً ، عمليات خطف الطائرات في الساحة الدولية ، وتتزايد عمليات النفاذ إلى الوطن المحتل ، وعمليات مقاومة الاستيطان الصهيوني . كذلك ، كان طبيعياً أنْ يتصدى النضال السياسي لقضايا جديدة مطروحة على الصعيد الدولي تتطلب المعالجة . وأصبح **ملحاً أن يتم التعبير ، عن ذلك كله ، بلغة عالمية معاصرة تتمثل روح العصر وتأخذ ، في الاعتبار ، مفاهيمه السائدة** .

إن **نظرة مقارنة على شعارات الثورة وأدبياتها في كل من هذه المراحل تكشف لنا عن هذا التطور الذي طرأ عليها** . فعلى **صعيد لغة التعبير** ، نلاحظ أن النبرة الوطنية الفلسطينية كانت هي الغالبة في المرحلة الأولى ، ثم ما لبثت أن اقترنت بالنبرة القومية العربية في المرحلة الثانية ، ومن ثم اقترنت بالنبرة الثورية العالمية الانسانية في المرحلة الراهنة . وعلى **صعيد معالجة القضية** ، نلاحظ أن التركيز بدأ على حق الفلسطيني في الثورة ، وحقه في وطنه ، وعلى حقيقة وجود شعب فلسطين ، ثم ما لبث أن تجاوز ذلك إلى حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني وإلى حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف وإعتماد مبادىء الشرعية الدولية ومضامينها .

إن **وضوح هذه الفكرة ، في اذهاننا ، يصل بنا إلى إدراك أن الكلمة التي نعبر بها عن أفكارنا تقترن بزمان هذا التعبير ومكانه** . وكذلك الأمر بالنسبة للموقف الذي تشرحه الكلمة . إننا نلاحظ ، مثلاً ، أن تعبير دولة فلسطينية لم يظهر في مرحلة ما قبل نكسة ١٩٦٧ وكان التعبير السائد هو تحرير فلسطين وإبراز الكيان الفلسطيني . ثم ظهر بعد النكسة ولقي معارضة شديدة . وما لبث أن استقطب التأييد في اعقاب حرب ١٩٧٣ ، وأصبح هو التعبير السائد منذ عام ١٩٧٧ . كذلك ، نلاحظ أن نضالنا الفلسطيني اتخذ من الأمم المتحدة ، بفعل عوامل موضوعية ، موقفاً عدائياً ، على الأغلب قبل عام ١٩٧٣ ، ثم طرأ عليه تحول واضح ، بفعل عوامل موضوعية أيضاً ، فأصبح ساعياً لدخولها ، وتجسدّ هذا ، الموقف الجديد في دخول منظمة التحرير عضواً مراقباً في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ : الأمر الذي أوصل بدوره إلى تحول واضح في توجه الأمم المتحدة نحو تبني الحقوق الثابتة لشعب فلسطين .

لقد سبب عدم وضوح هذه الفكرة عند الكثيرين ، ممن يخوضون غمار السياسة في الوطن العربي ، معاناة شديدة لأمتنا ، وتعثراً في مسارهم السياسي . فبقي هؤلاء أسرى كلمات تنسب لمراحل مضت ، وتعبّر عن مواقف ولت وانتهت . وهذا ما يفسر بقاء لغتهم باردة ساكنة لا تتحرك ، وقديمة بالية لا تتصف بالمعاصرة ، وتفتقر إلى تمثل روح العصر . ولعل الخطأ المميت الذي وقعوا فيه أنهم لم يفرقوا بين الكلمات التي تعبر عن **أفكار مجردة** تصدق في كل زمان ومكان ، وبين الكلمات التي تعبر عن **أفكار مرتبطة بمواقف يدخل في صنعها عاملا الزمان والمكان** .

إن وضوح هذه الفكرة يبين لنا أن هذا **التطور الذي يحدث في الثورة هو ظاهرة إيجابية** تُعبِّر عن نموها وتقدمها في طريق بلوغها أهدافها ، وعن حيويتها وفعاليتها وكونها حية

تنمو وتؤثر . وبالمقابل ، فإن عدم إدراك البعض لهذه الفكرة يصور لهم هذا التطور ، وكأنه تراجع من الثورة عن أهدافها ، ونكوص منها عن متابعة المسار : **الأمر الذي يوصلهم إلى التحرق العبثي وإلى أتخاذ سبل أخرى « تتفرق بهم » عن سبيل الثورة الموصل إلى الهدف** .

الفكرة السادسة والأخيرة تتعلق **بالعموميات والتفاصيل** ، ومفادها أن العمل الثوري ، حين يقوم على النظرة الشاملة ، ويعتمد الفكر ، ويُحكم منطق الفعل ، وينطلق من الذات ، ويدرك المراحل ، فإنه **يخرج من أسار التعميم والأحكام العامة ، ويتقن التعامل مع التفاصيل والربط بينها في عمليات التركيب والتحليل والتعليل والترتيب فيتصف بالعمق ويبلغ قمة التأثير** . ويكون ذلك شأنه في معالجة مختلف الظواهر والقضايا .

حين يجري البحث في **تحديد توجه العدو الإسرائيلي ، مثلاً** ، يجري تحديد دائرة العدو ، وترسم العلاقة بين اليهودية والصهيونية ، والعلاقة بين الإسرائيليين واليهود الآخرين ، وبين فئات التجمع الإسرائيلي المختلفة من غربيين « اشكناز » وشرقيين « سفارديم »، ويهود عرب وصابرا ، ويجري تصنيف هذه الفئات على أساس حزبي ، وعلى أساس إرتباطهم بالمؤسسة العسكرية ، وتتم دراسة مختلف المؤسسات الأخرى ؛ كما تدرس مؤسسات وتنظيمات الحركة الصهيونية بين يهود العالم . ناهيك عن دراسة الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والإجتماعية والفكرية ، وهكذا . وحين يجري البحث **في سياسة أوروبا الغربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مثلاً** ، لا يكتفى بالقول « إنها تتبع سياسة الولايات المتحدة الإميركية لأن أوروبا الغربية تقف تحت المظلة النووية الاميركية » ولا يسلم بهذا القول ، في عموميته ، وإنما ترسم خريطة دول أوروبا الغربية وخطوط علاقاتها ، فيما بينها ، ومع الولايات المتحدة ومع الاتحاد السوفييتي ومع دول الوطن العربي ، وهكذا . ويتعرف على تطور هذه السياسة وخلفيتها وعلى العوامل التي تحددها . وتتحدد المرحلة التي يمر بها التوازن الدولي . وتدرس سياسة أوروبا الغربية تجاه إسرائيل ودور القوى اليهودية الأوروبية في رسمها ، وهكذا .

وحين يجري البحث عن **علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ، مثلاً ، لا يكتفى بالقول إن الصهيونية تحكم الولايات المتحدة ، أو القول إن إسرائيل هي الولاية الأخيرة من الولايات الاميركية** ، وغير ذلك من اقوال عامة ، بل يعمد إلى إجراء دراسة متعمقة تبحث في تاريخ العلاقة ، وفي الاستراتيجية الاميركية تجاه منطقة الوطن العربي ، وفي الدور المسند إلى إسرائيل في هذه الاستراتيجية ، وتتعمق في بحث اوضاع يهود الولايات المتحدة ، وتأثيرهم في المجال السياسي والمجالات الأخرى ، وتعرض لكيفية اتخاذ القرار السياسي ، الخ .. من تحليل وتركيب وربط بين السبب والنتيجة وتعمق في التفاصيل .

الأمر نفسه يصدق عند الحديث على **الصعيد العربي عن العمل العربي الموحد والعمل العربي الثوري** ، فلا يكتفى ، في تفسير المواقف ، بتصنيف رجعي وتقدمي وإنما يحدد بدقة المقصود بكل من المصطلحين والمقياس المعتمد في التصنيف . ويجري البحث في معنى العمل العربي الموحد والعوامل التي تتطلبه وكذلك معنى العمل العربي الثوري ، ويتعمق البحث

في دراسة التركيب الإجتماعي لأقطار الوطن العربي والعوامل المؤثرة في سياسة كل قطر ، وهكذا . كما يصدق الأمر نفسه عند بحث **علاقة الصداقة مع دول المنظومة الاشتراكية مثلاً** ، فلا يعمد إلى الأنطلاق من الفاظ عامة مثل العون غير المشروط والعلاقة الاستراتيجية ، ولا يكتفى بالنظر إلى موضوع معين واحد مثل التأييد على الصعيد الدولي أو هجرة اليهود ، وإنما يعتمد منهج البحث العلمي في تحديد طبيعة العلاقة ومجالاتها وحدودها وعلاقات كل من طرفيها مع القوى الاخرى ، وخريطة القوى الدولية ، الخ .. وهكذا .

إن إعتماد العمل الثوري هذا المنهج العلمي يعبِّر عن بلوغه قمة النضج ، وهو دليل واضح على قدرته على بلوغه أهدافه وتحقيق النصر .

في وقفة التأمل والمحاسبة ، بمناسبة دخولنا الثمانينات ، تبرز هذه الأفكار ، من خلال التجربة الغنية التي صنعها نضال شعبنا ونضال أمتنا ، وبلورتها الثورة الفلسطينية . وهي تستحق منا العناية الفائقة ، والفهم العميق لنصل بالنضال إلى بلوغ أهدافه .

صبري جريس

القوانين الإسرائيلية لضم القدس

أقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي ، في ٣١ تموز الماضي ، بشكل استثنائي مستعجل ، قانوناً جديداً عرف بإسم « قانون أساسي : القدس » . وقد تقدم بمشروع القانون هذا النائبة غيئولا كوهين ، التي كانت عضواً في المنظمة الإرهابية ليحي (عصابة شتيرن) قبل قيام إسرائيل ، ثم انضمت إلى حزب حيروت ، الذي يتزعمه بيغن ، بعد إنشائه أثر الإعلان عن قيام الدولة اليهودية ، وإنتقلت منه إلى الليكود ، الذي إنسحبت منه اخيراً ، إحتجاجاً على سياسة بيغن « الإستسلامية » التي تمثلت ، حسب رأيها ، في توقيع إتفاق السلم مع مصر والموافقة على الإنسحاب من سيناء . وغيئولا كوهين من كبار العاملين ضمن إطار حركة « أرض ـ إسرائيل الكاملة » ، التي كانت قد تشكلت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، وركزت نشاطها على المطالبة بفرض القانون الإسرائيلي على معظم المناطق العربية التي احتلت آنذاك ، إن لم يكن عليها كلها ، وضمها نهائياً إلى إسرائيل . وبعد إنسحاب كوهين من الليكود ، أسست مع بعض غلاة التوسعيين الإسرائيليين ، الذين كان معظمهم قد إنسحب مثلها من الليكود ، حركة شبه فاشية جديدة ، أطلقوا عليها اسم هتحياه . وكان الهدف من « القانون الأساسي : القدس » « إحراج » الحكومة الإسرائيلية الحالية ، وحكومات إسرائيل المقبلة أيضاً ، وتكبيل أيديهم ، وذلك بمنعهم من التقدم بأقتراحات او التوصل إلى إتفاقات ، ضمن أية تسوية محتملة ، يمكن أن تمس بوضع القدس و « السيادة » الإسرائيلية عليها ، كما حدث بالنسبة لسيناء مثلاً ، دون العودة إلى الكنيست والحصول على موافقته المسبقة . وقد نجحت كوهين ومؤيدوها في مساعيهم تلك ، عندما حملوا الكنيست على إقرار ذلك القانون ، خلال وقت قصير نسبياً ، بأكثرية ٦٩ عضواً (من بين ١٢٠) ، يمثلون اكثرية مؤيدي كل من الحكومة والمعارضة على السواء ، بينما اضطر بعض زعماء حزب العمل المعارض ، أمثال بيرس ورابين إلى التغيب عن الجلسة التي أقر القانون خلالها ، لكي يتجنبّوا ، كما يبدو ، الإحراج الذي قد ينجم عن اضطرارهم للتصويت ضده .

وينص « قانون أساسي : القدس » على ما يلي :

« مادة ١ ـ أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل .

« مادة ٢ ـ القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

« مادة ٣ ـ تحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس بها بأي شكل ، أو أي شيء من شأنه أن يمس بحرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة أو بنظرتهم لها .

« مادة ٤ ـ ستحرص الحكومة على تنمية القدس وإزدهارها وتوفير الرخاء لسكانها ، بواسطة تخصيص موارد خاصة ، ولا سيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس ، بمصادقة لجنة الكنيست المالية » [١] .

ويفترض في هذا القانون ، بإعتباره « أساسياً » ، أن يصبح ، وفقاً للنظم الدستورية الإسرائيلية ، جزءاً من دستور إسرائيل ، عند وضعه [٢] .

ومع إقرار هذا القانون، تكون التوسعية الإسرائيلية قد أحرزت «إنجازاً» جديداً، وأن لم يكن « أبدياً » ـ إذا إستعملنا التعبير الإسرائيلي المألوف بالنسبة للأصرار على ضم القدس ـ لأن الكنيست الذي صادق على ذلك القانون ، يستطيع هو نفسه أيضاً إلغاءه ، بالطريقة ذاتها التي أقره بها ، فيما إذا نشأت ظروف جديدة توجب ذلك .

قوانين الضم

أثار القانون الأساسي : القدس ، مع إقراره ، عاصفةً من الإحتجاج لدى الفلسطينيين وفي العالمين العربي والإسلامي . وهذه العاصفة ، وإن كانت مفهومة الدوافع ، جاءت متأخرة ، على كل حال . كذلك يكاد يبدو أنها « غريبة » ومستجدة ، من حيث أن إجراءات الضم الإسرائيلي للقدس ، عملية كانت أم قانونية ، مستمرة منذ إحتلال المدينة دون انقطاع ، ولكنها ، لسبب ما ، لم تحظ بالإنتباه ولم تجابه بالإحتجاج ومحاولة إتخاذ الإجراءات المضادة ، كما حدث بعد المصادقة على القانون الأخير . ثم أن هذا القانون ، بالمقارنة مع القوانين الإسرائيلية السابقة ، في هذا المضمار ، لا يقدم ولا يؤخر كثيراً : اذ ليس له « أسنان » ولا قوة تنفيذية محددة . وكان أكثر من « عاقل » إسرائيلي قد وصفه بأنه لا لزوم له ، وأن ضرره أكثر من نفعه . وفي أي حال ، لا يمكن إعتباره أكثر من تشريع إستعراضي إعلاني لإجراءات الضم الإسرائيلية ، القديمة منها والمستمرة .

وكانت إجراء ات الضم الإسرائيلية للقدس قد بدأت ، عملياً ، بعد الحرب مباشرة ، أثر دخول الجيش الإسرائيلي إلى المدينة في حزيران ١٩٦٧ . فمع إنتهاء القتال ، وضعت وإتبعت سياسة تهدف إلى إبتلاع المدينة العربية والمناطق المجاورة لها من قبل إسرائيل ، وذلك بضمها إلى الكيان الصهيوني وتهويدها تدريجياً ، ومحاولة تفريغها من سكانها العرب قدر الإمكان بواسطة التضييق عليهم ، ومصادرة الأراضي العربية وإقامة المساكن والمنشآت اليهودية عليها ، حول المدينة ، لفصلها عن الضفة الغربية ، وفرض الطابع الإسرائيلي عليها تدريجياً ، في كافة نواحي الحياة . وليس هنا المجال لعرض الإجراء ات والنشاط الإسرائيلي العملي في هذا الصدد، بل سنركز على القوانين التي كانت أساساً لذلك ، والتي أقرت خصيصاً لتسهيل تلك الإجراءات ، على ما توضحه من أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه القدس .

كانت قوانين ضم القدس إلى إسرائيل قد سارت ، جنباً إلى جنب ، مع الإجراءات العملية في هذا الصدد ، وهي تسبقها تارة وتتأخر عنها طوراً ، في ضوء العقبات أو المستجدات التي كان الكيان الصهيوني يواجهها على هذا الصعيد . أما أول هذه القوانين فكان ذلك الذي مهّد لضم القدس العربية إلى إسرائيل ، وصدر قبل نهاية حزيران ١٩٦٧ ، أي بعد نحو اسبوعين من إنتهاء القتال . وقد كانت هذه الفترة القصيرة كافية لحكومة التكتل الوطني الإسرائيلية ، التي كانت قد شكلت قبيل إندلاع الحرب وضمت كافة القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل ، من عمال ويمين ومتدينين وغيرهم ، لكي تقرر أنه لا بد من إتخاذ إجراءات قانونية فورية ، تضفي « الشرعية » على ما كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية تتخذه من إجراءات ضم عملية [٣] . ولم يكن من السهل ، لأول وهلة ، إصدار تشريع في هذا الشأن ، لأنه ليس لإسرائيل ـ كما هو معروف ـ حدود دولية معترف بها ؛ إذ أن حدودها ، رسمياً ، هي تلك التي كان قد تم الإتفاق عليها بين إسرائيل والدول العربية في إتفاقيات الهدنة الإسرائيلية ـ العربية لسنة ١٩٤٩ ، وهي حدود لم تكن ، مرة أخرى رسمياً ، نهائية . غير أن إسرائيل لم تعدم وسيلة للتغلب على هذه العقبة ، وبشكل لا يظهر معه أن القانون والعرف الدوليين اعتبرا عائقاً في سبيل تنفيذ ذلك الهدف . ففي ١٩٦٧/٦/٢٧ ، صادق الكنيست على مشروع قانون ، كانت الحكومة قد تقدمت به ، يقضي بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨ . وهذا القانون هو التشريع رقم ١ في إسرائيل ، وكان مجلس الدولة المؤقت ، الذي إعتبر في حينه بمثابة برلمان ، قد اقره بعد الإعلان عن إقامة إسرائيل مباشرة، ليلة ١٤ ـ١٩٤٨/٥/١٥، لضمان الإستمرارية القانونية في الأراضي التي إعتبرت آنذاك دولة إسرائيل ، او تلك التي قد تحتلها او تضم إليها ، ووضع الأسس القانونية والقضائية والإدارية الضرورية لتمكين سلطات الكيان الصهيوني من ممارسة مهامها .

أما القانون الجديد الذي تم إقراره ، وهو قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١٦) لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧ [٤] ، فقد عدل القانون الأصلي بإضافة مادة وحيدة إليه ، هي المادة ١١أ، تنص على أن « يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل [وأرض ـ إسرائيل ، بالمفهوم الصهيوني ، تضم فلسطين وشرق الأردن وأجزاء من جنوب لبنان وجنوب غرب سوريا] حددتها الحكومة في مرسوم » . أي أن الحكومة الإسرائيلية ، بلغة أكثر وضوحاً ، منحت نفسها ، بموافقة برلمانها ، حق ضم أي جزء من « أرض ـ إسرائيل » إلى إسرائيل ، كما تراه مناسباً ، بمجرد إصدارها مرسوماً في هذا الصدد . كذلك نص القانون على أن يسري مفعوله إعتباراً من تاريخ إقراره في الكنيست ، لا اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الإسرائيلية) كما هي العادة ، للدلالة على الأهمية التي تعطيها الحكومة له ، وضرورة الإسراع في تطبيقه . وفي اليوم التالي ، ١٩٦٧/٦/٢٨ ، أصدرت الحكومة مرسوماً بشأن سريان « قانون الدولة وقضائها وإدارتها » على مساحة تبلغ نحو ٧٠ ألف دونم ، تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها ، تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلندية في الشمال [٥] . وتضم معظم ضواحي القدس العربية .

وفي الجلسة نفسها التي أقر فيها تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء ، كما أشرنا ،

صادق الكنيست أيضاً على تعديل لقانون البلديات ، للتمهيد لإلحاق القدس القديمة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودية . وقانون البلديات ، البريطاني الأصل ينص ، بتطبيقه الإسرائيلي ، على ضرورة إجراء تحقيق من قبل وزير الداخلية لإستطلاع رأي السكان في منطقة ما ، قبل إتخاذ قرار بشأن الحاقها ببلدية معينة . ولم تكن السلطات الإسرائيلية على يقين من أن سكان القدس العربية ، فيما إذا استطلع رأيهم ، سيوافقون على الحاقهم ببلدية القدس اليهودية ، كما لم يكن لديها وقت لإجراء التحقيق المذكور . ولذلك جاء التعديل الجديد ، وهو القانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦) ، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧ [٦] ليسمح للوزير « حسب تقديره ، ودون إجراء أي تحقيق ... أن يصدر إعلاناً يوسع فيه منطقة إختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر » بموجب قانون أنظمة السلطة والقضاء المذكور . وفي اليوم التالي على إقرار هذا التعديل لقانون البلديات ، أي في ١٩٦٧/٦/٢٨ ، نشر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية بشأن « توسيع حدود بلدية القدس » [٧] ، ضمت بموجبه كامل المنطقة التي حددتها الحكومة سابقاً بمرسوم ، إلى منطقة بلدية القدس ، تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي . وبذلك تكون القدس العربية قد اصبحت ، من وجهة نظر القوانين الإسرائيلية ، جزءاً من إسرائيل ، تابعاً للقدس الكبرى الموحدة « إلى الأبد » . وفي اليوم التالي على هذا الإجراء ، أي في ١٩٦٧/٦/٢٩ ، كان الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية ومساعده لمنطقة القدس يسلمان روحي الخطيب ، رئيس بلدية القدس العربية ، أمراً بحل مجلس البلدية وحظر نشاطه [٨] (وفي مرحلة لاحقة ، طرد الخطيب إلى الاردن) .

وكان تعديل قانون البلديات هذا قد سمح لوزير الداخلية ، فيما إذا أعلن عن ضم مساحة ما إلى منطقة بلدية معينة ، « أن يعين بمرسوم من بين سكان المساحة أعضاء إضافيين في [المجلس البلدي] . ويعمل عضو المجلس المعين كما ذكر طيلة مدة خدمة المجلس ، غير أنه يجوز للوزير في مرسوم أن يعين آخر بدلاً منه » . وكان الهدف من هذه المادة تمكين وزير الداخلية الإسرائيلي من تعيين بعض العرب من بين سكان القدس القديمة في مجلس بلدية القدس الإسرائيلي . غير ان التطورات التي تلت إقرار هذا القانون ، والمعارضة التي جوبه بها من قبل السكان العرب ، جعلت السلطات الإسرائيلية تصرف النظر عن ذلك .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى أن السم في قانوني الضم المشار إليهما قد غلف بدسم . ففي اليوم نفسه الذي تمت فيه المصادقة على هذين القانونين ، أقر الكنيست أيضاً تشريعاً ثالثاً ، إعتبرته السلطات الإسرائيلية مكملاً لهما ، وذلك كما يبدو في محاولة لصرف الأنظار عنهما . وهذا التشريع الثالث هو قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧ [٩] . وقد نص هذا القانون (المادة ١) على أن « تحفظ الأماكن المقدسة من إنتهاك حرمتها ومن كل مساس آخر بها ومن أي شيء قد يمس بحرية وصول ابناء الأديان إلى الامكان التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن » . و « كل من إنتهك حرمة مكان مقدس أو مس به بأية طريقة أخرى يعاقب بالحبس لمدة سبع سنوات » (المادة ٢ [أ]) . أما « كل من أتى فعلاً قد يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن ، [فـ] يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات » (المادة ٢ [ب]) . وهذا القانون « يرمي ... للإضافة إلى أي تشريع آخر لا للإنتقاص منه » (المادة ٣) . وكلف وزير الأديان

بتنفيذ هذا القانون ، وإصدار أنظمة في كل ما يتعلق بذلك ، شرط أن يتم هذا « بعد إستشارة ممثلي أبناء الأديان ذات الشأن أو بناء على إقتراحهم ، وبموافقة وزير العدل»(المادة ٤) .

قوانين الإستيعاب

كانت القوانين التي ذكرت كافية لحل مسألة السيطرة الإسرائيلية على القدس العربية وضمها إلى إسرائيل ، إلا أنها لم تستطع حل المشاكل القانونية ـ اليومية المعقدة ، على إختلاف أنواعها ، الناجمة بطبيعة الحال عن ضم منطقة كانت خاضعة لنظام وقانونين معينين إلى سلطة جديدة ، تختلف مفاهيمها ونظرتها ، في نواح عدة ، عن تلك التي كانت سائدة أيام النظام السابق . وفيما كان الإحتلال الجديد يعمق جذوره ، كانت تلك المشاكل تتفاقم تدريجياً ، وراح بعضها يهدد بوقوع إنفجارات قد تكون في غير صالح السلطة الإسرائيلية . ولذلك ما أن مرت سنة على الإعلان عن ضم القدس القديمة حتى صدر قانون جديد ، في صيف ١٩٦٨ ، هو قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ٥٧٢٨ ـ ١٩٦٨ (١٠) ، يهدف إلى حل المشكلات القانونية « العادية » التي واجهت عرب القدس القديمة . ويلاحظ أن هذا القانون ، بالمقارنة مع قانوني الضم اللذين سبقاه ، يمتاز بكونه « سلساً » و « ناعماً » ، بل وأحياناً « لطيفاً » . ولا غرابة في ذلك ، فالهدف من هذا القانون كان العمل على حل مشكلات المواطن العادي ، في محاولة لكسب وده وإستيعابه في الواقع الإسرائيلي ، أو ضمان سكوته على الأقل ، بعد أن تم تنفيذ عمليات الضم قانونياً وأصبح من الضروري حمل السكان العرب على التكيف معها والعيش في كنفها . ولذلك يلاحظ كأن هذا القانون لا يهدف إلا إلى تقديم إستثناء ات لعرب القدس الشرقية ، وبشكل لم يعهده سكان إسرائيل القدامى ، يهوداً كانوا أم عرباً .

وأولى تلك الاستثناءات كانت تلك المادة (رقم ٤) من القانون التي حظرت على المحاكم الاسرائيلية، نظامية كانت أم غير نظامية، الالتفات للحجة القائلة بأن أحد سكان القدس الشرقية هو عدو أو من رعايا العدو (لأن قوانين ضم المدينة إلى اسرائيل لم تمنح الجنسية الاسرائيلية لسكانها، الذين ظلوا معتبرين أردنيين)، مما قد يعرضه لفقدان حقوقه، «إلا إذا دفع بهذه الحجة مستشار الحكومة القانوني [الذي يقوم بدور المدعي العام] أو تم الدفع بها بموافقة خطية منه».

وبالطريقة نفسها، استثني سكان القدس أيضاً من سريان أحكام قانون أموال الغائبين لسنة ٥٧١٠ ـ ١٩٥٠(١١) عليهم. وكان هذا القانون، في حينه، أحد الأدوات الرئيسية التي تمت بواسطتها مصادرة كافة أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى ترك ديارهم، بالاضافة إلى أملاك العديد من السكان العرب الذين بقوا تحت الحكم الاسرائيلي، بناء على التعليمات الغريبة المختلفة التي تضمنها ذلك القانون، والتي صيغت بشكل كان الهدف منه تسهيل مصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية(١٢). وكان بعض الاسرائيليين قد حاولوا، إثر الاحتلال مباشرة، الاستيلاء على بعض المساكن العربية، التي راقت لهم في القدس الشرقية أو بعض ضواحيها، بدعوى أنها أملاك غائبين، إلا أن السلطات أوقفت تلك المحاولات بحزم، إلى أن صدر القانون ونص على أن لا يعتبر ساكن في القدس الشرقية غائباً، «بالنسبة للحال الكائن في تلك المنطقة» فقط (المادة ٣). وجاء هذا التحديد بالنسبة لـ«تلك المنطقة» فقط، أي القدس الشرقية وضواحيها التي ضمت إلى اسرائيل، لمنع السكان من المطالبة باسترجاع أية أملاك قد

تكون عائدة لهم في القدس الغربية، أو في أي مكان آخر داخل اسرائيل، وهي أملاك كان القيم على أموال الغائبين قد استولى عليها بعد قيام اسرائيل وتصرف بها بالطريقة التي رآها مناسبة. كذلك لا يعتبر ذلك الشخص غائباً فيما اذا انتقل إلى مكان ما، كالأردن أو غيره من الدول العربية، يجعله انتقاله غائباً وفقاً لأحكام القانون الأصلي، شريطة أن يتم ذلك الانتقال «بموجب ترخيص قانوني» (المادة ٣ [ب]). كما لا يعتبر غائباً الشخص الذي لم يكن متواجداً في القدس الشرقية عند احتلالها، ولكنه كان «موجوداً فيها بشكل مشروع بتاريخ بدء سريان... القانون»(المادة(٢١)[أ]).كذلك ألغى القانون (المادة ٢١ [ب]) أي إجراء كان القيم على أموال الغائبين قد اتخذه، قبل المصادقة على القانون، بالنسبة لسكان القدس الشرقية أو ممتلكاتهم.

وكان قانون أموال الغائبين الاساسي، لسنة ١٩٥٠، قد طبق في حينه على أملاك الوقف الاسلامي، بما فيها المساجد والاماكن المقدسة الموجودة داخل اسرائيل،والتي حولت ملكيتها إلى القيم على أموال الغائبين، الذي تصرف بمعظمها على الشكل الذي ارتآه، ثم قام، منذ منتصف الستينات، بـ«تحرير» بعضها، بناء على تعديل للقانون أقر آنذاك[١٢]. وبموجب هذه الممارسات، كان من المفروض أن يطبق القانون على الأملاك المماثلة الموجودة في القدس الشرقية، بحيث يصبح المسجد الأقصى، مثلا، ملكاً للقيم على أموال الغائبين الاسرائيلي. ولتجنب مثل هذا «الاحراج»، نص القانون الجديد (المادة ٢) على أن «لا يسري قانون أموال الغائبين... على الأماكن المقدسة» الواقعة في تلك المنطقة.

وفي المقابل، نص القانون أيضاً (المادة ٥) على تحويل الأملاك، التي كان يملكها أفراد أو مؤسسات يهودية، قبل حرب ١٩٤٨، والتي أناطت السلطات الأردنية ادارتها بالحارس على أملاك العدو، إلى القيم العام الاسرائيلي، الذي خوّل صلاحية إعادتها إلى أصحابها الأصليين، أو دفع تعويضات عنها، إذا استملكت للغايات العامة.

وفيما يتعلق بالشركات أو الجمعيات التعاونية، على اختلاف أنواعها، سمح القانون (المواد ٦ ـ ١٤) بإعادة تسجيلها كشركات أو جمعيات اسرائيلية ، خصوصاً إذا كان مكتبها الرئيسي موجوداً في القدس الشرقية. أما تلك التي تحتفظ بمكتب فرعي في المدينة، فينبغي عليها، خلال فترة معينة، اتخاذ الاجراءات والترتيبات الضرورية، الكفيلة بـ«استقلالها» عن الشركة الأم وتحويلها الى شركة منفصلة تسجل في اسرائيل. والهدف من هذا الاجراء واضح، وهو قطع أية علاقة قانونية للمؤسسات الاقتصادية في القدس الشرقية مع المؤسسات المماثلة في الضفة الغربية أو خارجها، ومن ثم تحويل تلك العاملة في القدس إلى اسرائيلية.

كذلك احتوى قانون التنظيمات القانونية والادارية على تسهيلات واضحة للغاية بالنسبة للحرفيين والمهنيين، لتمكينهم من ممارسة أعمالهم بصورة طبيعية للغاية، ودون أية تعقيدات. و«إذا كان أي ساكن من سكان منطقة [القدس الشرقية] قد مارس [قبل ضم المنطقة] أية مهنة أو حرفة أو شغل آخر حسب التشريع الذي كان معمولاً به في تلك المنطقة، وكانت هذه الممارسة تفتقر إلى رخصة بموجب التشريع الاسرائيلي، فيجوز له ممارسة شغله لغاية ستة أشهر... إلى أن يبت في طلبه الحصول على رخصة بموجب التشريع الاسرائيلي...» (المادة ١٥). ويبت في هذا الطلب، وتمنح الرخصة المطلوبة لأي ساكن، «حتى وإن لم يتوفر فيه شرط من شروط المؤهلات

الشخصية المحددة في التشريع» الاسرائيلي. أما «إذا كان التشريع يشترط منح الرخصة بشروط تتعلق بمكان الاشغال، فيجوز للوزير المكلف بتنفيذ التشريع أن يصدر نظاماً يضمنه تسهيلات، لأجل معين أو بشكل آخر، بخصوص مكان الاشغال... وطالما لم يصدر النظام المذكور بعد يجوز للسلطة المختصة بمنح الرخصة أن تمنح هذه التسهيلات» (المادة نفسها).

غير أن التسهيلات المذكورة لا تسري بالنسبة لرخص حيازة الأسلحة النارية أو المواد المتفجرة التي ينبغي النظر فيها مجدداً في ضوء التشريعات والاعتبارات الاسرائيلية البحتة (المادة نفسها).

وتنطبق تسهيلات مماثلة للتي ذكرت على كل من له «حق مسجل في ملكية أي امتياز اختراع أو رسم أو علامة تجارية»، الذي سمح له أن يطلب إعادة تسجيل حقه بموجب التشريع الاسرائيلي (المادة ١٧).

وفيما يتعلق بالبناء، و«إذا تم تشييد أسس بناية في المنطقة» قبل ضمها، على صاحب الترخيص أن يشعر اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء عن رغبته في مواصلة أعمال البناء، وعندئذٍ «يحق له الحصول على ترخيص بالبناء بموجب التشريع الاسرائيلي» (المادة ١٨).

كذلك تضمن القانون تعليمات بشأن استمرارية القضاء والدعاوى القضائية المختلفة، وخولت المحاكم الاسرائيلية صلاحية النظر والبت في القضايا الحقوقيةأو الجزائية التي كانت معلقة لدى المحاكم الاردنية. كذلك أمر مكتب التنفيذ الاسرائيلي بتنفيذ القرارات النهائية الصادرة عن المحاكم الاردنية في القضايا الحقوقية (المادة ٢٠).

وإضافة إلى ذلك، وحيث أن الجنسية الاسرائيلية لم تمنح تلقائياً لسكان القدس الشرقية، رغم ضمها إلى اسرائيل، وبما أن هنالك وظائف عمومية تشترط أن يكون المرشح لها حائزاً على تلك الجنسية، فقد خول القانون رئيس الحكومة صلاحية إصدار أنظمة يعفى بموجبها، «لأجل معين أو بشكل آخر»، سكان القدس الشرقية، الذين قد يتقدمون لملء تلك الوظائف، من ضرورة حيازة الجنسية الاسرائيلية (المادة ١٩).

إلا أن أوسع التسهيلات، التي منحها قانون التنظيمات القانونية والادارية، كانت، دون شك، تلك التي تنطبق على المحامين. وكان المحامون في القدس الشرقية والضفة الغربية قد أعلنوا الاضراب، بعد الاحتلال، ورفضت أكثريتهم الساحقة الظهور أمام المحاكم الاسرائيلية، مما مس بالنظام العام ووضع العراقيل أمام بعض اجراءات الاحتلال. ولذا لم يكن بد من الالتفاف حول ذلك الاضراب، وذلك بواسطة التسهيل على أولئك الذين كانوا من بين المحامين على استعداد للعمل في المحاكم الاسرائيلية، مدنية كانت أم عسكرية، بواسطة اعتبارهم محامين اسرائيليين «رغماً عنهم»، ودون أن يربط ذلك بأي إجراء، أو عمل، من جهتهم. ولذلك نص القانون (في المادة ١٦) على أن كل من كان «يعمل في تلك المنطقة [التي ضمت لاسرائيل] قاضياً في محكمة حقوقية أو كان محامياً فيها، يعتبر عضواً في نقابة المحامين [الاسرائيلية]»، اعتباراً من تاريخ الضم أو تاريخ بدء سريان القانون الجديد، حسب التاريخ المتأخر. وينشر وزير العدل في الجريدة الرسمية اسماء الأشخاص الذين تنطبق عليهم تلك التعليمات. كذلك خول وزير العدل صلاحية وضع

أنظمة، تحدد كيفية الحصول على عضوية نقابة المحامين الاسرائيلية لكل من كان «أهلا لأن يكون محامياً ولكنه لم يمارس مهنة المحاماة، أو تمرن في المحاماة في المنطقة المذكورة ولم يكمل بعد مدة تمرينه». وتوضع أيضاً أنظمة مماثلة بالنسبة لكل ساكن في المنطقة التي ضمت، كان قد «عمل بصفة قاض في محكمة حقوقية في أي جزء من أرض ـ اسرائيل».

وخلاصة القول هي أن قانون التنظيمات القانونية والادارية، بالتسهيلات المختلفة التي قدمها، هدف ألى تهيئة الأجواء لاستيعاب سكان القدس القديمة العرب في المجتمع الاسرائيلي وجعلهم جزءاً منه، بأقل مدى ممكن من التعقيد، لضمان الغاية السياسية الأساسية، وهي ضم القدس لاسرائيل «إلى الأبد».

وبعد إقرار هذا القانون، صدرت أنظمة لتنفيذه، هدفت أيضا إلى سد الثغرات التي ظهرت فيه خلال تطبيقه. وفي صيف ١٩٦٩، اعتمدت تلك الأنظمة من قبل الكنيست على شكل قانون خاص، هو قانون تمديد مفعول نظام الطوارىء (التنظيمات القانونية والادارية ـ أحكام إضافية) لسنة ٥٧٢٩ ـ ١٩٦٩[١٤].

وفي صيف السنة التالية، ١٩٧٠، دمج القانونان ببعضهما البعض وصدرا في «حلة» جديدة، باسم قانون التنظيمات القانونية والادارية (نص موحد) لسنة ٥٧٣٠ ـ ١٩٧٠[١٥].

وفي صيف سنة ١٩٧٣، تم تعديل «النص الموحد» المشار إليه، لتوضيح التعليمات المتعلقة بالاراضي، وكيفية تحديد ملكيتها أو نقلها، أو استعمالها، وصدر قانون خاص بهذا الصدد: قانون التنظيمات القانونية والادارية (تعديل) لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٣[١٦].

وفي إطار الحديث عن «قوانين الاستيعاب» الاسرائيلية، المتعلقة بالقدس، تجدر الاشارة أيضاً إلى قانون السلطات المحلية (الانتخابات) (تعديل رقم ٦) لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٣[١٧]، الذي أقر في منتصف حزيران ١٩٧٣، بهدف تشجيع سكان القدس على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة». وبموجب هذا التعديل، سمح لوزير الداخلية بإعداد جدول للناخبين في القدس الشرقية يضم كل من أتم الثامنة عشرة من عمره، وكان ساكناً في تلك المنطقة عشية ضمها إلى اسرائيل. وحق الانتخاب للسلطات المحلية، في بلديات أو مجالس محلية، يمنح على أساس السكن ضمن حدود السلطة المحلية لفترة محددة، على عكس حق الانتخاب للكنيست، الذي يفترض فيه حصول الناخب على الجنسية الاسرائيلية.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد أجبرت، في حينه، عدداً لا بأس به من سكان القدس الشرقية على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس، بإيهامهم أن من لا يشارك في تلك الانتخابات، ولا تحمل بطاقة هويته الشخصية ختماً يثبت ذلك، قد يتعرض لاجراءات مختلفة تتخذ بحقه.

قوانين مصادرة الاراضي

إضافة إلى القوانين التي اشرنا إليها وفي محاولة لاستكمال اجراءات الضم، أصدرت السلطات الاسرائيلية أيضاً تشريعاً إضافياً، هو قانون أموال الغائبين (تعويضات)

لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٣. ويلاحظ أن تعليمات هذا القانون تخلو من «الليونة» التي تميز بها قانون التنظيمات القانونية والادارية، وتكاد تشبه، من حيث تشددها وصرامتها، تلك التي تضمنتها قوانين الضم. ولا غرابة في ذلك، فالضم ومصادرة الاراضي أو ضمان السيطرة عليها هدفان اسرائيليان رئيسيان لا تقبل ضرورة تحقيقهما المناقشة، ومن هنا التشدد في كل ما يتعلق بهما من اجراءات.

كان الهدف من قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٧٣ القيام بتصفية «قانونية» لحقوق سكان القدس الشرقية في أملاكهم داخل المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨، التي كانت اسرائيل قد استولت عليها باعتبار أنها أملاك غائبين، وذلك بواسطة دفع «تعويضات» عنها، لا تساوي إلا نزراً يسيراً من قيمتها. وقد مكّن القانون الجديد السلطات من اجراء «تسوية» بشأن تلك الاملاك، بشروط اسرائيلية أكثر إجحافاً عن تلك التي كان معمولا بها حتى ذلك الوقت، وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها السلطات الاسرائيلية، باستيلائها في الماضي على أملاك العرب الذين بقوا في اسرائيل ودفع «تعويضات» عنها. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح، بمقابلة «التعويضات» التي دفعت بموجب قوانين سابقة، بتلك التي ينص عليها القانون الجديد.

وللوقوف على أبعاد هذا القانون، تجدر الاشارة أولا إلى قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠، وهو القانون الأصلي التي كانت السلطات الاسرائيلية قد نظمت بموجبه اجراءات استيلائها على الاملاك العربية في فلسطين. فقد احتوى هذا القانون على تعريف مطاط للفلسطيني «الغائب». فهو«الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين... ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ [وهو يوم صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة] واليوم الذي نشر فيه تصريح... يعلن بأن حالة الطوارىء ... قد زالت [وحالة الطوارىء لا تزال قائمة حتى الآن في اسرائيل، ومنذ انشائها] ـ المالك الشرعي لمال في الاراضي الاسرائيلية... أو كانت له رعوية أو جنسية تابعة للبنان، أو مصر، أو سوريا، أو المملكة العربية السعودية، أو شرق الأردن، أو العراق، أو اليمن، أو... كان في أحد البلدان المذكورة أو في أي قسم من فلسطين خارج مساحة اسرائيل، أو... كان من رعايا فلسطين وترك محل إقامته العادي في فلسطين:... إلى مكان خارج فلسطين قبل يوم... ١ أيلول ١٩٤٨، أو... إلى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت القوات التي قاومت إنشاء دولة اسرائيل أو حاربتها بعد إنشائها» (المادة ١ من القانون). ويستولي القيم على أموال الغائبين على أملاك كل من صنف غائباً بموجب ذلك القانون.

والواضح أن تعريف «الغائب» على هذا الشكل ينطبق على السكان العرب في القدس القديمة، بعد الاعلان عن ضمها إلى اسرائيل سنة ١٩٦٧. ولكن قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨ استثنى، كما أشرنا، أملاك أولئك السكان الموجودة في القدس القديمة من المصادرة، بينما لم يتعرض لتلك الموجودة في القدس الجديدة، التي بقيت مصنفة كأملاك غائبين. ولذلك جاء القانون الجديد «ليعوض» هؤلاء السكان عن حقوقهم في تلك الاملاك ويحوّل ملكيتها «قانونيا» إلى اسرائيل. فقد نصت المادة ٢ من القانون على أن «يمنح حق المطالبة بالتعويض عن مال... لمن كان مقيماً في اسرائيل بتاريخ بدء سريان هذا القانون أو أصبح مقيماً في اسرائيل بعد بدء سريانه». ولا يعطي القانون المالك فقط حق المطالبة بالتعويض، بل يمنح هذا الحق أيضاً للورثة، وللزوجة إذا كانت تسكن مع زوجها وللمستأجر أو لصاحب أية حقوق أخرى معترف بها

في الملك، خلافاً للوضع السابق ، وذلك لتصفية كل الحقوق المتعلقة بالملك بصورة نهائية (المادة نفسها). كذلك يتضح هذا الاتجاه من المادة ١٤ من القانون، التي يفهم منها وكأن الدولة تكون قد وفت بالتزامها بمجرد دفعها التعويضات، وحتى إذا اتضح أنها لم تدفع إلى الشخص الذي يستحقها. وفي مثل هذه الحالة، ما على صاحب الحق الفعلي في التعويضات إلا أن يطالب بها الشخص الذي دفعت له خطأ، دون أن تكون له، كما يبدو، أية حقوق تجاه الدولة.

وليست هذه الناحية الوحيدة التي يختلف فيها القانون الجديد عن الأصلي: إذ هناك أيضاً تحديد للمدة المعينة لتقديم طلبات التعويضات، خلافاً للوضع السابق. فقد نصت المادة ٤ من القانون الجديد على أن لا تتأخر المطالبة بالتعويض عن «ثلاث سنوات من تاريخ بدء سريان هذا القانون أو عن سنتين من تاريخ صيرورة [المطالب] مقيماً [في اسرائيل]» . والواضح أن الهدف من هذه المادة كان إجبار العرب على التقدم بطلبات التعويض خلال مدة محددة، وإلا فقدوا حقهم في التعويض بأكمله. ويبدو أن هذا النص جاء كرد فعل على التجربة التي مرت بها اسرائيل مع العرب داخلها، الذين لا يزال بينهم من يرفض، حتى الآن، استلام التعويضات عن أراضيه المصادرة، أو حتى تقديم طلب للحصول على تلك التعويضات.

وهناك تشديد من ناحية أخرى أيضاً. فقد جاء في قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠ أنه «يحق للقيم [على أموال الغائبين] وفقاً لما يرتئيه فقط... أن يحرر مالا مناطاً، وأن يرد إلى [المالك الأصلي] أو من حل محله جميع الحقوق التي كانت له لدى إناطته بالقيم» (المادة ٢٨). وذلك شرط أن ترد القيم «في كل حالة وحالة أو نوع معين من الحالات توصية من لجنة خاصة تعينها الحكومة» (المادة ٢٩). وكان القيم قد استغل صلاحياته هذه في بعض الحالات. وإن كانت قليلة للغاية، وقام بتحرير أملاك من قبضته وإرجاعها إلى أصحابها الأصليين. ولكن القانون الجديد ألغى هذا الوضع، ومنع القيم من إعادة أي جزء من الأرض لمالكه الأصلي. إذ نصت المادة ١٨ منه على أنه «إعتباراً من تاريخ بدء سريان هذا القانون [وهو، وفق المادة ٢١ منه: ١ تموز ١٩٧٣] لا تسمع مطالبة الغائب بحق في المال أو بتحرير المال بموجب المادة ٢٨» المشار إليها أعلاه.

كما أن «التعويضات» التي يقدمها القانون بخسة للغاية، ولا تستحق حتى هذا الاسم فالفصل الثاني من الذيل الملحق بالقانون يحدد أكبر مبلغ من التعويضات عن دونم (أي ١٠٠٠م٢) من الأنواع الثلاثة الأولى من الأراضي المزروعة بالحمضيات أو الموز بـ ٩٠٠ ليرة اسرائيلية فقط، بينما، يبلغ التعويض عن دونم من «أراضي السقي من الدرجة الأولى وأغراس الفواكه من الدرجة الأولى» ٦٠٠ ليرة. ويستمر هذا المبلغ في الانخفاض، ليصل إلى ٢٥ ليرة للدونم من «الأراضي الزراعية من الدرجة الثامنة»، وهي الدرجة قبل الأخيرة، و١٥ ليرة للدونم من «الغابات المغروسة والأراضي الشحيحة غير الصالحة للزراعة». أما بالنسبة لـ«الأراضي القروية المبنية أو الأراضي المخصصة للبناء»، فالتعويض هو «١٦٠٠ ليرة للبناية والأراضي المرتبطة بها إذا لم تزد مساحتها على دونم».

ويحدد القانون أيضاً، بموجب أسس مماثلة، التعويضات بالنسبة للأراضي المبنية أو الأملاك في المدن، التي تحدد قيمتها، وفقا للفصل الأول من الذيل الملحق بالقانون، بناء على تقديرات ضريبة الأملاك في المدن، للسنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨، مضافاً إليها نسبة ٧٥٪ لتعيين

قيمتها، بمفهوم القانون، كما كانت يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ـ وهو «اليوم المحدّد» بالنسبة لقيمة التعويضات عن تلك الممتلكات. وهذه التعليمات تنم عن تشدد بالنسبة لتعليمات قانون أموال الغائبين الأصلي، إذ كانت التعويضات بموجبه تدفع على أساس قيمة الأرض في ١ كانون الثاني ١٩٥٠، وفقاً للمادة ٥ من قانون استملاك الأراضي (تصديق الأعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٣ ـ ١٩٥٣[١٨]. وكانت الأسعار عامة قد ارتفعت في اسرائيل، بين هذين التاريخين، بنسبة ملحوظة.

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن هذا القانون لا يعترف بأي حق في التعويض، عدا عن التعويض نقداً، ولا يتحدث أبداً عن أي تعويض عيني، بأراض ، جزئياً أو كلياً. وهنا أيضاً يغيّر القانون الوضع السابق الذي أمكن معه، في بعض الحالات، منح تعويض عيني: «إذا استعمل المال المستملك للزراعة، وكان مصدر ارتزاق أساسياً لصاحبه، وليست له أرض أخرى تكفي لمعيشته، فيترتب على سلطة الانشاء والتعمير [التي «اشترت» أملاك الغائبين من القيم] بناء على طلبه، أن تعرض عليه مالا آخر، سواء بالملكية أم بالإجارة، على سبيل التعويض كلياً أو جزئياً... ومدة الاجارة... لا تقل عن ٤٩ سنة» (المادة ٣ [ب] من قانون استملاك الأراضي). وكانت السلطات الاسرائيلية قد درجت، في الماضي، على التعويض على مزارعين عرب لم يبق لهم شيء من أملاكهم بتسليمهم بدل جزء، على الأقل، من أراضيهم المصادرة، أرضي من أملاك غائبين آخرين كانت قد استولت عليها.

وإضافة إلى هذا كله، يبدو أن القانون يفترض أن يقوم صاحب الأملاك العربي بـ«تمويل» استيلاء اسرائيل على أملاكه. فالتعويضات، حتى بعد الاعتراف بها وتعيين المبلغ المستحق بدلها، لا تدفع إلا يوم ١ تموز ١٩٧٥ أو بعد ذلك التاريخ (المادة ١١). ولا يدفع منها نقداً إلا مبلغ ١٠ آلاف ليرة اسرائيلية. أما ما يزيد على هذا المبلغ، في حال الزيادة، فيدفع على شكل سندات دين حكومية اسمية تسدد خلال ١٥ سنة، ابتداء من ١ تشرين الأول ١٩٧٥. ولا تتحول هذه السندات إلى سندات لحاملها، يمكن تداولها دون قيد، إلا بعد يوم ١ نيسان ١٩٨٠ (المادة ١٥). وهنا أيضاً يختلف الدفع عما كان عليه بموجب القانون الأصلي، حيث كانت تسلم التعويضات، بما في ذلك التعويض بأرض مقابل أرض، حال موافقة المطالب على ذلك.

وكان قد أدخل تعديل على هذا القانون فيما بعد، بموجب قانون أموال الغائبين (تعويضات) (تعديل) لسنة ٥٧٣٦ ـ ١٩٧٦[١٨]، مددت بموجبه الفترات المذكورة في القانون الأصلي، وذلك ـ كما يبدو ـ لعدم استجابة عرب القدس الشرقية لتعليماته، والتقدم بطلبات التعويض وفقاً له.

ومما يلفت النظر، أخيرا، في هذا القانون هو أنه على الرغم من أن هدفه المعلن كان تعويض عرب القدس عن أملاكهم فقط، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية أعدته أيضاً لاستغلاله، عند الضرورة، لتصفية حقوق أي لاجيء فلسطيني في أملاكه، إذا سنحت الفرصة لذلك. فالمادة ٢٠ من القانون تنص على أنه «يجوز للحكومة أن تحدد بمرسوم تصدره بمصادقة لجنة الكنيست المالية، فئات من أصحاب الحقوق في العقارات المناطة بالقيم الذين يستحقون التعويض، بموجب هذا القانون حتى وإن لم يكونوا بمنزلة المطالب بموجب هذا القانون؛ وتحدد الحكومة أصول تقديم المطالبات بموجب هذه المادة وموعد انتهاء حق تقديمها».

وعلى كل حال، وأياً كانت الأهداف التي تسعى الحكومة الاسرائيلية إلى تحقيقها بواسطة هذا القانون، فإن من الواضح أن إصداره ثم العمل على تطبيقه، كان المحاولة القانونية الأخيرة على طريق ضم القدس العربية إلى اسرائيل وتهويدها. وهذا القانون، إضافة إلى تلك التي سبقته، كما قدمناها، كانت كفيلة بتمهيد الطريق أمام إجراءات الضم الاسرائيلية المختلفة. ولم يكن القانون الأساسي: القدس، الذي أقر مؤخراً، إلا تتويجاً لتلك القوانين والاجراءات.

---

(١) «نص قانون أساسي: القدس»، نقلا عن «**رصد إذاعة اسرائيل**»، العدد ٢١١٩، ٢٩ و٣٠/٧/١٩٨٠، ص ٣ ـ ٤.

(٢) أمنون روبنشتايين، « **هامشباط هاكونستيتوتسيوني شل مدينات يسرائيل**» (القانون الدستوري لدولة اسرائيل)، القدس وتل ـ أبيب: شوكن، ١٩٧٤، ص ٢٧٤ ـ ٢٨٦ (بالعبرية).

(٣) انظر، للتفاصيل، عوزي بنجيماس، «**يروشلايم ـ عير للو حوماه**» (القدس ـ مدينة بلا أسوار)، القدس وتل ـ أبيب: شوكن، ١٩٧٣، ص٢٦ ـ ٦١(بالعبرية).

(٤) «**الوقائع الاسرائيلية**» كتاب القوانين ٤٩٩، ٢٨/٦/١٩٦٧، ص ١٢٠ (بالعربية).

(٥) **المصدر نفسه**، مجموعة الأنظمة ٢٠٦٤، ٢٨/٦/١٩٦٧، ص ٢٦٩٠ ـ ٢٦٩١ (بالعبرية).

(٦) **المصدر نفسه**، كتاب القوانين ٤٩٩، ٢٨/٦/١٩٦٧، ص ١٢١ (بالعربية).

(٧) **المصدر نفسه**، مجموعة الانظمة ٢٠٦٥، ٢٨/٦/١٩٦٧، ص ٢٦٩٤ ـ ٢٦٩٥ (بالعبرية).

(٨) بنجيمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦ ـ ٦١.

(٩) **الوقائع الاسرائيلية**، كتاب القوانين ٤٩٩، ٢٨/٦/١٩٦٧، ص ١٢٢ (بالعربية).

(١٠) **المصدر نفسه**، رقم ٥٤٢، ٢٣/٨/١٩٦٨، ص ٤٣٥.

(١١) **المصدر نفسه**، رقم ١١٢، ٣٠/٣/١٩٥٣، ص ٧٣.

(١٢) لشرح قانون أملاك الغائبين لسنة ٥٧١٠ ـ ١٩٥٠ وكيفية تطبيقه، راجع صبري جريس، «**العرب في اسرائيل**»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ١٤٦ ـ ١٥٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٦ ـ ٢٠١.

(١٤) «**الوقائع الاسرائيلية**»، كتاب القوانين ٥٧٤، ٢٧/٧/١٩٦٩، ص ٤٧١.

(١٥) **المصدر نفسه**، رقم ٦٠٣، ١٣/٨/١٩٧٠، ص ٢٤٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، رقم ٧٠٤، ١٣/٧/١٩٧٣، ص ٣١٤.

(١٧) **المصدر نفسه**، رقم ٦٩٩، ٢١/٦/١٩٧٣، ص ٢٨٠.

(١٨) **المصدر نفسه**، رقم ٨١٧، ١/٧/١٩٧٦، ص ٤٠٨.

محمود عبّاس (أبو مازن)

لِمَاذا جَاء الليكود الى الحُكم ولِمَاذا سَيَذهَبُ؟

منذ عام ١٩٢٥ انشق جابوتنسكي عن المنظمة الصهيونية العالمية ، واعلن قيام الحركة التصحيحيةالصهيونية التي اطلق عليها بعض خصومها اسم حركة التحريفيين . واتخذت هذه الحركة دور المعارضة المتطرفة الراديكالية في صفوف الحركة الصهيونية سواء خارج فلسطين ام داخلها ، وكانت لها صلات مشبوهة منذ نشأتها مع موسوليني والحركة الفاشية متخذة من هذه الحركة مثلها الاعلى في سياستها العنصرية والعرقية ، وقبل ذلك تعاون عدد من مؤسسي هذه الحركة مع البتلوريين الاوكرانيين المنحرفين الذين استهدفوا ، في جملة ما استهدفوا ، يهود روسيا واوكرانيا وامعنوا فيهم قتلاً حتى يضطروهم للرحيل الى فلسطين . واستمرت الحركة التصحيحية في موقفها المعارض لنهج الحركة الصهيونية ، فانفردت بتنظيمها العسكري « الارغون » الذي تميزت عملياته ضد العرب الفلسطينيين بمنتهى القسوة والوحشية ، الى ان اعلن قيام دولة اسرائيل ، وتحول زعماء هذه المنظمة وعلى رأسهم مناحيم بيغن الى حزب سياسي معارض اطلق عليه اسم حيروت . وبقي هذا الحزب في الظل يمارس المعارضة باسلوبه الخاص ، ويمثل اقلية ضئيلة في الكنيست الاسرائيلي ، ويعيش بالفعل على هامش السياسة الاسرائيلية الرسمية دون ان تتعدى مشاركته العمل البرلماني حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ، حيث اعلنت حكومة ائتلاف وطني شملت حزب العمل (مباي) والعمال (مبام) والاحرار المستقلين والمتدينين (مفدال) ثم جاحال .. الذي يضم مجموعة صغيرة من الاحزاب المعارضة الى جانب حيروت . وكان ابرز المشاركين في الحكومة الائتلافية من هذا التنظيم الجديد (جاحال) مناحيم بيغن وعيزر وايزمن .

وحدثت الازمة الوزارية المشهورة بقبول اسرائيل لمبادرة روجرز ، وانعكست هذه الازمة على وزراء جاحال : حيث رفض وايزمن الخروج من الوزارة بينما اصر بيغن على الخروج منها احتجاجاً على قبول وزارة غولدا مائير للمبادرة المذكورة . وكانت هذه الازمة سبب اعتكاف وايزمن وانسحابه من حيروت بعد ان خذله زملاؤه في الحزب وايدوا بيغن في موقفه .

وجاءت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ لتعلن عن التقصير والفضيحة والزلزال وغيرها من

التعبيرات التي وصفت بها نتائج هذه الحرب . واصيب حزب العمل وشركاؤه في الحكم بنكسة كبيرة وبخيبة امل لا حدود لها ، بينما اعتبر بيغن وزمرته ان الفرصة قد لاحت للقفز الى السلطة ، وبمبادرة من اريئيل شارون تشكل التكتل مؤلفاً من حيروت جماعة ارض اسرائيل الكاملة القائمة الرسمية وحزب الاحرار . وبالرغم من احرازه نصراً لا بأس به في الانتخابات التي تلت حرب تشرين الا انه لم يتمكن من الحصول على الاغلبية التي تؤهله لتشكيل الوزارة، واستمر حزب العمل مع حلفائه مشكلين بالمقابل تجمع المعراخ . واعادوا تشكيل وزارة رابين التي تحملت كل النتائج التي ترتبت على حرب تشرين الاول ، الا انها لم تتمكن من التصدي والصمود بوجه الازمات الكثيرة التي تفجرت في طريقها ، ابتداء من الوضع الاقتصادي السيىء ، مروراً بالفضائح المالية والاخلاقية التي اصابت الوزارة والتي ادت احداها الى انتحار الوزير ابراهام عوفر ، وانتهاءاً بكشف تلاعب رابين نفسه بالقوانين الاسرائيلية الامر الذي ادى الى قوط الوزارة قبل انتهاء المدة القانونية للانتخابات . ولعلنا جميعا نذكر السبب التافه الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير والذي ادى الى انسحاب المتدينين من الوزارة ، وهذا السبب هو استقبال الحكومة لبعض الطائرات الاميركية المهداة الى اسرائيل مساء يوم الجمعة ، حيث يعتبر العمل في هذا الوقت لدى المتدينين من المحرمات التي لا يجوز ارتكابها . وبانسحاب هؤلاء خسرت الوزارة اغلبيتها التي كانت تتمتع بها وسقطت ، واعلن عن انتخابات جديدة وذلك بعد ان وصل كارتر الى الحكم ببضعة اشهر .

لقد كان واضحاً ان قوة خفية تحاول ان تخرج حزب العمل والمؤتلفين معه من السلطة ، وكان واضحاً ان معظم الازمات ،وليس كلها ، التي واجهت رجالات هذا الحزب هي الى حد ما مفتعلة لانهاكه وتفكيكه . وكان واضحاً ايضاً ان جهة ما تريد ان تنصب المعارضة الاسرائيلية في مركز السلطة . ولكن لم يكن واضحاً بالضبط الهدف الذي تسعى اليه تلك الجهة من وراء وصول هذه المعارضة الى الحكم .

اما الجهة التي نعنيها فهي بالتأكيد الولايات المتحدة الأميركية ، التي تقبض على زمام الأمور في مصير اسرائيل والتي تسيرها حسب ارادتها ورغباتها والتي تعتبر صاحبة الرأي الأول والأخير في رسم السياسة الاسرائيلية الداخلية والخارجية . وقد يبدو هذا الكلام غريباً للكثيرين من الزعماء العرب الذين يرون العكس ويعتقدون ان تل - ابيب هي صاحبة الحظ الأوفر والنفوذ الاعظم في واشنطن وانها قادرة ، من خلال ما يسمى باللوبي الصهيوني ، على التأثير المباشر على السياسة الاميركية ، بل قادرة على ممارسة الضغط على رئيس الولايات المتحدة وشيوخها ونوابها وصحافتها ورجال اعلامها .

ومن المؤسف ان تصدر لنا اميركا مثل هذه الآراء ، ونحن نتقبلها دون تحليل ومن غير تمحيص ، لان تصديقنا لها يعني ان اميركا بلد مغلوب على امره ، وانه مستعمر من قبل اليهود ، واى رئيس الولايات المتحدة رجل يستحق الشفقة والمساعدة ، وكثيراً ما كنا نسمع من بعض الزعامات العربية ان من واجب العرب العمل على مساعدة الرئيس الاميركي حتى يتصدى للضغوط الصهيونية ، بل ان كثيرين منهم فكروا بمساعدة الرئيس فلان او الرئيس علان بمده بالمال ، حتى يتمكن من النجاح في الانتخابات ، لان الضغط الصهيوني يلعب دوراً كبيراً في اسقاطه بسبب مواقفه التي يفكر في ان يتخذها الى جانب العرب . بهذه السذاجة حاول بعض

العرب ، رغم كل البينات ان يفهموا السياسة الاميركية في منطقتنا ، وبهذه السطحية النابعة من الايمان بحقيقة وجود بروتوكولات حكماء صهيون ودولة اسرائيل عملاقاً جباراً مارداً قادراً على صنع المعجزة ، ليس في المنطقة فحسب بل وفي العالم اجمع .

لم يخجل موشي دايان عندما سئل عن رأيه فيمن سينجح في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة ان يقول : « سينجح صوت اميركا .. وحتى لو كنت اول الناجحين » .

وكانت مفاجأة للعديدين ان الليكود حصل على اربعة مقاعد زيادة على ما حصل عليه المعراخ . وظن الذين لا يعرفون دخائل السياسة الاسرائيلية ان بيغن وزمرته من قادة الليكود خارجون عن نطاق السياسة الاميركية ، بينما كانوا يتصورون ان احزاب المعراخ هي وحدها التابعة لاميركا . وكما هو معروف لدى المتتبعين فقد افرزت نتائج الانتخابات الاخيرة جملة امور اهمها :

١) ان الليكود لا يستطيع ان يشكل وزارة اسرائيلية بالعدد من المقاعد في الكنيست التي استطاع الحصول عليها وهي ٤٢مقعداً، بينما يحتاج الى ٦١ نائباً مؤيداً كحد ادنى لتشكيل الوزارة .

٢) ان حزب المتدينين الذي اعتاد ان يشارك حزب العمل الوزارة منذ قيام دولة اسرائيل لا يمكن ان يقبل مشاركة الليكود في وزارته الجديدة .

٣) لو افترضنا ان المفدال وافق على الدخول في الوزارة فإن الاصوات المتجمعة لدى الطرفين لا تكفي لتشكيل الوزارة والحصول على ثقة البرلمان .

٤) استبعاد مشاركة جماعة الحركة الديمقراطية للتغيير في الوزارة لان لونهم الاميركي كان واضحاً ، ولأن اصولهم العمالية تحول دون مشاطرتهم وزارة يحكمها ما يسمى باليمين الاسرائيلي .

لذلك فقد كانت المراهنة على ان التكتل لن يتمكن من تشكيل الوزارة الاسرائيلية ، ولا بد للكنيست من ان يبحث عن صيغة ائتلافية جديدة . ولكن بيغن خيب آمال وظنون الكثيرين ، وتمكن من تشكيل الوزارة باصوات ضئيلة ، عندما قبل المتدينون ان يشاركوا في الوزارة بفئاتهم الثلاث ثم انضم اليه فلاتو شارون واريئيل شارون .. ثم « صوت اميركا » موشي دايان . وما لبث بعد فترة ان انضم يادين زعيم الحركة الديمقراطية للتغيير بكتلته التي تضم خمسة عشر نائباً . وهكذا ولأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية يصل احفاد جابوتنسكي الى سدة المسؤولية في الحركة الصهيونية وفي دولة اسرائيل . ولم يأت بيغن الى الوزارة رغم انف اميركا وانما بإرادة منها وموافقتها بل وبترتيبها المسبق .. وكان السؤال المطروح في ذلك الوقت : لماذا جاءت أمريكا بحكومة بيغن ؟ وكان لهذا السؤال جوابان متناقضان : وهما :

١) اذا أرادت اميركا ان تطبق تسوية ما في الشرق الاوسط فإننا نعرف لماذا جاءت الان بحكومة بيغن .

٢) واذا لم ترد اميركا تطبيق اية تسوية في الشرق الاوسط فاننا نعرف ايضاً لماذا جاءت بحكومة بيغن .

وتبدو كلا الاجابتين على السؤال وكأنهما لغزان او احجيتان تحتاجان الى توضيح وتفسير .

سنفترض ان اميركا تفكر بتسوية ما في الشرق الاوسط تضمن مصالحها في المنطقة ، وعلى رأس مصالحها بقاء دولة اسرائيل قوية عزيزة الجانب قادرة على رد ع العرب جميعاً في اي وقت ، وهذه التسوية تتطلب بعض التنازلات الاقليمية لكل الاطراف العربية المعنية في هذه المشكلة . ولما كان بيغن هو الطرف الاكثر تطرفاً ومعارضة فانه سيتخذ موقفاً متصلباً من اية تسوية مهما كانت شروطها طالما كان خارج اطار الحكم وبعيداً عن المسؤولية ، ولكن حينما يصبح في قلب المسؤولية ويجري بعض التنازلات فانه لن يجد معارضة من احد ، لأن الطرف المعارض الان هو المعروف بمرونته .

واذا افترضنا ان اميركا لا ترى ان الوقت مناسب لاية تسوية ، فانها تتذرع لدى العرب بتصلب حكومة بيغن وتطرفها وعدم قدرتها ـ اي اميركا ـ على الضغط عليها ، وانها بحاجة الى وقت طويل حتى تتمكن من ترويض هذه الحكومة او الانتظار حتى سقوطها . ولا بد في هذه الحالة ان تشير الى اللوبي الصهيوني الذي يحكم اميركا وضعف رئيسها وخضوعه للسيطرة الصهيونية ، وما الى ذلك من المعزوفة التي نسمعها منذ زمن بعيد .

اذن فأياً كان السبب الذي جعل اميركا تأتي بحكومة بيغن الى السلطة ؛ فمجيؤه في مصلحتها ويحقق ما تريد .. كان هذا هو الحوار عشية الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة وكانت تلك هي التكهنات والتحليلات للوضع السياسي الاسرائيلي . ترى لو عدنا للواقع ؛ للممارسات التي تمت منذ ذلك التاريخ حتى الان فماذا نرى ؟ .

بدأ التحرك الاميركي بتنقل سايروس فانس بين عواصم المنطقة ، يحمل ورقة عمل او اوراق عمل لعقد مؤتمر جنيف ، ونظراً لتباين الرأي بين سوريا ومصر في اسلوب وطبيعة هذا المؤتمر ،فقد تمكن فانس من وضع اول اسفين في العلاقة بين البلدين ، ثم صرف النظر كلياً عن هذه الاوراق .

ثم جاء البيان المشترك الاميركي ـ السوفياتي الذي ابرز التوازن بين القوتين العظميين ، ولكنه ما لبث ان نقض من قبل اميركا وانتهى امره ومفعوله .

وتلا ذلك زيارة القدس التي افرزت بالدرجة الاولى خروج مصر نهائياً من الصراع العربي الاسرائيلي وانفرادها في البحث عن حل مصري ـ اسرائيلي يحقق الانسحاب من سيناء بأي ثمن . وهكذا وضعت اسس التسوية في المنطقة على النحو التالي :

١) امكانية الانسحاب من سيناء مقابل علاقات طبيعية كاملة بين الدولتين وازالة كل مظاهر واسباب العداء .

٢) عدم الاعتراف بوجود مشكلة فلسطينية او بوجود الشعب الفلسطيني .

٣) الارضية التي ينطلق منها اي حل لمشكلة الضفة والقطاع او (يهودا والسامرة والقطاع) يجب ان تكون على اساس ان الارض اسرائيلية والناس سكان ، يمكن حل مشكلتهم

بارتباطهم بجنسيات عربية ، او خروجهم الى البلدان المجاورة . وهذا ما اطلق عليه اسم الحكم الاداري او الحكم الاداري الذاتي ، والذي اختلف الاطراف في تفسيره وتقديم معنى محدد له . ولكن العقدة لم تكن في اتفاق الاطراف المتفاوضة بمقدار ما كانت لدى اصحاب العلاقة ، الذين خيبوا آمال المتفاوضين ورفضوا بالاجماع الموافقة على تلك الطروحات . ولذلك كان على اميركا ان تبحث عن حل آخر ، حل شكلي آخر ، وهو تغيير الوجه الاسرائيلي المفاوض .

ومنذ ان وقعت اتفاقية كامب ديفيد انتشر المبعوثون الامريكيون في طول الوطن العربي وعرضه ، يبشرون ببداية نهاية حكومة بيغن ، سواء بالنهاية الشخصية (موته بمرض القلب) او النهاية السياسية بسقوط الحكومة واستبدالها بحكومة اكثر مرونة « واعتدالاً » واكثر قدرة على تفهم المطالب العربية واقل «تطرفا »من حكومة بيغن « المتحجرة » .

والواقع ان العد العكسي لهذه الحكومة قد بدأ بتفشي الازمات المتلاحقة والمستمرة ، والتي بدأت بفشل السياسة المالية للحكومة وخروج زعيم الاحرار سيمحا ايرليخ من وزارة المالية واستبداله بيغئال هوروفيتش، مما ادى الى هزة عنيفة ضمن صفوف الاحرار من جهة وضمن صفوف الليكود بشكل عام من جهة اخرى . وتبع ذلك خروج موشي دايان من الحكومة ، فكانت هزة اخرى ولم تكن الهزة بسبب خروجه بمقدار ما كانت بسبب التنازع على البديل ، مما جعل بيغن يتولى بنفسه مسؤولية وزارة الخارجية الى ان هدأت العاصفة ، ثم عمد الى تعيين اسحاق شامير رئيس الكنيست في هذا المنصب ، وانتهت الازمة او اجلت الى حين . ثم كانت الهزة الكبرى التي ادت الى استقالة عيزر وايزمن وزير الدفاع ، وهو الرجل القوي في حيروت احتجاجاً على سياسة الحكومة تجاه وزارته وتشاريعه العسكرية والامنية ، وفي نفس الوقت . حتجاجاً على اسلوب الحكومة في تسيير مفاوضات الحكم الذاتي وقناعته بعقم هذه السياسة التي لن تؤدي الى نتيجة ، بسبب التصلب وعدم المرونة حتى في الشكليات : الامر الذي اظهر وايزمن امام بعض زعماء العرب والعالم على انه الرجل القادر على تطبيق حل مقبول لكل الاطراف ، ولذلك فانه اعلن استعداده للمشاركة في حكومة يرأسها شمعون بيرس،او ان يترأس هو بنفسه حكومة جديدة لاسرائيل . على كل حال فقد اتخذ موقفاً متعارضاً مع بيغن وحكومته وربما يؤدي ذلك الى تمزيق الليكود في المستقبل او تمزيق حيروت بشكل خاص .

على صعيد آخر فقد استطاع المعراخ ان يلملم صفوفه وان يسترد كثيراً من سمعته المنهارة ، وان يستعيد شعبيته التي وصلت الى الحضيض عقب حرب تشرين وحتى بداية الانتخابات الاخيرة . فقد تمكن من المحافظة على وجوده كأغلبية في الهستدروت ، هذا التنظيم الذي يعتبر حكومة داخل حكومة لما له من النفوذ الاقتصادي والبشري والاجتماعي في المجتمع الصهيوني . كذلك استطاع المعراخ ان يصلب موقفه في معظم الاتحادات المهنية والشعبية وآخرها اتحاد المعلمين الاسرائيليين حيث حصل على ٥٢٪ من مجموع الاصوات ، في الوقت الذي لم تصل فيه نسبة ما حصل عليه الليكود الى ٧٪ .

كما عمدت مراكز الابحاث المهتمة بدراسة الرأي العام في اسرائيل الى قياس الاهتمامات السياسية لدى الاسرائيليين ، واجرت سلسلة من الدراسات والاستفتاءات حول مدى شعبية كل من المعراخ والليكود ، وكذلك حول شعبية زعماء معينين من كلا الكتلتين . وقد ثبت لكل هذه

المراكز والمعاهد ان شعبية المعراخ تفوق بكثير شعبية الليكود ، وان الاول سيحصل على ٦٢٪ من اصوات الناخبين الاسرائيليين . كذلك عندما تجري مقارنات بين بيغن وبيريس او بين بيغن ووايزمن نجد ان بيغن دائماً في اسفل سلم الشعبيات ، مما يدل على أن سقوط وزارته بات وشيكاً وان مرحلته التي رسمت له باتقان قد انتهت .

ويلاحظ في الفترة الاخيرة كثرة طلبات طرح الثقة على الحكومة من قبل احزاب مختلفة ، ولاسباب قد لا تبدو وجيهة في بعض الاحيان . في نفس الوقت فان معظم الاحزاب المشاركة في الوزارة عمدت الى عقد مؤتمرات عامة واجتماعات مستمرة ، الغرض منها تقويم موقفها في الحكومة وتقويم موقف الحكومة نفسها ودراسة امكانية خروج هذه الاحزاب منها ، تمهيداً لتقديم موعد الانتخابات .

ومن جهة اخرى نرى الولايات المتحدة تستدعي تارة زعيم المعارضة شمعون بيريس للتشاور وعيزر وايزمن وزير دفاع حكومة بيغن تارة اخرى ، وكأنها تريد ان توحي للرأي العام الاسرائيلي ولبيغن نفسه ان هذين الزعيمين هما محط اهتمامها وثقتها ، وانها تعوّل عليهما كل الآمال في تسيير السياسة الاسرائيلية في المستقبل .

وتشير كل المصادر المقربة من البيت الابيض الى ان اميركا تبحث معهما فعلاً وبالتفصيل هذه السياسة التي ترى انهما (منفردين او مجتمعين) جديران بتنفيذها في الشكل والمضمون الذي تراه ، في الوقت الذي توعز فيه للصحافة واجهزة الاعلام بشن حملة ضد بيغن تنعته بالتصلب والتحجر وفقدان المرونة ، كما تتهمه بانه يعمل بشكل مباشر ضد مصلحة اليهود سواء كانوا في اسرائيل ام خارجها ، وعلى الخصوص يهود الولايات المتحدة ، هؤلاء الذين بدأوا يتحركون ايضاضد سياسة بيغن ويعلنون بصراحة انه غير قادر على المحافظة على مكاسب اليهودية العالمية وعلى كيان دولة اسرائيل .

ومن خلال هذا السيناريو يجد الرئيس السادات لنفسه دوراً يلعبه ومهمة يؤديها عندما يستضيف اكثر من مرة شمعون بيريس ، محاولاً ان يلقي عليه الاضواء لا كزعيم للمعارضة وانما كرئيس لحكومة مقبلة ، كذلك لا ينسى ان يحيط وايزمن باستمرار بمظاهر الحفاوةوالتكريم والاحترام ، مذكراً بموضوعيته وعقلانيته وواقعيته .

ولاستكمال الصورة وحتى تزداد وضوحاً ،لا بد ان نتعرف الى المبادرة الاوروبية التي ربما جاءت بجديد او كانت متممة للدور الاميركي في رسم السياسة الشرق اوسطية . ويغالي كثيراً من يدعي ان الموقف الاوروبي هو صورة طبق الاصل للموقف الاميركي .وهذا لا يعني اننا نرى فيه تناقضاً جذرياً او مغايرة كلية ، ولكننا نراه متبايناً عنه الى حد ما لتباين المصالح والاتجاهات والغايات ، وبالرغم من ان حلفاً يربط الجميع الا ان هامشاً ـ صغر او كبر ـ يبقى لكل طرف يعكس فيه خصوصيته ويضمن له حداً ادنى من الاستقلالية .

وسواء كانت المبادرة الاوروبية برغبة اميركا ام رغماً عنها ، فإن ملامحها التي اعلنها اكثر من مرة جيسكار ديستان تختلف عن ملامح الموقف الاميركي في مناح عدة ، مع العلم بأن اوروبا ، كما اسلفنا ، لا يمكن ان تتناقض مع اميركا . ولذلك جاءت الاعلانات الجدية عنها بعد

اعلان فشل مباحثات الحكم الذاتي ، حتى لا يغضب الاعلان اميركا او يحرجها . ومن المعتقد ان تكون هذه المبادرةمكملةللنقص الوارد في اتفاقيةكامب ديفيد ،فهل ستقول اوروبا ما لم تستطع اميركا قوله ؟ ان كان الرد بالايجاب ، وهذا هو الارجح ، فهذا يعني ان الدور الاوروبي سيكون ذا اثر مباشر على حكومة بيغن ، وسبباً آخر من الاسباب التي تصب كلها في الوصول بهذه الحكومة الى النهاية المرسومة ، التي ستقع قبل النهاية الطبيعية . ان صح ما نقول فاننا نستطيع ان نفهم مغزى الجولة المكثفة والسريعة التي كلف بها اسحاق شامير وزير الخارجية الى دول اوروبا الغربية حاملاً معه وثيقتين اساسيتين : ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي يدعي شامير بأنه يحمل في طياته المطالبة بتدمير كيان اسرائيل ، والبيان السياسي الختامي لمؤتمر حركة فتح الرابع ، الذي يتحدث بشكل مباشر عن نضال الشعب الفلسطيني لإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية ، التي تعني بالضرورة ـ كما تفهمه اسرائيل ـ تدميراً لها . واعتبر شامير ان هاتين الوثيقتين من اهم ما يمكن ان يثبت ادانة منظمة التحرير الفلسطينية ، الامر الذي سيخفف حماس اوروبا تجاهها ويقلل من اندفاعها في الحديث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكذلك عن اشتراك المنظمة في اية مباحثات مقبلة تتعلق بالقضية . ولذلك فان مهمة شامير تحمل في طياتها هجوماً معاكساً مزدوج الهدف : الاول هو ابطال اي مفعول للمبادرة الاوروبية مهما كانت التغييرات والتعديلات التي ستحدثها على اتفاقية كامب ديفيد ، والثاني محاولة تعرية منظمة التحرير امام الرأي العام الرسمي الاوروبي ، وتحقيق كلا الهدفين يعني الدفاع غير المعلن عن حكومة بيغن والتأكيد على انها ما زالت قادرة على ممارسة مهامها ، وانها لم تستنفد اغراضها ، او ان بامكانها ان تستمر حتى نهاية مدتها الرسمية .

عندما اعلن بيغن عن موقفه وفهمه لموضوعة الحكم الذاتي،اعتبر ذلك لدى كثير من الصحفيين الاسرائيليين فشلاً ذريعاً للتكتيك السياسي الاسرائيلي ، وقد عبر عن ذلك احدهم بقوله : « لو قدمنا تحسينات لفظية على هذا المشروع لامكن قبوله من قبل المعتدلين الفلسطينيين ، ولكن طرحه بهذا الشكل وحّد جميع الفلسطينيين بكل اتجاهاتهم المتطرفة والمعتدلة ، ولو عملنا غير هذا لأمكن دق اسفين في المجتمع الفلسطيني » ترى ،هل تتبنى حكومة المعراخ المقبلة رأي الصحفي الاسرائيلي ؟ خصوصاً وان الادارة الاسرائيلية تعمل الآن بكل جهد من اجل تمهيد الارض لمشاريع المستقبل ، ويتمثل عملها هذا في عمليات القمع والارهاب التي تمارس على شعبنا وزعمائه ورجالاته القابضين على زمام اموره في الداخل ، وتعتبر محاولات اغتيال الشكعة وخلف والطويل حلقة في سلسلة الاجراءات التي ترى الادارة الاسرائيلية انها ضرورية لتمرير مشاريعها ، ولذلك فإن السياسة الاسرائيلية المقبلة ستكون على النحو التالي : تنازلات لفظية ، ولكنها تبدو جوهرية فيما يتعلق بطبيعة الحل وبما يتناسب مع سمعة المعراخ المرن ، وفي نفس الوقت تمارس مزيداً من الارهاب لتقطيع اوصال الفلسطينيين وفك الارتباط بين الداخل والخارج . ولا ننسى في معرض سرد الظروف المناسبة لمرحلة جديدة مقبلة في المنطقة ان نشير الى مأساة التضامن العربي وعدم فعالية الصمود والتصدي بما يتناسب مع ما توقعه المواطن العربي منه ، يضاف الى كل هذا الاشغال والانهاك المستمران لقوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، بدءاً من المؤامرة الانعزالية وانتهاءاً بتصفية الحسابات العربية على الارض اللبنانية ، مروراً بالتجاوزات والمخالفات اللامسؤولة التي تمارس يومياً .

تلك هي الملامح والمؤشرات التي تدعونا الى القول بان حكومة بيغن راحلة قبل الاوان ، لتفسح المجال لحكومة اخرى تكمل المشوار مع من ترى انه راغب في ذلك . فهل تجد من يرغب ؟ . لا يكفي ان نقول لا ، يجب ان نعمل لتحقيق هذه الـ « لا » . ان الاحتجاج على محاولة اغتيال الشكعة وخلف والطويل لن يعيد ساقي الشكعة وقدم خلف ولن يحفظ ساقي الطويل ويديه وعينيه ، فهل سيبقى مكتوباً على شعبنا وحده ان يعمد صموده بدمه وان يزرع اوصاله في الوطن حتى لا يتمكن أحد من انتزاعه منه ؟ . لن ينفع الاحتجاج ولا يصلح الدعاء ، ولن تقبل الصلوات .

صدر حديثاً

عن مركز الابحاث

تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية

١٩١٨ ـ ١٩٤٨

تأليف

عبد القادر ياسين

٢٩٦ صفحة

الثمن ١٥ ل.ل.

ابراهيم غنايم

المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن

يخلص الدارس للسياسة الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية ، إلى نتيجة مفادها أن النوايا الاستيطانية ، وما تبعها من مخططات ومشاريع ، لم تتوقف ، كما أنها لم تقتصر على المنطقة المسماة فلسطين ، من الوطن العربي فحسب . بل سعت الصهيونية ، وهي لا تزال تسعى ، الآن ايضاً ، نظرياً وعملياً ، الى تنفيذ مخططاتها الأولى التي شملت ، الى جانب فلسطين ، أجزاء من مصر وشرقي الاردن وسوريا ولبنان . ويتيح تتبع تلك السياسة الصهيونية رؤية تيارين كانا يتاصرعان داخل الحركة الصهيونية ، في بداية نشاطها في مجال الاستيطان ، يقول الأول منهما أنه يجب البدء بعملية الاستيطان من الشرق الى الغرب ، اي من أطراف الصحراء ومن ثم الاتجاه نحو البحر ؛ أما التيار الثاني ، وهو الذي يدعو الى عكس ذلك ، فينادي ببدء الاستيطان من الغرب الى الشرق ، اي انهما متفقان على الهدف النهائي ، وهو خلق اسرائيل الكبرى ، ولكنهما يختلفان حول الاسلوب والأولوية .

وفي إطار تنفيذ مخططات التيار الاول القائل بوجوب البدء بالاستيطان من الشرق الى الغرب ، جرت محاولات لشراء الاراضي في كل من سوريا وشرقي الاردن، بغية اقامة المستوطنات اليهودية عليها. وتم، في هذا الصدد بذل جهود مكثفة قام بها كل من البارون ادموند روتشيلد ، والوكالة اليهودية وغيرها من المنظمات اليهودية والصهيونية لشراء الاراضي في منطقة حوران وشرق الاردن ، وإقامة المستوطنات اليهودية عليها . وبعد دراسات مطولة وزيارات متكررة واتصالات مثمرة نجحوا في شراء مساحات لا يستهان بها ، وبخاصة في منطقة حوران وغور الاردن وغيرها من المناطق . غير ان تلك المشاريع فشلت في النهاية ؛ وذلك لاسباب كثيرة لا مجال لذكرها ، إذ سيتضح لنا بعضها خلال الصفحات التالية :

المطامع الصهيونية في سوريا

ان التصريحات المتكررة التي يطلقها الاسرائيليون ، على مختلف مستوياتهم ، بأنهم لن يتخلوا عن الجولان لانه جزء من اسرائيل ، وكل السياسة الاستيطانية التي تتبعها اسرائيل هناك ، لم يأت من العدم او بصورة مفاجئة ؛ وذلك لأن الأباء الاوائل للصهيونية كانوا قد

وضعوا ، منذ عشرات السنين ، المخططات للاستيلاء على تلك المنطقة ، والسياسة الاسرائيلية الحالية ، ليست الا التطبيق العملي والحرفي للسياسة المرسومة قديماً . وفي هذا السياق نرى ان الاهتمام بدأ ، لدى بعض الاوساط اليهودية المختلفة ، في كل من روسيا ورومانيا وبلغاريا والولايات المتحدة وكندا وانجلترا ، لاقامة مستوطنات زراعية جديدة في فلسطين ومن ثم توطين اعضائها عليها . وقد طلبت بعض تلك الاوساط والشركات من البارون ادموند روتشيلد ، الاستعانة بجهاز الموظفين التابعين له ، في فلسطين ، لاتمام عملية شراء الاراضي وكذلك عملية التوطين . ولكن روتشيلد ، خاف من ان يؤدي ذلك الى تحميله مسؤولية كبيرة : الأمر الذي جعله يبتعد عن اقامة اي علاقة رسمية مع تلك الشركات ، ولكنه الى جانب ذلك ، أسس « لجنة فلسطينية » ، تقوم بدعم الشركات المعنية بالاستيطان في فلسطين ، ومساعدتها على شراء الاراضي ، وحتى في تأمين الاموال المطلوبة لذلك . وفي هذه الاوضاع ، وافق البارون روتشيلد على ان تتم عملية شراء الأراضي بواسطة موظفيه في فلسطين . وقد استطاعت تلك اللجنة ، عام ١٨٩٤ ، شراء اراضٍ تقدر مساحتها بحوالى مائة ألف دونم في الجزء الجنوبي ـ الغربي من حوران ؛ وذلك في القرى الاربع التالية : سحم الجولان ، جبلين ، نبعه وبوسطاس * . وكانت تلك الاراضي تعود ، في قسم منها ، لشخص اسمه أحمد باشا ابو الهدى ، وهو رجل ملاك من دمشق ، أما القسم الأخر فكانت تملكه الحكومة العثمانية [١] .

وقد تمت عملية شراء الاراضي بواسطة عملاء يهود ، من بيروت هم : أميل فرانك ، وهردنشتاين وافشتاين **. وبالرغم من ان القانون العثماني يمنع بيع الاراضي التي تملكها الدولة (ميري) ، في سوريا وفلسطين ، لليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية ، فقد نجح أميل فرانك الذي يحمل الجنسية الفرنسية ، في شراء الاراضي في حوران وتسجيلها باسمه الشخصي ؛ حيث كان له نفوذ لدى السلطة في كل من دمشق وبيروت . وبغية عدم اثارة غضب الحكومة المركزية في القسطنطينية ، طلبت السلطات المحلية من أميل فرانك ، التعهد بعدم احلال سكان أجانب ، بدلاً من السكان القاطنين على الارض التي سجلت باسمه . وقد أدى هذا التعهد، الذي اعتبره فرانك تعهداًلا قيمة له، الى صعوبات كبيرة امام خطة الاستيطان اليهودي في حوران ، حيث استغله الحكام الاتراك ضد المستوطنين اليهود [٢] .

وحدث ان انتشر خبر التعهد الذي التزم به فرانك المذكور وعلمت به الجمعيات في الولايات المتحدة وانجلترا ، التي استثمرت اموالها في ذلك المشروع ، وسلمتها « للجنة الفلسطينية » في باريس ، مما ادى الى إثارة وارباك اعضاء جمعيات « شفي ـ تسيون » في نيويورك ، والتي كانت اول من تجمع ، في الولايات المتحدة ، من اجل الهجرة الى فلسطين ، والاستيطان في حوران . وكان منظم هذه الجمعيات شخص يدعى آدم روزنبرغ ، وهو احد نشيطي حركة « أحباء صهيون » في الولايات المتحدة وقائد حملة الهجرة للاستيطان في حوران . وقد بذل هذا جهوداً مضنية في سبيل اقناع اعضاء الجمعية بعدم سحب اموالهم ، ولكنه لم ينجح الا مع

---

* يقع خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا ، بعد حرب ١٩٦٧ ، على بعد خمسة كيلو مترات تقريباً من اراضي نبعه وحوالي عشرة كيلو مترات تقريباً من سحم جولان .

** مؤلف كتاب « شيفات تسيون ميغراف » .

حوالى (١٥٠) شخصاً من بين اكثر من ألف عضو في الولايات المتحدة وكندا ، وقد حاول اقناعهم آملاً بأنه ، لدى هجرتهم الى فلسطين ، ومن ثم الاستيطان على ارضهم في حوران ، فان المسؤولين عنهم سيتغلبون على الصعوبات التي نجمت عن تعهد فرانك السابق . وكذلك في انجلترا ، التي لاقت فيها خطة الاستيطان في حوران ، تأييداً رسمياً من قبل لجنة « احباء صهيون » في لندن ، فقد كان رد الفعل ، لدى رؤساء الجمعية ، التوقف عن تأييدهم للمشروع ؛ وذلك بعد ان علموا بشروط شراء الاراضي في حوران . ولهذا السبب ، بدأ العدد يقل تدريجياً ، لدى المجموعات التي تنظمت من اجل الهجرة الى فلسطين ، ولدى تلك التي تنظمت من اجل الاستيطان في حوران . ويبدو أيضاً ان البارون روتشيلد نفسه ، لم يكن راضياً عن شروط شراء تلك الاراضي ؛ لهذا ، ومن اجل الحيلولة دون قيام السلطات المحلية بأعمال الابتزاز والتهور ، أرسل الى القسطنطينية ، في نهاية عام ١٨٩٤ ، الياهو شايد ، المدير الرئيسي لاعماله في فلسطين ، من اجل تأمين مستقبل ذلك المشروع ، خوفاً من أن تتعرض له الحكومة المركزية او السلطات المحلية . وفي القسنطينية ، قام شايد المذكور ، باجراء محادثات مطولة مع مختلف المسؤولين في العاصمة العثمانية ، وتوصل للقاء السلطان العثماني نفسه . وإثر المحادثات هذه ، تسلم البارون روتشيلد رسالة من الوزير الأول العثماني ، أعلمه فيها أنه تمت الموافقة على السماح بدخول (٢٠٠ ـ ٣٠٠) عائلة يهودية الى حوران سنوياً ، وان لهؤلاء الحق في الاستيطان على الأراضي التي تم شراؤها لهم هناك . ولكن تلك الرسالة لم تسفر عن اي شيء ايجابي ، إذ اعترضت عليها السلطات المحلية بشدة . وبالرغم من ذلك ، فقد تشجعت « اللجنة الفلسطينية » ، بعد الغاء قرار المنع ، فقامت بتوزيع الاراضي على مختلف الجمعيات التي جاءت من بلدان مختلفة . وخلال عملية التقسيم الأول تم اعطاء اعضاء « شفي ـ تسيون » في نيويورك حوالى ٨ آلاف دونم ، والجمعية في شيكاغو ٦ آلاف دونم ، والجمعية في مونتريال ٤ آلاف دونم ، والجمعية في رومانيا ١٨ ألف دونم والجمعية في يكترنيسلوف ـ ١٨ ألف دونم ، واما الجمعيات في انجلترا فقد حصلت على ١٠ آلاف دونم [٣] .

واثر عملية مسح الاراضي التي بدأت في آب ١٨٩٥ ، جرت الاستعدادات لعملية الزراعة والغرس . وكان يهود رومانيا واعضاء « شفي ـ تسيون » من نيويورك ، وعددٌ من يهود بلغاريا اول من سيصل . وقد تسلمت جمعيات « شفي ـ تسيون » ٨ آلاف دونم من اراضي سجم الجولان ، حيث تم توزيعها على الاعضاء الذين بلغ عددهم ٧٠ شخصاً ، فحصل كل واحد منهم على ٥٠ دونماً . وقد تقرر ، خلال الاجتماع الذي عقدته جمعيات « شفي ـ تسيون » الموحدة في نيويورك ، تسمية المستوطنة الجديدة باسم « تفئيرت بنيامين » * ؛ وذلك عرفاناً لجميل البارون ادموند روتشيلد . وقد تم وضع نظام لتلك المستوطنة ، ولغيرها من المستوطنات ، يقضي بأن يقوم المستوطن بدفع ثمن حصته كاملاً ، وبأن يتمتع كل عضو بحق الاستيطان على ارضه وان يشغلها كيفما يشاء دون الارتباط بادارة المستوطنة ، التي حددت مهمتها بالاعتناء بالشؤون العامة للمستوطنة والوصاية على اراضي المستوطنين الذين لم يهاجروا بعد . كما جاء في النظام أن كل مستوطنتين ، أو اكثر ، يجب ان يكون لهما ادارة عامة ، دون أن يحق لأي منهما التدخل في الشؤون الداخلية لجارتها . هذا ، وقامت جماعة يهود يكثر ينسلف ، التي اطلقت على نفسها

---

* اي فخر بنيامين ، باسم جدال روتشيلد .

اسم « اغودات أحيم » بتسلم حصتها من الاراضي في قرية نبعه ، اما المستوطنون من رومانيا وبلغاريا فقد كانت حصتهم في اراضي قرية جيلين . ومن ناحيتها ، استمرت « اللجنة الفلسطينية » في باريس باتصالاتها مع جهات يهودية في مختلف الدول ، بهدف تشجيع استمرار هجرة المستوطنين للاستيطان في اراضي حوران التي لم توزع بعد . وقد حدث ان زاد الاهتمام بهذا الاستيطان ، لدى بعض الجمعيات التي سبق وانسحبت من هذا المجال ، وذلك في اعقاب الاعلان عن بداية الاستيطان في حوران (٤) .

هذا وقد وصلت ، في نهاية صيف ١٨٩٥ ، الى حوران ، عشر عائلات من رومانيا وعائلتان من الولايات المتحدة وعائلتان أخريان من روسيا . ثم وصلت ، بعد ذلك ، مجموعة من العائلات الروسية والرومانية ، حيث بلغ عددها الاجمالي ٢٥ عائله ، ولم تكن أي عائلة من هذه العائلات قد أهِّلت لممارسة الاعمال الزراعية ، وكذلك لم تكن اي منها مطلعة على طبيعة الحياة وظروفها الصعبة في حوران . ولم تتوقف مشاكل المستوطنين عند هذا الحد ، بل واجهوا ما هو أكثر صعوبة وخطورة ؛ ذلك أنهم تعرضوا لمهاجمة البدو لهم من جهة ، ولمضايقات كاظم باشا ، حاكم دمشق، من جهة أخرى: فقد اتهمهم هذا بإقامة المخازن لتجميع السلاح، وبأنه كانت لهم علاقة بثورة الدروز التي اندلعت في تلك السنة في جبل الدروز المجاور،الخ. وقد اعتمد كاظم باشا ، على التعهد الذي اخذه اميل فرانك ، على نفسه ، بعدم ابدال السكان المحليين بسكان أجانب : فأمر ، بعد اتهامه اياهم بفترة قصيرة ، بطردهم من هناك ، ولكن موظفي البارون اجروا مفاوضات مع السلطات في دمشق وفي حوران وحاولوا بكل طاقتهم إعادة المطرودين الى ارضهم . وكذلك شغِّل شايد ، مرة أخرى ، نفوذه في قسطنطينية . وفي النهاية ، سُمح لهم بالعودة الى بيوتهم ، ولكن السلطات منعت وصول اي مهاجرين جدد للاستيطان في حوران ، كما لم يتم السماح للذين عادوا الى حوران ببناء بيوت جديدة . وبناء على تلك الظروف المستجدة ، لم توافق اغلبية العائلات على العودة ، وحتى أن القلة التي عادت لم تترسخ هناك : إذ تم ، بعد فترة قصيرة ، ترك المكان من قبل المستوطنين اليهود بصورة نهائية ، خوفاً من العزلة وصعوبة الحياة ، وكذلك من تهديد البدو وتصرفات السلطات التركية (٥) .

هذا ، ومن الملفت للنظر ، أن طرد المستوطنين اليهود من حوران قد تم بعد فترة قصيرة من زيارة الدكتور تيودور هرتسل للقسطنطينية ، الذي سعى ، في تلك الزيارة ، للحصول على تأييد لمخططاته السياسية لدى السلطان . وقد وصل الى هرتسل خبر من الدكتور ماكس نورداو ، والذي حصل عليه بدوره ، من الحاخام تسادوك كوهين جاء فيه ، أن نشاط هرتسل ، في القسطنطينية ، هو الذي تسبب في صدور قرار الطرد . وعندها توجه هرتسل على الفور الى السلطات العثمانية حيث حصل منها على نفي تحريري وشفهي بخصوص ذلك . وقد علم هرتسل ان مصدر السوء كان الياهو شايد ، الذي رأى في هرتسل منافساً لنشاطه واتصالاته الشخصية في العاصمة التركية ولدى بلاط السلطان (٦) .

ماذا حدث بعد طرد اليهود من حوران ؟

حدث بعد أن طُرد المستوطنون اليهود من حوران أن سلَّمت ادارة البارون تلك الاراضي للمستأجرين العرب من أهالي القرى المجاورة . وتم في جيلين ، وحدها ، تأسيس مزرعة

مختلطة ، أديرت من قبل موظفي البارون وخبرائه . حيث تم زرع مختلف الاشجار ، كالزيتون والعنب وغيرها . وقد نجحت تلك المزرعة كثيراً بسبب وفرة المياه هناك . كما جرت محاولات للقضاء على الامراض في تلك المنطقة ، وبخاصة مرض الملاريا ؛ ولهذا زرعت اشجار الكينا (يوكلبتوس) ، وكان معظم عمال المزرعة ، في البداية ، من اليهود ، حيث وصل عددهم ، خلال السنوات الأولى إلى (١٥ ـ ٢٠) رجلاً ، منهم حوالى (١٠ ـ ١٢) من دمشق ، ثم قل عددهم فيما بعد ، حتى أنه لم يبق اي منهم خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى ، فتم تسليم المزرعة للعمال العرب [٧] . وقد حدث عام ١٨٩٩ ـ عندما قاربت عملية تسجيل اراضي حوران باسم البارون روتشيلد في الطابو ، على الانتهاء ـ أن وقع حادث كاد ان يتسبب في مصادرة الارض من اصحابها . فقد قام اميل فرانك ، الذي تسجلت الارض باسمه ، برهن الاراضي ، بسبب وضعه الصعب ، في بنك ابراهيم صباح في بيروت . وقد استمرت المفاوضات الصعبة والمعقدة ، طيلة اربع سنوات ، جرت خلالها جلسات في المحاكم ، وبذلت أثناءها نفقات مالية كبيرة ، تمكن بعدها ممثلو البارون من استرجاع الاراضي وضمان ملكية شركة « يكا » لها . وفي النهاية تم تسجيل الاراضي في مكاتب الطابو باسم شلومو دانياخ ، احد مدراء الشركة في باريس . وقد ادت تلك الفترة الطويلة من المحاكم والمفاوضات ، الى تغلغل العرب في تلك الاراضي والتوطن عليها بصورة دائمة . وعندما جاءت الشركة عام ١٩٠٥ للقيام بمسحها وجدت ، بدلاً من اراض مساحتها حوالى مائة الف دونم ، اراضي مساحتها حوالى ٨٠ ألف دونم ، اي بنقصان قدره ٢٠ ألف دونم [٨] .

وحدث ، لدى دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا ، أن صادرت السلطات جميع الاراضي التابعة للشركة باعتبارها ملكاً للعدو ، وطردت مدير المزرعة في جيلين ، المدعو عبدو فرحي ، الى أنقره. ثم تم هدم كافة البيوت واقتلاع جميع الاشجار المزروعة. هناك، على يد الجيش وهكذا خربت المزرعة نهائياً [٩] .

تجديد النشاط بعد الحرب العالمية الاولى

لم يتواجد اي يهودي، سواء كان موظفاً او عاملاً ، على ارض البارون في حوران طيلة سنوات الحرب . فقد شعر العرب من السكان المحليين بأنهم اصحاب الأرض والبيوت . وفقط ، بعد احتلال فلسطين وسوريا من قبل جيوش اللنبي ، ذهب في شهر أيار ١٩١٩ ممثلو شركة « يكا » في فلسطين الى حوران من اجل معرفة الوضع هناك . ومن ثم ، مع اقامة الحكم الفرنسي في سوريا تطور الأمر نحو الأحسن لصالح الشركة : إذ سمح لممثليها وللمرة الاولى منذ شراء الاراضي ، بالاهتمام بصورة منظمة باملاكها . وفي السنوات الأولى بعد الحرب ، لم يستجب المستأجرون العرب لطلبات ممثلي الشركة بتصفية الحساب بينهم عن السنوات الماضية ، وقد تم ايجاد نوع من العلاقات للفترة القادمة : إذ اعتبر المستأجرون أنفسهم ، اصحاباً للارض بكل ما تعنيه الكلمة ، ولهذا لم يروا اية ضرورة لاجراء مفاوضات مع شركة « يكا » . عند ذلك ، توجه احد مندوبي الشركة المدعو شبتاي ليفي ، الى الملك فيصل ، الذي كان لا يزال يحكم في دمشق ، والذي قبل بحجج « يكا » ، وأمر باعادة الاراضي التي صادرها الاتراك ، إليها . وبعد عدة منازعات مع الفلاحين ، تسلمت الشركة نظرياً وعملياً ، الاراضي التي كانت بحوزتها

قبل الحرب . وتم في تلك السنة عقد اتفاقيات تأجير ، بينها وبين المستأجرين العرب ؛ حيث تم الاتفاق على أن تنال الشركة ربع المحصول . وبعد ذلك ، قامت إدارتها بتنظيم تسجيل الارض باسمها بصورة رسمية ، بدلاً من تسجيلها باسم ش . راينخ ؛ واضطر المستأجرون العرب الى التوقيع على تعهد بعدم المطالبة بأي شيء يتعلق بالارض . وقد تسجلت الكواشين الجديدة باسم « يكا » ، واصبحت تلك الشركة تمتلك الاراضي في سحم الجولان ونبعة وبوسطاس . اما في جيلين فكان من الصعب عليها ترتيب الامور هناك ، حيث كانت الارض تحت سلطة الوقف ، الذي كان يتقاضى رسوم تأجير كل سنة من « يكا »، ورفض الوقف تسليمها بحجة ان الشركة لم تدفع رسوم التأجير خلال سنوات الحرب، وبعدمفاوضات طويلة تم التوقيع على اتفاقية بين « يكا » والوقف لمدة ٣٣ سنة ، على ان تدفع الشركة للوقف مبلغ ٩٠ ليرة تركية (ذهباً) سنوياً . وقد استمرت الشركة في دفع المبلغ سنوياً حتى الغاء ملكيتها للارض ، من قبل السلطات السورية ، بعد اقامة اسرائيل (١٠) .

خطط جديدة لاعادة الاستيطان اليهودي في حوران خلال العشرينات

تم ، خلال العشرينات والثلاثينات ، عرض عدة مشاريع لتجديد الاستيطان اليهودي في حوران على البارون روتشيلد . ففي عام ١٩٢٤ ، أثير موضوع تجديد الاستيطان اليهودي في حوران لدى حزب « هبوعيل هتسعير » . وقد شغلت تلك الفكرة ايضاً بعض اعضاء مستوطنة داغانيا ، بعد فترة قصيرة من تأسيسها عام ١٩١٠ ، وشموئيل دايان * وحاييم سورير، من اعضاء مستوطنة نهلال ، وفي اللقاءات التي تمت بين هؤلاء وبين الدكتور حاييم وايزمن ويوسف شبرنتساك ، عضو الادارة الصهيونية ، والكولونيل ف . كيش ، مدير الدائرة السياسية التابعة للمنظمة الصهيونية في القدس في تلك الفترة ، تم الاتفاق على ان يسافر كل من دايان وسورير الى حوران ، للتجول في اراضي البارون والوقوف عن كثب على الاوضاع هناك ثم انضم اليهما المهندس ناحوم فابر . وبعد ان قاموا بالجولة أعدوا مذكرة طالبوا فيها بتجديد الاستيطان اليهودي على اراضي البارون ، من بين صفوف الاستيطان العامل في فلسطين (١١) . وقد ورد في المذكرة ضرورة الاسراع بذلك العمل لسببين:

١ ـ إن رسم الحدود سيقطع الارتباط الطبيعي بين فلسطين (ارض ـ اسرائيل) الكائنة غربي النهر ، وبين جزئها الشرقي ، وبخاصة فيما يتعلق بشرق الاردن ، الذي انتقل الى ايدي فرنسا . وهناك أساس للاعتقاد بان هذه المنطقة الهامة ستضيع الى الابد ودون عودة؛ ٢ ـ تفيد معلومات ان البارون ينوي « التخلص » من الصفقة المخزية في حوران ، وأنه مستعد لاستبدال تلك الاراضي ، بأراضٍ أخرى في فلسطين موجودة في ضواحي مسحه (جبل طابور) (١٢) .

كما عقد دايان وجماعته اجتماعاً مع بعض القادة الصهيونيين تقرر خلاله عدم ابدال الاراضي ، وكذلك عدم الذهاب للاستيطان في حوران على الفور .

ومن جهته ، أجرى حاييم وايزمن اتصالات مع كل من البارون روتشيلد واللورد بلفور ، واستفسر منهما عن امكانية الاستعانة بفرنسا للاستيطان داخل اراضي الانتداب الفرنسي ،

---

* والدموشي دايان .

وعن معارضة انكلترا لذلك ؟ وفي هذا الصدد ايضاً ، اجتمع الدكتور وايزمن مع البارون روتشيلد في بيته في باريس ، وقد وعده البارون بعدم الاسراع باستبدال اراضيه الكائنة في حوران بالقرى الاربع الموجودة بالقرب من جبل طابور . ومن اجل هذا الغرض زار وايزمن المندوب الفرنسي في بيروت وكذلك الجار من الجهة الجنوبية ، أي الملك عبد الله [١٣] .

ولا بد هنا من ايضاح موضوع مبادلة الاراضي الذي أشرنا اليه ؛ فقد كان البارون روتشيلد يملك حوالى ٧٠ ألف دونم في حوران ، وفي بداية العشرينات جرت مفاوضات بين شركة « بيكا » وبين الأمير سعيد ، الذي كان يملك اربع قرى قرب جبل طابور القريب من الناصره ، بشأن مبادلة تلك الاراضي [١٤] .

وفي النهاية توقف النشاط في هذا المجال ، فلم تستمر مبادرة اعضاء « هبوعيل هتسعير » من اجل توطين اليهود من جديد على ارض البارون في حوران ، وكذلك لم تتم عملية تبادل الاراضي التي ذكرناها سابقاً ، وتوقف البحث في هذا المجال الى ان تم طرحه عام ١٩٣١ من جديد ، من قبل مانيا شوحط ، التي زارت البارون روتشيلد في تلك السنة وتحدثت معه بهذا الشأن، ولم يسفر تدخلها عن أية نتائج. وكل ما تم في تلك الفترة، أن الصحف كانت تنشر، بين الفترة والأخرى، بعض الفقرات حول ذلك الموضوع، لتذكر القراء به.

ولكن تم بذل مجهود رئيسي وعملي ، في هذا المجال ، عشية الحرب العالمية الثانية . ففي تلك الفترة ، تبلورت خطة لتحويل قسم من اراضي البارون في حوران ، وبخاصة المزرعة الموجودة في سحم الجولان ، الى مكان لاعداد وتأهيل اعضاء حركة « هيحا لوتس » (الطلائعي) ، في سوريا قبل هجرتهم الى فلسطين . وكان هدف الخطة مزدوجاً : دق اسفين للعمل العبري هناك ، وفي الوقت نفسه ، دعم الاستيطان اليهودي شرقي بحيرة طبريا عن طريق انشاء مستوطنات يهودية هناك تحمل صفة استراتيجية . ومن اجل معرفة مدى امكانية نجاح تلك الخطة ، وقبل عرضها بصورة رسمية على ادارة « بيكا » ، زار وفد ، في حزيران ١٩٣٥ ، المنطقة ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل . وفي تلك الاثناء ، نشبت الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن هناك فرصة للاهتمام بالخطة عن طريق عرضها من جديد امام جيمس روتشيلد رئيس « بيكا » الذي تسلم منصبه بعد وفاة والده عام ١٩٣٤ . وهكذا انتهت المحاولة الأخيرة لتجديد الاستيطان اليهودي على اراضي البارون في حوران [١٥] .

وفيما يلي وصف للاراضي التي امتلكتها شركة « بيكا » في حوران ، منذ بداية العشرينات وحتى قيام الدولة اليهودية :

جيلين :	١٣ الف دونم
سحم الجولان :	٣٣ ألف دونم
بوسطاس :	١٢ ألف دونم
نبعه :	٢٠ ألف دونم
المجموع	٧٨ ألف دونم [١٦]

أما عدد بيوت تلك القرى والتي كانت تعود ملكيتها لشركة « بيكا » فكانت كالتالي:(١٧)

جيلين :	٣٢ بيتاً
سحم الجولان :	٣١ بيتاً
نبعة :	٢٣ بيتاً
بوسطاس	١٥ بيتاً
المجموع	١٠١ بيت

بعد قيام الدولة اليهودية، اعلنت الحكومة السورية الغاء ملكية شركة «بيكا» لتلك الاراضي فانتقلت ملكيتها الى الحكومة السورية. ولكن ادارة الشركة لم تستسلم لهذا الحكم: فقد قدمت شكوى ضد الحكومة السورية، من جهة، وقامت، من جهة ثانية، بدفع المبلغ الذي كانت تدفعه للسلطات السورية بصورة ضريبة للوقف والحكومة عن الارض، الى احد البنوك في باريس . ولكن الحكومة السورية رفضت تسلم المبالغ المدفوعة باسمها في ذلك البنك ، كما ان الوسائل القانونية لم تنجح في منع سيطرة السوريين ، على تلك الاراضي (١٨) .

الاطماع الصهيونية في شرق الاردن

« ان الوطن القومي اليهودي الذي يشمل ضفتي الاردن يشكل وحدة تاريخية وجغرافية شاملة . وتقسيم الوطن هو عمل غير مشروع . وان أية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعة او ملزمة للشعب اليهودي . ومن واجب هذا الجيل أن يعيد الاجزاء المقتطعة من الوطن الى حياض السيادة اليهودية » .

حزب حيروت

ركزت الحركة الصهيونية ، من خلال طروحاتها السياسية وكذلك عبر ادبياتها ، على ان شرق الاردن هو جزء لا يتجزأ من ارض ـ اسرائيل الكبرى ، ولهذا السبب ، قابلت قرار الحكومة البريطانية ، في بداية العشرينات ، بفصل شرقي الاردن عن فلسطين وإقامة إمارة مستقلة فيه ، بالاستنكار والاحتجاج العنيفين ، واعتبرت ذلك خيانة للمبادىء الصهيونية ، واقتطاعاً للنصف الثاني الحيوي من الدولة الصهيونية . وقد سعت الصهيونية بكل ثقلها لالغاء ذلك القرار ، ولكنها لم تنجح بسبب اصرار البريطانيين على ذلك ، حيث أنه في النهاية يخدم مصالح « الامبراطورية » البريطانية . وقبل ان نستعرض الجهود والمخططات الصهيونية في شرق الاردن ، لا بد لنا من الاشارة الى بعض المواقف الصهيونية منه ، والى بعض المخططات القديمة ، وربما المتجددة ، بهذا الشأن .

كان الزعيم الصهيوني اليميني ، زئيف جابوتنسكي واتباعه على خلاف عميق مع الجناح العمالي والقيادة الصهيونية الرسمية ، بالنسبة للموقف من العرب ؛ وذلك بسبب تشديده الدائم على ضرورة الاعلان عن أهداف الصهيونية النهائية التوسعية ، حتى وإن ادى ذلك الى استفزاز العرب وتصلب مواقفهم ؛ في الوقت نفسه الذي كان فيه الآخرون ينتهجون سياسة الحيطة

والحذر ، ويفضلون الامتناع عن افتعال المشاكل وخلق الصعوبات التي لا مبرر لها ، قبل أوانها على الأقل . وكان جابوتنسكي واضحاً للغاية في موقفه هذا ـ بل لعل هذا الموقف كان من اكثر مواقفه وضوحاً ـ فأعلن عن معارضته حصر النشاط الصهيوني ضمن سياسة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين : اذ لم تكن تلك السياسة الا بمثابة « صهيونية صغيرة » [١٩] ، مصيرها الابقاء على اليهود اقلية في فلسطين : وهذا ـ برأيه ـ « شكل جديد من المهجر » [٢٠] . اما « الصهيونية الكبيرة » ، الحقيقية ، فتهدف الى اقامة دولة يهودية في « ارض ـ اسرائيل التاريخية » ، وعلى ضفتي الأردن ، فلسطين وشرق الاردن : وذلك بعد أن يصبح اليهود اكثرية في تلك المناطق . وقد درج الصهيونيون اليمينيون على التشديد كثيراً على « حقوق » اليهود في شرق الاردن ، حتى اصبح الشعار الذي كتبه جابوتنسكي شعراً ، وهو : « ضفتان للاردن : هذه لنا ـ وهذه ايضاً » [٢١] ، على لسان معظم اليهود ، ثم صار هذا البيت شعار اكثر من منظمة صهيونية يمينية .

أما الياهو ايلات، وهو احد البارزين النشيطين في مجال الاستيطان في الاردن: والذي زاره عدة مرات وقام بدراسة الوضع هناك على الطبيعة (سنتحدث عن مهمته فيما بعد)، فقد علق على وضع الاردن بقوله: «ان شرق الاردن، الذي فُصل عن الجزء الغربي بصورة مصطنعة بعد مؤتمر القاهرة (عام ١٩٢١) الذي حدد سياسة جديدة لانجلترا في الشرق، هو جزء لا يتجزأ من أرض ـ اسرائيل كلها. وان الماضي التاريخي يربط بين الجزئين، وان تلك العملية التي جرت قديماً من الشرق الى الغرب، ستتم في ايامنا من الغرب الى الشرق. وان اليهود الذين احتلوا ارض يهودا عن طريق قواب، سيضطرون لاحتلال قواب عن طريق يهودا. وانه بدلاً من السيوف التي احتل موسى ويهوشع بها البلاد، ستكون اسلحة المحتلين الجدد الفأس والمقص [لتقليم الاشجار] » [٢٢] . واما شموئيل دايان ، فقد علق على نفس الموضوع بقوله : « لقد قامت دولة اسرائيل . وأما علاقاتها مع الدول العربية فهي غير مرضية . فأرضنا في شرق الاردن هي خارج الحدود ، ولكن من يعرف ماذا سيحدث في المستقبل ؟ وحيث ان أملنا الذي استمر الفي سنة ، يتحقق امام اعيننا ، فانه من المحتمل ، وبمرور الوقت ، أن ارض شرق الاردن ستعود ، وتصبح ملكاً لنا كما كانت في الايام الغابرة » [٢٣] .

مشروع الكولونيل غولد سميث للاستيطان اليهودي في شرق الاردن ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢

في الفترة التي بدأ اليهود فيها يخرجون من القدس وصفد لتأسيس المستوطنات الاول في فلسطين ، مثل بيتح تكفا وروش ـ بينا . في ذلك الوقت ، خرج لورنس اوليفانت ، من بريطانيا باتجاه الشرق ، وقام بجولة في كل من فلسطين وشرق الاردن . وقد قام بجولته تلك في اعقاب مؤتمر برلين (١٨٧٨ م) ، وكانت تسيطر عليه فكرة إيجاد منطقة استيطان يهودي مستقلة في شرق الاردن . وقد حدد اوليفانت تلك المنطقة بين وادي يبوك شمالاً ووادي أرنون جنوباً [الاول في منتصف المسافة بين بحيرة طبريا والبحر الميت ، وهو وادي الزرقاء ، والثاني يصب في وسط البحر الميت إي منطقة البلقاء وهو وادي الموجب] . وعندما عاد من جولته الى انجلترا، نشر مشروعه في كتاب « ارض الجلعاد » . وقد بحث اوليفانت ، خلال جولته ، عن ايجاد

قاعدة اقتصادية ، وكذلك عن ايجاد حل للمشاكل الأمنية التي ستنجم ، عندما يقوم عشرات الآلاف من اليهود بالاستيطان شرقي نهر الاردن . كما ربط اوليفانت مسألة تطوير شرق الاردن بمد خط للسكة الحديدية التي تربط البحر المتوسط بمنطقة الاستيطان اليهودي ، وهناك تتفرع تلك السكة باتجاه دمشق والاسماعيلية . كما اعطى اهمية استيطانية كبرى للاراضي الموجودة في غور الاردن [٢٤] .

ومن جهة ثانية ، اقلقت المخاطر التي قُدِّر أن يواجهها المستوطنون هناك ، وبخاصة من قبل البدو ، كارل نبتر ، مؤسس المدينة الزراعية (مقفي يسرائيل) . ووجدت مخاوفه تلك ردود فعل لدى كثير من الاوساط ، فنشرت المجلة الاسبوعية « جويش كرونيكل » ، المؤرخة في ١٨٨٢/٥/٨ رسالة من غولد سميث من بلغاست طالب فيها الغرب بالسماح لليهود بالهجرة ، واظهرأنه يؤيد مشروع الاستيطان اليهودي المنظم في شرق الاردن. وقد رأى في منطقة الجلعاد وبشان [المقصود هنا المنطقة الشمالية من الاردن وكذلك حوران والجولان] ، مناطق ملائمة لذلك . واما بالنسبة لقضية الأمن فيشير غولد سميث ، الى أنها حيوية وبخاصة فيما يتعلق بأمن الافراد والاملاك . وان باستطاعته تدبر الامر مع البدو ، وهو سيكون سعيداً لتولي تلك المهمة . ولهذه الغاية اقترح تشكيل حرس من ابناء المنطقة « الشركس » ، واقترح نفسه قائداً لهذا الحرس [٢٥] .

هذا ، وقد تعرف غولد سميث على اوليفانت واعجب به وبمشروعه . وفي ربيع عام ١٨٨٢ ، اراد مرافقته الى فلسطين اثناء جولته فيها . وخلال سنتين (١٨٩٠ ـ ١٨٩١) ، ومع زيادة الهجرة من روسيا، رسم غولدسميث وآخرون معه ، خطة للاستيطان الموسع في شرق الاردن ؛ وذلك في منطقة تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ ألف فدان تابعة للحكومة العثمانية . وتم ، خلال تلك الفترة ، التقدم بطلب الى السلطان العثماني لاصدار فرمان يسمح فيه بالاستيطان اليهودي هناك . وقد حاول زعماء « احباء ـ صهيون » الحصول على تأييد الحكومة البريطانية لمشروعهم هذا، والحصول على وضع تلك المنطقة تحت الوصاية البريطانية. وقد اعتمدت خطة غولد سميث على الافكار التي طرحها اوليفانت من قبله، ولكن تم خلال المناقشات توسيع رقعة الاستيطان، حيث شملت الجلعاد والبلقاء وعجلون، ومن ثم المنطقة المسماة غريفه، شمالي نهر اليرموك[٢٦].

ومن جهته اقتنع غولد سميث ، اثناء زيارته للمنطقة ، بأن باستطاعة المستوطنين الدفاع عن انفسهم . ومن جهة أخرى ، تعلم من دروس الاستيطان ، أنه ليس باستطاعتهم الاعتماد على الشركس في الدفاع عنهم ، حتى اذا ما ارادوا ذلك . وبالعكس ، فانه عندما يستوطن اليهود بالقرب من الشركس ، فانه لا توجد ضمانة بألّا تحدث احتكاكات معهم . وقد اعطى مثالاً على ذلك ، انه عندما ذهبت جماعة « بني يهودا » من رجال صفد في خريف ١٨٨٥ للاستيطان في اراضي الرمتانية في الجولان ، الواقعة جنوب غرب مدينة القنيطرة وبالقرب من القرية الشركسية جويزه ، فقد حذرهم اوليفانت نفسه من المواجهة مع الشركس ، الذين يصفهم بأنهم « سارقو الابقار » [٢٧] . ولكن الخطة المذكورة تم ايداعها المستودعات ، حيث رفضتها « اللجنة الروسية ـ اليهودية » في اذار ١٨٩٢ ؛ وذلك خوفاً من تعرض اليشوف اليهودي في

فلسطين لخطر الانتقام من قبل الاتراك ، ومن قبل كافة المسلمين الغيورين جداً على الاماكن المقدسة [٢٨] .

شراء الاراضي في الأردن

لم يستسلم القائمون على الصهيونية للقرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية بفصل شرق الاردن عن فلسطين ، وقد جرت محاولات كثيرة ومتواصلة ، من قبل الحركة الصهيونية ، لشراء الاراضي في شرق الاردن ، وكذلك تم ارسال العمال اليهود للعمل في الطرقات وفي الزراعة تمهيداً لاعادة « توحيد » ضفتي الاردن ، وكذلك تم ارسال بعض الوفود للعيش فترة طويلة بين السكان هناك ، وبخاصة بين البدو ، من اجل دراسة الوضع على الطبيعة ، ودراسة امكانية دق اسفين للتوطين اليهودي هناك . وفي هذا الاطار ، قام ارتر روبين ، وهو احد البارزين اليهود في مجال شراء الاراضي والاستيطان ، بزيارة الى شرق الاردن ، وقام بجولة هناك ، تفقد خلالها المنطقة القريبة من وادي الزرقاء ، حيث سعى الى شرائها لحساب إحدى الشركات الصهيونية في بولونيا . ولكن العملية لم تتم بسبب عدم تحديد ملكية الاراضي ، وصعوبة نقل ملكيتها الى مشترين جدد [٢٩] .

قام اليهود ، خلال العشرينات ، بأخذ مقاولات بناء وتعبيد طرق في شرق الاردن ، وبخاصة في مدينة معان في الجنوب . وقد استغلّت الحركة الصهيونية هذا النشاط فأرسلت بعض اعضائها للعيش هناك ، والتواجد بصفة عمال ؛ ولكن كانت تكمن ، وراء ذلك ، مهمة بعيدة المدى ، وهي دراسة امكانيات انشاء المستوطنات اليهودية ، وكذلك تواجد الايدي العاملة اليهودية ؛ الأمر الذي يحمل معنى كبيراً لدى قادة الصهيونية . وفي هذا الاطار ، أُرْسل المدعو الياهو افشتاين (ايلاث) ، عام ١٩٢٧ ، للعمل في معان في صنع حجارة الطوب ؛ وهناك بدأ ، على الفور ، بدراسة اللغة العربية على يد احد سكان معان الذي كان يعمل في مكتب مدير العمل ، ثم بدأ يقيم علاقات صداقة بغية دراسة اوضاع البدو ، وذلك فيما يتعلق بحياتهم وعاداتهم [٣٠] . ثم سنحت له الفرصة فوجد عملاً في عمان نفسها ؛ وبذلك يستطيع ان يكون قريباً من الزعامة هناك . ففي شهر تموز من عام ١٩٢٧ ، اصيبت الأردن بهزة أرضية ، تضررت ، من جرّائها ، المناطق الجبلية ، بصورة خاصة ، فتصدع عدد من البنايات وانهار عدد آخر ؛مماأتاح الفرصة لبعض المقاولين اليهود كي يعملوا هناك . وهذا ما تم بالفعل ، فقد ذهب ايلاث ورفاقه الى عمان ، حيث تسلموا ورشتين ، كانت الاولى تخص هاشم بك الخير والثانية لسعيد باشا المفتي ، من زعماء الطائفة الشركسية ، الذي اصبح ، فيما بعد رئيساً للحكومة الاردنية ورئيساً للبرلمان ؛ الأمر الذي دعم موقف ومكانة المقاولين اليهود هناك [٣١] . وقد بلغ عدد الجالية اليهودية عام ١٩٢٨ ، في عمان ، حوالى ٦٠ شخصاً ، زارهم اسحاق بن تسفي ، الذي صار ، فيما بعد ، ثاني رئيس دولة لاسرائيل ، وكذلك الكاتب شالوم ايش ؛ وقد خاطبهم بن تسفي بكلمة حماسية ، ذكرهم فيها ، بأنهم عادوا الى هنا بعد ألفي سنة ، وهنأهم على قيامهم بترسيخ الجذور اليهودية وتجديد اليشوف اليهودي في شرق الاردن . وقد قام هؤلاء ، بعد الانتهاء من العمل ، بجولات للتعرف على المنطقة ، ثم حاولوا الحصول على عمل في مدينة السلط التي تضررت هي ايضاً بسبب الهزة ، ونجحوا في ذلك بالفعل . وفي نيسان ١٩٢٨ ، توقف نشاط المجموعة في الاردن لسببين ، الاول يعود لمعارضة السلطات البريطانية

لنشاطها، والثاني يتعلق بعدم وجود عمل لتلك المجموعة التي حاولت شراء قطعة ارض في ضواحي عمان، من اجل بناء مزرعة يهودية هناك، كنقطة بداية(٣٢).

عاد النشاط الصهيوني مرة أخرى الى شرق الاردن في آذار ١٩٣١ ، عندما ذهب الياهو ايلات المذكور الى مضارب البدو في جنوب الاردن ، وأقام لدى بني صخر ،الذين يتزعمهم متقال الفايز مدة ثلاثة أشهر ، درس ، خلالها ،اوضاعهم . وقد ساعده على دراسة حياة البدو والمنطقة اهتمامه بهذا الموضوع خلال دراسته في الجامعة العبرية في القدس ، وصديق له اسمه جابر الزهير وهو الذي عرفه على شيخ بني صخر (٣٣) . وكان الياهو ايلات ، قد اجرى قبل سفره ، مشاورات مع اسحاق بن تسفي والكولونيل فردريك كبش ، رئيس الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية في تلك الفترة ، ومن جملة المواضيع التي ناقشوها ، الاوضاع الأمنية وعلاقة القبائل البدوية مع الحكومة المحلية وسلطة الانتداب ، وكذلك المشاكل الاقتصادية والتربوية للبدو ، وأخيراً نظرة متقال الفايز وغيره من الشيوخ لليشوف اليهودي في فلسطين . وقد قابلوا الشيخ الفايز في قرية ام العمد ، جنوبي عمان ، حيث قدم الزهيرايلات بصفة من يقوم بدراسة عن البدو ، وطلب مساعدته لتطوير منطقته وتحسين وضع معيشة قبيلته . وكان الفايز ، قبل ذلك ، قد اتصل بالشركة اليهودية لتطوير الاراضي بغرض الحصول على مساعدتها ، عبر اتصالات ، حوفظ على سريتها ، اجراها مع يهوشع خانقين . وقد تبين لألياهو ايلات ، فيما بعد ، ان الزهير الذي رافقه ، ما هو الا عميل لخانقين المذكور ، هذا ، وقد تباحث ايلات وغيره مع الشيخ الفايز نفسه ، بشأن شراء الاراضي ، وامكانية الاستيطان اليهودي فيها . ولكن خطة الاستيطان وشراء الاراضي في منطقة زيزيا ، وهي الارض التي عرضها الفايز للبيع لم يكتب لها النجاح ؛ وذلك ليس بسبب معارضة البيع او لعدم وجود اراضٍ للبيع ، وانما بسبب عدم وجود قيمة زراعية لتلك الاراضي ، وبخاصة فيما يتعلق بنقص المياه الضرورية للزراعة ، وبسبب معارضة السلطات البريطانية لشراء الاراضي في شرق الاردن من قبل اليهود والاستيطان فيها (٣٤) .

رسم الحدود الشرقية لفلسطين

أجرت الادارة الصهيونية ، ابتداء من عام ١٩١٨ ، مشاورات حول حدود فلسطين ، وكذلك حول المطالب التي سيتم عرضها على مؤتمر السلام . وقد تم ، خلال المناقشات التي اجريت مع سياسيين بريطانيين وفرنسيين ، ابراز الأهمية التي توليها الادارة الصهيونية لمنطقة شرق الاردن ، وذلك بهدف تطوير البلاد بأسرها ، وكذلك نظراً للعلاقة التاريخية بين جزئي البلاد . ولكن أساس المطالب كان يتركز حول الحدود الشمالية والشمالية ـ الشرقية ، بهدف ضم مناطق مصادر المياه الى المنطقة اليهودية . وقد جاء في المذكرة التي صاغها هربرت صموئيل ، والتي رفعتها الادارة الصهيونية لمؤتمر السلام ، ان يمر خط الحدود في الشرق ، غربي خط سكة الحديد الحجازية وبالقرب منها ، وذلك حتى يكون الجلعاد وغور الاردن ضمن منطقة الأنتداب الانجليزي على فلسطين . وقد تمت مناقشة المذكرة امام اللجنة السياسية التابعة للمنظمة الصهيونية التي عقدت جلسة لها ، في لندن في آذار ١٩١٩ ، فأضافت اللجنة بعض التعديلات على الصيغة التي اقترحها صموئيل ، بهدف توسيع الحدود .وعلى سبيل المثال تم حذف الكلمات التالية : «Close to and west of the Hedjazrail way»

وتم ادخال الكلمات التالية : «Close to the desert» [٣٥]

ويقول الكولونيل ريتشارد مينرتسهاغن في مذكراته ، أنه بعد فترة قصيرة من انضمامه لمؤتمر السلام في باريس (كانون الثاني ١٩١٩) ، تقابل مع حاييم وايزمن ، وبعد ان استمع الى مقترحاته حول الحدود المقترحة (المارة بالقرب من سكة الحديد الحجازية وحتى خليج العقبة) كتب في مُذَكِّرته : « من الناحية العرقية فان الحدود الشرقية الصحيحة يجب ان تكون بحيرة طبريا ، ونهر الاردن والبحر الميت ؛ ومن الناحية الاقتصادية فانه من المستحسن توسيعها نحو الشرق » . ولكن ، بعد فترة قصيرة من ذلك اللقاء ، سجل مينرتسهاغن في يومياته ، أنه غير رأيه واقتنع بصحة مطالب وايزمن . كما ايد معظم السياسيين البريطانيين مطالب الادارة الصهيونية . فقد كتب اللورد بلفور في مُذَكِّرته يوم ١٩١٩/٨/١١ ، ، أنه يجب دعم فلسطين اقتصادياً حتى تستطيع ضمّ الاراضي الكائنة شرقي نهر الاردن . ومع هذا ، فقد طالب بعدم ضم سكة الحديد الحجازية ؛ وذلك لارتباطها الوثيق بالمصالح العربية [٣٦] . وقد جاء في الاصل الانجليزي : Palestin Should extend into the Lands Lying east of the Jordan. It should not, how ever, be allowed to include the Hedjaz Railway, which is too distinctly bound up with exclusively Arab interests.

كما قبل السياسيون البريطانيون بحجة اقتصادية أخرى ، وهي انه لا يوجد في فلسطين ارض ملائمة لزراعة القمح ، ما عدا منطقة غزة وبئر السبع ، ولهذا يجب ضم اراضي شرق الاردن إلى ارض ـ اسرائيل ، وفوق كل ذلك ، ابرزوا مدى اهمية مصادر المياه . وقد لخص مينرتسهاغن المطالب الاقليمية التي يجب الاصرار عليها في مؤتمر السلام ، وقام بتحديدها على الخريطة . وقد استخدم السياسيون البريطانيون في مذكراتهم الداخلية ، فيما بعد ، اصطلاح : « خط مينرتسهاغن » ، الذي يعني بالنسبة للحدود الشرقية : « خط يمر على بعد ٢٥ ـ ٣٠ كم غربي سكة الحديد الحجازية ... وشرقي البحر الميت حتى نقطة على خليج العقبة ؛ وذلك شرقي مدينة العقبة » .

The eastern boundary of Palestine should therefore pass some 25- 30 kilometers west of the Hedjaz railway, after crossing the yarmuk valley about half way between Deraa and Samakh [٣٧] .

وقد انتهت المناقشات السياسية حول الحدود المرغوب فيها ، عندما انهار الحكم العربي المستقل في سوريا ، وعندما اضطر فيصل في السادس والعشرين من تموز ١٩٢٠ إلى مغادرة دمشق ؛ وعندها ثارت ، على الفور ، مسألة مصير المنطقة الجنوبية من مملكة فيصل . وقد استغل هربرت صموئيل ، الذي وصل الى البلاد ، قبل اربعة أسابيع ، كمندوب سامي ، تلك الفرصة لتحقيق مشروعه : « ارض ـ اسرائيل بموجب خط مينرتسهاغن» . وبناء على طلبه ، أبرقت وزارة الخارجية البريطانية، يوم السابع والعشرين من الشهر نفسه ، الى ممثلها في مؤتمر السلام في باريس . فاستفسر المندوب عما يطلبه الفرنسيون كحدود لمنطقة انتدابهم شرقي الأردن . فأجابه ، في اليوم التالي ، فانسيتارت : « في المنطقة الكائنة جنوبي خط سايكس ـ بيكو ، يحق لنا ان نرسم الحدود كما نريد » ؛ إضافة إلى هذا فإن وزارتي الخارجية والحرب

البريطانيتين لم توافقا على مشروع صموئيل [٣٨] . وقد تم في ايلول ١٩٢٢ ، بصورة نهائية ، فصل شرق الاردن عن فلسطين . ويعلق بعض الصهاينة على ذلك ، بأن مصطلح : « ارض اسرائيل بحدودها التاريخية من دان وحتى بئر السبع » ، الذي استخدمه لويد جورج ، قد أثر كثيراً على رسم الحدود الشمالية . ومما يثير الغرابة ، إن السياسيين في مؤتمر السلام قد استخدموا ، خلال مناقشاتهم لرسم الحدود ، الأطلس التاريخي لجورج آدم سميث . وبالمقابل فقد كان هناك ، حسب رأيهم ، انحراف كبير عن تلك الخرائط في رسم الحدود الشرقية لفلسطين ، لأن جبال الجلعاد كانت ضمن منطقة فلسطين التاريخية . وكان مفهوم السياسيين البريطانيين ان تشمل ارض ـ اسرائيل المنطقة الواقعة على جانبي نهر الاردن . وحتى ان اللورد كارزون أشار في مذكرته الانتقادية لتصريح بلفور ، والتي رفعها يوم السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩١٧ ، الى ان المنطقة المشار اليها تشمل أيضاً « ارض ـ اسـرائيل الشرقية » [٣٩] . وقد تم رسم الحدود الشرقية لفلسطين ، بناء على حدود الإدارة العثمانية، وأُخذت بعين الاعتبار ، التعهدات التي اعطتها بريطانيا لشريف مكة ايام الحرب العالمية الأولى [٤٠] .

تجدد النشاط الصهيوني لشراء الأراضي في شرق الاردن

وخلال أحداث عام ١٩٢٩ ، توقفت الاتصالات الصهيونية مع شرق الاردن بشأن التمهيد لشراء الاراضي هناك . وما ان انتهت تلك الاحداث ، حتى عاد النشاط الصهيوني الى سابق عهده . ففي شهر تموز من عام ١٩٣٠ ، سافر كل من اسحاق فيلكنسكي وناحوم فابر (مهندس مياه) الى الاردن من اجل دراسة اوضاع الاراضي والمياه هناك ، وبخاصة في المنطقة الكائنة شمال نهر الزرقاء . وقد جاء في التقرير الذي ارسله فابر المذكور الى الوكالة اليهودية في اليوم العاشر من آب ١٩٣٠ ، وصف للعداء الذي يكنه الشعب هناك لليهود ، وخاصة من قبل موظفي الحكومة في اربد ، وجرش وعمان [٤١] ، وبالرغم من هذا الوصف ، فقد عاد فابر ، وهو مقتنع بامكانية عمل شيء ما هناك ؛ ولهذا اقترح على المنظمة الصهيونية فتح مكتب فنّي في عمان بالاشتراك مع احد العرب هناك ، ومن ثم البدء باقامة علاقات مع مختلف الفئات ، وقد تم تحقيق ذلك فعلاً . وفي الفترة ما بين ٣ ـ ٥ تشرين الاول ١٩٣٠ ، سافر فابر ، مرة أخرى ، الى الاردن ، وقصد المنطقة الجنوبية هذه المرة ؛ حيث لمس ان معاملة الناس لليهود هناك افضل منها بكثير من المنطقة الشمالية . وفي الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩٣٠ ، اقترح عليه احد سكان مأدبا ، المدعو يوسف حنا فرح ، شراء أرض مساحتها ٢٤ ألف دونم في منطقة اسمها جويزه ، بالقرب من مأدبا ، كما عرض عليه ايضاً شراء أرض أخرى محاذية لها تقدر مساحتها ما بين ٧٤ ـ ٧٩ ألف دونم بسعر ٧٠ ـ ٨٠ قرش للدونم الواحد . وقد اشار فرح المذكور الى أنه لا يوجد في شرق الاردن اي قانون يمنع بيع الاراضي لليهود ، ولكن نقل الاراضي الى ملكية الاجانب لا تتم إلا بموافقة حكومية . وحيث أنه يفترض عدم الحصول على تلك الموافقة ، فقد اقترح تجاوز هذا القانون عن طريق التوقيع على عقد تأجير لمدة ٩٩ سنة [٤٢] .

وفي النهاية ، أعطي يوسف حنا فرح ، جواباً سلبياً حول هذا الموضوع ، بُرِّر بأن اليهود ليسوا مستعدين لمثل هذه الصفقة ، طالما أنه لا توجد امكانية للحصول على « كوشان » باسم المشتري . وعند ذلك ، اتضح أن المذكور يعمل وسيطاً من قبل متقال الفايز ، الذي تعهد ،

بدوره ، بإصدار « الكواشين : على اي اسم يطلب منه ، دون الأخذ بنظر الاعتبار المعارضة القائمة لبيع الأراضي لليهود ؛ وذلك بفضل علاقاته الوثيقة مع الأمير عبد الله . وقد وعد ، أيضاً ، بتقديم المساعدة والأمن وحسن الجوار للمستوطنين اليهود . كما اقترح متقال الفايز على فابر ، خلال محادثاتهما ، أن يقوم بشراء الاراضي الحكومية مقابل ١٥ قرشاً للدونم ، ومن ثم يقوم ببيعها لليهود (بسعر كامل طبعاً) . اي أنه سيكون عميلاً للوكالة اليهودية فيما يتعلق بشراء الاراضي في شرق الاردن . وقد تم الحديث صراحة، «بأن المقصود هو استيطان يهودي على تلك الاراضي » . ولكن الامكانيات المالية للحركة الصهيونية لم تسمح لها بذلك . وقد تمت تلك الزيارة وتلك المحادثات يوم ١٩ آذار ١٩٣١ [٤٣] وقد شجع موقف الفايز هذا ، الكثير من ملاكي الاراضي، فانهالت العروض على الوكالة اليهودية لبيعها الاراضي، او على الاقل، لعقد عقود شراكة، يقدم اليهود بموجبها القروض المالية للملاكين[٤٤].

شراء الاراضي في غور الكبد

كانت العلاقة بين الأمير عبد الله والحركة الصهيونية ، خلال العشرينات ، علاقة مجاملة فقط . فقد قام الكولونيل كيش ، بعدة زيارات لشرق الاردن ، فاستقبل بأدب وتكريم . ولكن العلاقة تلك ، توقفت خلال احداث ١٩٢٩ ، ثم تجددت ، بين الادارة الصهيونية وعبد الله ، في شباط ١٩٣١ : وذلك عندما ارسل كيش برقية تهنئة للأمير عبد الله بمناسبة عودة والده الشريف حسين من منفاه في قبرص . وقد رد عبد الله على ذلك بدعوته الى زيارة الاردن ، وتمت الزيارة يوم ١٩ شباط ١٩٣١ . ولكن بالرغم من تلك العلاقة فقد رفض الأمير مقابلة حاييم وايزمن ، خلال زيارته للأردن التي تمت في شهر آذار ١٩٣١ [٤٥] .

وابتداء من منتصف عام ١٩٣٢ ، طرأ تحول في نظرة الامير عبد الله تجاه اليهود فبدلاً من لامبالاته بهم صار يوليهم اهتماماً كبيراً . وكانت بداية الامر ، كما يبدو ، تلك الاتصالات التي قام بها متقال الفايز ورفيفان المجالي وغيرهما مع الادارة الصهيونية . ويعود ذلك التحول إلى حاجته الملحة للاموال : فبدأ في ايلول بجس النبض باتجاه ايجاد ممولين يهود لتأجير اراضيه ، التي تبلغ مساحتها حوالى ٧٠ ألف دونم ، على ضفة النهر الشرقية ، والتي تبعد حوالى ٥٠ كلم شمالي البحر الميت، بالقرب من جسر داميه، والمسماة بغور الكبد . وفي تشرين الثاني ١٩٣٢ ، بدأت المفاوضات بين ممثلي الوكالة اليهودية وبين ممثل الأمير المخلص ، محمد الأنسي [٤٦] . وخلال المفاوضات ، اوضح مندوبو الوكالة اليهودية ، بل اشترطوا ، « أن تمكّن عملية الاستئجار الاستيطان اليهودي الكبير ، ويجب ان تستمر لمدة ٩٩ سنة ، وان تكون قانونية » . وقد تم التوقيع على ذلك يوم ٧ كانون الثاني ١٩٣٣ ، بين الامير عبد الله (الذي مثله محمد الأنسي) وبين مندوبي الوكالة عمونئيل نيومان وفريشتاين . وقد جاء في احد بنود الاتفاقية ، أنه عندما تتم عملية التأجير ، فانه يحق للمستأجرين تشكيل شركة ، يتم تسجيلها في شرق الاردن ، وانه يحق لهذه الشركة ان تحضر الى هناك اي اشخاص ترغب فيهم ، دون تمييز من حيث الدين أو القومية ، بغرض الاستيطان وتطوير الاراضي [٤٧] .

وفي الفترة ما بين ١٥ ـ ٢٠ كانون الثاني من عام ١٩٣٣ نشرت أخبار حول تلك الاتفاقية في الصحف الفلسطينية والعربية ، كما نشرت الصحافة اليهودية الاميركية معلومات حول ذلك الموضوع : الأمر الذي ادى الى اثارة الرأي العام الفلسطيني ضدها . كما تظاهر الطلبة في

السلط ضدها أيضاً ، ومن ثم قام وفد من جماعة المفتي ، محمد امين الحسيني ، بزيارة للأمير ، وعرضوا عليه استئجار اراضي غور الكبد ، كما ارسل ملك العراق برقية للامير طالبه فيها بقطع علاقاته مع اليهود . ومن اجل تهدئة العاصفة التي ثارت من حوله ، نشر الامير مناقصة في الصحافة العربية تشابه عرض اراضيه للتأجير . وفي الوقت نفسه ، ارسل كتاباً الى مندوبي الوكالة ، نيومان وفريشتاين ، اعلمهما فيه ، بان الاعلان في الصحافة لن يؤثر على اتفاقية التأجير وملحقاتها ، وانه لم يكن « إلا للتغلب على الظروف الراهنة » (٤٨) . وكي يتغلب الأمير على المعارضة في الداخل، قام بتغيير رئيس الحكومة عبدالله السراج، وعين بدلاً منه إبراهيم هاشم ، المعروف بتأييده لتلك الصفقة ، وأوعز لرجاله فأرسلوا وفوداً مؤيدةً له ولسياسته ، وكان يتزعم هذه الوفود مثقال الفايز ، وسعيد المفتي وعلي طوقان وشمس الدين سامي (شركسي) ونظمي عبد الهادي . وفي نيسان ١٩٣٣ ، أفشل محاولة عادل العظمه ، باصدار قانون في المجلس التشريعي الاردني يمنع بيع الاراضي للاجانب .

وقد وصلت سياسة التقارب بين الشيوخ وادارة الوكالة اليهودية الى ذروتها في الاحتفال الرسمي والعلني في فندق الملك داود الذي اشترك فيه الشيوخ من جهة وحاييم وايزمن وحاييم ارلوزورف من جهة ثانية . وبدأت في اعقاب ذلك ، موجة جديدة من الاحتجاج ، حيث ارسلت العرائض الى الأمير ، مطالبه بايقاف التعاون مع اليهود (٤٩) .

وفي عام ١٩٣٣ ، تم تجديد اتفاقية التأجير لمدة نصف سنة أخرى ، حيث قام الأمير نفسه بالتوقيع عليها من جهة وشركة تطوير الاراضي من جهة ثانية . (وكانت هذه هي المرة الاولى التي توقع فيها على الاتفاقية مؤسسة صهيونية معروفة ، دون ان يتم ذلك بواسطة اشخاص غير معروفين) . وفي عام ١٩٣٥ ، اصطدمت عملية تمديد اتفاقية التأجير بعدة صعوبات : فقد حاول الأمير رفع رسوم التأجير فأعلم موشي شرتول (شاريت) ، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية آنذاك ، بأنه مهتم بتغيير الاتفاقية بأخرى جديدة تنص على دفع رسوم أعلى . وعندما اتضح للأمير ان البريطانيين يعارضون ذلك أعلم ممثل الدائرة السياسية آهرون حاييم كوهين، بأنه ينوي الغاء الاتفاقية، عندما تنتهي مدتها في أواخر١٩٣٤، وعندما أرادتأجير الاراضي الى البنك العربي ، ضغط عليه البريطانيون ، من جديد ، لعقد الاتفاقية مع ادارة الوكالة اليهودية (٥٠) . وقد نص أحد بنود الاتفاقية على ان يتعهد الامير بعدم اجراء اية مفاوضات ، خلال اربع سنوات ، مع اي شخص او اية جهة تشابه اراضي غور الكبد . وانه ، اذا ما خالف ذلك ، يدفع ١٠ آلاف جنيه فلسطيني . وقد حصل الوسيط محمد الأنسي على مبلغ ١٨٠٠ جنيه فلسطيني ، مقابل اتمام الصفقة . وتم التوقيع على الاتفاقية في الخامس من شباط ١٩٣٥ في القدس ، وبقيت صالحة لغاية ١٩٣٩ ، وبقي مضمونها سرياً ولم يجر اطلاع البريطانيين عليه (٥١) .

موقف الادارة الصهيونية من قضية غور الكبد

لم تُسلِّم الحركة الصهيونية ابداً بالفصل الاداري بين جزئي « ارض ـ اسرائيل » الانتدابية ـ الغربية والشرقية . فمن الناحية الايديولوجية ، اعتبرت شرق الاردن جزءاً من « ارض ـ اسرائيل » ؛ ولكنها من الناحية العملية ، لم تبذل اية جهود لالغاء هذا الفصل ، ما

عدا بعض الخطابات في المؤتمرات الصهيونية ، او اجتماعات الجباية . وحتى الاصلاحيين ، الذين جعلوا من قضية شرق الاردن ، علماً سياسياً ، فانهم لم يفعلوا ، ايضاً ، اي شيء . وقد كانت وجهة النظر الأساسية لزعماء المنظمة الصهيونية ، أنه يجب على الحركة الصهيونية ان تتحصن في البداية في الجزء الغربي من البلاد [فلسطين] ، وان المهمات التي تواجهها غربي نهر الاردن كبيرة جداً ، وحتى أنها تفوق قواها المحدودة . وقد جاءت مسألة شرق الاردن في درجة متأخرة من سلم الاولويات لدى الحركة الصهيونية ؛ وذلك في اعقاب مرتبة الاستيطان في الحولة وبيسان والنقب (٥٢) .

وبعد احداث عام ١٩٢٩، ومجيء لجنة شو واطلاعها على وضع الاراضي في فلسطين والاردن ، اختلف الوضع بالنسبة للحركة الصهيونية وموقفها من شرق الاردن . فقد رأت اللجنة المذكورة ان شرق الاردن خال من السكان (٣/٤ مساحته) وان هناك امكانية لتوطين اليهود فيه دون مواجهة المشاكل القائمة في فلسطين. كما ان هناك امكانية لشراء الاراضي فيه بشروط مريحة؛ وذلك من اجل توطين الفلاحين من فلسطين. وكان الوضع الاقتصادي السيىء في الاردن هو الذي خلق تلك الفرصة، ولكن الوكالة اليهودية رفضتها بسبب عجزها المالي. وفي آب ١٩٣١، تسلم حاييم ارلوزورف منصبة كرئيس للدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، فأخذ ينادي ويهتم بموضوع شرق الاردن، ولكنه ما لبث ان غير رأيه عام ١٩٣٢ . وبعد الاتصالات التي أجراها مع الشيوخ في شرق الاردن، وضع ارلوزورف عدة شروط مسبقة للاتصال مع اصحاب الاراضي:

١) تأمين مساحة كبيرة من الارض تكفي للاستيطان اليهودي الكبير ؛ حيث ان الاستيطان المحدود في منطقة بعيدة كهذه ، لن يصمد كثيراً وبخاصة من النواحي الامنية .

٢) تأمين موافقة حكومة شرق الاردن على ملكية اليهود لهذه الاراضي والموافقة على استيطان اليهود هناك .

٣) تأسيس صندوق خاص لشراء الاراضي وتأمين الاستيطان (٥٣) .

وفي بداية عام ١٩٣٢، التقى ارلوزورف مع متقال الفايز، وعرض عليه، خلال ذلك اللقاء موقف الادارة الصهيونية من قضية شرق الأردن، وكان موقفه يؤكد على وجود مجال للعمل هناك ، ولكن المصادر المالية للوكالة اليهودية محدودة وأن هذه غير متسرعة للعمل هناك . وأشار على الفايز قائلاً: إذا كنت ورفاقك ترغبون في مجيء اليهود لشرق الأردن فما عليكم إلا أن تفعلوا ثلاثة أمور:

اولاً ، تهيئة الجو السياسي من اجل الضغط على الأمير وحكومته ، للسماح بشراء الاراضي من قبل اليهود بواسطة « كواشين » رسمية ، وكذلك السماح لليهود بالاستيطان هناك .

ثانيا ، تهيئة الرأي العام في شرق الاردن ، وخلق جو مؤيد للاستيطان اليهودي فيه .

ثالثا ، الاهتمام بتأمين منطقة واسعة ؛ بحيث تكفي للاستيطان ، والاهتمام بأمن المستوطنين (٥٤) .

وفي نهاية عام ١٩٣٢ ، بدأت المعلومات تصل الى ادارة الوكالة اليهودية عن رغبة الأمير عبد الله بالاتصال مع اليهود بهدف تأجير اراضيه ، فقام ينومان وفربشتاين بالتفاوض معه . ولكن هذه المفاوضات تسببت في ازمة ، داخل الادارة الصهيونية ، حيث نشب جدل عنيف حول ماهية المفاوضات مع الأمير وشكلها ؛ وذلك بين جهتين ، الاولى تضم ارلوزورف والدائرة السياسية والثانية تضم نيومان وفربشتاين والدائرة الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية . وقد اجرى نيومان وزميله المفاوضات باسم الدائرة الاقتصادية ؛ حيث كان رأيهم ان هذه المسألة هي اقتصادية اولاً،ولهذا لم يطلعوا اعضاء الادارة الآخرين عليها . وإضافة الى هذا كانت تسود الاوساط الصهيونية فيما يتعلق بقضية شرق الاردن ، وجهتا نظر أساسيتان :

الأولى ، ترى أنه لا توجد أي امكانية للعمل هناك ، طالما ان الحركة الصهيونية لم تؤمن وجودها ، كما هو مطلوب ، في « ارض ـ اسرائيل » الغربية ، وكان هذا موقف ارلوزورف حتى منتصف عام ١٩٣٢ .

والثانية ترى أنه يجب الاسراع في التغلغل الى شرق الاردن ؛ وذلك لاسباب مختلفة (أمنية، شراء الاراضي، واعتبارات سياسية)، وتدعو الى استغلال كل نافذة من أجل تحقيق ذلك(٥٥).

هذا، وقد عقدت الادارت الصهيونية اجتماعين بشأن التفاوض مع الأمير، عُقِد الاول في الاول من شباط ١٩٣٢ ، وتقرر فيه السماح لنيومان وزميله بالاستمرار بالتفاوض مع الأمير ، شريطة التزامهم بتقديم تقرير عن ذلك للادارة بأسرها . واما الاجتماع الثاني ، فقد عقد في الثالث من كانون الثاني ١٩٣٣ ، وتم فيه اتخاذ ثلاثة قرارات (٥٦) :

اولاً ، المصادقة والتوقيع على اتفاقية الاستئجار مع الأمير . وقد صُوِّت عليه بالاجماع .

ثانياً ، تمت الموافقة على اقتراح مناحيم اوسيشكين الذي يقضي بان يوقع نيومان وفربشتاين على الاتفاقية كأفراد امام الأمير ؛ واما تجاه مؤسسات الادارة الصهيونية فهما ممثلا للصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت ليسرائيل) والادارة الصهيونية .

ثالثاً ، تقرر عدم اطلاع المندوب السامي على المفاوضات قبل التوقيع على الاتفاقية .

وقد طرأ اعتباراً من آب ١٩٣٣ تطور جديد؛ إذ اتضح عدم وجود قيمة اقتصادية لتلك الاراضي، كما تبين ان البريطانيين لا ينوون السماح، خلال المستقبل المرئي، بدخول اليهود الى شرق الاردن. «ومن هنا فقدت الاتفاقية قيمتها الصهيونية ـ الاستيطانية». وتبين لاعضاء الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية أن مشروعهم لن ينفذ. ولكن كان هناك من ازداد تمسكاً بذلك المشروع، داخل ادارة الوكالة ؛ حيث ان الغاء الاتفاقية معناه ، تراجع صهيوني عن شرق الاردن . وحدث في عام ١٩٣٥ ، ان طلب الأمير الانسحاب من اتفاقية مع الوكالة اليهودية فلم تمكِّنه هذه من ذلك ابداً ؛ إذ انها كانت مستعدة لرفع الثمن ، شريطة الا تلغى الاتفاقية . وقد استفادت الحركة الصهيونية، من التفاوض مع الأمير حول الثمن بأن اتيحت لها الفرصة، لاجراء مفاوضات واتصالات معه اثناء احداث ١٩٣٦ ، وعند مجيء لجنة بيل وبعدها أيضاً . « وقد تحولت تلك

الاتفاقية اثناء الواقع السياسي لعام ١٩٣٩ الى خرضوات ، والى رمز للآمال الصهيونية الكبيرة التي لم تتحقق»(٥٧).

كشف عمونئيل نيومان ، عندما عاد في ربيع ١٩٣٢ الى البلاد ، عن اهتمام القاضي براندیس (يهودي اميركي) ، بشأن الاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وقد لقيت خطة تطوير شرق الاردن ، التي كان من المفروض ان تتم على مستوى كبير ، وبصورة مستقلة عن الادارة الصهيونية ، استحساناً من قبل العديد من اليهود الاميركيين الصهيونيين وغير الصهيونيين . وفي شباط ١٩٣٣ ، أعد نيومان نفسه ، خطة لاقامة شركة لتطوير شرق الاردن ، واقترح اشراك عرب وبريطانيين فيها؛ بحيث تعمل الشركة بصورة تؤدي إلى استقالة السكان المحليين ، وتشغيل قسم بسيط منهم ، وتقوم ببناء البيوت للفلاحين . وكانت الفكرة الرئيسية ، ألّا تحمل تلك الشركة اي طابع سياسي ، كيلا تثير الشك « بان هناك نية لتطبيق اسس « الوطن القومي» على شرق الاردن». وفي الجلسة التي عقدتها الادارة الصهيونية في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٣، عرض نيومان خطته المذكورة، فووفق عليها مبدئياً. وكانت الفكرة تقضي بإقامة شركة مساهمة؛ بحيث تعطى صلاحية ودعماً للقيام بأي عمل او أية صفقة ضرورية لتطوير شرق الاردن ، اقتصادياً . وفيما يتعلق بالقضايا التي تحمل طابعاً سياسياً ، فان الشركة توجه من قبل ادارة الوكالة اليهودية (٥٨) .

وفي الخامس من آذار ١٩٣٣ ، نشرت احدى الصحف ، في وارسو ، مقالاً حول المفاوضات مع الأمير ، ابرزت فيه دور اعضاء الوكالة اليهودية في تلك المفاوضات ، وبخاصة مهمة نيومان وفربشتاين ؛ وأشارت ايضاً الى معارضة ارلوزورف للتفاوض مع الأمير ، والى أهمية دخول اليهود الى شرق الاردن . وقد وصفت الصحيفة الاحتفال باتمام الصفقة كأنه « وعد بلفور ثان » . كما تضمن المقال طلب الأمير ، ابقاء المفاوضات سراً ، وإجابة نيومان وزميله على ذلك : « باستطاعتك الاعتماد علينا». وفي الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٣ ، نقلت الصحيفة العربية « الاسلامية » المقال ، وتبعتها في ذلك صحف عربية أخرى ، وقامت بالتحريض والدعاية ضد الاتفاقية (٥٩) .

النقاش داخل الحركة الصهيونية حول قضية غور الكبد

أثارت قضية غور الكبد جدلاً داخل الحركة الصهيونية ؛ وذلك بين الذين يريدون وضع سلم أولويات ، على اختلاف فئاتهم ، وبين المؤمنين باستغلال الفرص السانحة . وقد تم طرح عدة تبريرات لمعارضة الذهاب الى الاردن ، تُلخَّص في الاعتبارات التالية: إن شرق الاردن « سوف ينتظر » ؛ حيث ان تلك البلاد لا تجذب المستثمرين ، ولهذا لا يوجد اي خوف من ان يسبق اي احد الحركة الصهيونية في الذهاب الى هناك ، وان الذهاب الى شرق الاردن يجب ان يكون على صورة « احتلال عاصف » [سريع كالعاصفة] ؛ اي استيطان عدد كبير من الاشخاص جنباً الى جنب مع استثمارات كبيرة . وأشاروا الى أنه لا يمكن اجتياز نهر الاردن « بالعصا » وانما بالاموال ، ولكن الحركة الصهيونية تعاني من عجز دائم ؛ ولهذا يجب عدم طرح مثل هذه المشاريع الآن . وأشار اصحاب هذا الرأي ، الى ان الحركة الصهيونية عاجزة عن توطين فلسطين ؛ حيث هناك اراض يمكن ان تفقدها مثل : سهل بيسان والحولة والنقب ،

وذلك بسبب النقص في الاموال والطاقة البشرية [٦٠] . وبالمقابل ، طرح الطرف الآخر ، المؤيد للاستيطان ، تبريرات لا تقل اقناعاً عن سابقتها ؛ حيث أن مشكلة شراء الاراضي في فلسطين آخذة في التفاقم، وأنه عن طريق شرق الاردن يمكن إيجاد الحل لتوطين اليهود هناك، في حين أن توطينهم في فلسطين يمكن ان يثير عاصفة سياسية . وأن الاسعار الزهيدة للاراضي في شرق الاردن يمكن ان تتسبب في رخص اراضي فلسطينية . كما ستكون هناك امكانية لتوطين الفلاحين العرب ، من المناطق الجبلية المزدحمة في فلسطين ، هناك ؛ وهكذا يتم ايجاد امكانية لشراء الاراضي في فلسطين، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الاردن بوضعه الحالي يشكل خطراً أمنياً ـ تهديد البدو ـ وهكذا عن طريق الاستيطان هناك يمكن اقامة علاقات صداقة معهم قد تؤدي الى كبح العدوان [٦١] .

موقف البريطانيين من قضية اراضي الأمير

فيما يتعلق بمسألة شرق الاردن ، لا توجد معلومات عن قيام اتصالات بين الادارة الصهيونية والحكومة البريطانية ، خلال العشرينات ، وبالذات في اعقاب رسم حدود فلسطين في مؤتمر السلام . وفي بداية ١٩٢٩ ، أجرى بنحاس روتنبرغ مفاوضات مع المندوب السامي ، جوهان جانسلر ، حول امكانية توطين اليهود على اراضي شركة الكهرباء في ارام ـ نهرايم (في الغور الشمالي) . ولكن الحكومة الاردنية عارضت ذلك ، بحجة انه يؤدّي الى توسيع حدود الوطن القومي اليهودي الى ما وراء حدود فلسطين ، كما رفضها المندوب السامي نفسه . وفي إطار انتقاد الوكالة اليهودية للكتاب الابيض، عام ١٩٣٠، اقترحت الوكالة، توطين العرب الفلسطينيين الموجودين في المناطق المزدحمة، في شرق الاردن، كما اشتكت من القيود التي وضعت على استيطان اليهود هناك. ولكن الحكومة البريطانية، قررت عدم ضم مشكلة شرق الاردن الى المشاكل التي شملتها مذكرة ماكدونالد ، وهكذا هدأت المسألة لمدة سنة كاملة [٦٢] .

و في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٢ ، طلب المندوب السامي آرتر ووكوب ، بمبادرته الشخصية ، من وزارة المستوطنات معرفة موقفها من الاستيطان اليهودي في شرق الاردن ومن استيطان العرب الفلسطينيين فيه . . وكان رد الوزارة ينص على عدم القيام بأية خطوة ، في شرق الاردن ، دون موافقة مسبقة من قبل الأمير وحكومته . واما بالنسبة لاستيطان العرب هناك، فإن وزارة المستعمرات لا تعارض ذلك ابداً. وفي الثاني من حزيران ١٩٣٢، التقى حاييم وايزمن مع وزير المستعمرات البريطاني ، وطلب منه معرفة ما اذا كان البريطانيون يعارضون ، من الناحية المبدئية ، فكرة استيطان اليهود في شرق الاردن . وكان جواب الوزير أنه لا يعارض هذه الفكرة ، حيث أنه يدرك ان الاوضاع الاقتصادية السائدة في شرق الاردن ستساعد على التسلل الى هناك . وأشار الى وجوب العمل بحذر وعدم محاولة الاستيطان قبل التأكد من انه سيتم بأمان وبحسن نية . وقد توافق هذا الرأي ، مع رأي المندوب السامي ، الذي أيد الاستيطان في شرق الاردن ، لان ذلك سيخفف من المشاكل التي يثيرها الاستيطان في فلسطين . وفي اطار هذا الجو الايجابي ، تجاه استيطان اليهود في شرق الاردن ، تم عقد اجتماع بين ارلوزوروف ووكوب في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٢[٦٣].

بعد التوقيع على الصفقة مع الأمير ، اجتمع ارلوزوروف مع المندوب السامي الذي لم يطالب بالغائها ، بل أشار الى عدم القيام بخطوات مستقلة أخرى من قبل اليهود ، قد تؤدي الى افشال تلك الاتفاقية ، التي تعتبر نافذة للاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وقد حدث تناحر ، داخل وزارة المستعمرات طيلة أسابيع معدودة بغية الوصول الى افضل الطرق وابسطها لمنع استيطان اليهود على اراضي الأمير . وفي تلك الفترة ، حاول مندوبو الإدارة الصهيونية ، في كل من لندن والقدس ، التأثير على الحكومة ، كي تتخذ موقفاً سلبياً من الاتفاقية ، وبالذات ان تمتنع عن اتخاذ خط سياسي يعارض ، مبدئياً ، فكرة الاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وفي الثاني من شباط ١٩٣٣ ، تقابل ارلوزوروف ثانية مع المندوب السامي ، وقد حضر الى جانب ارلوزورف ناحوم سوكولوف ، رئيس المنظمة الصهيونية ، وعموئيل نيومان . حيث كرر الزعماء اليهود تبريراتهم بشأن الاستيطان في شرق الاردن ، وعندها رد المندوب السامي بقوله : إن معارضة الاتفاقية لم تكن بسبب الصحافة العربية الصفراء فقط ، كما يدعي ارلوزوروف ، وانما من قبل اوساط لها نفوذها . وإنه يجب على الحكومة التأكد من أن ذهاب اليهود الى شرق الاردن لا يرافقة التورط الزائد [٦٤] .

وأخيراً تسلم المندوب السامي ، يوم ١٣ شباط ١٩٣٣ ، التعليمات من وزارة المستعمرات ، والتي تقضي بوجوب منع الاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وفي اعقاب هذه التعليمات ، اوضح المندوب لكل من الأمير وارلوزوروف ، ان الحكومة البريطانيه لا تعارض تأجير الاراضي ، ولكن اذا ما اثيرت مشكلة الاستيطان اليهودي هناك ، فان الحكومة ستحدد الموعد الملائم لذلك ، بناء على الاعتبارات الأمنية . واذا ما طلب الأمير البدء بالاستيطان الفوري ، فان المندوب لن يتردد مطلقاً في الرفض .وهمس المندوب السامي في اذن ارلوزوروف قائلاً : أنه « لا يزال يعتقد بان الاستيطان اليهودي في شرق الاردن سيتم في يوم ما ، وهو ما سيكون حلاً لمشاكل كثيرة ، وان المسألة هي قضية الوقت الملائم » [٦٥] .

وتم في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٣٣ ، عقد الاجتماع الحاسم بين وزير المستعمرات والمندوب السامي في القدس : حيث تقرر ، أنه لا توجد امكانية ، في الظروف الراهنة ، لتنفيذ الاستيطان خلال سنة على الاقل ، وان الحكومة لا تستطيع التعهد ، بهذا الشأن ، حتى بعد مرور سنة . وان المندوب السامي هو الذي سيحدد شروط العمل الاستيطاني ، عندما يحين الوقت الملائم لذلك . وأشار الى وجوب توفر الشروط التالية :

اولاً ، يجب ان يتم الاستيطان من قبل شركة يتم انشاؤها لهذا الغرض ، وليس من قبل الوكالة اليهودية او إحدى مؤسساتها الحالية .

ثانياً ، يجب ان تتحمل الشركة المذكورة النفقات السنوية لقوات الأمن التي ستجري اضافتها الى هناك بسبب الاستيطان اليهودي .

ثالثاً ، سيتم تعزيز قوات الأمن في إطار حرس الحدود الحالي ، اي دون اشراك اليهود .

رابعاً ، يجب أن يترك للعرب الذين يعيشون على الأرض التي ستشتريها الشركة حصة من الأرض تمكنهم من العيش .

خامساً ، يقوم المندوب السامي بتحديد المناطق التي يسمح فيها بالاستيطان [٦٦] .

وكان احد التبريرات التي استخدمها المندوب السامي ، لعدم السماح بالاستيطان اليهودي في شرق الاردن هو : ان الاتصال المباشر بين الأمير والوكالة اليهودية كان خطئاً ، لأنه خلط الاعتبارات السياسية مع صفقة اقتصادية . وقد اقتنع ارلوزوروف بهذا التبرير : الأمر الذي ادى الى جدل صهيوني داخلي . وعندما كرر المندوب السامي ، على مسمع من موشي شرتوك ، بان الادارة الصهيونية اخطأت في معالجتها لقضية شرق الاردن ، عن طريق الاتصال المباشر مع الأمير ، استجاب شرتوك للتحدي واقترح ان تقوم الوكالة اليهودية بشراء الاراضي الكائنة شمالي غور الكبد ، والعائدة لشخص انجليزي اسمه Hughes ، من سكان شرق الاردن ، والمعني ببيعها للوكالة اليهودية : وعند ذلك اضطر المندوب لأن يرفض ، صراحة ، الصفقة حتى مع فرد من شرق الاردن . وعندما بدأت المفاوضات لتجديد الاتفاقية عام ١٩٣٥ ، واتضح للمندوب السامي ، في مرحلة ما ، ان الأمير عبد الله يريد الغاء الصفقة هنأه على ذلك ؛ لأن الأمر سيؤدي الى تعريض وضعه للخطر سواء كان في شرق الاردن ام في فلسطين . ومن الغريب ، ان المندوب السامي نفسه ، هو الذي أثر في نهاية الأمر ، على الأمير لتوقيع اتفاقية جديدة مع الوكالة اليهودية بدلاً من الاتفاقية مع شركة عربية [٦٧] .

المخططات الصهيونية ما بين ١٩٣٨ ـ ١٩٤٦

تم خلال عام ١٩٣٨ ، وضع خطة عشرية (لمدة عشر سنوات) ، من اجل تحويل « ارض ـ اسرائيل الكاملة ، اي ارض ـ اسرائيل من على جانبي النهر » ، الى دولة عبرية مع غالبية عبرية ، عن طريق خلق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤاتية لتوطين مليون يهودي ونصف المليون ، خلال السنوات العشر القادمة . ونظراً لعدم وجود معطيات موضوعية كافية في ما يتعلق بشرق الاردن ، فان خطة الدكتور كلينغر ، تكتفي بذكر مراحل التنفيذ في فلسطين ، التي ستستوعب حوالى مليون يهودي . ويقول جابوتنسكي ، في هذا الصدد ، انه يجب تذكر ان توطين شرق الاردن أهم من توطين فلسطين بالنسبة للمستقبل اليهودي . لان شرق الاردن يفوق بمساحته مساحة « ارض ـ اسرائيل الغربية » بثلاثة اضعاف، ويبلغ عدد سكانه ربع سكان فلسطين [٦٨] . ويضيف جابوتنسكي ، ان حل المشكلة اليهودية ، التي ترتكز اساساً على العودة ، لا يكمن في عودة مليون يهودي ونصف المليون فقط ، وانما يرتكز على عودة ملايين اليهود ، وانه بالامكان تحقيق ذلك ، اذا ما اصبح شرق الاردن مفتوحاً امام الاستيطان اليهودي . وان الخطة العشرية مرتبطة بالخطوة الاولى فقط ـ خلق الدولة اليهودية ؛ والدولة ، بعد قيامها ، ستضطر لتحقيق الهدف النهائي للصهيونية ـ وهو العودة الى صهيون [٦٩] .

ومن جهة أخرى ، قام بعض المسؤولين اليهود ، يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٤ ، بزيارة الى شرق الاردن ؛ حيث اجتمعوا ، مرة أخرى ، الى متقال الفايز ؛ وكان من بينهم يوسف فايتس ، المسؤول عن شراء الاراضي في الوكالة اليهودية ، وتباحثوا معه في كافة الطرق القانونية التي تتيح لشراء الارض في شرق الاردن . ثم زاروا قرية ام العمد ، جنوبي عمان ، وذهبوا مع الفايز نفسه الى منطقة زيزيا ؛ حيث عرض عليهم شراء مساحات كبيرة من الاراضي . واتضح ، بعد التجوال هناك ، ان المياه قليلة جداً ، وربما معدومة ؛ ولهذا لم يتم تحقيق الصفقة . ثم قاموا بجولة أخرى في منطقة المفرق ، وعادوا الى ام العمد . حيث اجتمعوا ، يوم

٩ نيسان ١٩٤٤ ، مرة أخرى مع الفايز ، الذي اقترح ، عليهم ، أن يقوم بشراء الأرض لحسابهم وقال : إنه طالما ان القانون لا يسمح بتسجيلها على اسمهم (اليهود) ، فإنه سيسجلها على اسمه ، ويقوم بزراعتها « بواسطتنا » ؛ أي ، بإحضار مجموعات من اليهود مع ادواتهم وآلياتهم للعمل هناك ، ورويداً رويداً « يتسللون » الى « هناك » ويقيمون المستوطنات . وقد اشار الفايز بيده إلى التلال التي ستقوم عليها المستوطنات ؛ وعند ذلك اتجه الوفد شرقاً ، حتى وصل الى قصر حمامه ؛ حيث تفحص ارضاً مساحتها حوالى مليون دونم ، غير انها كانت صحراء خالية. وجاء في يوميات فايتس : « وفي الطريق أرشدنا الى اراضي الطنيب في المنطقة الغربية التي بيعت ، حسب اقواله قبل بضعة أشهر ، الى تاجر من معان بسعر اربعة جنيهات فلسطينية للدونم الواحد » . ولكن الجولة تلك . لم تسفر عن شيء في النهاية [٧٠] .

وثيقة بن ـ غوريون السرية حول شرق الاردن

نشرت صحيفة معاريف (١٨/٤/١٩٧٢) ، وثيقة سرية اعدها بن ـ غوريون ، في ١٧ تشرين الاول ١٩٤١ ، بعنوان : « خطوط هيكلية للسياسة الصهيونية » . وقد سرق عملاء بريطانيون الوثيقة من حقيبة بن ـ غوريون ، اثناء وجوده في لندن ، خلال تلك السنة ، ثم أعادتها السفارة البريطانية في اسرائيل الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، بعد مرور ٣٠ سنة على اخفائها .

اوضح بن ـ غوريون ، في هذه الوثيقة ، ان حدود الدولة اليهودية المزمع انشاؤها تشمل شرق الاردن ؛ لكنه نصح بعدم الاعلان عن ذلك ، في ذلك الوقت ، لاغراض تكتيكية. كما أعلن « ان اراضي النقب القاحلة ، وكذلك مياه نهر الاردن والليطاني يجب ان تكون مشمولة داخل حدودنا » . وأشار بن ـ غوريون الى مسألة الحدود فقال : « من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة ، وبين دولة يهودية كهدف نهائي ، خصوصاً في ما يتعلق بقضية الحدود . واذا كانت صيغة ارض ـ اسرائيل بحدودها التاريخية ، تشكل ضمانة ، من الناحية العاطفية ، فاننا لا نستطيع تبنيها للمقتضيات العملية الآنية . ولا يتوقف الأمر عند حد أن اصطلاح « الحدود التاريخية » غامض جداً وغير محدد ، لان حدود ارض ـ اسرائيل كانت معرضة للتغييرات الدائمة اكثر من حدود اي بلاد أخرى ، الا اذا نسبنا الى هذا الاصطلاح معنى ارض ـ اسرائيل بما في ذلك شرق الاردن . غير ان هذا المعنى يعتبر الأن غير عملي . ولذا فهو لا ينطوي الا على الضرر ، لأنه يسبب مزيداً من معارضة العرب ، ويضاعف صعوباتنا من جانب انجلترا . لا حاجة ، حتى الآن ، الى تعريف حدود الدولة اليهودية التي سنطالب باقامتها بعد انتهاء هذه الحرب . لم نصل بعد الى مرحلة المفاوضات الجادة ، لا مع الحكومة البريطانية ولا مع العرب ، ولم يطلب منا بعد تحديد مساحة الدولة اليهودية . لذا ، علينا الا نؤيد الصيغ التي قد تزيد من عدد معارضينا في الخارج دون حاجة ، او تثير نقاشات وصعاباً داخل الحركة نحن في غنى عنها ؛ اي ان علينا الامتناع ، من جهة ، عن الادلاء بمطاليب صريحة بشرق الاردن ، وعلينا من جهة آخرى ، الا نقترح باي حال من الاحوال ـ تلميحاً او تصريحاً ـ تقسيم ارض ـ اسرائيل ... علينا ان نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء ، لا بد ان نكون من جهة جيراناً للبنان المسيحي ، ومن جهة أخرى ، يجب ان تكون اراضي النقب القاحلة ، وكذلك مياه الأردن والليطاني ، مشمولة داخل حدودنا » [٧١] .

(١) ايلات ،الياهو ، « **شبغات تسيون فيعراف** » (عودة صهيون والعرب)، تل ابيب ، دفير ١٩٧٤ ، ص ٨٨ .

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٩٠ .

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ٩١ .

(٤) **المصدر نفسه** ، ص ٩٢ .

(٥) **المصدر نفسه** ، ص ٩٣ .

(٦) **المصدر نفسه** ، ص ٩٤ .

(٧) **المصدر نفسه** ، ص ٩٤ .

(٨) **المصدر نفسه** ، ص ٩٥ .

(٩) **المصدر نفسه** ، ص ٩٦ .

(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٩٧ .

(١١) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٠ .

(١٢) دايـان، شمـوئيـل ، « **بيمـي حـازون فمتسور** » ، (في ايام الرؤيا والحصـار) ، تل ابيب ، مادة وحركـة المـوشـامنيـم ١٩٥٣ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(١٣) **المصدر نفسه** ، ص ٣١ .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٥٤ .

(١٥) ايلات، الياهـو ، **مصـدر سبق ذكـره** ، ص ١٠٢ .

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٣ .

(١٧) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٥ .

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٧ .

(١٩) جابوتنسكي ،زئيف ، « **كتانيم** » ، (مؤلفات جابوتنسكي) ، تل ابيب ، عاري جابوتنسكي (دار نشر) ١٩٥٣ ، الجزء الحادي عشر ، ص ٢٣٥

(٢٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٨ .

(٢١) بيلع، موشي ، « **عالم جابوتنسكي** » ، تل ابيب ، دفوسيم ١٩٧٥ ، ص ٤٣٦ .

(٢٢) كـارفي ، دنئيـل ، « **هتسيـونـوت** » ، (الصهيونية) ، تـل ابيب ، الكيبوتس المـوحد ١٩٧٣ ، ص ٢٩٥ .

(٢٣) دايـان ، شموئيـل ، **مصدر سبق ذكـره** ، ص ٥٦ .

(٢٤) كارفي ،دنئيل ، **مصدر سبق ذكره** : اورن الحنان (مقال حول خطة الكولونيل سميث) ، ص ٤٣ .

(٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ٤٧ .

(٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ٥٠ .

(٢٧) **المصدر نفسه** ، ص ٥٣ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ٥٣ .

(٢٩) روبين ، آرتر ، « **ريشيت عفورتي بآرتس** » ، (بداية عملي في البلاد) ، تل ابيب ، عام عوفيد ١٩٦٨ ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٣٠) ايلات، الياهـو ، **مصـدر سبق ذكـره** ، ص ١١٦ .

(٣١) **المصدر نفسه** ، ص ١١٨ .

(٣٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٣٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٩ .

(٣٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٣٥) السبرغ ، ابراهام ، « كتاب هتسيونوت » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٣٦) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٠ ، وهي مأخوذة عن « **الوثائق البريطانية** » ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ، المجلد التاسع ، ص ٣٤٧

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٣١، مـأخوذة عن: Richard meinertzhagen, middle East diary. 1917- 1956, London, Pl 62.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٠.

(٤١) «كتاب هتسيونوت» (الصهيونية)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٨.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٠.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٢.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٣ .

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٤ .

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٥.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٧.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٧.

(٥٢) «هتسيونوت» (الصهيونية)، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣١٩.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٤.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٤.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٧ .

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٠ .

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٥.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٨.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٤١.
(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٢ .
(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٠١ .
(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ٣١٠ ـ ٣١١.
(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٣١٢.
(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٣١٣.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٣١٦.
(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٣١٩.
(٦٨) جابوتنسكي، زئيف، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الثاني عشر، ص ٢٣١.
(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٣١.
(٧٠) فايتس ، يوسف، «**يومني**»، (يومياتي) الجزء الثاني، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٧١) «**معاريف**» ١٨/٤/١٩٧٢.

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث
الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤ ـ ١٩٧٤
دراسات للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية
تأليف
فيصل حوراني
٢٥٠ صفحة — الثمن ١٣ ل.ل.

نهى تادرس

التواجد العسكري الأميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مدخل

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بشكل عام ، وشرقها بشكل خاص ، حيث تلتقي القارات الثلاث : الأوروبية والإفريقية والآسيوية ، منطقة استراتيجية ، حيوية للولايات المتحدة وللدول الغربية الأخرى وبخاصة العاملة منها في إطار حلف شمال الاطلسي .

وقد ازداد نشاط الحلف الأطلسي ، في البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٧٩ ، بعد نجاح الثورة الإيرانية ، وذلك في نفس الفترة التي ازداد فيها التواجد العسكري الأميركي في المحيط الهندي ومنطقة الخليج حيث تنظر الولايات المتحدة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط كحلقة اتصال بين الحلف الأطلسي والقواعد الأميركية في المحيط الهندي وبخاصة قاعدة « دييغو غارسيا » (١) .

وبسبب نشوب عدة نزاعات سياسية وعسكرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، أهمها النزاع العربي الاسرائيلي ، ومنها النزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص ، تقوم الولايات المتحدة الأميركية بلعبة سياسية عسكرية معقدة في المنطقة ، هدفها الاستمرار في السيطرة على نفط الشرق الأوسط وعلى معظم النقاط الاستراتيجية في جنوب أوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط .

ومن الواضح ، خصوصاً بعد سقوط الحلف المركزي (CENTO) في آذار ١٩٧٩ والذي كان يضم ايران وباكستان وتركيا وبريطانيا ، أن وزارة الدفاع الأميركية واستراتيجيي الحلف الأطلسي يبحثون عن اساليب جديدة لإقامة تحالفات أخرى تضمن استمرار سيطرتهم ونفوذهم في المنطقة . ويعتبر التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل ، أحد الاساليب الجديدة للقيام بهذا الدور .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد اتخذت في الشهور الأخيرة عدة خطوات ، في محاولة لربط الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه عسكرياً ، خصوصاً الجناح الجنوبي منه ، بمنطقة المحيط الهندي والخليج ، هذا مع ان اعمال الحلف الأطلسي لا تشمل ، رسميا ، منطقة الخليج . ومن خلال هذه

المحاولات ، تورط الولايات المتحدة بلدان الجناح الجنوبي للحلف (وبخاصة إيطاليا واليونان وتركيا وقبرص) في مشاريع عسكرية ، خارج منطقة عمل الحلف الأطلسي [٢] .

واستعدادا لتهيئة قوة التدخل السريع ، التي ستكون جاهزة للعمل في الفترة القادمة ، أبلغت الولايات المتحدة ، رسميا ، حلف شمال الأطلسي ، في منتصف شباط ١٩٨٠ ، نيتها تخزين معدات عسكرية ثقيلة في عدد من الدول الأوروبية العاملة في الحلف ، وذلك في إطار مشروع واسع لإعادة تنظيم عمليات الدعم اللوجيستي للقوات الأميركية في أوروبا . وكانت القوات الأميركية تملك ، في ذلك الحين ، وبخاصة في ألمانيا الغربية وهولندا معدات تكفي لتجهيز ثلاث فرق (٤٢ ألف رجل) ، وكانت تعمل من أجل زيادة هذه المعدات كي تكفي ثماني فرق (١٠٨ الاف رجل) في عام ١٩٨٥ . وكانت الولايات المتحدة قد بدأت ، في نفس الوقت ، التفاوض مع النرويج والدانمارك لعقد اتفاق بهذا الشأن [٣] .

ماذا عن دور الحلفاء الأوروبيين خارج الحدود الاوروبية

والسؤال الذي يواجه المخططين العسكريين ، في الولايات المتحدة ، مُعدِّي عملية التخطيط للتدخل العسكري في الخليج ، هو : ماذا سيكون موقف الحلفاء العسكري ، في حال تواجد الولايات المتحدة في منطقة الخليج على حافة الحرب مع القوات السوفياتية ؟ وقد تحدث أحد المحللين السياسيين عن هذا الوضع فقال : « يبدو هذا السؤال بسيطا ، لكن الاجابة عليه أكثر تعقيدا لأن المخططين الأميركيين لا يريدون إضعاف امكانيات الدفاع في أوروبا الغربية ، حيث تواجه معظم قوات الحلف الأطلسي الجزء الأكبر من قوات حلف وارسو بقيادة السوفيات ، عبر حدود المانيا الغربية » . لذلك ، يبدو أن الولايات المتحدة تفضل أن تقوّي قوات الحلف الأطلسي الأوروبية امكانياتها الذاتية فتسمح للقوات الأميركية الاحتياطية بتخصيص عملها لمنطقة الخليج ، ولكن يرى بعض الخبراء العسكريين أن الولايات المتحدة ستطلب مساعدة فعلية من حلفائها ، خصوصاً ، في مجال البحرية ، وقد أوضحت بعض المصادر المسؤولة في الولايات المتحدة ، في شباط ١٩٨٠ ، أن هذه قد تضغط على حلفائها لمساندتها في حروب خارج أوروبا ، ولكن المسألة حساسة لدرجة أن الولايات المتحدة متخوفة من طرح السؤال بشكل علني ؛ وكانت بعض المصادر غير الرسمية تشير إلى أن استراليا ، فقط ، قد أبدت استعدادها لمساندة القوات الأميركية في منطقة الخليج ، بينما اتخذت بريطانيا خطوة ايجابية ، في هذا الاتجاه ، في شهر كانون الثاني ١٩٨٠ عندما ارسلت بعض القطع الحربية إلى البحر الأبيض المتوسط كاشارة لعدم موافقتها على السياسة السوفياتية في أفغانستان [٤] .

ولكن ، هناك خلاف واضح في وجهات النظر الأوروبية ، بشكل عام ، والأميركية حول احتمال حدوث تدخل سوفياتي في منطقة الخليج ، فالأوروبيون يعتمدون ، أكثر من الأميركيين ، على نفط الخليج وهذا يؤدي بهم إلى اتّباع سياسة حذرة في هذه المنطقة ، كما ان العلاقات الاقتصادية القائمة بينهم وبين أوروبا الشرقية تدفع بهم إلى محاولة الحفاظ على سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي ، وقد عبر أحد العلماء البريطانيين عن هذا الوضع قائلا « إن للانفراج الآن وجهين : انفراج أميركي سوفياتي غير موجود ، وانفراج أوروبي سوفياتي ما زال على قيد الحياة » [٥] .

وقد كتبت « النيويورك تايمز » في إحدى افتتاحياتها ، في أواخر أيار ١٩٨٠ « ان الخلافات في

إطار الحلف الأطلسي ليست جديدة ، غير أن الخلاف الحالي ليس مجرّد خلاف حول شكل السياسة التي يجب اتباعها؛ وهذه الخلافات تكشف ما كانت تخبئه القوة الاقتصادية المشتركة من ضعف للحلف ، خارج الحدود الأوروبية ، ولذلك فإن ما يبدو وكأنه صراعات سياسية هو بالأرجح تناقضات بنيويه ... وإن لم تُحتوَ فستؤدي إلى تغيير في التوازن العسكري الأساسي » (٦) .

وقد عبر عالم السياسة الأميركي في جامعة هارفارد ستانلي هوفمان عن نفس الرأي بقوله : « إن الأزمة الحالية [بين الولايات المتحدة والحلفاء] ذات مغزى سياسي يفوق مغزى أية أزمة سابقة . فامتداد نطاق عمل الحلف على القارة الأوروبية فقط وعدم وجود استراتيجية مشتركة للتعامل مع أزمات غير أوروبية ، كان محدود الأهمية في الماضي ، فلم تكن الولايات المتحدة على وشك المجابهة المباشرة مع الاتحاد السوفياتي في فيتنام ولا في كوريا ، ولم تكن أية هزيمة أميركية سابقة تهدد المصالح الغربية الحيوية من خلال اعطاء الاتحاد السوفياتي إمتيازات حاسمة ، ولكن الوضع مختلف في الشرق الأوسط » (٧) .

وفي الواقع ، إن مسألة الشرق الأوسط هي احدى المسائل التي أدت ، تقليديا ، إلى بروز خلاف في وجهات النظر الأوروبية الأميركية كما حدث بين حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . والمعروف ان الأوروبيين والاميركيين اختلفوا ، خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حول معظم المسائل التكتيكية والاستراتيجية الخاصة بهذه الحرب ، وقد وصفت احدى الدراسات الصادرة عن الجامعة العبرية ، عام ١٩٧٤ ، العلاقة الأوروبية الأميركية في هذه الفترة على النحو التالي: « من وجهة النظر الأميركية كان ضروريا ان يساند الحلف الأطلسي بأكمله اسرائيل . أما بالنسبة للأوروبيين ، فمحاولة الولايات المتحدة استخدام الحلف كأداة للسياسة الأميركية واتخاذها لقرارات بدون مشاورتهم ، كانت قاضية بالأساس على أي عمل مشترك »(٨) .

ولأن الشرق الأوسط لم يكن من مجالات عمل الحلف الأطلسي ، قانونيا ، فقد استخدمت أوروبا هذا الوضع القانوني للاستمرار في سياسة مستقلة تجاه أزمة الشرق الأوسط . والأسباب الرئيسية لاختلاف وجهات النظر الأوروبية والأميركية في ذلك الحين ، هي :

أولاً : اعتبار أوروبا أن اسرائيل فشلت في اتخاذ خطوات نحو حل للقضية ، بعد حرب ١٩٦٧ ، واعتبار الولايات المتحدة أنّ اسرائيل هي الحليف الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه .

ثانياً : تخوف أوروبا من آثار سياسة حظر النفط العربي على اقتصادها الذي يعتمد على النفط (٩) :

وكان الجنرال ألكساندر هايغ ، قائد قوات الحلف الأطلسي السابق ، قد طالب عام ١٩٧٨ بتوسيع نطاق عمل الحلف الأطلسي إلى مناطق في العالم الثالث ، حيث « ان التركيز القصير النظر على الجبهة الأوروبية ، على حساب الاهتمام بما يحدث على الأطراف ، قد يكون تضليلاً ذاتياً » وحيث « ان هناك ضرورة تفرض على الدول الغربية مواجهة التغيير الطارىء على طبيعة الخطر ... من طابعه الأورو ـ آسيوي إلى طابعه العالمي ، مما يشمل كل الشبكات الحيوية الغربية ، سياسية واقتصادية وعسكرية » ثم يخلص الجنرال إلى القول : « ... إن على الغرب أن يأخذ قراراً سياسياً مشتركاً »(١٠) .

ثم عبَّر عن نفس النظرة ، في تموز ١٩٧٩ ، وكان قد استقال من منصبه ، « انني لا أشجع تصريحات احادية الجانب بعرض العضلات ، من قبل الولايات المتحدة ، لمواجهة احتمالات من هذا النوع [التدخل في الخليج] خصوصاً عندما توتِّر هذه التصريحات علاقاتنا مع الحكومات المحلية ، ومع حلفائنا الأوروبيين . إننا نُقيِّم بما نفعل وليس بما نقول . فأنا أفضل محاولات صامتة لتطوير اجماع ، بين القوى الغربية ، تجاه منطقة الخليج ، مثلا ، والتخطيط المشترك من أجل هذه الاحتمالات بعيدا عن أضواء الدعاية » (١١) .

وتتطابق وجهة نظر الجنرال هايغ مع وجهة نظر بعض الأوروبيين العاملين في الحلف الأطلسي الذين يطالبون بتوسيع رقعة عمل « الناتو » لمواجهة الخطر السوفياتي ، حول القارة الإفريقية وداخلها ؛ وقد عبر رئيس اللجنة العسكرية في الحلف الأطلسي ، السيربيترنورتون ، عن هذا المنطق في كتاب نشر في ٢٥ أيار عام ١٩٧٨ بعنوان « الحقائق العسكرية للحلف الأطلسي : لا للخيارات السهلة » ، (Military Realities of Nato: No Soft Options) (١٢) .

وتتناقض وجهة نظر الجنرال هايغ مع وجهة نظر زبيغنيو بريجنسكي الذي يفضل ، في تصريحاته العلنية ، عدم تدخل الحلف الأطلسي في مشاكل غير أوروبية معتبرا أن الولايات المتحدة تحتلّ مكانة الزعامة في العالم وإذن لا بد لها أن تتحمل تلك الأعباء(١٣) .

وفي الواقع هناك وجهات نظر مختلفة داخل الإدارة الأميركية ، حول دور الحلفاء في المشاكل غير الأوروبية كما ان هناك وجهات نظر مختلفة داخل المجموعة الأوروبية ، حول الدور الذي يجب أن يلعبه الحلف الأطلسي خارج أوروبا . وهناك حلول مرحلية تتبعها الولايات المتحدة قبل حسم هذه الخلافات وهي :

اولاً : اعتبار كل أزمة حالة فردية (ففي بعض الأزمات ، كمشكلة زائير ، مثلا ، شاركت القوات الأميركية القوات الفرنسية في مواجهة الثوار) .

ثانياً : إبرام اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ، سواء كانت داخل الحلف الأطلسي أم خارجه ، تسمح للولايات المتحدة باستخدام بعض القواعد أو تعطيها بعض « التسهيلات » العسكرية في هذه الدول ، مما يؤدي إلى توريطها في مشاريع الولايات المتحدة العسكرية في الشرق الأوسط والخليج بدون توريط كل الحلفاء دفعة واحدة .

ولذلك ، من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه دور الحلفاء الأوروبيين في حال قررت الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط أو الخليج خصوصاً لأن الولايات المتحدة تضغط باستمرار على الدول الأوروبية بهدف اخضاعها إلى مشاريعها ، وذلك بسبب استمرار هيمنتها العسكرية على أوروبا ، مما يجعل مستقبل العلاقات بين الطرفين قابلاً للتقلبات (١٤) .

وهناك بعض المؤشرات على ان بعض وزارات الدفاع الأوروبية الداخلة في الحلف الأطلسي قد بدأت تعبر عن شكوكها بالزعامة الأميركية للحلف ، ولكن يبدو أن النقد الموجه للحليف الأميركي يقتصر على نقد عدم فعالية القوات الأميركية في مواجهة القوة السوفياتية العسكرية (١٥) .

أما من وجهة النظر الأميركية ، فقد صرح كارتر في أوائل نيسان « انهم يطلبون التفاهم ولكنهم

يرفضون أن يفهمونا بالمقابل ، فالبعض منهم يطلب منا الحماية ولكنه لا يخضع لالتزامات التحالف » (١٦) .

الا ان كارتر عاد مرة أخرى ، ليناقض تصريحه هذا بتصريح آخر ، عشية انعقاد مؤتمر قمة البندقية للدول المصنعة ، في ٢٢ و٢٣ حزيران ، قائلا « إن الحلف ، برأيي ، أقوى مما كان عليه في السنوات الماضية ، ربما حتى منذ نشوئه » هذا في نفس الوقت الذي كتب فيه محلل سياسي فرنسي « إن العلاقات العبرأطلسيه ، عشية انعقاد المؤتمر ، هي على أسوأ أحوالها منذ ثلاثين عاما » (١٧) .

وسنكتفي فيما يلي بعرض التواجد العسكري الأميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

تواجد الولايات المتحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

منذ القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت بريطانيا تسيطر على كل النقاط الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط التي كانت تشكل منافذ حيوية لامبراطوريتها : فقد سيطرت بريطانيا على مضيق جبل طارق عام ١٧٠٤ ، ثم على جزيرة مالطا عام ١٨٠٠ ، ثم على عدن عام ١٨٣٩ ، ثم على قبرص عام ١٨٧٨ وعلى مصر عام ١٨٨٢ . وقد بدأت مرحلة جديدة من تاريخ البحر الأبيض المتوسط مع دخول الولايات المتحدة شمالي أفريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، عام ١٩٤٢ (١٨) .

وبدأت الرقابة على المضايق والقنوات تشغل مكانا هاما في استراتيجية الولايات المتحدة التي استخدمت هذه المضايق في الحرب العالمية الثانية .

ويمكن تحديد نقطة ابتداء التدخل الأميركي المباشر في شرق البحر الأبيض المتوسط مع دخول الباخرة الحربية ميسوري (Missouri) اسطامبول عام ١٩٤٦ (١٩) . وعام ١٩٤٨ ، دخلت حاملة الطائرات ميدواي (Midway) مع كتيبة بحرية برمائية منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفي نفس هذه الفترة كانت معظم القوات الأميركية المتواجدة في أوروبا قد انسحبت منها *(٢٠) . وفيما بعد عادت القوات الأميركية إلى إيطاليا في إطار الإلتزامات الأميركية تجاه الحلف الأطلسي ، وشملت هذه القوات عام ١٩٧٦ مجموعة الكتيبة الحربية الأولى المحمولة جوا (The 1st Airborne Battalion Combat Team) وكتيبة المشاة رقم ٥٠٩ (509th Infautry) والكتيبة الثانية من قوة المدفعية الثلاثين (30th Field Artillery Second Battalion) المتواجدة في فيسنزا (Vicenza) (٢١) .

واستمر التواجد الأميركي البحري الحربي في المنطقة وأصبح متمثلا ، فيما بعد ، بالاسطول السادس تحت شعار « مواجهة الخطر السوفياتي » ، في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط . وأصبح الاسطول السادس ، تدريجيا ، جزءا من مخطط استراتيجي شامل طُوِّر ، بعد

---

* كانت القوات الاميركية التي وصل حجمها الى ٢،٨ مليون ، عام ١٩٤٥ ، قد انخفضت الى حوالى المئة الف عنصر تواجد معظمهم في المانيا، أما الجزء الأخير من القوات الأميركية المتواجدة في ايطاليا (٢٠٠٠ عنصر) فقد تركها عام ١٩٤٧ .

الحرب العالمية الثانية تحت الهدف المعلن : « الدفاع عن الولايات المتحدة وأوروبا » . وكانت القاذفات المتوسطة المدى (Medium Bombers) هي التي تقوم بوظيفة الردع ، في الخمسينات ، وكانت هذه القاذفات متمركزة ، أساسا ، في شمال افريقيا وجنوب أوروبا ، وعندما أصبحت الصواريخ القاذفة السوفياتية المتوسطة المدى (IRBMS) قادرة على مواجهة القاذفات الأميركية تحولت وظيفة الردع الأميركي إلى الأسلحة النووية المحمولة جوا (Nuclear Armed. Carrier Borne Aviation) ثم أصبح الوضع أكثر خطورة في منتصف الستينات مع انتشار غواصات « بولاريس » ذات الصواريخ الباليستية (Polaris Ballistic Missile Submarines) التي تعرف أيضا بـ (S.S.B.N.S) [٢٢] .

ويمكن ملاحظة أنه ، حتى أوائل السبعينات ، كانت معظم الأزمات التي تحدث في منطقة البحر الأبيض المتوسط تجد جذورها خارج المنطقة . وقد برزت فترة هدوء نسبي ، في الستينات ، كانت تبشر بامكانية الحد من النزاعات في هذه المنطقة (هذا بغض النظر عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧) . ولكن في اواخر عام ١٩٧٣ انقلب الوضع عندما كادت الحرب العربية الاسرائيلية تؤدي إلى أزمة نووية ، وعندما اشتدت أزمة الطاقة التي انعكست على الأزمة الاقتصادية التي كانت الدول الغربية قد بدأت تعاني منها ، في تلك الفترة [٢٣] .

وحتى طوال فترة « الهدوء النسبي » بقيت منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية للولايات المتحدة . فقد صرح نيكسون ، خلال زيارة له ، لايطاليا في أواخر عام ١٩٧٠ « إن أحد المبادىء الأساسية ، التي لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الأميركية ، هو استمرار تواجد قوة كافية في البحر الأبيض المتوسط»[٢٤] .

وكان واضحا ، في ذلك الوقت ، أن الولايات المتحدة تخطط لانشاء حلف جديد في منطقة البحر الأبيض المتوسط يضم اسبانيا واليونان والبرتغال بقيادة اسرائيل التي قررت الولايات المتحدة ، منذ ذلك الحين ، تحويلها إلى قوة ضاربة في المنطقة ، وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة باستخدام قواعد سرية واعطاء دور ثانوي لاثيوبيا والمغرب وايران [٢٥] .

وتستمر الولايات المتحدة ، في الوقت الحاضر ، في محاولاتها لإنشاء احلاف جديدة في المنطقة خصوصاً بعد انهيار حلف « السنتو » (CENTO) . ويحاول « الناتو » في الآونة الأخيرة حل النزاع التركي اليوناني الذي نشب ، عام ١٩٧٤ ، بغية دعم الجناح الجنوبي الشرقي للحلف ، مما يتطلب إعادة إدخال اليونان إلى الجهاز العسكري للحلف . وقد أجرى الجنرال الكساندر هايغ ، القائد الأعلى السابق لقوات « الناتو » ، مجموعة من اللقاءات مع القادة العسكريين الأتراك واليونانيين لانهاء الخلاف ، كما اشارت ، مؤخرا ، بعض المصادر إلى محاولات أميركية لانشاء حلف ثلاثي يضم تركيا واليونان وقبرص [٢٦] . ويتركز التواجد الأميركي ، في البحر الأبيض ، على الاسطول السادس بإمكانياته النووية ، وقدراته على الانزال .

وقد ازدادت درجة اعتماد الاسطول السادس على قواعد عسكرية لاسباب مالية وعملياتية (لوجيستيك) كما صار يعتمد ، أكثر فأكثر ، على فعّالية الامكانيات الحربية جو / أرض ، وعلى التنسيق العملياتي (لوجيستيك) لقيادة « الناتو » التي انشأت قوة بحرية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط تسمى (Navoc Formed) (Naval On Call Force Mediterranean) تُدعى إلى

العمل عندما يقرر القائد العام لمنطقة « الناتو » الجنوبية ذلك [٢٧] .

وقد أعلن الأميرال الأميركي هولواى انه يفهم السيطرة على البحر كإمكان لاستخدام المياه الدولية من قبل القوات البحرية الأميركية استخداما حرا في كل نقطة من العالم حيث تتطلب ذلك « مصالح الولايات المتحدة الحيوية » مما يعني امكانية خوض « حرب من البحر ضد القارّة » [٢٨] .

قوة الاسطول السادس ، بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ [٢٩] :

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
حاملات للطائرات (Aircraft Carriers)	٢	٢	٢	٢	٢	٢
طرادات حربية (Cruisers)	٢	٢	٢	٢	١	١ـ٣
مدمرات (Destroyers)	١٨	١٧	١٧	١٦	١٦	١٣ـ١٥
زوارق دورية مسلحة (Patrol Boats)	٢	٢	٤	٤	٤	٤
سفن حربية برـ ماء AurpbibiousWarfare	٤	٤	٥	٥	٧	٥
تشمل حاملات للحوامات Ship (Including Helicopter Carriers)						
قطع أخرى Auxiliaries	٦	٨	٧	١١	١٠	٣٦

أما إمكانيات الدفاع جو / أرض التي تساند الاسطول السادس ، وقوة الحلف الأطلسي البحرية التي تدعمه ، فهي عبارة عن شبكتي رادار : الأولى شبكة « نايج » (NADGE) (Nato Air Defence Ground Environment System) ؛ وقد طوِّر نظام « نايج » بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣ . والثانية شبكة لكشف الأهداف والتصويب نحوها منصوبة على طائرات « أفاكس » (Warning and Control System) (Awacs) [٣٠] . (Airborne)

وتمتد شبكة « نايج » من شمال النرويج حتى سيناء مرورا باوروبا ، ثم تلتقي هناك بشبكة « أفاكس » التي تشمل منطقة كبيرة من المحيط الهندي ، وتمتد من بحر العرب عبر جزيرة دييغو غارسيا حتى استراليا ونيوزيلاندا [٣١] .

وللحلف الأطلسي قيادة خاصة بالعمليات الجوية في البحر الأبيض المتوسط « مارايرميد » (Marairmed) تنسق بين القوات الأوروبية والقوات الأميركية في هذه المنطقة . كما توجد قيادة للغواصات ، في البحر الأبيض المتوسط ، تسمى « سايبميد » (Submed) (Submarine Force Meditterranean) . وتعمل « مارايرميد » و « سايبميد » بقيادة اميرالين من الولايات المتحدة (Comsubmed) و (Comairmed) وتعمل كل هذه القيادات في إطار قوات الحلف الأطلسي لجنوب اوروبا (Afsouth) (Auied Forces Southern Europe) التي يوجد مقرها الرئيسي في نابولي في إيطاليا ، تحت إمرة اميرال أميركي ، أيضا [٣٢]

ولا يخفي قادة الولايات المتحدة أنهم انشأوا « منظومة عالمية من القواعد ونقاط الارتكاز لسلاحي البحر والجو الأميركيين . ولدى الولايات المتحدة حوالى ٢٥٠٠ قاعدة عسكرية ونقطة ارتكاز ، في ١١٤ بلدا ، خارج أراضيها . كما يتواجد ، حوالى ، نصف مليون جندي أميركي خارج حدود الولايات المتحدة يتوزعون كما يلي : ٣٣٠ ألفاً في أوروبا : وأكثر من ١٣٨ ألفا في منطقة المحيط الهادىء والشرق الأقصى ، و١٥٠٥ ألف جندي في أميركا اللاتينية و١٠ آلاف جندي في مناطق أخرى [٣٣] .

وبالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، بشكل خاص ، يعتمد الاسطول السادس على قواعد وتسهيلات عسكرية في منطقة الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي ، التي تشمل كلاً من إيطاليا واليونان وتركيا ، إضافة إلى مياه البحر الأبيض المتوسط وبحر مرمره ومنطقة المضايق والقسم الجنوبي من البحر الأسود [٣٤] . كما تستخدم الولايات المتحدة عدة قواعد عسكرية في اسبانيا وقبرص وتربطها بالبرتغال إتفاقية حول استخدام حقل لاجيس (Lagues) وقاعدة بيجا (Beja) في جزر الآزور كما تستخدم بعض القواعد العسكرية في المغرب وجزر كاناري على المحيط ، مما يعطى الولايات المتحدة سيطرة على مدخل البحر الأبيض من الغرب أي المحيط الأطلسي ، كما تعمل بريطانيا التي تسيطر على مضيق جبل طارق في إطار الاستراتيجية الأميركية العامة .

وتعتبر اسرائيل قاعدة هامة للقوات الأميركية ، وقد أصبحت مصر ، منذ ابرام اتفاقيتي كامب دافيد ، مؤهلة للعب دور هام في المخططات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط .

أ ـ اسرائيل

من المعروف أن قادة اسرائيل يرسمون ، منذ سنين عدة ، خططاً لضم قواتهم المسلحة إلى جهاز « الناتو » العسكري ، ووفقا لبعض المصادر ، أُسِّس في مقر قيادة الحلف الأطلسي ، في نابولي ، مركز للتنسيق بين عمل الطيران الخاص بـ « الناتو » ، في البحر الأبيض المتوسط ، والقوات الجوية الإسرائيلية ؛ وقد اقترح موشى دايان ، وزير الدفاع السابق لاسرائيل ، عام ١٩٧١ ، على قادة « الناتو » استخدام مطارات شبه جزيرة سيناء ، وقامت اسرائيل ، في نفس الفترة ، ببناء منشآت مرتبطة بنظام الدفاع الجوي الخاص بـ « الناتو » [٣٥] .

وقد صرح الدكتور دونالدبريغان* ، في ١٢ آيار ١٩٧٧ ، : « لدينا معلومات تفيد ان اسرائيل متورطة في بعض عمليات الحلف الأطلسي ، ولدينا معلومات تؤكد ان إدارة الرئيس الأميركي كارتر تعمل على إقناع الحلفاء الأوروبيين بقبول « العضوية الكاملة » لإسرائيل في الحلف ... » . و « من الخطأ القول ان اسرائيل ليست عضوا في الحلف اليوم . انها تبني آلتها الحربية على الطراز الأطلسي تماما ، وتتعاون مع قوات هذا الحلف في عدد من مناطق العالم وبخاصة في المتوسط والمحيط الهندي والأطلسي الجنوبي » [٣٦] .

وقد أدخلت القوات المسلحة الاسرائيلية ضمن منطقة مفعول شبكة الرادار الموحدة للحلف الأطلسي ، أي شبكة « نايج ـ أفاكس » ، ورافق إدخالها ، في إطار هذه الشبكة ، استمرار تعزيز

---

* باحث في مؤسسة هدسون التي تقوم بأبحاث عسكرية في الولايات المتحدة .

الصلات بين قيادة « الناتو » للعمليات الجوية في البحر الأبيض المتوسط « مارايرميد » وقوات سلاح الطيران الإسرائيلي . وقد لعب التحالف بين اسرائيل و « الناتو » دورا هاما في مجرى الحرب اللبنانية ، حيث جرى تزويد القوات الانعزالية في لبنان بالسلاح بواسطة سفن « الناتو » عن طريق ميناء جونيه . كما استخدم عسكريو « الناتو » شبكة التجسس الراداري على مياه البحر الأبيض المتوسط لابلاغ سفن الحراسة البحرية الاسرائيلية بتحركات السفن المتوجهة نحو السواحل اللبنانية ، كي تستطيع القوات الاسرائيلية استقبالها وتفتيشها . كما تقوم الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر ، ببناء مطارات عسكرية في صحراء النقب [٣٧] .

ب - مصر

اضافة إلى ارسال طائرات (Awacs) إلى مصر وقيام الولايات المتحدة بتدريبات مشتركة بين القوات الجوية الأميركية والمصرية ، أعطى الرئيس كارتر موافقته على مشروع لوزارة الدفاع الأميركية يهدف إلى إقامة قوة عسكرية في مصر . وأوضحت بعض المصادر ، في أوائل أيار ١٩٨٠ ، ان هذه القوة ستتمكن من توزيع ٥٠,٠٠٠ جندي لعمليات التدخل السريع، وكان من المرجح ان يحصل المشروع على موافقة الأعضاء الآخرين في الحلف الأطلسي [٣٨] .

ج - إيطاليا

يوجد في نابولي مقر رئيسي لإحدى القيادات الأساسية للحلف الأطلسي ، وهي القيادة الخاصة بجنوب أوروبا (Afsouth) . كما تعتبر نابولي احدى القاعدتين * الأساسيتين لاستقبال ودعم الاسطول السادس ، ويوجد في إيطاليا حسب الميزان العسكري لعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، ٤,٠٠٠ عنصر من الجيش الأميركي ، بينما تشير مصادر أخرى إلى وجود حوالى ١٠,٠٠٠ عسكري اميركي في إيطاليا . وتساند بعض الوحدات المتواجدة في إيطاليا القوة الجوية السادسة عشرة الأميركية (16th Air Force) التي يعتبر مقرها الرئيسي في اسبانيا [٣٩] .

ويوجد في القاعدة البحرية الإيطالية لاسبيزيا (LaSpezia) مركز للأبحاث الحربية المضادة للغواصات (Autisubmarine Walfare Research) الخاص بـ « الناتو » . ويستخدم الاسطول السادس قواعد بحرية إيطالية أخرى في غيتا (Gaeta) ولامادلينا (La Maddelena) [٤٠] . وقد اتخذ الناتو في دورته الأخيرة في بروكسيل ، في أواخر عام ١٩٧٩ ، قرارا يقضي بنصب سلاح نووي جديد أي : صواريخ مجنحة وصواريخ « برشينغ » (Pershing) في ثلاثة بلدان أوروبية هي ألمانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا . وسيبلغ عدد هذه الصواريخ حوالى ستمائة وحدة . وقد اشارت احدى الصحف الغربية الى « ان الساحل المقابل للبحر الأبيض المتوسط لن يشعر بالطمأنينة في حين تشغل الصواريخ الأميركية ميادين الإطلاق في إيطاليا » . وهذه الصواريخ المنصوبة في شمال إيطاليا تصل حتى جبال الأورال ، وتستطيع الوصول حتى الرياض والخرطوم ونيجيريا وموريتانيا ، وقد أكدت بعض المصادر عشية دورة مجلس « الناتو » في بروكسيل « ان أطراف « الناتو » في إفريقيا والشرق الأوسط لن تبقى هي الأخرى بمعزل عن مسؤولية نصب

---

* القاعدة الثانية هي قاعدة روتا (Rota) الاسبانية .

صواريخ في اوروبا أخذا بعين الإعتبار ان مدى تحليق هذه الصواريخ متكافئ تماما بالنسبة لجميع الجهات الأربع » (٤١) .

د - اليونان

يوجد في اليونان حوالى ٨٠٠ جندي أميركي ، كما توجد قاعدة جوية لمساندة القوة الجوية الأميركية السادسة عشرة .

ولقد عقدت اتفاقية ثنائية بين اليونان والولايات المتحدة ، في ٢٨ تموز من عام ١٩٧٧ ، حول وضع القواعد الأميركية في اليونان وبخاصة قاعدتي « سودا » (Souda) و « هيراكليون » (Heraklion) المتواجدتين في جزيرة كريت ، وقاعدتي « هيلينيكو » (Hellenikou) و « نيا ماكري » (Nea-Makri) الموجودتين في منطقة أثينا (٤٢) .

ويوجد في جزيرة كريت ، قاعدة لإطلاق الصواريخ تدعى « نامفي » (Namfi) ، وقد تم انشاء هذه القاعدة ، التي كلفت حوالى ٢٠ مليون دولار في شباط ١٩٦٨ ، وتعتبر القاعدة الوحيدة للتدريب على إطلاق الصواريخ لحلف « الناتو » في أوروبا ، وتغطي الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا واليونان وهولندا مصاريفها ، ومعظم العسكريين العاملين فيها يونانيون ، يعملون بإشراف ضباط ارتباط من الدول الأربعة الأخرى . ومن المعتقد أنه يوجد أسلحة نووية في كريت (٤٣) .

وازدادت أهمية دور اليونان ، في الاستراتيجية العسكرية لحلف « الناتو » مؤخرا ، فقد صرح الادميرال الأميركي ، قائد القوات البحرية للجناح الجنوبي من حلف الأطلسي ان « اليونان يجب أن تكون « جَبل طارق » الشرقي للحلف الأطلسي » ، وذلك على الرغم من انسحاب اليونان من اللجنة العسكرية للحلف ، عام ١٩٧٥ ، بعد التوتر التركي - اليوناني . كما أن الجنرال برنارد روجرز ، القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي ، صرح في شباط ١٩٨٠ « ان الحلف الأطلسي واليونان يحتاج كل منهما الآخر » (٤٤) .

وقد قام الاميركيون بنشاطات عسكرية مكثفة في اليونان ، اتخذت شكل بناء قواعد عسكرية أهمها اثنتان : الاولى ، في « **فاتيكا** » بمنطقة لاكونيا في جنوب شبه جزيرة المورة ، وهي مهيأة لتخزين وإطلاق اسلحة نووية ، وقد قامت عدة تدريبات عسكرية لقوات حلف الناتو في هذه المنطقة ، أوائل عام ١٩٧٩ ، كما أجريت بعض التدريبات اليونانية الأميركية المشتركة ؛ وستكون احدى مهام قاعدة فاتيكا العمل كقاعدة للقوات المتحركة لمواجهة الطوارىء في منطقة الشرق الأوسط (٤٥) . والثانية في قرية « **سباتا** » على بعد ١٨ كيلومترا من العاصمة ، وكانت هذه القاعدة تعد لتصبح بديلا لقاعدة « هويلس » التي قامت الثورة الليبية بتصفيتها ، عام ١٩٦٩ . وتسبب موضوع بناء هذه القاعدة بحدوث ازمة سياسية حادة في اليونان بسبب رفض صغار فلاحي المنطقة ، الذين نزعت الحكومة منهم ملكية ٤٥٠ الف هكتار من الأراضي ، بناء هذه القاعدة . وهذه القاعدة عبارة عن مطار عسكري ضخم ، تلحق به قاعدة نووية ، وتتمثل أهميتها في انها تقع على بعد ١٤ كيلومترا من قاعدة « نيا - ماكرى» المخصّصة للرصد الالكتروني. وتقول مصادر المعارضة اليونانية ان القاعدة، التي تحاول الحكومة اعطاءها صفة مطار « مدني » هي جزء من مشروع كبير يتعلق بامن الشرق الأوسط من وجهة نظر أميركية (٤٦) . وتشير مصادر المعارضة اليونانية الى ان مشروع « سباتا » هو ضلع مثلث أمني أميركي متمركز في اليونان ، يتمثل ضلعه الثاني في قاعدة « فاتيكا » وضلعه الثالث

في جزيرة كريت التي تعتبر أيضا قاعدة للاسطول السادس الأميركي . وقد وصل عدد القواعد الأميركية في اليونان إلى ٧٠ قاعدة ، وفق مصادر الحكومة وإلى ١٥٤ قاعدة وفق مصادر المعارضة . وتعتقد بعض المصادر ان هذا التوسع في القواعد الأميركية ، يرتبط بمشروع أميركي لاعادة بناء الحلف المركزي (Cento) بعد انهياره اثر الثورة الإيرانية ، وان الدول المرشحة لعضوية الحلف الجديد هي مصر واسرائيل وتركيا واليونان (٤٧) .

وبين ٨ و١٤ آب ١٩٧٩ ، قامت وحدة من قناصة البحرية الأميركية بتجربة إنزال في خليج « ستريموكنيكوس » في بحر ايجه ، وقد اعلنت وزارة الدفاع الوطني اليونانية عن هذا الحدث ، في ٦ آب ١٩٧٩ ، وأضافت ان وحدات من القوات اليونانية ستشترك في هذه المناورة الحربية . وقد جاءت هذه المناورة العسكرية في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن اخذ الإدارة الأميركية خطوات جديدة من أجل تعزيز وجودها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط (٤٨) .

ولكن يبدو ، في الوقت الحاضر ، أن اليونان تعيد النظر في قرار اعطاء الولايات المتحدة حق استخدام قواعد عسكرية في اراضيها ، وذلك حتى تحصل على معلومات كافية عن اتفاقية الدفاع المبرمة بين تركيا والولايات المتحدة ، في ٢٩ آذار ١٩٨٠ ، وكان الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة واليونان ، منذ عامين ، حول استخدام الولايات المتحدة ٤ قواعد في اليونان ، لم يحظ بموافقة البرلمان اليوناني (٤٩) .

هـ - تركيا

يوجد في تركيا ، حسب الميزان العسكري لعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، حوالى ١,٠٠٠ جندي أميركي ، وتساند هذه القوات القوة الجوية الأميركية السادسة عشرة المتمركزة ، أساسا ، في قاعدة « تورنجو » في اسبانيا (٥٠) .

أما العلاقات التركية الأميركية فقد مرّت بفترة توتر ، بعد فرض الولايات المتحدة حظرا على بيع الأسلحة الأميركية لتركيا عام ١٩٧٥ ، عندما فضلت التعامل مع ايران مما أدى إلى اقفال بعض القواعد الأميركية في تركيا . وقد حدث هذا الخلاف ، بينهما ، بسبب النزاع التركي - اليوناني حول قبرص عام ١٩٧٤ ، ووقتها انسحبت اليونان من الجناح العسكري لحلف « الناتو » ؛ ولكن المحاولات الأميركية والغربية الاخرى نجحت في إعادة ادخال كل من تركيا واليونان في مناورات مشتركة للحلف الأطلسي ما بين ١٩ أيلول و١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٧ . وقد شاركت في هذه المناورات أيضا وحدات بحرية وجوية وبرية من بريطانيا وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة (٥١) .

وفي اوائل آب ١٩٧٨ ، بدأت محادثات بين مسؤولين أميركيين وأتراك لمناقشة إعادة العلاقات العسكرية بين البلدين . وفي ذلك الحين ، أعربت الولايات المتحدة عن أملها بفتح مبكر لـ ٢٦ قاعدة تنصت أميركية في تركيا ، وإعادة العمليات العسكرية ، بشكل كامل ، في قاعدتين أخريين (٥٢) .

ثم قررت تركيا ، بعد ذلك ، في تشرين الأول من عام ١٩٧٨ ، اعادة افتتاح اربع قواعد مراقبة الكترونية كانت قد أغلقت بعد حظر الاسلحة الأميركي المفروض على تركيا .

وأعلن مجلس الوزراء التركي عن ضرورة عقد اتفاقية دفاع جديدة مع واشنطن ، ولذا قرر

اعادة تنشيط المنشآت العسكرية في « سينوب » و « دياربكر » لفترة سنة يجري خلالها ، التفاوض حول الاتفاقية . كما اعيد تشغيل قاعدتين أخريين في « تلباس » « وكارغابورون » ، على الأساس نفسه ، وبعد الاتفاق مع الولايات المتحدة حول بعض الشروط مثل السماح للضباط الأتراك بالعمل على هذه القواعد [٥٣] . وفي ٨ شباط ١٩٧٩ ، زار وارن كريستوفر ، مساعد وزير الخارجية الأميركي ، تركيا مرة أخرى بهدف تمديد الاتفاق الثنائي الأميركي التركي الذي انتهى مفعوله في تشرين الأول ١٩٧٩ [٥٤] .

وإرضاء للأتراك سُلِّمت قيادة « الناتو » في أزمير ، إلى عسكريين أتراك بعد أن كانت ، تقليدياً ، تحت امرة القوات الأميركية ، ومن المتوقع تكوين قيادة من نفس النوع تحت قيادة اليونانيين في «لارسيا». وبعد الثورة الايرانية ازداد التواجد الأميركي ، بشكل واضح ، في تركيا وركزت قاعدة ديار بكر نشاطها على رصد النشاط السوفياتي في حقل الصواريخ وبخاصة في الجمهوريات السوفياتية الجنوبية . وترتبط هذه القاعدة بشكل مباشر مع قاعدة الرصد البحرية في « نيوجرزي » (New Jerzey) في الولايات المتحدة[٥٥] .

وقد وقع « اتفاق التعاون الدفاعي » الذي يسمح للولايات المتحدة بالاستمرار في استخدام قواعد عسكرية ومراكز لمراقبة التحركات السوفياتية في انقرة في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ ، وصرح السفير الأميركي رونالد سبايرز « ان الاتفاق الذي يسري لمدة خمس سنوات على أن يصادق عليه سنويا هو وثيقة مهمة تشكل منعطفاً في تطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة » .

ويقضي الاتفاق بإعادة تنشيط ٢٦ قاعدة عسكرية لحلف الأطلسي ، مقابل معونة إقتصادية عسكرية اميركية لا تقل عن ملياري دولار ونصف المليار [٥٦] .

و - قبرص

تحاول قيادة « الناتو » والولايات المتحدة إدخال قبرص في مخططاتها لأنها تعتبرها رأس جسر استراتيجي على مداخل الشرق الأوسط .

ويستخدم « البنتاغون » ، منذ عدة سنوات ، القواعد الانجليزية الموجودة في جزيرة قبرص حيث بدأت طائرات التجسس الأميركية ممارسة عملها ، كما زاد نشاط محطات الإذاعة ومراكز التجسس الالكترونية التابعة لوكالة المخابرات الأميركية والموجودة في الجزيرة منذ زمن بعيد . وقد أشارت بعض المصادر إلى عملية نقل جزء من المعدات التي سحبت من قواعد التجسس الالكترونية الأميركية في إيران ، إلى قبرص . ويجري ، منذ العام الماضي ، توسيع قاعدة « اكروتيري » بغرض استقبال قوة اميركية كبيرة لتتمركز فيها . كما تم بناء ثكنة خاصة لهذه القوة ، وقدر عدد الجنود الذين وصلوا قبرص ، حتى نيسان ١٩٧٩ ، بحوالى ٤٠٠ رجل كما أجريت عملية توسيع للمطار العسكري في القاعدة ليكون صالحا لاستقبال طائرات حربية ثقيلة ، كالطائرات الأسرع من الصوت ، وتتم عملية التوسيع في ظل غطاء جوي توفره طائرات سلاح الجو البريطاني . وقد أكدت بعض المصادر وجود مستودع للاسلحة النووية في قاعدة « اكروتيري » يحتوي على قذائف نووية يمكن أن تحملها طائرات « فولكان » البريطانية [٥٧] .

ز - اسبانيا

بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ ، بين الولايات المتحدة واسبانيا ، التي جددت عام ١٩٧٦ والتي ينتهي مفعولها عام ١٩٨١ ، توجد أربع قواعد اميركية على الأراضي الاسبانية . كما أن قوات أميركية توجد في القاعدة البحرية الاسبانية « روتا » التي تعتبر القاعدة الاساسية لدعم الاسطول السادس من ناحية اللوجيستيك ، وتستقبل هذه القاعدة الغواصات النووية « بولاريس » : غير أن الميزان العسكري يشير إلى أن الغواصات النووية (SSBNS) قد سحبت من قاعدة « روتا » في أوائل عام ١٩٧٩ . وتعتبر القاعدة الجوية الكبيرة ، في « توريجون » ، (Torrejon) ، المتواجدة على بعد عشرين كيلو مترا من مدريد ، القاعدة الجوية الأساسية للقوة الجوية الأميركية السادسة عشرة (16th Air Force) المخصصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط [٥٨] . ولكن الاتفاق الثنائي ، بين اسبانيا والولايات المتحدة ، يقضي بأن تستخدم القواعد الاسبانية في عمليات حول اوروبا فقط ، وليس في الشرق الاوسط ؛ وقد حدث نقاش ، بين الولايات المتحدة واسبانيا ، حول إمكانية استخدام هذه القواعد لشن هجوم أميركي على منطقة الخليج ، وتشير بعض المصادر الى أن اسبانيا لن توافق على استعمال هذه القواعد لشن مثل هذا الهجوم ، إلا اذا وافقت المملكة العربية السعودية على ذلك ، حرصا منها على علاقاتها الجيدة مع السعودية .

وقد وصفت « الأنترناشيونال هيرالد تريبيون » اسبانيا ، في آذار ١٩٧٩ بـ « الحلقة غير الاكيدة » في استراتيجية الولايات المتحدة الشرق أوسطية [٥٩] . غير أن وزير خارجية اسبانيا أعلن ، مؤخراً ، قرار بلده بتقديم طلب لدخول الحلف الأطلسي ، في عام ١٩٨١ ، شريطة أن تعيد بريطانيا جبل طارق إلى اسبانيا وأن تقبل هذه في السوق الأوروبية المشتركة ، كما صرح السيد أوريحا ان اسبانيا ستبدأ بمفاوضات مع الولايات المتحدة حول تجديد حق استخدامها للقواعد في اسبانيا التي تنتهي فترة الاتفاق بشأنها عام ١٩٨١ [٦٠] .

ح - جبل طارق

تسيطر بريطانيا ، في البحر الأبيض المتوسط ، على قاعدة جبل طارق وبعض القواعد في قبرص ، ويستمر الاسطول البريطاني في التواجد في البحر الأبيض المتوسط ويعتبر اسطولا قويا ، ولكن ليس لدرجة تسمح له بالقيام بأعمال مستقلة عن الاسطول السادس ، فقد أصبح مؤخرا مرتبطا ، أكثر فأكثر ، بعمليات الاسطول الاميركي .

وكان من المتوقع أن تزداد أهمية قاعدة جبل طارق في حال أخلت الولايات المتحدة الاسلحة النووية من قاعدة « روتا » الاسبانية ، وان يصبح جبل طارق « ميناء نووياً » لاستقبال الغواصات النووية والاسطول السادس [٦١] .

ط - البرتغال

بين الولايات المتحدة والبرتغال اتفاقية تنظمّ استخدام الاولى لجزر الآزور . ويعتبر حقل « لاجيس » (LajesField) في الجزر المذكورة نقطة ارتكاز أساسية للطائرات المتجهة من الولايات المتحدة إلى جنوب أوروبا والشرق الأوسط ؛ وقد استخدمت القواعد في جزر الآزور ، خلال الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، اذ توقفت فيها كل الطائرات المتجهة من ألمانيا الغربية والولايات

المتحدة للتزود بالطاقة [٦٢] .

ويبدو ، مؤخراً ، أن الولايات المتحدة ستحصل على شروط أفضل من الشروط السابقة لاستخدام القواعد العسكرية في البرتغال ، وقد تسمح هذه الشروط بتواجد حاملة طائرات اميركية في المياه البرتغالية مما قد يزيد من القوة الضاربة الأميركية في منطقتي أوروبا والشرق الأوسط [٦٣] .

ي - المغرب وجزر الكاناري

منذ الخمسينات كان جزء من قيادة الولايات المتحدة الجوية الاستراتيجية (SAC) (Strategic Air Command) ، المتمثلة في القوة الجوية السادسة عشرة ، متواجداً في المغرب واسبانيا ؛ وفي ذلك الوقت ، كانت معظم الطائرات العاملة ، من طراز ب ٤٧ ذات القاذفات النووية (B47) ؛ وقد أوقفت الولايات المتحدة العمل في هذه القواعد الجوية ، في المغرب ، عام ١٩٦٣ ، بعد إدخال الغواصات النووية (Ballistic Missile Firing Powerered) Nuccear (SSBNS) Submarines . وفي عام ١٩٦٣ ، استمرت بعض القواعد ، في المغرب في لعب دور مساند لهذه الغواصات [٦٤] .

وتستخدم الولايات المتحدة ثلاث قواعد عسكرية في المغرب مرتبطة مع القاعدة الأميركية في جزر الكاناري .

وبالرغم من ان جزر الكاناري تقع في المحيط الأطلسي غربي المغرب ، إلا أنها لعبت دورا هاما بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وبخاصة في الفترة التي أغلقت خلالها قناة السويس ، حيث لعبت دور الممر الرئيسي للسفن الذاهبة والقادمة من اوروبا إلى الشرق الأوسط . وقد وُسِّع ميناءا « تنيفرا » و « لاس بالماس » (Tenfira and Las Palmas) كي يستقبلا ١,٧٠٠ باخرة في العام الواحد . وأصبح الميناءان من أكبر الموانىء في إفريقيا . كما توجد في جزر الكاناري مطارات ضخمة تستطيع استقبال ١٥٠ طائرة في اليوم ، وتعمل القواعد الأميركية في هذه الجزر كمقر رئيسي لشبكة مواصلات تدمج بين شمال الأطلسي وجنوبه وتربط بين بلدان افريقيا الجنوبية والبرازيل [٦٥] .

وترتبط القاعدة الأميركية في « لاس بالماس » التابعة لشركة الفضاء الأميركية والمرتبطة بجنوب افريقيا ، مع قاعدة كاب كنيدي في الولايات المتحدة .

كما توجد قاعدة لاستقبال الغواصات الحربية في « بنتادي تورو » (Puntade Toro) في « تنريفا » . وقد أصبحت هذه الجزر جزءاً أساسيا من الاستراتيجية العسكرية الأميركية المبنية على أساس مبدأ مكنمارا الذي كان يتطلب بناء قواعد بحرية / جوية عسكرية على الجزر القريبة من القارات على شكل قاعدة « جوام » في المحيط الهادئ [٦٦] .

خلاصة

هناك بعض المؤشرات التي توضح أن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين قد اتخذوا قراراً ، خلال اجتماع ممثلي الحلف الأطلسي الأخير ، في بروكسل ، بزيادة مساهمتهم العسكرية في هذا الحلف كي تحل قواتهم العسكرية ، في حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا ، محل القوات الأميركية التي ستتجه إلى المحيط الهندي والشرقين الأدنى والأوسط . كما أبدى بعض أعضاء

الحلف ، بريطانيا والمانيا الغربية مثلاً ، استعدادهم لارسال سفنهم الحربية إلى منطقة الخليج والمحيط الهندي كدعم رمزي للقوات الأميركية(٦٧) .

كما قررت بريطانيا القيام بتدريبات عسكرية في أوروبا ، في شهر أيلول ١٩٨٠ ، وتعتبر هذه التدريبات أهم تدريبات ، من نوعها ، تقوم بها بريطانيا منذ أكثر من عقد ، وهدفها اختبار إمكاناتها العسكرية في دعم القوات الأرضية والجوية المتواجدة في ألمانيا الغربية(٦٨) .

وقد عبرت الدول المشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز لحوض البحر الأبيض المتوسط ، المنعقد في عاصمة مالطة في شباط ١٩٨٠ ، عن قلقها لـ « تحديث » حلف شمال الأطلسي وزيادة القدرة الحربية لـ « الناتو » وزرع الصواريخ النووية الجديدة في أوروبا الغربية وتوسيع نطاق عمل الحلف . ورفضت قيادة الحلف مقترحات تقدمت بها بعض دول البحر الأبيض المتوسط ، والاتحاد السوفياتي حول تحويل البحر المذكور إلى منطقة سلام وسحب الأساطيل الحربية منه(٦٩) .

هكذا يبدو واضحاً أن التواجد العسكري الأميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميركية العسكرية الشاملة التي تهدف الى إخضاع مناطق الشرق الأوسط والخليج وجنوبي أوروبا وعدة مناطق أخرى من العالم لأهدافها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، أما بالنسبة للحلفاء الأوروبيين ، فيبدو أن استراتيجيتهم العسكرية تلتزم ، حتى الآن ، بمعظم الخطط الأميركية ، ولكن من الصعب التنبؤ حول موقف هؤلاء في حال قررت الولايات المتحدة القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الأوسط أو منطقة الخليج .

---

(١) نهى تادرس ، « مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الأميركي في الخليج العربي » ، «**شؤون فلسطينية**» ، العدد ١٠٤ ، تموز ١٩٨٠ ، ص ٥٥ ـ ٧٠ .

(٢) ن . كوزمين ، « الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي يشكل خطرا على السلم في الشرقين الأدنى والأوسط » « **نوفوستي** »، ٢٢ آذار ١٩٨٠ .

(٣) « واشنطن تتفاوض مع دول أوروبية لتخزين أسلحة لقوات التدخل السريع » ، « **النهار** »، ١٤ شباط ١٩٨٠ .

(٤) «U.S. Wants Allies to Focus on Europe», *International Herald Tribune,* 12 February 1980.

(٥) «Striking Out on their Own», Newsweek, 2 June 1980.

(٦) «The Alliance's Frailty Exposed», *International Herald Tribune,* 23 May 1980.

(٧) Stanley Hoffman, «Western Europe should not Hesitate to State its Own Position...», *The Guardian,* 12 May, 1980.

(٨) Linda B. Miller, *The Limits of Alliance: America, Europe and the Middle East,* Jerusalem papers on PeaceProblemes,(TheLeonardDavis Institute for International Relations: The Hebrew University of Jerusalem, December, 1974), p.p. 9 - 13.

(٩) *Ibid.*

(١٠) «General Haig Urges Nato to Adjust Strategy for Third World Threats», *International Herald Tribune,* 3 January, 1973.

(١١) «-Haig Speaks his Mind», Newsweek, 18 July, 1979.

(١٢) Bany Cohen, «L'enjeu Afri-

cain: l'e bauche d'une stratégie occidentale», *Le Monde diplopatique* Juillet, 1978.

(١٣) انظر تصريحات زبيغنيو بريجنسكي كما وردت في **شؤون فلسطينية** ، **مصدر سبق ذكره** .

(١٤) «Western Europe in 80's: Uncertainty is Certain», *International Herald Tribune,* 7 January 1980.

(١٥) «Allies Questioning U.S. lead in NATO», *International Herald Tribune,* 9 June, 1980.

(١٦) Jurek Martin, «The Tougher Line from Washington», *The Financial Times, 21 April, 1980.*

(١٧) Michel Tatu, «Les Protéges Insatisfaits», *Le Monde,* 22 - 23 Jun, 1980.

(١٨) *Encyclopedeia Britannica* (William Benton: London , 1964) Vol 15, P. 210.

(١٩) Abraham S. Becker, *The United States and The Soviet Union in the Mediterranean,* The Rand Paper Series, (The Rand Corporation: California, 1977) p. 11.

(٢٠) Bany Blechman and Stephen Kaplan, «The Political Use of Military Forces in the Mediterranean by the United States and The Soviet Union», *La Spettatore Internazionale,* January - March 1978 p. 33.

(٢١) *Ibid*

(٢٢) Becker *Op. Cit., p. 120*

(٢٣) Stephano Silvestri, «Military Power and Stability in the Mediterranean», *La Spettatore Internazionale, Op. cit; p. 7.*

(٢٤) Eqbal Ahmed, «La Nouvelle Strategie Americaine En Mediterranée: Le Retour à La Guerre Froide», *Africasia,* No 28, 7 Decembre 1970, p. 26.

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) ف . دروبوكوف ، « أهداف الناتو في البحر الابيض المتوسط » ، « **نوفوستي** » ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٧٩ .

(٢٧) *The Military Balance,* 1979 - 1980 (The International Institute for Strategie Studies: London) p.p. 17 - 19.

(٢٨) الكسي باسوف ، « القواعد والمضايق في استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في الأمس واليوم » ، « **نوفوستي** » ، ٢٢ كانون الاول ١٩٧٩

(٢٩) Blechman and Kaplan, *op. cit.* p. 34.

(٣٠) *The Military Balance, Op. cit.*

(٣١) غ سافين ، « افريقيا والشرق الأوسط وصواريخ ناتو الأوروبية » ، « **نوفوستي** » ، ٢٠ كانون الأول ١٩٧٩ .

(٣٢) *The Military Balance , op. cit.*

(٣٣) ن . كوزمين ، **مصدر سبق ذكره** .

(٣٤) **المصدر نفسه** .

(٣٥) غ سافين ، « تفاصيل مشاركة اسرائيل في مناورات حلف الأطلسي » ، « **السفير** » ، ١٣ أيار ١٩٧٧ .

(٣٦) « اسرائيل عضو سري في الحلف الأطلسي » . « **المستقبل** » ، ٢٥ حزيران ١٩٧٧ .

(٣٧) غ . سافين ، « افريقيا والشرق الأوسط وصواريخ ناتو الأوروبية » ، **مصدر سبق ذكره** ، و« شؤون فلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** .

(٣٨) « الأوبزرفر : مصر ستصبح قاعدة لقوات التدخل الأميركية » ، « **السفير** » ، ١١ أيار ١٩٨٠ . انظر أيضاً المعلومات الواردة في « شؤون فلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** .

(٣٩) *The Military Balance, op.cit.*

(٤٠) غ . سافين ، « افريقيا والشرق الأوسط ... » ، **مصدر سبق ذكره** .

(٤٠) *Ibid.*

(٤١) غ . سافين ، « افريقيا والشرق الاوسط ... » ، **مصدر سبق ذكره** .

(٤٢) «Un Accord est Conclu sur le Statut des Bases Grecques», *Le Monde*, 30 Juillet ، 1977.

(٤٣) «War Games in the Eastern Mediterranean», *The Guardian*, 4 January ، 1977.

(٤٤) « قائد الأطلسي عرض في انقرة أفكارا جديدة لاعادة اليونان » ، « **النهار** »، ٢٨ شباط ١٩٨٠ .

(٤٥) « قاعدة عمليات أميركية للشرق الأوسط وحلف بديل يضم مصر واسرائيل وتركيا واليونان » ،« **السفير** »، ٢٢ أيار ١٩٧٩ .

(٤٦) **المصدر نفسه** .

(٤٧) **المصدر نفسه** .

(٤٨) « مناورة انزال أميركية في اليونان » ، « **السفير** »، ٧ أب ١٩٧٩ .

(٤٩) «Decision on Bases Post-poned» *International Herald Tribune*, 28 May 1980.

(٥٠) *The Military Balance, op. cit.*

(٥١) « تركيا واليونان تشتركان في مناورات حلف الأطلسي » ، « **السفير** »، ٩ أيلول ١٩٧٧ .

(٥٢) «U.S. and Turkey Meet for Talkes», *International Herald Tribune, 10* ,August 1978.

(٥٣) « تركيا تسمح باعادة تشغيل قواعد التجسس الأميركية فيها بانتظار توقيع معاهدة جديدة » ، « **السفير** »، ٦ تشرين الأول ١٩٧٩ .

(٥٤) « مسؤول أميركي زار تركيا لتمديد الإتفاق العسكري الثنائي »، « **النهار** »، ٨ شباط ١٩٧٩ .

(٥٥) « تركيا تعزز تواجدها الالكتروني في تركيا والخليج » ، « **الوطن العربي** »، ١٦ شباط ١٩٧٩ .

(٥٦) « إتفاق التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة أنهى مرحلة من العلاقات الصعبة » ، « **النهار** »، ١١ كانون الثاني ١٩٨٠

(٥٧) « أميركا تشارك بريطانيا قاعدتها في اكروتيري وتعدها للقاذفات وطائرات التجسس » ، « **السفير** »، ٢٢ نيسان ١٩٧٩ .

(٥٨) *The Military Balance, op. cit.*

(٥٩) «Spain is Uncertain Link in U.S. Mideast Strategy», *International Herald Tribune*, 14 March 1979.

(٦٠) «Spain Sets Conditions for Nato Membership » , *International Herald Tribune*, 16 June ، 1980.

(٦١) Silvestri, *op. cit.* , p. 15.

(٦٢) Blechman and Kaplan, *op. cit.*, p. 35.

(٦٣) Mr. Carter en Europe du Sud», *Le Monde*, 27 Juin, 1980.

(٦٤) Blechman and Kaplan, *op. cit.*

(٦٥) «Canary Islands Demand New Deal From Spain », New African Development, July 1977, P. 633.

(٦٦) *Ibid.*

(٦٧) غ . سافين ، « أوروبا الغربية الطريق الخطير لتشجيع المغامرات الأميركية » ، « **نوفوستي** »، ٢١ آيار ١٩٨٠ .

(٦٨) «British Military Planning Largest Drill in a Decade», *International Herald Tribune*, 17 June, 1980.

(٦٩) ف . شيمودين ، « تحديث الناتو ومنطقة البحر الأبيض المتوسط » **نوفوستي** ، ٢٧ شباط ١٩٨٠ .

المقدم الطيار حسين عويضة

الطيران ودوره في حرب ١٩٦٧

الضربة الجوية الاجهاضية الخاطفة

في اعقاب سلسلة من الاشتباكات المسلحة على خطوط الهدنة السورية - الاسرائيلية والاردنية - الاسرائيلية على مدى الاعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، وازدياد النشاط الفدائي عبر هذين الخطين، وقيام اسرائيل بغارات عسكرية انتقامية عبرهما، وقيام جراراتها بمحاولات متكررة لحرث الاراضي الواقعة في المناطق المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا، ورد السوريين باطلاق النيران على هذه الجرارات وتوجيه نيران مدفعيتهم الثقيلة بعيدة المدى الى المستعمرات في المناطق الشمالية المحاذية، وفي اعقاب فشل الدبابات وبطاريات المدفعية الاسرائيلية في ردع السوريين في الجبهة الشمالية واسكات مصادر نيرانهم واضطرار الفريقين الى حشد قواتهما على الحدود باعداد كبيرة، وبلوغ التوتر على هذه الجبهة ذروته، دفعت القيادة الجوية الاسرائيلية، لاول مرة، في ١٤/٧/١٩٦٦، سلاحها الجوي على الجبهة السورية، للعمل ضد مواقع السوريين، وهو الاجراء الاول الذي تتخذه هذه القيادة منذ ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٤. فقد هاجمت طائرات اسرائيلية من طراز «فوتور» و«مستير» و«سوبر مستير»، تحميها طائرات «الميراج ٣ سي»، مواقع المدفعية السورية في بانياس وتل الاحمر وتل العزيزات [١] تلك التي كانت توجه نيرانها الى مستعمرتي «دان» و«شعارياشوف». ومن جهة اخرى، هاجمت اربع طائرات اسرائيلية من طراز «مستير - ٤ أ»، تحميها طائرات «الميراج ٣ سي»، في صبيحة اليوم المذكور ايضا، مواقع العمل السورية في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الاردن، وقامت بضرب المعدات الهندسية المدنية التي تعمل في مشروع التحويل. وعلى الفور، تصدت لها اربع طائرات سورية من طراز «ميغ - ٢١»، فدارت معركة جوية فوق بحيرة طبريا استمرت ٣ دقائق، تم فيها اسقاط طائرة اسرائيلية من طراز «مستير - ٤ أ»، وخسر السوريون طائرة واحدة [٢]. وكانت المرة الاولى التي يصدر فيها الامر للطائرات الاسرائيلية، منذ حرب عام ١٩٥٦، بعدم احترام الحدود ومهاجمة اهداف فيما وراء الحدود الدولية للدول المجاورة. وفي ٥ آب ١٩٦٦، قامت طائرات اسرائيلية من طراز «ميراج ٣ إي» بهجمات استهدفت مواقع المدفعية السورية في «مسعدة»، فتصدت لها طائرات «الميغ ٢١» السورية ودارت فوق بحيرة طبريا معركة جوية اسفرت عن اسقاط طائرة سورية من طراز

«ميغ -١٧»[٣]. وقد تكررت الاشتباكات بين القوات السورية والاسرائيلية وتوسعت الى درجة دفعت الفريقين الى استخدام الطائرات على نطاق واسع . وفي ١٩٦٧/١/١٥ ، عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا طارئا بحثت فيه تطورات الوضع على الحدود الشمالية ، وعرض رئيسها ، ليفي اشكول ، الاجراءات التي قررت اسرائيل اتخاذها استعدادا لمواجهة الاحتمالات . وقد بدا وقتها انها كانت مصممة على اتخاذ اجراء انتقامي ضد سوريا [٤] .

وصباح ٧ ايار ١٩٦٧ ، بدأت القوات السورية والقوات الاسرائيلية التراشق بالمدفعية . وقد تطور الاشتباك فيما بعد الى اشتراك الطيران في القتال ، فجرت معركة جوية كبيرة دفع الاسرائيليون اثناءها الى سماء المعركة باعداد كبيرة من الطائرات ، بهدف توجيه ضربة قوية لسوريا ، للتأثير عليها وزعزعة موقفها . وقد نجم عن الاشتباك فقدان ٦ طائرات سورية من طراز « ميغ ٢١ » ، بينما فقد الجانب الاسرائيلي طائرة واحدة من طراز « مستير ٤ أ » [٥] . وقد برهن الاشتباك على قدرة سلاح الجو الاسرائيلي وتفوقه الظاهر . وبعد توقف الاشتباك التقى الجنرال اسحاق رابين ، رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي ، بمراسلي الصحف ، واعلن « ان معركة يوم الجمعة ٧ أيار ، كانت درسا مهما للسوريين بالنسبة لمقدرتهم على الصمود امام الجيش الاسرائيلي في معركة جوية » . كما اعلن انه سمح لقائد الطيران الاسرائيلي بأن يدفع طائراته حتى مشارف دمشق ابان احتدام القتال [٦]. وكانت هذه المعركة اختبارا اكد تفوق الطيران الاسرائيلي على الطيران السوري ، وبين للقيادة الاسرائيلية الاسلوب القتالي الذي عليها اتباعه في اية مواجهة قادمة مع سوريا *[٧] .

اما على الجبهة الاردنية ، فقد نشط رجال العاصفة (الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح ») في عملياتهم ضد الاهداف الاسرائيلية في داخل الارض المحتلة ، مما سبب قلقا وازعاجا للسلطات الاسرائيلية . لذلك شنت مجموعة لواء مدرع اسرائيلي هجوما انتقاميا ضد قرية السموع في قضاء الخليل في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦ ، تساندها الطائرات الاسرائيلية ، وكان الهدف نسف وتدمير ٤٠ منزلاً في السموع وخربة المركز وبعض القرى المجاورة التي ظلت ، حسبما ادعته المصادر الاسرائيلية ، تستخدم مراكز لايواء الفدائيين الذين تمكنوا من القيام بـ ١٣ هجوما في داخل الارض المحتلة [٨] . وقد رد الاردن بارسال التعزيزات العسكرية الى المنطقة ، كما اشرك طيرانه فيها ، فوقع اشتباك جوي بين الطائرات الاردنية والطائرات الاسرائيلية التي كانت متفوقة عددياً ، لاول مرة في تاريخ السلاحين الجويين ، واسفر الاشتباك عن اسقاط طائرة اردنية من طراز « هوكر هنتر » ومقتل طيارها . وقد كشف الحادث عن ضعف الاجراءات العسكرية الاردنية في التصدي للقوات الاسرائيلية المعتدية ، وتفوق اسرائيل برا وجوا .

وعلى اثر هذا التصعيد الخطر للاوضاع على خطوط الهدنة الشرقية مع الاردن ،

---

* كانت سوريا ومصر قد وقعتا اتفاقا للدفاع المشترك في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٦ ، اصبح نافذ المفعول اعتبارا من ٩ آذار ١٩٦٧ . لذلك ، قصدت القيادة الاسرائيلية من الاشتباك الجوي اختبار قدرة سلاح الطيران السوري القتالية ونوعية طياريه ، ومن جهة اخرى اعتبر بمثابة خطوة تصعيدية قصد بها تسخين الجو العسكري في المنطقة واثارة الرئيس الراحل عبد الناصر لدفعه الى اتخاذ مزيد من الاجراءات الحربية المتطرفة .

والشمالية مع سوريا ، بات متوقعا قيام اسرائيل بعمل عسكري ضد سوريا يفوق ما اعتادت المنطقة عليه . فقد اعلن ابا ايبن ، وزير خارجية اسرائيل ، « ان اسرائيل لن تسكت » ، ووجه تحذيرا الى سوريا ، واصفا الموقف على خطوط الهدنة معها بأنه خطر جداً [٩] . ومن جهة اخرى ، هدد مصدر عسكري اسرائيلي باستعمال القوة ضد سوريا لوقف غارات الفدائيين المنطلقة من اراضيها ، وقال : « ان امام اسرائيل عددا من الاحتمالات يتراوح بين شن حرب العصابات وبين الغزو واحتلال دمشق واسقاط نظام الحكم فيها » [١٠] .

كان لهذه التهديدات ردود فعل عنيفة من جانب الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، التي اتخذت سلسلة تدابير عسكرية من جانبها التزاما باتفاقية الدفاع المشترك المصرية - السورية . ففي ١٠/٤/١٩٦٧ زار قائد سلاح الجو المصري دمشق ، واجرى مباحثات هامة مع قادة سلاح الجو السوري وكبار المسؤولين في رئاسة الاركان السورية . واعلن ، بعد انتهاء الزيارة ، ان الجانبين اتفقا على التصدي لاسرائيل بصورة مشتركة [١١] . وقد توالت الاحداث والاشتباكات ، مما دفع الدول المعنية للتحرك على الصعيدين العسكري والسياسي ، حيث ازداد الوضع تفاقما وتأزما ، وكان ابرزها التحركات التالية :

١ - بدء نقل القوات المصرية الى سيناء في ١٥/٥/١٩٦٧ ، لتعزيز الجبهة الجنوبية ، حتى بلغ المجموع ٨٠ - ٩٠ الف جندي مصري يرابطون في قواعدهم وعلى الحدود في مواجهة اسرائيل [١٢] .

٢ - الطلب الى قائد القوات الدولية سحب قواته من مواقعها في سيناء في ١٦ ايار ١٩٦٧ [١٣]

٣ - اغلاق ممرات تيران في شرم الشيخ في وجه الملاحة الاسرائيلية في ٢٢ ايار ١٩٦٧ [١٤] .

٤ - توقيع اتفاق التنسيق والتعاون بين الجيشين السوري والعراقي في ٢٨ ايار ١٩٦٧ ، والاعلان عن دخول القوات العراقية الى سوريا ومرابطتها في مواقعها المحددة [١٥] .

٥ - توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والاردن في ٣٠ ايار ١٩٦٧ [١٦] .

٦ - تحرك القوات العراقية ودخولها الى الاردن في حزيران ١٩٦٧ [١٧] .

٧ - انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك بين الاردن ومصر [١٨] .

٨ - تشكيل حكومة « اتحاد وطني » او « حكومة حرب » في اسرائيل في بداية شهر حزيران ١٩٦٧ برئاسة ليفي اشكول ، وضم كل من الجنرال ، موشي دايان ، وزيراً للدفاع ، ومناحيم بيغن وزيرا بلا وزارة ، وهما من الصقور ، الى الحكومة [١٩] .

كانت هذه اهم التحركات والتطورات التي حدثت والتي وضعت المنطقة على شفير الحرب ، التي خططت لها اسرائيل بدقة وعناية فائقتين ، بالتنسيق مع الولايات المتحدة . فلقد ادركت ، منذ بدأ التصعيد الخطر للاوضاع على الحدود مع جاراتها العربيات ، انه سيكون بمقدور الجيش الاسرائيلي ، مدعوما بالسلاح الجوي ، حسم القتال مع سوريا

بسرعة ، مستندة في تقديرها هذا الى نتائج المعركة الجوية التي وقعت بين المقاتلات السورية والاسرائيلية في ١٩٦٧/٤/٧ ، كما ان هذه المصادر قدرت اوضاع مصر العسكرية والاقتصادية وعلاقاتها السياسية السيئة بالدول العربية ، واهتزاز مكانتها الدولية ، وهي معطيات لمست القيادة الاسرائيلية انها ستحد ، الى درجة كبيرة ، من فعالية اي تحرك عسكري مصري لدعم سوريا . ويضاف الى ذلك تردي العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول العربية ، وخصوصاً بين دول المواجهة (مصر والاردن وسوريا) الى اسوأ حالاتها قبل هذا التصعيد باشهر قليلة ؛ لذلك استبعدت المصادر الاسرائيلية قيام اي تعاون فعال بين كل من الاردن وسوريا والعراق ومصر .

ان اكثر ما كانت تخشاه القيادة العسكرية في اسرائيل هو سلاح الطيران المصري الذي كان يضم حوالى ٤٣٠ طائرة حربية (طائرات قاذفة للقنابل متوسطة وخفيفة ، وقاذفات مقاتلة ، ومطاردات ، وطائرات هجوم ارضي) بالاضافة الى حوالى ٤٨ طائرة نقل خفيفة ومتوسطة و ٧٠ هليوكبتر ، عدا طائرات التدريب والاستخدام الخاص [٢٠] ، بالاضافة الى قيادة الدفاع الجوي التي كان لديها حوالى ٢٠ بطارية من الصواريخ الموجهة ارض ـ جو من طراز « سام ـ ٢ » وتتكون كل بطارية من ٦ صواريخ . وكان لدى قيادة الدفاع الجوي حوالى ١٥٠ صاروخا معدة لمقاومة الطائرات على ارتفاعات **متوسطة** وشاهقة تتراوح بين ٢٠ و٦٠ الف قدم [٢١] ، لكنها غير فعالة في مقاومة الطائرات على ارتفاعات منخفضة (وذلك عامل لم تدركه القيادة العربية المصرية الا بعد حرب عام ١٩٦٧) . كما ضمت قيادة الدفاع الجوي المصرية شبكة حديثة من اجهزة الرادار انحصرت مسؤوليتها في اربع مناطق دفاع جوي ، وعددا من الاسراب الجوية المجهزة بطائرات « ميغ ـ ٢١ ب ف » المحسنة التي كان سلاح الطيران المصري قد تسلمها من الاتحاد السوفياتي قبل الحرب بفترة قصيرة ، مع عدد من طائرات « سوخوي ـ ٧ » القاذفة المقاتلة ، وذلك لتعزيز امكاناته وقدراته ، نظرا لكونها طائرة للهجوم الارضي بالدرجة الاساسية .

ومن جهة اخرى ، كانت القيادة الجوية في اسرائيل قد توصلت الى قناعة تامة بأن امكانات سلاحي الجو السوري والعراقي كانت محدودة للغاية من الناحيتين التنظيمية والقتالية ، وقد مزقتهما المنازعات السياسية . اما سلاح الجو الاردني ، فلم تكن تحسب له حسابا ، وان كانت اوضاعه التنظيمية والقتالية افضل من اوضاع غيره، الا انه كان محدود الطاقات والامكانات ، ويمتلك اعدادا قليلة جدا من الطائرات القاذفة المقاتلة التي كانت تتشكل من حوالى ٢٤ طائرة قاذفة مقاتلة من طراز « هوكر هنتر ف جي أ ـ ٩ » ، يضاف الى ذلك عامل سياسي له علاقة بالسياسة العليا للحكومة الاردنية ومواقفها المنفردة ونظرتها الخاصة الى الصراع .

لذلك انصب اهتمام القيادة الجوية في اسرائيل **على بناء وتطوير القوة الجوية** القادرة على تحقيق **السيطرة الجوية ، وتقديم الدعم الجوي للوحدات البرية والبحرية** ؛ الأمر الذي دفع قيادة سلاح الجو الى المباشرة في اعداد طياريها وفنييها ، والحصول على احسن الطائرات والتجهيزات المتوفرة في الترسانة الحربية الفرنسية . وكانت فرنسا الدولة الوحيدة المنتجة للطائرات الحربية في المعسكر الغربي التي وافقت على تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بالطائرات المقاتلة النفاثة وبالتجهيزات والمعدات الجوية الحديثة ، وهو العامل الذي شجع

اسرائيل على اقامة اوثق العلاقات معها ، والسعي باستمرار الى تعزيزها ، حيث نجم عنها ازدهار العلاقات بين الطرفين في اواخر الخمسينات وبداية الستينات ، وهي العلاقة التي استمرت قرابة اثني عشر عاما ، قدمت فرنسا خلالها كميات ضخمة من السلاح الحديث غير المشروط ، مما عزز قدرة سلاح الجو الاسرائيلي وجعله قادرا على تحمل مسؤولياته .

كانت المشكلة الاساسية التي واجهت القيادة العسكرية في اسرائيل تتمثل في كيفية **تحييد الطيران المصري** ، وبالتالي اخراجه من المعركة ، واذا لم يكن بالامكان تحقيق ذلك منعه من مهاجمة الاهداف الحيوية العسكرية والاقتصادية في اسرائيل . وكانت اسرائيل تدرك ان طائرة من طراز « تي يو ـ ١٦ » القاذفة للقنابل ، بحمولتها التي تبلغ تسعة اطنان من القنابل ، يمكن ان تحدث دمارا هائلا وتنزل افدح الخسائر بالارواح ، لو اتيح لها الافلات من المقاتلات الاسرائيلية والقاء حمولتها على هدف حيوي في اسرائيل . لذلك سعت اسرائيل لدى الولايات المتحدة ، في عام ١٩٦٢ ، للحصول على صواريخ « هوك » الموجهة ارض ـ جو من اجل مقاومة طائرات « تي يو ـ ١٦ » المصرية ، ذلك لانها اعتبرت هذه المسألة مشكلة امنية خطرة ؛ مما دفع القيادة الجوية في اسرائيل الى تركيز جهودها ، منذ مطلع الستينات ، باتجاه مصر ، في محاولة لايجاد مخرج لهذه المشكلة الامنية الخطرة . لهذا ، ظلت مهتمة بجمع المعلومات عن سلاح الجو المصري (طياريه وفنييه وطائراته ومطاراته واجهزة راداره وصواريخه الموجهة) لتظل مطلعة على التطورات الجارية في هذا السلاح . وذلك ما دفع اجهزة الاستخبارات والمخابرات الاسرائيلية الى التركيز على مصر دون غيرها من الدول العربية ، وتوجيه عملائها للعمل فيها بغية جمع المعلومات عن نشاطاتها العسكرية .

لقد ادركت القيادة العسكرية الاسرائيلية ان اية مواجهة مع العرب يجب ان يسبقها اعداد دقيق للمعركة ، بحيث يأخذ في حساباته دور الطيران في الحرب . فلقد تطور السلاحان الجويان المصري والاسرائيلي كثيرا عما كانا عليه في حرب عام ١٩٥٦ ، خصوصاً ان القيادة العسكرية في اسرائيل لمست خطورة سلاح الجو المصري في مرحلة القتال الاولى في حرب السويس ١٩٥٦ ، قبل دخول سلاحي الجو البريطاني والفرنسي الحرب . وكانت تدرك ان امكانات الطيران المصري وقدراته القتالية زادت اضعاف ما كانت عليه في السابق ، خصوصاً بعد ان تلقى طياروه وكافة عناصره الفنيين تدريبا متواصلا ، واصبحوا على مستوى عال من الكفاءة والروح المعنوية . لذلك وضعت القيادة الاسرائيلية كل هذه الاعتبارات في الحسبان عندما قررت توجيه الضربة الاولى لسلاح الجو المصري ، في صبيحة ٥ حزيران ١٩٦٧ . وعندما وضعت القيادة الاسرائيلية خططها ، راعت دور سلاح الجو الحاسم في الحرب . لذلك اتجهت بجهودها لايجاد الوسائل التي تكفل لنفسها التفوق الجوي والقدرة على نقل الحرب الى الاراضي العربية ، لعلمها ان سلاح الجو هو الاداة القادرة على تحقيق ذلك اذا ما تم استخدامه بدقة ومهارة .

لقد اخذت اسرائيل في الحسبان الانقسامات داخل الصف العربي عند تقييمها لاوضاع المنطقة ، واخذت في حساباتها عمليات التسريح الجماعي التي كانت تحدث في صفوف سلاحي الجو العراقي والسوري ، والتي كان لها الاثر الكبير في تدني قدرتهما القتالية والفنية ، وكانت

تدرك وتعرف جيدا الاوضاع النفسية التي كانت منتشرة آنذاك في اوساط طياري السلاحين * ، على حين قامت القيادة الجوية الاسرائيلية ، من العام ١٩٥٦ ، ببناء قوة جوية عصرية استندت ، منذ بداية تطويرها وتحديثها ، على اسس علمية وموضوعية عملية ، تم فيها التركيز على زيادة قدرات الطيارين القتالية والنظرية ، وقدرات العناصر الارضيين والجويين الفنية . كما كان لسلاح الجو الاسرائيلي ميزة يتفوق بها على اسلحة الجو العربية ؛ هي قدرته على اجراء التعديلات والاصلاحات الفنية الرئيسية التي تحتاجها كافة طائراته ليتناسب ذلك ومتطلبات المعركة ، وذلك عامل لم يكن متوفرا لاسلحة الجو العربية ؛ يضاف الى ذلك قدرته في النقل وامداد القوات في جبهات القتال بكل ما تحتاج اليه من مؤن وذخائر وعتاد وتجهيزات حربية اخرى . وهكذا ، عندما قررت اسرائيل دخول الحرب في عام ١٩٦٧ ، وجدت في متناول يدها سلاحا جويا منظما ومدربا ، قادرا على مواجهة سلاح الجو المصري وباقي اسلحة الجو العربية وجاهزا للمعركة .

الاستعدادات الاخيرة للحرب

في صبيحة ٥ حزيران ١٩٦٧ قدر مردخاي هود ،قائد سلاح الجو الاسرائيلي آنذاك،قوته الجويةبـ ٨٠٠٠ رجل و٣٥٠ طائرة حربية (خط اول)موزعة على ثلاثة اسراب معترضة - مقاتلة من طراز « ميراج ٣ سي » قوام كل سرب ٢٤ طائرة ، وسرب معترض ـ مقاتل رابع مجهز بطائرات « سوبر مستيرب ٢ » عددها ١٨ طائرة ، يضاف اليها سربان من القاذفات المقاتلة من طراز « مستير ٤أ » قوام كل سرب ٢٠ طائرة وسربان من القاذفات المقاتلة من طراز « اوريغان » تكون كل سرب من ٢٠ طائرة ، وسرب من القاذفات الخفيفة من طراز « فوتور ٢ أ » عددها ٢٤ طائرة ، وثلاثة اسراب من الطائرات الخفيفة من نوع « فوغا ماجستير » للهجوم الارضي عددها ٦٠ طائرة ، ثم سربان من طائرات النقل الخفيفة من نوع « داكوتا ـ سي ـ ٤٧ » (١٥ طائرة) و « نور اطلس » المخصصة للمظليين والنقل العسكري (١٨ طائرة) ، وجناح جوي من طائرات الهليوكبتر تكونت طائراته من ٥ طائرات متوسطة من نوع « سوبر فريلون » ، و ٨ طائرات خفيفة من نوع « الويت ٢ » و٣٢ طائرة خفيفة من نوع « سيكورسكي ـ س ـ ٥٥ و س ـ ٥٨ » ، بالاضافة الى عدد آخر من الطائرات الخفيفة وطائرات التدريب . اما مسؤولية الدفاع الجوي ، فانيطت بكتيبتين من الصواريخ الموجهة ارض ـ جو من نوع « هوك » (كل كتيبة من ٧٢ صاروخاً) ، تعاونها وحدات من المدفعية المضادة للطائرات [٣٢] ، على حين قدر حجم القوات الجوية العربية المحيطة باسرائيل بـ ٩٢١ طائرة (مصر ـ سوريا ـ الاردن ـ العراق ـ لبنان) ؛ اخطرها على اسرائيل كان سلاح الجو المصري الذي ضم في صفوفه

---

* افاد هروب الملازم الاول الطيار (العراقي) « منير روفا » بطائرة من طراز « ميغ ـ ٢١ ف » في ١٦/آب / ١٩٦٦ ، وهبوطه في احد المطارات الاسرائيلية ، سلاح الطيران الاسرائيلي كثيرا . فقد امكنه دراسة الطائرة ومعرفة خصائصها الفنية ومقدرتها القتالية ،وبالتالي مقارنة ذلك بطائرة « ميراج ٣ سي . كما ان القيادة الجوية استفادت كثيرا من المعلومات القيمة ، التعبوية والتنظيمية ، وتلك التي لها علاقة بالامور الفنية والتدريب التي تقدم بها الضابط الخائن ، مما اعطاها معلومات قيمة لم تكن لتحلم بها قبل المعركة ، لا عن السلاح الجوي العراقي فحسب بل وعن الاسلحة الجوية لمصر وسوريا والاردن ، بحكم عمله كطيار في الاسراب العاملة في العراق .

١٥٠٠٠ رجل ، واحتياطياً قدر بـ ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ رجل ، بينما بلغ مجموع الطائرات الحربية (خط اول) حوالى ٥٥٠ طائرة وزعت على ثلاثة ألوية جوية قوامها ١٣٠ طائرة من نوع « ميغ ـ ٢١ ف و ب ف » ولوائين جويين قوامهما ثلاثة اسراب من طراز ميغ ـ ١٧ ف س [٢٣] * وثلاثة اسراب « ميغ ـ ١٩ س » وقاذفات مقاتلة اسرع من الصوت (٨٠ طائرة) ، وخمسة اسراب مشتركة قاذفة مقاتلة تضم « ميغ ١٥ » و « ميغ ـ ١٧ » ، يضاف اليها لواء جوي تكون من ثلاثة اسراب من قاذفات القنابل الخفيفة من نوع « اليوشن ـ ٢٨ » عددها ٤٠ طائرة ، وحوالى ٣٠ قاذفة للقنابل متوسطة ـ بعيدة المدى من طراز « تي يو ـ ١٦ » و٧٠ طائرة نقل خفيفة ومتوسطة من طراز « اليوشن ١٤ » و « انتونوف ١٢ » . اما قيادة الدفاع الجوي ، فكانت مجهزة بـ ٢٠ بطارية من الصواريخ الموجهة ارض ـ جو من نوع « سام ـ ٢ » (كل بطارية من ٦ صواريخ) وبخمسة اسراب من الطائرات المقاتلة ـ المعترضة ، وبوحدات مدفعية مضادة للطائرات مجهزة بمدافع من عيار ٣٧ ملم و٥٧ ملم و٨٥ ملم [٢٤] .

اما اسلحة الجو العربية التابعة لدولتي المواجهة سوريا والاردن ، بالاضافة الى العراق ولبنان ، فكانت قوة كل سلاح منها حسب الترتيب التالي :

سلاح الجو السوري

ضم هذا السلاح حوالى ٩٠٠٠ رجل و٤٠ مقاتلة ـ معترضة من طراز « ميغ ـ ٢١ ف و ب ف » و٦٠ قاذفة ـ مقاتلة من طراز « ميغ ـ ١٧ » وسرباً مختلطاً من طائرات النقل من نوع « اليوشن ـ ١٤ » و « داكوتا ـ سي ـ ٤٧ » ، وعدد من طائرات الهليوكبتر من نوع « مي ـ ١ » و « مي ـ ٤ » ومجموعة من طائرات التدريب الابتدائي والمتقدم [٢٥] .

سلاح الجو الاردني

ضم هذا السلاح في صفوفه حوالى ٢٠٠٠ رجل ، في حين تكونت طائراته الحربية من سرب مقاتل واحد تكون من ٢٣ طائرة قاذفة ـ مقاتلة من طراز « هوكر هنتر ف جي أ ـ ٩ » ، كما كان لديه سرب نقل مكون من ٦ طائرات نقل و٣ طائرات من نوع « دوف » و٣ من نوع « داكوتا سي ـ ٤٧ » بالاضافة الى ٣ طائرات هليوكبتر من نوع « اليويت ٣ » [٢٦] . وكان الاردن قبل الحرب قد طلب من الولايات المتحدة تزويده بـ ٣٦ طائرة معترضة من نوع « لوكهيد ف ـ ١٠٤ ستارفايتر » ، غير ان الولايات المتحدة سلمت الحكومة الاردنية منها ، في بداية العام ١٩٦٧ ، ٦ طائرات فقط لتدريب الطيارين والفنيين تمهيدا لاستيعابها . الا انها قامت في ١٩٦٧/٦/٤ ، في اعقاب تأزم الوضع العسكري في المنطقة في شهري ايار وحزيران من العام نفسه ، وبناء على طلب من الحكومة الاردنية ، بنقلها الى قاعدة « سيغلي » (CIGLI) التركية التابعة لحلف شمال الاطلسي [٢٧] .

سلاح الجو العراقي

ضم سلاح الجو العراقي حوالى عشرة آلاف رجل ، وتكونت طائراته الحربية من ٢٢٠

---

* بلغ مجموع ما لدى مصر في تلك الفترة من طائرات قاذفة مقاتلة من طراز « ميغ ـ ١٧ ف س » و « ميغ ـ ١٥ » ١٥٠ طائرة .

طائرة اشتملت على الانواع التالية :

٦٠ طائرة مقاتلة ـ معترضة من نوع « ميغ ـ ٢١ ف و ب ف » سوفياتية .

١٠ طائرات قاذفات قنابل متوسطة من نوع « تي يو ـ ١٦ بادجر » سوفياتية .

٥٠ طائرة قاذفة ـ مقاتلة من نوع « هوكر هنتر ف ٦ و ف جي أ ـ ٩ » بريطانية .

٢٠ طائرة قاذفة ـ مقاتلة من نوع « ميغ ١٧ س » سوفياتية .

١٠ طائرات قاذفات قنابل خفيفة من نوع « اليوشن ـ ٢٨ » سوفياتية .

٤٠ ـ طائرة نقل متنوعة سوفياتية وبريطانية .

٢٠ طائرة تدريب متقدم / هجوم ارضي من نوع « جت يروفست ١٤٥ » بريطانية .

بالاضافة الى عدد من طائرات التدريب المتقدم المروحي والنفاث وانواع من طائرات الهليوكبتر ابرزها طائرات الهليوكبتر البريطانية من نوع « ويستلاند وسيكس » ، والسوفياتية من نوع « مي ـ ٤ » [٢٨] .

سلاح الجو اللبناني

تكون هذا السلاح من ١٢ طائرة مقاتلة ـ معترضة من نوع « ميراج ـ ٣ إي ل » ، لكنها لم تكن ، من الناحية العملية ، في وضع يسمح لها بالاشتراك في اية عمليات فعلية . كما ضم ٨ ـ ١٠ طائرات قاذفة ـ مقاتلة من نوع « هوكر هنتر ف ٦ » ونحو ٦ طائرات قاذفة ـ مقاتلة من طراز « نامبير » ، وعدد من طائرات النقل الخفيفة والهليوكبتر [٢٩] .

التحضيرات الاخيرة قبل الشروع في تنفيذ الخطة

تم التصديق على خطة عمليات سلاح الجو الاسرائيلي في الاسبوع الاخير من شهر ايار (مايو) . وقد شارك في وضعها البريغادير عيزر وايزمن مدير العمليات في رئاسة الاركان ، والبريغادير مردخاي هود قائد سلاح الجو الاسرائيلي [٣٠] . وكانت الخطة ، في اطارها العام ، تدعو الى شن هجوم جوي خاطف على ١٩ مطاراً مصريا ، وتدمير سلاح الجو المصري على الارض ، واخراجه نهائيا من المعركة [٣١] ؛ فقد تم الاتفاق على ان تقوم طائرات الميراج بالطلعة الاولى ، وان تبدأ الحرب بتوجيه ضربة مباغتة للمطارات المصرية الرئيسية التالية : غربي القاهرة ؛ المنصورة ؛ انشاص ؛ ابو صوير ، فايد ، كبريت ؛ حلوان ؛ بني سويف ؛ المنيا ؛ مع التركيز بصورة رئيسية على مطار غربي القاهرة الذي كانت ترابط فيه قاذفات القنابل الاستراتيجية من نوع « تي يو ـ ١٦ » [٣٢] . كما خصص للمطارات الجنوبية في مصر (الغردقة والاقصر وراس بناس) طائرات « الفوتور » القاذفات الخفيفة بعيدة المدى التي نقلت لترابط في قاعدة « حتسريم » القريبة من بئر السبع ، وهي الطائرات الوحيدة التي كان يملكها سلاح الجو الاسرائيلي والتي بامكانها ضرب المطارات الجنوبية في مصر ، حيث كان يرابط فيها حوالى ١٢ سربا من الطائرات المعترضة من طراز « ميغ ـ ٢١ » و « ميغ ـ ١٩ » ، التي كان من مهامها الرئيسية التصدي للطائرات الاسرائيلية في حال

مهاجمتها الاهداف المصرية في اتجاه شرم الشيخ [٣٣] . اما مطارا « الجميل » في بورسعيد و « الدفرسوار » في منطقة القناة ، فقد خصص لهما الطائرات القاذفة المقاتلة من نوع « مستير ٤ أ » ، التي حدد لها ان تطير الى المطارين بطريقة مباشرة [٣٤] ، على حين خصص للمطارات المصرية الاربعة في سيناء (العريش ؛ جبل لبنى ؛ بئر جفجافة ؛ بئر تمادا) طائرات قاذفة مقاتلة من نوع « اوريغان » و « مستير ٤ أ » ، لقصر مداها ومحدودية امكاناتها القتالية وتشكيلها هدفا سهلا للطائرات المقاتلة ووسائط الدفاع الجوي المصرية ، في حال اعطائها اهدافا في عمق الاراضي المصرية [٣٥] .

حددت لبدء تنفيذ الخطة الساعة ٨,٢٥ بتوقيت القاهرة (٧,٢٥ بتوقيت اسرائيل) ، وهو الوقت الذي تقرر فيه انطلاق طائرات الموجة الاولى من مطاراتها في اسرائيل . وقدر ان تستغرق رحلة الذهاب ٢٠ دقيقة ، على ان تكون الطائرات الاسرائيلية فوق اهدافها في قلب مصر في الساعة ٨,٤٥ ، وهو الوقت الذي اختارته القيادة الاسرائيلية موعدا لبدء هجومها الجوي على المطارات المصرية للاسباب التالية : [٣٦]

اولا : تمكنت اجهزة المخابرات والاستخبارات الاسرائيلية من الحصول على معلومات دقيقة عن موعد التحاق كبار الضباط المصريين في سلاح الجو ، بمراكز عملهم . وكان هذا الوقت هو الساعة ٩,٠٠ تقريباً من كل يوم بتوقيت القاهرة . لذلك رأت القيادة الاسرائيلية ان ساعة الصفر التي تحددت تناسبها لبدء الهجوم على المطارات المصرية ؛ اذ سيكون شن الهجوم في هذا الوقت مفاجئا لهؤلاء القادة ، وسيحرمهم فرصة اعطاء تعليماتهم الى مرؤوسيهم . والى حين التحاقهم بمراكز عملهم وقياداتهم ، ستكون الطائرات الاسرائيلية قد انجزت مهامها الهجومية . ومن جهة اخرى ، اعتاد صغار الضباط المصريين عدم التصرف على مسؤوليتهم الخاصةدون تلقي التعليمات من كبار القادة،وكان هذا يعني ، حسب تقدير القيادة الاسرائيلية من الوجهة العملية ، شلل هذه القواعد وخلق جو من الفوضى والاضطراب فيها وفي صفوف صغار الضباط وضباط الصف والجنود . فقد قدرت القيادة الاسرائيلية ان هؤلاء سيحاولون الاتصال بقادتهم لتلقي الاوامر والتعليمات ، وهذا قد يتطلب وقتا ، وعندها ستكون الطائرات الاسرائيلبة قد افرغت حمولتها من القنابل وانجزت مهامها بسهولة .

ثانيا : اعتاد المصريون ارسال دورياتهم الجوية لحراسة الاجواء المصرية في الصباح الباكر ما بين الساعة ٤,٠٠ والساعة ٨,٣٥ موعد هبوط آخر طائرة . كما اعتاد الطيارون المصريون تناول وجبة الافطار حوالى الساعة ٩,٠٠ ، وهو الوقت الذي تكون فيه كافة الطائرات المصرية على الارض لتزويدها بالوقود . يضاف الى ذلك ان الدورية الثانية من الطائرات المصرية لا تحلق في الجو الا بعد التاسعة بقليل . لذلك رأت القيادة الاسرائيلية ان هذه الفترة ستكون مثالية وتمنح الطائرات الاسرائيلية فرصة لتدمير اكبر عدد ممكن من الطائرات المصرية دون ازعاج أحد وهي جاثمة على الارض .

ثالثاً : دلت التقارير التي تصدرها اجهزة الرصد الجوي في منطقة الشرق الاوسط ان منطقة القناة يغطيها في الصباح الباكر ، عادة ، ضباب كثيف على ارتفاعات منخفضة ، ويستمر ذلك حتى الساعة ٨,٣٠ . لهذا رأت القيادة الاسرائيلية ان تؤخر ضربتها الى ما بعد انقشاع الضباب .

رابعاً : من الامور المتعارف عليها عسكريا ان تنفيذ الغارات وشن الهجمات يحدثان عادة في الفجر اول النهار ، او في الغسق وقت هبوط الليل : وهذا يعني ان الطيارين سيستيقظون باكراً قبل موعد الاقلاع بساعتين على الاقل : مما يسبب لهم ارهاقا ويؤثر على مقدرتهم على العمل الدقيق . اما اذا كانت الضربة في الساعة ٨.٤٥ ، فسيمنحهم ذلك وقتا اطول للنوم ، وهو عامل يساعدهم في طيرانهم . اما من الناحية التكتيكية ، فإن القيام بالهجوم في الفجر سيكون عملا روتينيا ربما يفقد الطيران الاسرائيلي عنصر المفاجئة ولا يحقق بالتالي اغراضه : ذلك لان نسبة كبيرة من الطائرات المصرية ستكون مستعدة لاستقبال المغيرين . اما اذا شن الهجوم في وقت لاحق ، وفي موعد لا يتوقعه المصريون فستكون المفاجأة وسيحقق الهجوم اهدافه .

لقد وضعت خطة الهجوم الجوي الاسرائيلي على الوجه التالي :

الساعة ٨.٢٥ : تقلع طائرات الموجة الاولى من قواعدها وتتوجه الى اهدافها .

الساعة ٨.٣٥ : تقلع طائرات الموجة الثانية ، وتدخل طائرات الموجة الاولى الاراضي المصرية .

الساعة ٨.٤٥ : تبدأ الموجة الاولى هجومها على المطارات المصرية ، وتدخل طائرات الموجة الثانية الاراضي المصرية ، وتقلع طائرات الموجة الثالثة من قواعدها .

الساعة ٨.٥٢ : تترك طائرات الموجة الاولى منطقة الهدف .

الساعة ٨.٥٥ : تبدأ طائرات الموجة الثانية هجومها . وتدخل طائرات الموجة الثالثة الاراضي المصرية .

الساعة ٩.٠٢ : تترك طائرات الموجة الثانية منطقة الهدف .

الساعة ٩.٠٥ : تبدا طائرات الموجة الثالثة هجومها .

الساعة ٩.١٢ : تترك طائرات الموجة الثالثة منطقة الهدف ، وتعود طائرات الموجة الاولى وتهبط في قواعدها .

الساعة ٩.٢٢ : تقلع طائرات الموجة الاولى (تصبح الان الموجة الرابعة) من قواعدها .

الساعة ٩.٤٢ : تبدأ طائرات الموجة الرابعة هجومها .

ثم تتبعها الموجتان الخامسة والسادسة في اوقاتها المحددة .

لقد قدر كل من وايزمن وهود انه بعد ان تتم هذه الموجات هجماتها ، ستكون نسبة ٧٠٪ من الطائرات المصرية قد دمرت تماما او اعطبت ، وستكون نسبة كبيرة من مهابط الطائرات في القواعد الجوية المصرية غير صالحة للاستعمال ، وعندها سيترك المجال للطائرات الاسرائيلية التفرغ لمهاجمة باقي المطارات المصرية وبالتالي القواعد الجوية السورية والاردنية ، والمطارات العراقية اذا تطلب الوضع ذلك [٣٧] ، لان طائرات هذه الدول لن تتمكن ، حسب تقدير وايزمن وهود ، من العمل الا بعد ثلاث ساعات على الاقل من بدء الهجوم الجوي على المطارات

المصرية [٣٨] . وعلى صعيد آخر شملت الخطة ، ايضا ، مهاجمة المطارات السورية التالية : الضمير : صيقل : مرج ريال : المزة : « ت ٤ » . بالاضافة الى المطار العراقي « هـ - ٣ » . اما « الحبانية » فتهاجم اذا ما تطلبت الاوضاع العسكرية ذلك . واما المطارات الاردنية ، فلن تهاجم الا اذا دخل الاردن الحرب الى جانب مصر وسوريا ، وعندها تهاجم الطائرات الاسرائيلية مطاري المفرق وعمان [٣٩] .

لقد استدعت الضرورة استخدام قنبلة سرية لتدمير مدارج المطارات المصرية ، من اجل تحقيق اكبر قدر من التدمير في هذه المدارج بسهولة ودقة : ذلك لأن استخدام هذه القنابل لا يتطلب جهدا كبيراً من قبل الطيار عند القائها فضلا ، عن انه بإمكانها احداث فجوة كبيرة في ارضية المدارج تكون كافية لتعطيلها لفترة طويلة . حيث ان الهدف الرئيسي في الخطة كان يتطلب منع سلاح الجو المصري من العمل ، لتبدأ بعد ذلك عملية تدمير طائراته على الارض . ولقد كثر الحديث عن هذه القنبلة والجهة الصانعة لها . فقد ادعت اسرائيل انها هي التي صنعتها،غير انها لم تثبت ذلك على الاطلاق،بدليل انها لم تستخدمها بعد ذلك.ففي شهر كانون الاول سنة ١٩٦٧ ، ظهر تحقيقان صحافيان في مجلتي الطيران « فلايت » البريطانية و « افياسيون » الفرنسية ، ذكر فيهما ان هذه القنبلة هي من صنع شركة « ماترا » الفرنسية لانتاج الصواريخ ، لكن اسرائيل اجرت عليها التحسينات بعد حصولها عليها لتعطي المردود المطلوب . فالقنبلة مجهزة بجهاز « ايقاف » يشتمل على مظلة وصاروخين : يعمل احدهما باتجاه معاكس لخط سير القنبلة من اجل ابطاء سرعتها وهي في طريقها الى الارض ، بعد القائها من الطائرة التي تكون في تلك اللحظة على ارتفاع ٥٠ قدماً وبسرعة ٥٠٠ عقدة (٩٢٠ كم) ، في حين تعمل المظلة على تصحيح وضع القنبلة بأن توجه مقدمتها باتجاه الارض . وفي تلك الاثناء يشتغل صاروخ آخر دافعا القنبلة بسرعة كبيرة وبقوة في اتجاه الطبقة الاسمنتية لارضية المدرج ، لتخرقها القنبلة وتستقر على عمق متر او متر ونصف في داخلها ، وبعد لحظات يحدث الانفجار محدثاً فجوة كبيرة .

لقد علم بعد الحرب ان اسرائيل لم تكن تملك الا اعدادا محدودة من هذه القنابل . لذلك اضطرت القيادة الاسرائيلية الى تسليح ٤٠٪ فقط من الطائرات المهاجمة ، في صبيحة ٦/٥ ، بها . اما باقي الطائرات المشتركة في الهجوم فقد جرى تسليحها بقنابل عادية زنة ٢٥٠ رطلاً (١١٢,٥ كلغ) و٥٠٠ رطل (٢٢٥ كلغ) و١٠٠٠ رطل (٤٥٠ كلغ)

وفي ٢١ ايار ١٩٦٧ ، بدأت القيادة الجوية الاسرائيلية سلسلة من التحركات والطلعات الجوية ، قصد بها تضليل المصريين وجعلهم يعتقدون بأن اسرائيل تنوي القيام بعمل ما في الجنوب باتجاه شرم الشيخ والغردقة . كما بدأت تلك القيادة ، في الوقت نفسه ، ارسال طائراتها في رحلات استطلاع وتصوير جوي على ارتفاعات شاهقة عميقا في الاجواء المصرية ، بقصد جمع ادق الصور والمعلومات عن قواعد المصريين الجوية . واستمرت هذه الرحلات حتى ١٩٦٧/٥/٢٧ حين توقفت . وقد قصدت القيادة الجوية الاسرائيلية من هذه الطلعات ، بالاضافة الى التضليل وجمع المعلومات ، جس نبض اجهزة الدفاع الجوي المصرية لمعرفة مدى استعدادها ، والمدة التي تحتاجها لتتصدى بنجاح للطائرات المعادية [٤٠] .

توقفت طلعات الطائرات الاسرائيلية بشكل نهائي بعد ٢٧ أيار ، حيث بدأت اجهزة الصيانة اجراء الكشوفات والفحوصات الدقيقة عليها ، استعدادا لساعة الصفر ، وقد بذلت اجهزة الصيانة الارضية جهودا جبارة لاعداد اكبر عدد ممكن من الطائرات المتوفرة في الاسراب للطيران في صبيحة ٥ حزيران . غير انه في ٣ و٤ من الشهر نفسه ، عادت طائرات « الميراج » للتحليق فوق منطقة شرم الشيخ بقصد التضليل . وقد افادت التقارير التي امكن الحصول عليها بعد الحرب ، ان هذه الرحلات الجوية ضللت المصريين فعلا ، بعد ان ثبت ان القيادة الجوية في القاهرة نقلت قسماً كبيراً من طائراتها المعترضة (١٢ سربا) الى مطاراتها في الجنوب : الغردقة ورأس بناس والاقصر ، مستبعدة قيام الطيران الاسرائيلي بمهاجمة مصر من ناحية البحر الابيض المتوسط .

ان ثمة عوامل عدة ، لا ينكرها أحد ، شجعت اسرائيل على القيام بمغامرتها ، واهمها :

١ ـ **الدعم الاميركي** غير المحدود والمطلق لاسرائيل ، وقد ظهرت مؤشراته من خلال تحمس الرئيس الاميركي « ليندون جونسون » واهتمامه الزائد بأمن اسرائيل وضمان حدودها ، وهو الذي سخر قدرات الولايات المتحدة وامكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ونفوذها في العالم ، لخدمة اسرائيل والصهيونية العالمية ، ويقابل ذلك تجاهله التام للاماني القومية العربية وحقوق الفلسطينيين في ارضهم ووطنهم ، واستخفافه وكرهه للعرب . ويضاف الى هذا العامل ، التطور الذي طرأ على الاستراتيجية الاميركية في المنطقة وقتها ، والذي أخذ يشجع الدول الحليفة والصديقة التي تستطيع ان تساهم في المسؤولية الدولية للمحافظة على السلام ، ان تبادر الى تحمل مسؤولياتها . ولا شك في أن موافقة واشنطن ، قبل الحرب ، على تزويد اسرائيل بكميات غير محدودة من السلاح ، يفوق احتياجاتها الدفاعية ، له ارتباط بهذا التحول . ثم تأتي التحركات البحرية ، لا سيما تحركات قطع الاسطول الاميركي السادس في البحرين الابيض والاحمر ، التي تمثلت بوضع حاملتي الطائرات « اميركا » و « ساراتوغا » في حالة الانتظار والترقب ، وارسال حاملة الطائرات « انتربيد » في ١٠/٥/١٩٦٧ للمرابطة في البحر الاحمر على مقربة من شرم الشيخ (٤١) .

٢ ـ **الدعم البريطاني** ، ورغبة بريطانيا التقليدية في الالتزام الجدي بمصير اسرائيل ، وتمسكها بالسياسة الغربية التقليدية تجاه المنطقة ، وتحمسها ، ابان الازمة ، بتشكيل القوة البحرية الدولية لفتح ممرات تيران بقوة السلاح . ويضاف الى ذلك ، ارسالها ، في ٣٠/٥/١٩٦٧ ، حاملة الطائرات « فكتوريوس » والمدمرة « ريل » للمرابطة في البحر الابيض المتوسط ، وارسالها حاملة الطائرات « هيرمس » لعبور القناة والمرابطة في البحر الاحمر على مقربة من شبه جزيرة سيناء (٤٢) .

٣ ـ **الدعم الفرنسي** ، على الرغم من التحول الذي بدأ يطرأ على السياسة الفرنسية ازاء دول منطقة الشرق الاوسط قبل الحرب ، والتحول المفاجيء والخطر الذي طرأ على العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، في اعقاب صدور قرار الحكومة الفرنسية في ٢/٦/١٩٦٧ بفرض حظر على توريد السلاح الى الدول المعنية مباشرة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فقد لعبت فرنسا ، في السنوات الاثنتي عشرة الماضية ، دورا نشيطا ومميزا ورئيسيا في تزويد اسرائيل

بالسلاح دون قيد او شرط ، وكانت لسلاح الجو الاسرائيلي منها حصة الاسد : حيث شكلت الطائرات الفرنسية العمود الفقري للقوة الجوية الاسرائيلية الضاربة . وقد وصف شمعون بيريس ، هذه العلاقة بقوله : « ان علاقاتنا الجيدة بفرنسا زادتنا تفاؤلا وفتحت امامنا افاقاً جديدة » (٤٣) .

ولقد لعبت الصناعات الجوية الفرنسية دورا هاما في تزويد آلة الحرب الجوية الاسرائيلية بالطائرات والمعدات والتجهيزات الجوية المتقدمة التي لعبت دورا رئيسيا وحاسما في الحرب ، كان آخرها هبوط ثلاث طائرات من نوع « بوينغ ـ ٧٠٧ » ، تابعة لشركة « العال » الاسرائيلية ، في مطار بوردو جنوبي غربي فرنسا في الساعة ٢٢,٠٠ من ليل ١٩٦٧/٥/٢٩ (٤٤) . وفور وصولها ، جرى تحميلها بالصواريخ الموجهة جو ـ جو من نوع « ماترا ـ ٥٣٠ » وبقطع الغيار والمعدات العسكرية الاخرى التي كان سلاح الجو الاسرائيلي بحاجة ماسة اليها . وقد ظلت هذه الطائرات في رحلات مستمرة حتى يوم ١٩٦٧/٦/٣ ، بعدما انهت مهمتها (٤٥) .

وقائع الحرب

اليوم الاول : الاثنين ، الساعة ٨,٤٥ ، ٥ حزيران/ ١٩٦٧

الجبهة المصرية : اقلعت في الساعة ٨,٢٥ ، من المطارات الوسطى والجنوبية في اسرائيل ، دفعة واحدة ، اول موجة من الطائرات الاسرائيلية وعددها ٥٩ طائرة مقاتلة وقاذفة ـ مقاتلة ، فاتجهت ٢٨ طائرة منها من نوع « ميراج » لمهاجمة المطارات المصرية الرئيسية في منطقتي الدلتا والقناة ، وهي مطارات : **غربي القاهرة** ، **المنصورة** ، **بلبيس** ، **فايد** ، **انشاص** ، **كبريت** ، **بني سويف** ، حيث ترابط فيها التشكيلات الرئيسية للطائرات المصرية المعترضة والقاذفة ـ المقاتلة والقاذفات المتوسطة والخفيفة ، بينما اتجهت ١٦ طائرة من نوع « مستير ٤ أ » لمهاجمة المطارات المصرية في سيناء : **العريش** ، **جبل لبنى** ، **بئر جفجافة** ، **بئر تمادة** . وانطلقت هذه الطائرات من قاعدة « حتسريم » لتهاجم هذه المطارات بشكل مباشر قادمة من الشرق . كما اقلعت ١٥ طائرة قاذفة خفيفة من طراز « فوتور » الى الجنوب ، لمهاجمة مطاري **الاقصر ورأس بناس** (٤٦) .

حلقت الطائرات في تشكيلات قتالية ، يتكون كل منها من أربع طائرات ، وخصص تشكيل واحد لكل مطار . فاتجهت الطائرات الى اهدافها بصمت لاسلكي وعلى ارتفاع ٢٠٠ قدم ، ما عدا طائرات « الفوتور » التي حلقت على ارتفاع ٢٤ الف قدم مستخدمة محركاً واحدا في طريقها الى الهدف ، الذي يبعد مسافة ٦٨٠ كم تقريبا عن قاعدة « حتسريم » القريبة من بئر السبع وهي القاعدة التي انطلقت منها الطائرات ، وذلك للاقتصاد في الوقود . وعند اقتراب الطائرات من اهدافها ، اداروا الطيارون المحركات الاخرى ، واتم كل منهم هجومه بمحركين ، فهاجموا طائرات « الميغ ـ ١٧ » القاذفة ـ المقاتلة و « اليوشن ـ ٢٨ » القاذفة الخفيفة التي كانت مرابطة في هذه المطارات ، بقنابل زنة كل منها ٥٠٠ رطل ، وبرشاشات من عيار ٣٠ ملم ؛ اذ خصصت لكل طائرة قنبلتان فقط ليتاح للطائرات حمل وقود اكثر . وفي طريق العودة اضطر الطيارون مرة

اخرى للطيران بمحرك واحد ، الى ان هبطوا في قاعدتهم [٤٧] .

اما بقية الطائرات ، فاتجهت ايضا نحو اهدافها على ارتفاع ٢٠٠ قدم فوق سطح الارض وسطح الماء ، لتفادي شبكات الرادار المصرية والبريطانية في قبرص ، ورادارات الاسطولين الاميركي والسوفياتي في البحر الاحمر ، ومحطة الرادار الاردنية في عجلون التي بإمكانها ان تغطي دائرة نصف قطرها ٢٥٠ ـ ٣٥٠ ميلا .

وعند وصول الطائرات منطقة اعالي الدلتا ، اتجهت جنوبا في طريقها الى اهدافها : حيث بدأت ، عند وصولها ، بمهاجمة المدارج بقنابلها الخاصة ، ومن ثم اتجهت لمهاجمة عشرات الطائرات المصرية التي كانت جاثمة على الارض ، باستثناء **مطار فايد** الذي لم يهاجم بسبب كثافة الضباب الا بعد دقائق من بدء الهجوم على المطارات الاخرى [٤٨] . وقد وضع مطار **غربي القاهرة** في رأس القائمة ، وذلك لان ٣٠ من قاذفات القنابل المصرية من طراز « تي يو ـ ١٦ » القاذفة المتوسطة بعيدة المدى كانت ترابط فيه . وقد رأت القيادة الجوية في اسرائيل تحطيم هذه الطائرات حتى تجرد السلاح الجوي المصري من هذه القاذفات، فتحرمه من امكانية مهاجمة الاهداف الحيوية في اسرائيل .

وفي الوقت الذي اتجهت فيه طائرات الموجة الاولى الى اهدافها المحددة ، اقلعت طائرات الموجة الثانية بعد عشر دقائق : اي في تمام الساعة ٨,٣٥ ، وتألفت من ٧٢ طائرة : ٥٢ لمهاجمة قلب مصر ، و١٦ للمطارات الاربعة في سيناء ، و٤ لمهاجمة مطار **الغردقة** . وسلكت طائرات هذه الموجة الاتجاهات نفسها التي سلكتها طائرات الموجة الاولى ، وقد اضيفت ٦ مطارات هي : **الغردقة ، الماظة ، ابو صوير ، المنصورة ، المنيا ، حلوان** ، الى المطارات التي هوجمت بواسطة الموجة الأولى [٤٩] . وما أن وصلت الى اهدافها المحددة في الساعة ٨,٤٥ ، حتى بدأت بمهاجمة مدارج المطارات مرة اخرى لتعطلها تماماً ، وكررت مهاجمتها للطائرات المصرية الجاثمة على الأرض . وفي الساعة ٨,٥٢ ، انهت هذه الطائرات هجماتها وأفلت راجعة الى قواعدها ثم هبطت فيها في الساعة ٩,١٢ .

لم يهاجم مطار **الغردقة** الا في الموجة الثانية : اي بعد دقائق من بدء الهجوم الاول ، لذلك ، وعندما بدأت الطائرات الاسرائيلية مهاجمة المطارات المصرية في قلب مصر ، اقلعت من هذا المطار ٢٠ طائرة من نوع « ميغ ـ ٢١ » ، في محاولة للتصدي للطائرات الاسرائيلية المغيرة واشتبكت فوق منطقة القناة مع مجموعة من طائرات الـ « ميراج » ، ولكن هذه الطائرات اضطرت اثناء الاشتباكات الى ترك مسرح العمليات بسبب نفاذ وقودها . وقد حاول طياروها الهبوط في المطارات المصرية ، لكن دون جدوى : فقفز بعضهم بالمظلات ، على حين حاول البعض الآخر الهبوط بطائراتهم لكنهم لم يوفقوا ، فتحطمت طائراتهم وقتل بعضهم . وفي الوقت نفسه ، اقلعت ٨ طائرات « ميغ ـ ٢١ » اخرى من عدة مطارات ، وخاضت معارك جوية يائسة مع الطائرات الاسرائيلية ، وتمكنت من اسقاط طائرتي « مسيتر ٤ أ » في الاشتباكات الجوية التي دارت قبل ان تهبط اضطراريا في المطارات المدمرة [٥٠] . كما تمكنت ٤ طائرات « ميغ ـ ٢١ » من الاقلاع واشتبكت مع ٤ طائرات اسرائيلية من نوع « ميراج » ، وتمكنت من اسقاط اثنتين منها قبل ان تهبط اضطراريا بسبب نفاذ وقودها [٥١] . ومن جهة اخرى ، ذكرت المصادر

الاسرائيلية ، بعد انتهاء الهجوم ، انه تم على الاقل تدمير ٨ مجموعات من طائرات « الميغ » على المدارج عندما حاول طياروها الاقلاع بها [٥٢] .

ومن الجدير بالذكر انه في اثناء بدء الهجوم الاسرائيلي على المطارات المصرية ، كان المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ، والفريق الجوي محمد محمود صدقي قائد سلاح الطيران ، ومعهما عدد من كبار ضباط هيئة الاركان المصرية محلقين في الجو بطائرة نقل من طراز « اليوشن ١٤ » . فقد اقلعت هذه الطائرة في الساعة ٨,١٠ ، وكانت وجهتها مطار « بئر جفجافة » في سيناء ، حيث كان مقررا عقد اجتماع يضم قادة الاسلحة والفرق والالوية المصرية في سيناء يتم فيه بحث آخر تطورات الوضع العسكري ، وكان الجميع بانتظار وصول طائرة المشير عندما بدأ الهجوم الجوي [٥٣] . وما ان حلقت الطائرة فوق « بئر جفجافة » حتى امرت بالعودة الى القاهرة ، حيث هبطت في مطار القاهرة الدولي بعد ساعتين من بدء الهجوم : اي في الساعة ١٠,٤٥ [٥٤] . وقد حدثت تطورات مذهلة وخطرة اثناء هذه الفترة ، وتم فيها تدمير نحو ٧٥٪ من مجموع طائرات السلاح الجوي المصري . وكانت هذه المدة كافية لاحداث الارباك والفوضى في صفوف القوات المسلحة المصرية : حيث كان كبار القادة ، ومعهم كافة الاوامر والتعليمات ، بعيدين عن وحداتهم خلال هذه الفترة الثمينة ، بالاضافة الى صدور الاوامر الى بطاريات المدفعية المضادة للطائرات المصرية في منطقتي القناة وسيناء بعدم فتح النيران على الطائرات التي تظهر فوق مواقعها طوال مدة رحلة طيران طائرة المشير من مطار القاهرة الى « بئر جفجافة » ، والتي تستغرق قرابة ٧٥ دقيقة [٥٥] . اذاً ، وبالاضافة الى عنصر المباغتة ، يمكن اضافة عناصر الارباك والفوضى وغياب القادة عن مواقعهم الى العوامل التي كانت سببا في شل الطيارات والوحدات المصرية وجعلتها غير قادرة على القيام بواجباتها بالفاعلية المطلوبة .

ومن الامور التي ساعدت على نجاح الضربة الجوية الاجهاضية ، المعلومات الدقيقة التي كانت اجهزة المخابرات والاستخبارات الاسرائيلية قد تقدمت بها للقيادة الجوية في اسرائيل عن سلاح الطيران المصري، وشملت تلك التي لها علاقة بقادته وطياريه وفنييه وقواعده واسرابه العاملة : تحركاتها وعدد طائرات كل منها ، وقواعد اجهزة الرادار ، الخ .. ومعلومات تتعلق ببدء عمل كبار الضباط ، والتحاق الطيارين والفنيين وصغار الضباط بمراكز اعمالهم ، ومواعيد تناولهم وجبات الطعام . كما ان هذه الاجهزة اجادت في وضع تصورها وتقديرها للموقف العام في كافة الجبهات العسكرية ، لا سيما أوضاع الاسلحة الجوية العربية الاربعة (المصري - السوري - الاردني - العراقي) وجاءت حساباتها مطابقة تماما للواقع العام . فمثلا ، كانت هذه الاجهزة على علم بموعد رحلة المشير وبالامر الذي كان قد صدر لوسائط الدفاع الجوي الارضية ، كما انها كانت تعلم بتعليمات الفريق صدقي الاخيرة التي كان قد اصدرها في اليومين الاخيرين اللذين سبقا الضربة لسربين من الطائرات المقاتلة والمعترضة من طراز « ميغ - ١٧ » و « ميغ - ٢١ » للتحليق في الجو بدوريات مراقبة وحماية على طول الحدود بصورة متواصلة ، اعتبارا من الساعة ٤,٠٠ حتى الساعة ٨,٠٠ بتوقيت القاهرة . لهذا ، وضعت القيادة الجوية الاسرائيلية حساباتها على اساس ان تكون الطائرات الاسرائيلية فوق اهدافها في الوقت الذي تكون فيه كافة طائرات الدوريات المصرية المشار اليها قد هبطت في قواعدها [٥٦] .

وعلى صعيد الهجمات الجوية الاسرائيلية على المطارات المصرية ، شنت ٥ موجات من الطائرات الاسرائيلية هجماتها ، في المرحلة الاولى ، على ١٧ قاعدة جوية مصرية بصورة متواصلة لمدة ٨٠ دقيقة ، ابتداءً من الساعة ٨,٤٥ ، وهي موعد بدء هجوم الموجة الاولى ، حتى الساعة ١٠,٠٥ ، بفارق ١٠ دقائق بين كل موجة واخرى [٥٧] . وقد اعادت هذه الطائرات هجماتها في المرحلة الثانية الساعة ١٠,٠٥ ، ، متبعة الاسلوب نفسه ولمدة ٨٠ دقيقة اخرى انتهت في الساعة ١١,٢٥ ، حيث انهت هذه الطائرات مهمتها الرئيسية بتدمير اكثر من ٧٥٪ من الطائرات المصرية (اي اكثر من ٣٠٠ طائرة) وتعطيل معظم المدارج التابعة للقواعد الجوية الرئيسية المصرية (١٧ مطاراً) ووقفها عن العمل بصورة نهائية [٥٨] .

بين الساعة ١١,٢٥ والساعة ١٢,٠٠ ظهرا ، توقفت اكثر طائرات سلاح الجو الاسرائيلي عن العمل للتزود بالوقود واجراء الكشوفات الضرورية عليها . وفي الساعة ١٢,١٥ هاجمت الطائرات الاسرائيلية مطار **الغردقة** مرة اخرى ، وفي الساعة ١٢,٣٠ هاجمت مطار **الاقصر** . ومرة اخرى ، في الساعة ١٨,٠٠ ، هاجمت مطار **رأس بناس** في اقصى الجنوب . وفي الساعة ١٧,١٥ هاجمت مطار القاهرة الدولي [٥٩] . ومن الاسباب التي دفعت القيادة الجوية في اسرائيل الى مهاجمة المطارات المذكورة ، في هذه الاوقات المتأخرة ، توقعها ان تقوم القيادة المصرية بتهريب عدد من الطائرات المرابطة في الشمال وفي قلب مصر والقناة اليها ، بالاضافة الى الطائرات المقاتلة المصرية التي تم نقلها من المطارات اليمنية وتجميعها في الاقصر ورأس بناس . ولما كانت القيادة الجوية الاسرائيلية تهدف الى القضاء على سلاح الجو المصري قضاء تاماً ، فقد ارسلت طائراتها الى هذه المطارات في محاولة منها لاصطياد ما تبقى سالما من الطائرات المصرية وتدميرها وهي جاثمة على الارض .

اما اجهزة الدفاع الجوي المصرية وصواريخ ارض ـ جو من نوع (سام ـ٢) ، فقد اطلقت عدة صواريخ منها على الطائرات الاسرائيلية المغيرة ، لكنها جميعاً لم تصب اهدافها ، والسبب في ذلك يعود الى ان هذه الصواريخ معدة في الاساس للعمل ضد الطائرات التي تحلق على ارتفاعات تزيد عن ٢٠,٠٠٠ قدم وحتى ٦٠,٠٠٠ قدم . لقد اثبتت الاحداث ان هذه الصواريخ عديمة الفائدة عند استعمالها ضد الطائرات التي تطير على ارتفاعات منخفضة[٦٠] . فكان ذلك سببا من الاسباب التي ضمنت للطائرات الاسرائيلية حرية العمل طوال الساعات التي ظلت تهاجم فيها المدارج والطائرات الرابضة في المطارات الواقعة في قلب مصر ، دون ان تتكبد اية خسائر تذكر ، كما ضمن لها ذلك حرية العمل ضد هذه القواعد الصاروخية نفسها .

وعلى الرغم مما حدث ، قام الطيارون المصريون بما يشبه المعجزة ، وتمكنوا من التحليق في الجو بـ ١٣٣ طلعة جوية . وقد ذكر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بعد الحرب ، ان ٤٠ طيارا استشهدوا في المعارك [٦١] ، وهذا دليل على شجاعة الطيارين المصريين والطواقم الارضية التي ساعدتهم على الانطلاق بطائراتهم الى الجو ، وهو دليل قاطع على ان مسؤولية ما حدث لسلاح الجو المصري تقع على كبار قادة السلاح وحدهم .فقد قدم صغار الضباط ما عليهم وابلوا بلاء حسنا .

لقد تقرر مصير الحرب بعد ثلاث ساعات من اندلاعها ، واصبح واضحا ان القوات

المصرية البرية والبحرية ستقاتل في سيناء وفي عرض البحر تحت اقصى الظروف ، وفي غياب اي دعم من قبل سلاح الجو . وبعد ثلاث ساعات تقدم الجنرال مردخاي هود بتقريره الاول الى رئاسة الاركان العامة واعطى الصورة التي لا تكاد تصدق الى كبار القادة العسكريين الذين نقلوا بدورهم ما جاء في التقرير الى وزير الدفاع ورئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي . وكان التقرير دقيقا فقد ذكر فيه انه تم تدمير ثلثي سلاح الجو المصري ، (اي حوالى ٣٠٠ طائرة ، تابعة لخط القتال الاول من ضمنها ٣٠ قاذفة قنابل متوسطة بعيدة المدى من طراز « تي يو ـ ١٦ ») . كما تمت مهاجمة ١٧ قاعدة جوية مصرية [٦٢] . وكانت قيادة سلاح الجو الاسرائيلي قد اصدرت تعليماتها الى الطيارين الذين اوكل اليهم مهاجمة المطارات المصرية في سيناء بعدم مهاجمة مدارج مطار العريش والابقاء على ٣٥٠٠ قدم صالحة للهبوط من اصل ٧٠٠٠ قدم هي طول المدرج الرئيسي في قاعدة « جبل لبنى » . وكان الهدف من ذلك هو منع الطائرات المصرية النفاثة من استخدام هذه المدارج وابقائها صالحة لاستقبال طائرات النقل الاسرائيلية من طراز « داكوتا » و« نور اطلس » التي تتطلب ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ قدم فحسب . وقد قدرت هذه القيادة انه اذا ما سارت الخطة الموضوعة كما هو مخطط لها ، فإنها (القيادة العسكرية الاسرائيلية) ستكون بحاجة الى مدارج مطاري « العريش » و « جبل لبنى » لنقل التعزيزات والامدادات جواً الى القوات الاسرائيلية العاملة في جبهات القتال في سيناء [٦٣] .

ومما يجدر ذكره ، ان القيادة الاسرائيلية كانت قد ابقت ١٢ طائرة من طراز « ميراج » لحماية الاجواء الاسرائيلية طوال مدة مهاجمة طائراتها للمطارات المصرية ، حيث استمرت ٨ طائرات منها محلقة في الجو بصورة مستمرة ، في حين ظلت ٤ طائرات على المدارج في حالة استعداد قصوى [٦٤] . اما طائرات « فوغا ماجستير » الستين التي لم تشترك في الهجوم الجوي على مصر ، فقد ظلت على اهبة الاستعداد للمشاركة في الاسناد الجوي القريب للقطاعات البرية . واذا نحن استثنيناها يكون مجموع الطائرات التي شاركت في الهجوم الجوي الخاطف على المطارات المصرية حوالى ٢٤٠ طائرة [٦٥] .

وقد فقدت اسرائيل ، في اليوم الاول ، ٢٦ طائرة مقاتلة تم اسقاطها اما بواسطة طائرات « الميغ » المصرية ، اثناء الاشتباكات الجوية ، او بواسطة وسائط الدفاع الجوي المضادة للطائرات . وكانت القيادة الاسرائيلية قد ذكرت ان معظم الطائرات تقريبا ، وعلى الاخص « المستير » و« الاريغان » التي شاركت في الهجوم الجوي ، قد تعرضت للاصابة ، كل منها اما بطلقة او بعدة طلقات ، لكنها عادت جميعها سالمة الى قواعدها [٦٦] . وقد ذكرت المصادر نفسها ان اصلاح كل من هذه الطائرات واعادتها الى خط القتال الاول كان لا يستغرق اكثر من ساعة واحدة . كما روت هذه المصادر ان كافة الطائرات المصرية التي جرى تدميرها على الارض قد دمرت بواسطة المدافع الرشاشة للطائرات [٦٧] . ومن جهة ثانية ، اعلن الجنرال هود ، قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، بعد الحرب ، ان نسبة الطائرات الاسرائيلية الصالحة وصلت في الساعة ٧,٤٥ من صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ ، الى ٩٩٪ ، وان اعادة تسليح الطائرات وتزويدها بالوقود واجراء الكشوفات الضرورية عليها بعد كل رحلة جوية قبل انطلاقها مرة ثانية الى الجو ، كانت تستغرق ٧ ـ ١٠ دقائق . كما ذكر ان بعض طياريه قاموا بما مجموعه ٨ طلعات جوية في اليومين الاول والثاني ، وان مجموع الطلعات الجوية التي سجلت في اليومين المذكورين بلغت

حوالى ٥٠٠ طلعة في كل منهما[٦٨] .

الجبهة الاردنية : ٥ حزيران ١٩٦٧ : ظل كل شيء هادئا في هذه الجبهة . وفي الساعة ٩,٠٠ من يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ تسلم الملك حسين برقية مستعجلة من المشير عبد الحكيم عامر ، يعلمه فيها بنشوب القتال على نطاق واسع بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية . وفي نهايتها حث المشير عامر الملك حسين على أن يبدأ الاردن عملياته العسكرية فورا ضد اسرائيل ، كما نصت الخطة الموضوعة [٦٩] . وفي الساعة ٩,٣٠ وجه الملك حسين كلمة الى الشعب الاردني عبر الاذاعة الاردنية ، اعلن فيها ان الاردن اصبح في حالة حرب مع اسرائيل ، وانه ، تبعا للاتفاقات الموقعة مع الدول العربية ، سيفي بالتزاماته ، وان القوات الاردنية اصبحت ، منذ تلك اللحظة ، بأمرة الفريق عبد المنعم رياض [٧٠] . وفي وقت لاحق ، وافق الملك حسين على ان يقوم الفريق رياض باتخاذ ما يراه مناسبا لقيام تنسيق فعال مع كل من سوريا والعراق .

وفي الساعة ١٠,٢٠ ، دخل جنود الجيش الاردني المنطقة الحرام من جبل المكبر ، وسيطروا على المقر العام للامم المتحدة فيه [٧١] . وبعد الساعة ١١,٠٠ ، اقلعت الطائرات الاردنية من طراز « هوكر هنتر » من قاعدتها في المفرق ، وهاجمت عدة اهداف عسكرية في قلب اسرائيل . ومن هذه الاهداف اربعة مطارات عسكرية هي : **عين شيمر ـ هيرتزليا ، كفار سيركن ومجدو** ، ثم اعادت مهاجمتها لهذه الاهداف ثلاث مرات . وقد تمكن الطيارون الاردنيون ، في هجومهم على مطار كفار سيركن ، من تدمير طائرتين من نوع « بايبر كاب » وطائرة نقل من نوع « نور اطلس » [٧٢] .

وكان الاردن قد اجرى اتصالا مع القيادتين السورية والعراقية في الساعة ٩,٠٠ ، طالبا القيام بهجمات جوية مشتركة ضد اسرائيل . فأجاب السوريون طالبين منحهم وقتا كافيا لاعداد طائراتهم للعمل . اما العراقيون ، فوافقوا وقالوا أن طائراتهم في طريقها الى قواعدهم المتقدمة . ومرة اخرى ، جرى الاتصال بالسوريين فافادوا بأنهم لا زالوا يعدون الطائرات . لذلك ، وفي الساعة ١١,٠٠ ، امرت الطائرات الاردنية بالتحرك نحو اهدافها المحدده [٧٣] .

والجدير بالذكر ان الملك حسين قدر ، في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ ، انه لو تمكن السوريون من اعداد طائراتهم للعمل في وقت مبكر ، ولو تمكن العراقيون من اعداد طائراتهم المعترضة والقاذفة المقاتلة والقاذفات الخفيفة والمتوسطة بعيدة المدى ايضا في وقت مبكر ، ولو وصلت انباء الهجوم على مصر في اللحظة نفسها التي كانت فيها الطائرات الاسرائيلية تهاجم المطارات المصرية ، لكان بالامكان اعتراضها في طريق عودتها الى مطاراتها او منعها من الهبوط في المطارات المحددة لها ، وذلك عن طريق مهاجمة الطائرات العربية لمدارج مطاراتها . وقد يكون الملك حسين محقا في تصوره ، ولكن غاب عن باله ان مثل هذه الضربة تحتاج الى ما لا يقل عن ٤ اسراب جوية (كل سرب من عشرين طائرة) ، من الانواع القاذفة ـ المقاتلة القادرة على حمل العدد الكافي من القنابل والصواريخ ، والتي بمقدورها الوصول الى المطارات في قلب اسرائيل ، والبقاء محلقة فوقها على الاقل مدة ١٥ دقيقة لاصطياد الطائرات الاسرائيلية ومنعها من الهبوط وهي في طريق عودتها من مصر ، على ان يتم استبدالها بشكل متواصل بغيرها من الطائرات ، حتى لا يترك اي مجال للطائرات الاسرائيلية بالهبوط في مطاراتها . وهنا يجب ان نملك الجرأة

لنقول انه لا سلاح الطيران السوري وقتها كان في وضع يسمح له بالمشاركة في مثل هذه الضربة ، لقصر مدى طائراته القاذفة المقاتلة من نوع « ميغ - ١٧ » ولمحدودية حمولتها الخارجية من القنابل ، ولعدم قدرة طياريه على القيام بمثل هذه المهام ، ولا سلاح الطيران العراقي ايضا كان في وضع يؤهله للقيام بهذه الضربة ، وان كانت طائراته من طراز « هوكر هنتر » و « اليوشن ٢٨ » و « تي يو - ١٦ » قادرة على ذلك ، فقد كان يفتقر وقتها الى القيادة الجوية الواعية القادرة على تحمل مثل هذه المسؤولية والى العدد الكافي من الطيارين الجاهزين . كما ان الاردن نفسه لم يكن في وضع يسمح له بالنهوض بمثل هذه المسؤولية لمحدودية عدد الطائرات القاذفة - المقاتلة التي كان يمتلكها . ولكن ، من ناحية اخرى ، يمكن القول ، استنادا الى المفاهيم الاستراتيجية والتكتيكية ، ان هذه الفكرة تعتبر السلاح المضاد الوحيد والفعال الذي كان بمقدور القيادات العربية ان تنفذها لافشال خطة الحرب الاسرائيلية التي نفذت في تلك الحرب .

وعلى صعيد عمليات سلاح الجو العراقي ، قامت الطائرات العراقية القاذفة المقاتلة بمهاجمة مطار اللد (٧٤) .

وقد ردت اسرائيل على هذه الهجمات الاردنية - العراقية ، بهجوم جوي خاطف على مطاري عمان والمفرق . ففي الساعة ١٢,٣٠ ، هاجم تشكيلان من الطائرات الاسرائيلية ، من طراز « ميراج » و « سوبر مستير » ، **قاعدة المفرق الجوية** وتمكنا من مفاجئة الطائرات الاردنية وهي جاثمة على الارض ، بعد ان عادت لتوها الى قاعدتها اثر مهاجمتها عدة اهداف عسكرية اسرائيلية ؛ فهاجم التشكيل الاول مدرج الطائرات ، ثم تلاه التشكيل الاخر فوراً فهاجم الطائرات على الارض ، ونجح في تدمير ٢٣ طائرة اردنية وهي جاثمة على الارض ، هي كل ما يملكه سلاح الجو الاردني من قاذفات مقاتلة . كما استشهد في الهجوم الطيار الاردني الوحيد الذي قتل في الحرب الرائد الطيار فراس العجلوني * . ومن جهة اخرى ، هاجم تشكيل اسرائيلي آخر **قاعدة عمان الجوية والمطار المدني** ، فركز هجماته على المنشآت والابنية وطائرات النقل العسكري وطائرات الخطوط التي كانت جاثمة على ارض المطار الدولي ، كما

---

* فراس العجلوني هو من الطيارين المعروفين شخصياً من الكاتب . وكان احد طياري دورته ، وكانت تربطه به صلاة اخوية وثيقة وله معه ومع بقية افراد الدورة ذكريات جميلة . فقد امضيا مع بقية افراد الدورة وعددهم ٣ ، معظم اوقات التدريب أكان ذلك في حلب في الكلية الجوية السورية في عام ١٩٥٦ ، او في عمان او في بريطانيا . ان فراس كان يعتبر طيارا ناجحا ذو كفاءة قتالية عالية . اما بقية افراد الدورة فهم :

١ - الملازم الطيار مروان زكريا : استشهد في عام ١٩٥٩ في حادث سقوط طائرته وهي من طراز « هوكر هنتر » في خو قرب الزرقاء .

٢ - الرائد الطيار نصري حجيوان : طيار ذو كفاءة قتالية عالية ، شارك في معارك حزيران ١٩٦٧ ، وابلى بلاء حسنا . وتمكن من اسقاط عدة طائرات اسرائيلية . ترك الخدمة مع سلاح الطيران الاردني بعد حرب عام ١٩٦٧ وهو يعمل الآن طياراً مدنيا مع شركات الطيران العربية .

٣ - الرائد غازي حامد : احد افراد الأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن . ترك العمل مع سلاح الجو لاسباب صحية وانتقل للعمل في الجيش الأردني قائداً لاحد كتائب المشاة . توفي نتيجة اصابته بمرض السرطان في حوالي العام ١٩٧٥ .

هاجمت طائرتان من التشكيل القصر الملكي في عمان والحقت به بعض الاضرار . وقد نجم عن هذا الهجوم تدمير طائرتي « الويت ٣ » وست طائرات نقل من نوع « داكوتا » وطائرة نقل صغيرة من نوع « دوف » . وفي اثناء الهجمات الجوية التي شنتها الطائرات الاسرائيلية على مطاري عمان والمفرق ، والتي نفذت على دفعتين ، تمت الطلعة الاولى منهما في الساعة ١٢,٣٠ والثانية في الساعة ١٣,١٠ وانتهت في الساعة ١٤,٣٠ ، تم اسقاط ٦ طائرات اسرائيلية ، اربع منها اسقطت في الاشتباك الجوي الذي دار فوق القاعدة بين الطائرات الاسرائيلية ، وثلاث طائرات اردنية كانت عائدة من مهمتها فوق اسرائيل ، واسقطت اثنتان بواسطة المقاومات الارضية [٧٥] . وفي الطلعة الجوية الثانية هاجم تشكيل اسـرائـيلي **قاعدة الرادار** في عجلون والحق بها اضرارا جسيمة ادت الى تعطيل كافة معداتها وتجهيزاتها [٧٦] .

بعد ان تم تدمير كافة طائرات سلاح الجو الاردني ، طلب من الطيارين الاردنيين الباقين وعددهم ١٤ ، التوجه الى قاعدة « هـ ٣ » العراقية ، حيث تم الحاقهم بسرب عراقي قوامه طائرات من نوع « هوكر هنتر » . وكانت قيادة سلاح الجو العراقي قد نقلت الى قاعدة « هـ ـ ٣ » سربان من طائرات « هنتر » وآخر من طراز « ميغ ٢١ » مع عدد من طائرات النقل [٧٧] .

وعلى صعيد آخر ، ركزت التشكيلات الجوية الاسرائيلية هجماتها على اللواء ٤٠ المدرع الذي تحرك بأمر من القيادة الاردنية في عمان ، للعمل في منطقة جنين ، ليقوم بواجب دفاعي في هذا القطاع الشمالي . كما ركزت تلك التشكيلات هجماتها على اللواء المدرع ٦٠ الذي تحرك ايضا الى منطقة الخليل ليتحمل مسؤولية الدفاع عن هذا القطاع الجنوبي الهام . واتجهت تشكيلات جوية اسرائيلية اخرى لتهاجم اللواء الثامن العراقي وكتيبة تابعة لجيش التحرير الفلسطيني كانت برفقته على الطريق الصحراوي (هـ ـ ٤ ـ المفرق ـ عمان) وكانا في طريقهما الى ارض المعركة في الضفة الغربية . وفي جنين واصلت الطائرات الاسرائيلية مهاجمتها للدبابات الاردنية طوال بعد ظهر اليوم الاول ، فتكبد اللواء ٤٠ خسائر فادحة في معداته واسلحته [٧٨] . ومن جهة اخرى تكبد كل من اللواء ٦٠ واللواء العراقي والكتيبة الفلسطينية خسائر جسيمة في المعدات والتجهيزات والاسلحة ، نتيجة الغارات الجوية المتلاحقة التي ظلت الطائرات الاسرائيلية تشنها طوال بعد ظهر ذلك اليوم وليلة ٥ ـ ٦ حزيران ١٩٦٧ دون توقف [٧٩]

الجبهة السورية : ٥ حزيران ١٩٦٧ : في الساعة ٩,٠٠ من يوم ١٩٦٧/٦/٥ ، طلب الفريق عبد المنعم رياض ، بوصفه قائدا للقوات الاردنية المسلحة ، من القيادة السورية القيام بهجمات جوية اردنية ـ سورية ـ عراقية مشتركة ضد اسرائيل . فردت القيادة السورية بالايجاب ، لكنها طلبت امهالها بعض الوقت لاعداد الطائرات للعمل . وفي الساعة ١١,٤٥ تم تجهيز الطائرات ، فاقلعت ١٢ طائرة من طراز « ميغ ٢١ » من القواعد السورية واتجهت نحو الارض المحتلة ، وبوصولها انقسمت الى عدة مجموعات تولت كل منها مهاجمة الاهداف المحددة لها ؛ فهاجم قسم منها مصفاة النفط في حيفا ، وهاجم قسم آخر قاعدة رمات دافيد ، وقسم ثالث مطار روش بيذا ورابع مطار مجـدو ؛ حيث الُحقت بعض الاضرار بالتجهيزات والمنشآت الاسرائيلية [٨٠] . وفي الساعة ١٢,١٥ ، ردت اسرائيل على هذه الهجمات بمهاجمة قواعد جوية

في سوريا هي : المزة ، الضمير ؛ مرج ريال ، صيقل ، ت ـ ٤ ، واستمرت الهجمات مدة ٢٠ دقيقة ، الحقت خلالها خسائر كبيرة ببعض المنشآت العسكرية في المطارات التي هوجمت ، كما جرى تدمير العدد التالي من الطائرات : ٣٢ طائرة « ميغ ـ ٢١ » و٢٣ طائرة « ميغ ـ ١٧ » و « ميغ ـ ١٥ » وطائرتين من نوع « اليوشن ـ ٢٨ » و٣ طائرات هليوكبتر من نوع « مي ـ ٤ » . وفي اثناء هجماتها الجوية المتلاحقة واجهت الطائرات الاسرائيلية المغيرة مقاومة ارضية عنيفة تم خلالها اسقاط ٤ طائرات اسرائيلية من نوع « مستير ٤ أ » [٨١] .

وعندما انهى السلاح الجوي الاسرائيلي جولاته ضد الاسلحة الجوية الثلاثة (المصري ـ الاردني ـ السوري) بنجاح كبير ، واتم تدمير القسم الاكبر من طائراتها القاذفة ـ المقاتلة والقاذفة الخفيفة والمتوسطة ، ركز اهتمامه طوال بعد ظهر اليوم الاول على مهاجمة المطارات المصرية مرة اخرى ، بقصد تعطيلها بصورة نهائية ، وجعلها عديمة الفائدة من الناحية العسكرية [٨٢] . كما اتجهت تشكيلات جوية اخرى من طائراته القاذفة المقاتلة لمهاجمة ١٦ محطة رادار مصرية في شبه جزيرة سيناء ومنطقتي الدلتا والقناة ، بقصد تدميرها وتعطيلها، والحاق افدح الخسائر بأجهزتها الدقيقة [٨٣] ، على حين نشطت طائراته المعترضة من طراز « ميراج ٣ سي » ، التي انتظمت في دوريات قتال جوية ، مواصلة تحليقها في الاجواء الاسرائيلية لتأمين الحماية الجوية اللازمة ولمنع ما تبقى من طائرات عربية ، لا سيما العراقية منها ، وما تبقى من سلاح الجو المصري ، من التسلل الى اجوائها [٨٤] .

ومع انتهاء اليوم الاول ، تمكن سلاح الجو الاسرائيلي من تحقيق نصر معنوي كبير لا يقل اهمية عن النصر الحربي الذي حققه في جبهات القتال الثلاث ؛ فقد تمكن ، بفضل هجماته الجوية الكثيفة المتواصلة ، من التأثير على المعنويات بين الجنود والمدنيين العرب ، حيث كان اول المتأثرين بذلك جنود بطاريات المقاومات الارضية ، الذين خفت نيرانهم ومقاومتهم للطائرات الاسرائيلية المغيرة بشكل ملحوظ ؛ مما منح الطائرات الاسرائيلية حرية اكبر في العمل ضد القوات البرية العربية في الجبهات الثلاث ، لا سيما الجبهتين المصرية والاردنية ، بشكل لم تكن القيادة الجوية في اسرائيل تتوقعه . وهكذا حقق سلاح الجو الاسرائيلي ، في مدة لا تزيد من ١٢ ساعة السيطرة الجوية المطلقة على سماء منطقة الشرق الاوسط .

اليوم الثاني : الثلاثاء ٦ حزيران ١٩٦٧

الجبهة المصرية : واصلت الطائرات الاسرائيلية مهاجمتها للمطارات وقواعد الرادار المصرية في محاولة لتدمير ما تبقى من طائرات واجهزة فيها ، خصوصاً بعد ورود انباء عن وصول عدد من الطائرات الجزائرية الى مصر . كما بدأت الطائرات الاسرائيلية شن الهجمات المكثفة المتواصلة ضد القوات البرية المصرية التي كانت لا تزال قوية وصامدة في جبهات القتال في قطاعات رفح وابو عجيلة والكونتيلا ، على حين اتجهت تشكيلات اخرى من الطائرات المعترضة وطائرات الاستطلاع والتصوير الجوي الاسرائيلية للتحليق عميقا في اجواء بعض الدول العربية وعلى طول الحدود معها ، بقصد جمع المعلومات المطلوبة عن تحركات قواتها العسكرية [٨٥] .

وعلى صعيد آخر ، شنت طائرتان مصريتان من طراز « ميغ ـ ١٧ » في فجر يوم الثلاثاء ١٩٦٧/٦/٦ ، هجوما على القوات الاسرائيلية في قطاع العريش ، وامطرتها بنيران مدافعها

الرشاشة ، ملحقة بصفوفها عدداً من الخسائر البشرية [٨٦] . كما شنت الطائرات المصرية ٣ او ٤ هجمات جوية اخرى على القوات الاسرائيلية في اماكن مختلفة من سيناء [٨٧] .

الجبهة الاردنية : في فجر ١٩٦٧/٦/٦ ، انطلقت طائرة عراقية من القاذفات المتوسطة بعيدة المدى من نوع « تي يو ـ ١٦ » من قاعدة الحبانية في العراق ، واتجهت الى قلب اسرائيل ، حيث نجحت في الوصول الى هدفها في مدينة ناتانيا ، وتمكنت من القاء قنابلها ، فاصابت مصنعا والحقت به اضراراً جسيمة ، والحقت بعماله عدداً من الاصابات . غير ان المقاومات الارضية الاسرائيلية تمكنت من اسقاطها في وادي جزربل [٨٨] . وفي الساعة ٥,٠٠ من اليوم نفسه ، اتجهت اربع مجموعات من الطائرات الاسرائيلية لمهاجمة قاعدة « هـ ـ ٣ » العراقية ، التي بدأ سلاح الجو العراقي يستخدمها في عملياته ضد اسرائيل . وقد اقتصرت هجمات الطائرات الاسرائيلية على هذا المطار لان سائر المطارات العراقية كانت خارج مدى عملها . فتصدت الطائرات العراقية (بطياريها العراقيين والاردنيين) لهذه الطائرات ، ودارت فوق القاعدة معارك جوية حامية ، تمكنت الطائرات العراقية خلالها من اسقاط تسع طائرات اسرائيلية في يوم ١٩٦٧/٦/٦ [٨٩] .

وعلى صعيد الدعم الجوي القريب للقطعات البرية الاسرائيلية ، التي كانت تقاتل في قطاعات جنين وقلقيلية والقدس والخليل ، واصلت طائرات « الفوغا ماجستير » الاسرائيلية مهاجمتها لمواقع الدبابات والمدفعية الاردنية المشتبكة في القتال ولارتال الآليات والدبابات الاردنية المنسحبة والمتقدمة من والى ساحات القتال في الضفة الغربية . وقد ركزت هجماتها بصورة رئيسية على محاور القدس اريحا ـ السلط ، والقدس جسر سويمة ـ ناعور ، ونابلس وادي الباذان ـ جسر دامية ـ السلط ، وجنين ـ نابلس ، وطولكرم ـ نابلس رام الله . كما واصلت هذه الطائرات شن الهجمات المتواصلة على اللواء العراقي الميكانيكي الثامن المتقدم الى الضفة الغربية وبرفقته الكتيبة الفلسطينية على محور عمان ـ السلط ـ جسر دامية [٩٠] ، بينما شنت الطائرات الاسرائيلية من طراز « مستير ٤ أ » و « اوريغان » هجمات بشكل متواصل على القوافل العراقية المتقدمة من العراق الى الاردن على محور « هـ/٣ ـ هـ ـ/٤ ـ المفرق » التابعة للواء المشاة العراقي رقم ٢٧ واللواء المدرع العراقي السادس ، وكان العراق قد حرك هذه القوات لنجدة الجبهة الاردنية بناء على طلب من الفريق عبد المنعم رياض منذ اول يوم من ايام القتال [٩١] .

الجبهة اللبنانية : لم يتحرك سلاح الجو اللبناني في اليوم الاول ، نظرا لصغر حجمه ولعدم تلقيه امراً بالحركة من القيادة العربية المشتركة ، حيث كان لبنان عضوا في هذه القيادة العسكرية . وكان هذا السلاح يتكون ، في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٢ طائرة مقاتلة معترضة من طراز « ميراج ٣ إي » و٨ ـ ١٠ طائرات « هوكر هنتر » و٦ طائرات قاذفة ـ مقاتلة من طراز « فامبير » و١٠ طائرات هليوكبتر من نوع « الويت » . غير انه في الساعة ٩,٠٠ من يوم ١٩٦٧/٦/٦ ، تحركت طائرتان قاذفتان مقاتلتان من طراز « هوكر هنتر » في دورية حراسة على الحدود الجنوبية ، ودخلتا المجال الجوي الاسرائيلي في الشمال . وعلى الفور تصدت لهما الطائرات المقاتلة الاسرائيلية فحدث اشتباك جوي صغير اسقطت فيه طائرة لبنانية من طراز

« هوكر هنتر » [٩٢] وكان هذا الاشتباك الاول والاخير الذي حدث بين الطائرات الاسرائيلية والطائرات اللبنانية طوال الحرب .

سير الحرب الجوية منذ صبيحة ٧/ ٦/ ١٩٦٧ وحتى توقف القتال .

منذ انهت الطائرات الاسرائيلية تدمير كافة المطارات العربية المحيطة باسرائيل والقريبة من ساحات القتال ، والتي كانت تشكل مصدر خطر عليها وعلى قواتها العاملة في ارض المعركة ، حددت مهامها القتالية منذ صبيحة ١٩٦٧/٦/٧ باربع رئيسية هي :

١ ـ تقديم الدعم الجوي للوحدات المدرعة الاسرائيلية العاملة في جبهتي القتال الاردنية والمصرية .

٢ ـ مطاردة وتدمير الطائرات العربية التي تظهر في الجو ، والتي نجت من الضربة الاولى .

٣ ـ قصف خطوط الدفاع والمواقع السورية في مرتفعات الجولان ، تمهيدا للهجوم المرتقب . فتعرضت هذه الخطوط الدفاعية لأعنف الهجمات واشدها في يومي ٧ و١٩٦٧/٦/٨ .

٤ ـ مطاردة فلول القوات المصرية المنسحبة غربا في سيناء، ومنعها من العبور للضفة الغربية لغرض تدمير دروعها ووحدات مدفعيتها واسلحتها الثقيلة الاخرى لاعطاء التشكيلات البرية الاسرائيلية فرصة لأسر اكبر عدد ممكن من القوات المصرية وما ينجو من هذه الاسلحة . ومطاردة فلول القوات الاردنية المنسحبة شرقا والاجهاز على وحداتها المدرعة وبطاريات مدفعيتها قبل تمكنها من عبور نهر الاردن الى الضفة الشرقية .

وهكذا ، ومع طلوع فجر ١٩٦٧/٦/٧ ، انقسم سلاح الجو الاسرائيلي الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الاولى : وجهت لتهاجم الجبهة المصرية .

المجموعة الثانية : وجهت باتجاه الجبهة الاردنية .

المجموعة الثالثة : وجهت شطر مرتفعات الجولان لتليين الدفاعات السورية .

وفيما تبقى من ايام في هذه الحرب القصيرة اي منذ ١٩٦٧/٦/٧ ، تمكنت الطائرات المصرية من التحليق في الجو بما مجموعه ٨٠ طلعة جوية ، كان اكثرها في محاولة لتقديم الدعم الجوي للقوات المصرية المنسحبة غربا في سيناء [٩٣] .

اما في الجبهة الاردنية فقد حاولت ٦ طائرات اسرائيلية يوم ١٩٦٧/٦/٧ ، من طراز « فوتور » و« ميراج » ، الاغارة على قاعدة « هـ ـ ٣ » مرة ثانية ، الا ان الطيارين الاردنيين والعراقيين تصدوا لها بطائرات « هوكر هنتر » و« ميغ ـ ٢١ » ، فدارت فوق المنطقة معركة جوية اسقطت فيها ٤ طائرات اسرائيلية ، قتل اثنائها طياران واسر اثنان . غير ان اسرائيل ادعت انها فقدت ٣ طائرات : اثنتين من طراز « فوتور » وطائرة واحدة من طراز « ميراج ٣ سي » [٩٤] . وهكذا ، اوقفت القيادة الجوية في اسرائيل نشاطاتها الجوية ضد قاعدة «هـ٣ »

ولم تحاول طائراتها الاقتراب منها حتى نهاية الحرب .

الجبهة السورية : ١٩٦٧/٦/٩ : لم تبدأ الهجمات البرية الاسرائيلية على الجبهة السورية الا في صبيحة يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٩ ، بعد ان انهارت جبهتا القتال المصرية والاردنية ، وتمكنت القوات البرية الاسرائيلية من الوصول الى مشارف القناة واحتلال شرم الشيخ وكافة الاراضي المصرية في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ، واحتلال الضفة الغربية بكاملها ، وبعد سيطرتها الكاملة على كامل التراب الفلسطيني ، وعلى الرغم من اعلان سوريا موافقتها على وقف اطلاق النار في الساعة ٤,٣٠ من صباح ١٩٦٧/٦/٩ . ففي الساعة ٩,١٥ من اليوم نفسه ، بدأت اعداد كبيرة من الطائرات الاسرائيلية مهاجمة المدن والمواقع العسكرية والقيادات وخطوط الدفاع السورية بقنابلها من عيار ٢٥٠ و٥٠٠ و١٠٠٠ رطل ، وبقنابل النابالم ، لتمهيد الطريق لجنود المشاة والمظليين الاسرائيليين الذين بدأوا اقتحام الهضبة من ثلاث نقاط عبر المحاور التالية :

المحور الاول في القطاع الشمالي من الجبهة : حيث خرقت القوات الاسرائيلية خطوط الدفاع السورية في مواجهة تل ابو خنزير في سهل الحولة ، وتقدمت باتجاه بانياس ومسعدة والقنيطرة .

المحور الثاني في القطاع الاوسط من الجبهة : حيث تقدمت القوات الاسرائيلية عبر جسر بنات يعقوب باتجاه كفر تفاح ثم القنيطرة .

المحور الثالث في القطاع الجنوبي من الجبهة : حيث تمكنت القوات الاسرائيلية من التقدم على محور فيق ـ العال ـ تل الفرس والقنيطرة .

ولم توقف القوات الاسرائيلية هجماتها الا في مساء يوم ١٩٦٧/٦/١٠ ، بعد صدور عدة قرارات عن مجلس الامن .

لقد استخدمت اسرائيل سلاحها الجوي على نطاق واسع ، في ايام ٧ و٨ و٩ و١٠/٦/١٩٦٧ ، ضد المدن والقواعد الجوية والاهداف الحيوية الاقتصادية والعسكرية السورية . وقالت التقارير الاسرائيلية ، بعد الحرب ، ان القتال في الجبهة السورية كان الاكثر دموية .

وهكذا تقرر مصير هذه الحرب التي بدأها سلاح الجو الاسرائيلي يوم الاثنين ١٩٦٧/٦/٥ في الساعة ٨,٤٥ بتوقيت القاهرة عمليا ، بعد اقل من ثلاث ساعات من بدئها ، وتمكن في ساعات معدودة من حسمها لصالح اسرائيل، فظل هذا السلاح خلالها نشيطاً وفعالاً حتى اوقف نشاطه تماما يوم السبت ١٩٦٧/٦/١٠ (الساعة ١٩,٣٠) . ويجدر بنا ذكر ما اورده عيزر وايزمن في مذكراته ، من انه ابلغ زوجته هاتفيا في الساعة ١٠,٠٠ من صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ بتوقيت اسرائيل بقوله لها : « استطيع ان ابلغك اننا ربحنا الحرب »[٩٥] .

وهنا نود ان نشير الى انه ليس صحيحا ما شاع وقتها من ان طائرات تابعة لدول اجنبية قد شاركت في القتال ؛ ان هذه الضربة الجوية الاجهاضية كانت حصيلة جهد متواصل استمر

١٦عاما .وكما قال عنها الجنرال مردخاي هود ،قائد سلاح الجو الاسرائيلي آنذاك، بعد توقف القتال : « امضينا ١٦ عاما نعمل بصمت وجد . لقد عشنا واكلنا ونمنا مع الخطة ، وكنا نعمل على اكمالها دون انقطاع » [٩٦] لقد تضافرت جهود كافة القيادات والاسراب والاقسام لتنفيذ الخطة ، التي كان من أسباب نجاحها :

١ ـ تحضير جيد للهجوم وانتقاء بارع للاسلحة التي ساهمت فيه .

٢ ـ القيادة الكفوّة والتخطيط الجيد .

٣ ـ اجهزة استخبارية ناجحة قدمت ادق المعلومات عن الاسلحة الجوية والجيوش العربية ، بالاضافة الى تقييم دقيق للوضع (اشرنا الى ذلك فيما مضى) .

٤ ـ طيارون بمستوى قتالي جيد نفذوا الخطة الموضوعة بنجاح .

٥ ـ تفوق نوعي في اعداد الاسلحة والمعدات والاجهزة الالكترونية الحديثة في الجانب الاسرائيلي ، يقابله عجز وتقصير واهمال في الجانب العربي .

٦ ـ انهيار تام للقيادات العربية العسكرية والسياسية في الساعات الاولى لاندلاع القتال .

٧ ـ ظروف واوضاع عربية مؤاتية ، اجادت اسرائيل في استغلالها .

٨ ـ ظروف واوضاع دولية مؤاتية بالاضافة الى الدعم الاميركي المادي والمعنوي .

وعلى الرغم من الانتصار الساحق الذي حققته القوات المسلحة الاسرائيلية ، فقد بالغت اسرائيل في استخدام اجهزة التشويش الالكترونية ، ان كان ذلك ضد اجهزة الرادار او كان ضد الصواريخ الموجهة او ضد الاجهزة السلكية واللاسلكية . ولم يعد سرا انها استخدمت في هذه الحرب ثلاث طائرات من نوع « داكوتا » مجهزة بأجهزة التشويش الالكتروني ، وتمكنت بواسطتها من التشويش على بعض اجهزة الرادار المصرية ، وذلك عن طريق القاء كميات كبيرة من القطع المعدنة في الجو [٩٧] .

انّ التشويش على اجهزة الرادار لم يعد شيئا خارقا ومستغربا في حروبنا المعاصرة ، في ظل التقدم التقني والعلمي الذي حققته البشرية . الا انه ليس صحيحا ان ما اصاب القيادات والجيوش العربية من فوضى وعجز وارباك كان حصيلة تدخل اجهزتها . لان هذا الارتباك نجم عن انهيار القيادات العسكرية العربية وتقصير القادة الكبار ، حيث لعبت الصدفة دورها بعد ذلك ولا شيء غيره .

وهناك عامل آخر نود التطرق اليه ، هو سفينة التجسس الاميركية « ليبرتي » (Liberty) المجهزة بأدق الاجهزة الالكترونية التي اكتشفتها الطائرات الاسرائيلية ابان احتدام القتال في سيناء في المياه الاقليمية لسيناء بعد ظهر يوم الخميس ١٩٦٧/٦/٨ ، معتقدة انها سفينة حربية مصرية ، مما دفع طائرتين اسرائيليتين من طراز « ميراج » الى مهاجمتها بأمر شخصي من الجنرال دايان [٩٨] . فالحقت بها خسائر مادية وبشرية كبيرة . فبالاضافة الى الاضرار التي

الحقت بالسفينة بلغت الخسائر في طاقمها ٣٤ قتيلا و٧٥ جريحا [٩٩]. فهذه السفينة تابعة للمخابرات المركزية الاميركية ، واغلب الظن انها ارسلت الى المنطقة لتراقب تطورات الحرب عن كثب. وربما تواجدت في المياه الاقليمية لسيناء وعلى مسافة ١٤ كم من العريش، لاطلاع المسؤولين في واشنطن ، اولاً بأول ، على تطورات المعارك الدائرة ، بالاضافة الى قيامها ببعض التجارب والاختبارات الفعلية على اجهزتها ومعداتها . ولا يستبعد ان تكون مهمتها ايضا قد اشتملت على جمع المعلومات الدقيقة ، عن عمل ودور الاسلحة السوفياتية في الحرب . ومهما يقل عن السفينة «ليبرتي »، فإن دورها في الحرب سيظل لغزا محيرا ، وستظل كافة التفسيرات التي صدرت عن دورها في الحرب مجرد تكهنات واستنتاجات لا تستند الى اية حقيقة . وربما يجيء الوقت لاماطة اللثام عن ذلك في المستقبل .

على اية حال ، فقد نقل الانتصار الذي حققته الطائرات الاسرائيلية ، سلاح الجو الاسرائيلي من واقع الى واقع . فقد تمكن في خلال الساعات الاولى من صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ ، وفي خلال ٣ ساعات ، من توجيه ضربة قاضية لسلاح الجو المصري وفي اقل من ساعة واحدة ، اتمت طائراته القضاء على سلاح الجو الاردني واخراج سلاح الجو السوري من المعركة بعد الحاق افدح الخسائر بصفوفه .

وفي صبيحة ١٩٦٧/٦/١١ كان مجمل الخسائر على النحو التالي :

مصر : ٣٣٨ طائرة + ٢٣ محطة رادار (٦١ في المعارك الجوية)

سوريا : ٦٠ طائرة ١٦ طائرة هو مجموع

الاردن : ٢٩ طائرة ما اسقط لهذه الاسلحة

العراق : ١٧ طائرة الجوية العربية الاربعة

لبنان : طائرة واحدة (مجتمعة) في الاشتباكات الجوية .

اسرائيل : ٥٠ طائرة (اكثر من ١٢ طائرة اسقطت في الاشتباكات الجوية)*[١٠٠]

وعلى الرغم من هذه الخسائر الضخمة ، فقد احتفظ سلاح الجو المصري بحوالى ٢٠٠ طائرة صالحة للاستعمال من انواع مختلفة . فكانت هذه الطائرات اما في اليمن ، او من تلك التي جرى تهريبها الى مطارات الدول العربية المجاورة . كما ان سلاح الجو السوري تمكن من تهريب حوالى ٦٠ طائرة معترضة وقاذفة ـ مقاتلة الى مطاراته الشرقية البعيدة عن مدى الطائرات الاسرائيلية . على حين ظل سلاح الجو العراقي سليما ويتكون من ٢٠٠ طائرة حربية . اما سلاح الجو الاسرائيلي ، فكان يمتلك ، في ١٩٦٧/٦/١١ ، حوالى ٣٠٠ طائرة حربية ، بينما تم تدمير سلاح الجو الاردني والقضاء على كافة طائراته وهي جاثمة على الارض .

وخلاصة القول ان اسرائيل خرجت من الحرب مزهوة بانتصارها العسكري . فبعد ان

---

* تقدر المصادر الاجنبية ان الرقم الحقيقي لخسارة اسرائيل من الطائرات في حرب حزيران يفوق الرقم الذي اعلنته المصادر الاسرائيلية ، وهو : ٤٠ طائرة + ١٠ طائرات اخرى جرى شطبها لاسباب غير معروفة [١٠١] .

كانت محاصرة بين ثلاثة جيوش عربية (مصر - الاردن - سوريا) وتفتقر الى العمق الاستراتيجي ، ومهددة من قبل الطائرات والمدفعية العربية ، اصبحت ، بعد توقف القتال في مساء ١٠/٦/١٩٦٧ ، في وضع استراتيجي جيد جدا ، حيث شكلت الاراضي العربية التي ضمتها حاجزاً يقيها تهديدات تلك الجيوش ، كما امنت لها عمقا استراتيجيا مثاليا واصبحت هي التي تهدد بعدما كانت مهددة ، تقف طائراتها ومدفعيتها على بعد اميال ودقائق معدودات عن المدن الرئيسية والعواصم العربية .

---

(١) Robert Jackson, *«The Israeli Airforce Story»*, London, Tom Stacey LTD, 1970, pp. 158- 164.

(٢) *Ibid.*, pp. 160- 161.

(٣) **«الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٥٨٦ - ٥٨٨.

(٤) **المصدر نفسه.**

(٥) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 163.

(٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨٨.

(٧) Edgar O'Ballance, *«The Third Arab Israeli War»*, Faber + Faber, London, 1972, pp. 19 - 22.

(٨) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 161- 162.

(٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩٢.

(١٠) **المصدر نفسه** ص ٢٣١.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٣.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٦.

(١٣) Edgar O'Ballance, op. *Cit.*, p. 24.

(١٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٢.

(١٨) **المصدر نفسه.**

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٧.

(٢٠) *«The Military Ballance»*, The International Institute For Stratigic Studies, London, 1967, p. 41.

(٢١) Robert Jackson, *Op. Cit;* p. 158,

(٢٢) «The Military Ballance», *Op. Cit., pp. 37- 38.*

(٢٣) *Ibid.*

(٢٤) *Ibid.*, p. 41.

(٢٥) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 62. + Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 168.

(٢٦) Edgar O'Ballance, *op. cit.*, pp. 60- 61.

(٢٧) Edgar O'Ballance, *op. cit.*, p. 61 Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 193

(٢٨) Robert Jackson, *Op. Cit.*, pp. 61- 62 + Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, pp. 171

(٢٩) *Ibid.*, p. 169.

(٣٠) *Ibid.*, p. 176.

(٣١) *Ibid.*

(٣٢) *Ibid.*, pp 176- 177.

(٣٣) *Ibid.*, p. 177.

(٣٤) *Ibid.*

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) *Ibid.*, p. 179.

(٣٧) *Ibid.*, pp. 180- 181.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨١ .

(٣٩) **المصدر نفسه.**

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦.

(٤١) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧» **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٢٥، ٧٤٧، ٧٧٥.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٩، ٧٧٥.

(٤٣) Shimon Peres, *«David's Sling»*, Weidenfield and Nicolson, Grest Britain, 1970, p. 64.

(٤٤) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 182.

(٤٥) *Ibid.*, pp. 182- 183.

(٤٦) *Ibid.*, pp. 188- 191.

(٤٧) *Ibid.*, pp. 188- 189.

٤٨) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 64.

(٤٩) *Ibid.*, pp. 65- 66.

(٥٠) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 192.

(٥١) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 65.

(٥٢) *Ibid.*

(٥٣) *Ibid.*, p. 63.

(٥٤) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 187.

(٥٥) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 63.

(٥٦) Robert Jackson, *Op. Cit.*, pp. 187- 188.

(٥٧) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, pp. 65- 66.

(٥٨) يشعياهو بن- بورات وآخرون، «إنشاء وتطوير سلاح الطيران الاسرائيلي»، بيروت، دار العودة، ١٩٧٢، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٥٩) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 66.

(٦٠) *Ibid.*, p. 67.

(٦١) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧» **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠٧.

(٦٢) **يشعياهو بن ـ بورات وآخرون، مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.

(٦٣) Robert Jack 50 ، *Op. Cit.*, pp. 190- 191

(٦٤) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 66.

(٦٥) *Ibid.*, pp. 66- 67.

(٦٦) Randolph S. Winston + *Ibid.*, p. 67. S. Churchill, « *The Six Day War*», London, Heinemann, 1967, p. 88.

(٦٧) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 67.

(٦٨) R.W. Churchill, *Op. Cit.*, pp. 88- 92- 93.

(٦٩) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, pp. 68- 69.

(٧٠) *Ibid.*, P. 69.

(٧١) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 192.

(٧٢) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 70 + Hussein of Jordan, «*My War With Israel*», London, Peter Ovven L.T.D., 1967, pp. 63- 65.

(٧٣) Hussein of Jordan, *Op. Cit.*, pp. 63- 64.

(٧٤) *Ibid.*

(٧٥) *Ibid.*

(٧٦) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 70

(٧٧) *Ibid* ..p.71

(٧٨) Hussein of Jordan., *Op. Cit.*, pp. 70- 79.

(٧٩) *Ibid.*

(٨٠) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, pp. 71- 72.

(٨١) Robert Jackson, *Op. Cit.*, pp. 194- 195.

(٨٢) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, pp. 72- 73.

(٨٣) *Ibid.*

(٨٤) *Ibid* .

(٨٥) *Ibid.*, p. 77.

(٨٦) *Ibid.*

(٨٧) *Ibid.*

(٨٨) *Ibid.*, p. 76.

(٨٩) Hussein of Jordan, *Op. Cit.*, pp. 74- 75.

(٩٠) *Ibid.*, p. 105.

(٩١) *Ibid.*

(٩٢) انظر: (أ) «**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**»، ص ٣١٣؛ ب- O'Ballance, *op. cit., p. 76, 77.*

(٩٣) *Ibid.*, pp. 77, 81- 82.

(٩٤) *Ibid.*, p. 82.

(٩٥) عيزر وايزمن ودوف غولدشتاين، «**لك السماء لك الارض**»، تل ـ ابيب، مكتبة معاريف، ١٩٧٥، ص ٢٦٩.

(٩٦) R. W. Churchill, *Op. Cit.*, p. 91.

(٩٧) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 195.

(٩٨) « **النهار** »، بيروت، ١٩/٩/١٩٧٧.

(٩٩) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 217.

(١٠٠) Edgar O'Ballance, *Op. Cit.*, p. 82.

(١٠١) Robert Jackson, *Op. Cit.*, p. 218.

عبد الحفيظ محارب

العلاقات بين الهجناه واتسل حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية

تعتبر فترة الاعوام الثلاثة الاولى لقيام اتسل * ، فضلا عن كونها مرحلة اختبار صعب مرت بها المنظمة الوليدة لتثبيت اقدامها داخل اليشوف اليهودي ، مرحلة جديدة بالنسبة لعلاقاتها مع منظمة الهجناه ، تختلف من حيث درجة تفاقم الخلافات بينهما ، وطرق معالجتها والنظر اليها . ففي هذه الفترة ، اصبح اليشوف اليهودي يحتضن منظمتين ، تتجانس وتتماثل كل منهما ، بهذا المقدار او ذاك ، مع الحركة السياسية المسيِّرة لها اكثر من السابق ، وتتنافسان لبسط نفوذهما على اليشوف اليهودي والسيطرة عليه .

كان للتطور الداخلي لمنظمة اتسل ، وتبنيها سياسة كسر الهفلجاه ، كما كان لتباين النظرة بين التيارين المسيرين لكلا المنظمتين تجاه القضايا السياسية ، ومساعي قيادة الهجناه والحركة العمالية الرامية الى وضع حد لوجود منظمة عسكرية ثانية ، او على الاقل تحجيمها ، الفضل في ايصال العلاقات ، بين المنظمتين ، الى درجة من الشدة والتوتر وضعت اليشوف اليهودي على شفا الحرب الاهلية . وعلى الرغم من نجاته ، في هذه الفترة ، من هذه الحرب التي اقتصرت على اعمال الاختطاف المتبادل ، الا ان هذه الفترة كانت بمثابة تمهيد لاقتتال اعنف واخْطر في الاربعينات .

تطور اتسل

واجهت اتسل جملة من القضايا الداخلية من بينها موضوع العلاقة مع الحركة التصحيحية وزعيمها ، اثرت بشكل كبير على مسار تطورها ، ومن ثَمَّ على علاقاتها مع الهجناه . وعلى الرغم من ان المنظمة غدت ، عقب انشقاق المنظمة « ب » على ذاتها ، اكثر تجانساً وتماثلاً مع قيادتها السياسية؛ الا ان علاقاتها، مع هذه القيادة، كانت بحاجة الى ضوابط واضحة وثابتة . ولم يكن ذلك بالامر الهين ، فزعيمها السياسي والعسكري (القائد الاعلى) جبوتنسكي

* فصل من كتاب للمؤلف، سيصدر عن مركز الابحاث.

يعيش خارج فلسطين، وليس بوسعه احكام سيطرته عليها، كما ان العلاقات بين القيادة العسكرية لاتسل وقيادة الحزب التصحيحي ، في فلسطين ، التي شكلت ، من بين صفوفها ، لجنة سياسية للاشراف على المنظمة لم تكن ، دائماً ، مرضيةً للطرفين: وذلك لاعتقاد القيادة العسكرية بان قيادة الحزب التصحيحي تميل نحو « الاعتدال » . وقد بذل جبوتنسكي جهوداً لايجاد حلول تحكم العلاقات بين التنظيمات المنضوية تحت لواء الحركة التصحيحية ، غير انه لم ينجح كثيراً في هذا المجال لبعده عن فلسطين وبهوت صورته ، في اواخر الثلاثينات ، وحتى بعد موته ، في نظر عدد من انصاره ، ومن بينهم الزعامة العسكرية لا تسل التي اخذت تجنح ، اكثر فأكثر ، نحو الاستقلالية ، وتحاول توجيه الحزب التصحيحي بدل ان يقوم هو بتوجيهها .

وربما كان النجاح الذي احرزه جبوتنسكي في جهوده هذه ، يتمثل في ارساء علاقة متينة بين اتسل وحركة بيطار التي تحتضن شبيبة الحركة التصحيحية، وقد ساعده في ذلك واقع التوجه العسكري لكلا المنظمتين ، فأسس العلاقة بينهما في احدى رسائله ، اواخر العام ١٩٣٨ ، التي يقول فيها : «... في المنفى، تسخر جميع فروع الحركة لمبدأ التثقيف العسكري . وفي البلاد تسخر جميعها لمبدأ الدور العسكري . وبكلمات اخرى .... في المنفى تسيطر حركة بيطار ، وفي البلاد تسيطر اتسل . وهذا يعني ان اتسل تسيطر في البلاد ، وبكل المسؤولية ،على جميع فروع الحركة ، وايضاً على الاقتصاد ، وسرايا التجنيد ، وأيضاً على تثقيف الاطفال»[١].

ولعل في واقع هيمنة اتسل على حركة بيطار في فلسطين ، ما دفع قيادتها العسكرية الى الجنوح نحو مزيد من الاستقلالية عن قيادة الحزب التصحيحي .

الى جانب ذلك ، لم تكن القيادة العسكرية ، في المراحل الاولى من قيام اتسل ، من طينة متجانسة : الامر الذي اثر على تطور التنظيم وساعد على توسيع الهوة مع الهجناه . فقد تزعم اتسل عند قيامها شخص يدعى روبيرت بيتكر [٢] ، قدم الى فلسطين حديثاً من شنغهاي في الصين ، بعد ان شغل هناك منصب مندوب حركة بيطار . وكان بيتكر ، وهو من مواليد روسيا ، قد انضم الى جنود « الجيش الابيض » الذين قاوموا الثورة البلشفية التي قادها لينين . ثم توجه ، بعد فشل « الجيش الابيض » ، الى الصين واقام في المنطقة الخاضعة للنفوذ البريطاني حيث انضم الى القوات البريطانية فوصل الى رتبة كولونيل ، ثم اصبح مندوباً لحركة بيطار في الصين . وعند وصوله الى فلسطين في فترة انشقاق « المنظمة ب » على نفسها ، اصبح من الشخصيات العسكرية الاوفر حظاً لقيادة المنظمة الجديدة على الرغم من انه لا يتقن اللغة العبرية وغير محيط بالواقع الفلسطيني وتطور اليشوف اليهودي . وقد استنّ ، خلال فترة قيادته ، رتباً عسكرية لعناصر وقادة اتسل [٣] لاضفاء مزيد من الروح العسكرية على المنظمة ، واستن ، الى جانب ذلك ايضاً ، ودشّن بنفسه ، اعمال السطو والسلب ، حين نظم مجموعة من خريجي « عصبة الاشداء » للسطو على « بنك العمال » التابع للهستدروت العمالية والواقع وسط تل ـ ابيب . وتمكن افراد المجموعة من الاستيلاء على حقيبة تحتوي على مبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، إلا أنهم اصطدموا مع المارة الذين قبضوا عليهم وسلموهم الى الشرطة . وكانت هذه العملية فاتحة لعمليات سطو اخرى كثيرة قامت بها اتسل ضد البنوك والمؤسسات في فلسطين ، وتركت ، في حينه ، اثراً سيئاً ، بين صفوف اليشوف اليهودي ، تجاه افراد المنظمة ، واثارت غضب قادة الهجناه الذين اعتبروا ان عملية السطو جرت ضد مؤسسة خاضعة لهم وبغرض

خدمة الأهداف السياسية لاتسل ، كما اثارت انفعال اوساط كثيرة وبخاصة لأن اسماء المقبوض عليهم كانت لا تزال عالقة في اذهان الكثيرين ، منذ محاكمة المتهمين باغتيال ارلوزوروف [٤] .

ومن الجدير بالذكر ، ان محاولة السلب هذه لم تكن أولى عمليات المنظمات الصهيونية المسلحة ؛ فقد سبقتها عملية سلب « يتيمة » قامت بها منظمة الهجناه في اواخر عام ١٩٢٧ ، عرفت باسم عملية « اكس » [٥] ضد عصابة يهودية كانت تقوم بتهريب الذهب من بيروت الى فلسطين ، واستولت على ١٥ الف ليرة ذهبية ، مبررة عملها بالحاجة لشراء الاسلحة . و قد برر بيتكر عمله ، الذي لم يستشر به مجموعة القيادة المنافسة له ، بالحاجة الماسة للاموال، خصوصاً وان خزينة منظمته كانت شبه خاوية على اثر انشقاق « المنظمة ب » .

في الوقت نفسه ، تعرضت اتسل ، وكذلك قيادة بيتكر لهزة اخرى ، اساءت الى سمعة المنظمة الوليدة، والى قائدها بالذات بين جمهرة اليشوف؛ وتمثلت هذه الهزة بقضية «تسفي فرنكل » الشبيهة ، الى حد ما ، من حيث تبعاتها وبعض جوانبها ، بقضية الشاب الذي حكم عليه يوسف هخت باعدام نفسه . وتتلخص القضية في ان المدعو فرنكل ، احد عناصر اتسل ، اطلق ، بحكم ايمانه بضرورة كسر « ضبط النفس » ، النار من مسدسه على احد المواطنين العرب، من بلدة صمويل العربية ، فارداه قتيلاً ، ولاذ بالفرار . وتمكنت الشرطة من العثور على مسدسه في بيته ، في الوقت الذي تسترت فيه اتسل على المكان الذي يختبىء فيه . ويبدو ان بيتكر تخوف من اكتشاف امر فرنكل او من ان يقوم هو بتسليم نفسه للسلطات البريطانية ، ويقدم معلومات عن المنظمة ، فقرر التخلص منه بطريقة فريدة إذ القاه في نهر العوجا مربوطا بالحديد ، في محاولة منه لطمس معالم الجريمة . و لسوء حظه ، عادت الجثة ، بعد فترة ، وطفت على وجه الماء ، وعثر عليها ، في الثامن من ايلول ١٩٣٧ ، حيث تم التعرف على هوية صاحبها [٦] . ولم يتمكن بيتكر من تبرير عمله ازاء سخط اليشوف اليهودي من جهة ، واستغلال مجموعة القيادة المنافسة له للحادث من جهة اخرى ، ففضّل الهرب من فلسطين ... [٧] وانتقلت القيادة الى موشيه روز نبيرغ الذي وجد نفسه ، بعد مدة ، ينتهج خطاً ، تجاه الهفلجاه ، مغايراً بعض الشيء لخط مجموعة القيادة المنافسة له .

كسر سياسة « ضبط النفس »

مثلما تعتبر معارضة الهفلجاه والتصدي لها من الاسباب الرئيسية لانشقاق « المنظمة ب » وولادة اتسل ، فانها تعتبر ايضاً المبرر الاساسي لوجود المنظمة الاخيرة . ولذا فإن التنظيم الوليد انهمك ، منذ تأسيسه ، في العمل لكسر سياسة الهفلجاه ، وساعده ، في ذلك ، تجانس نظرة اعضائه ومعظم قيادته تجاه تحقيق هذا الهدف ، فضلا عن تثقيف العناصر ، في بداية بلورة التنظيم ، على الفكرة القائلة ان « كمية الدم المسفوك هي الاختبار الوحيد للفعل التاريخي ... وليس مهماً جوهر هذا الدم » [٨] . وقد تعزز توجه التنظيم الوليد ، ايضاً ، بأشعار الكاتب اليهودي جرينبيرج الذي اصدر ديوان شعر ، صيف عام ١٩٣٧ [٩] ، يعكس التطرف الصهيوني باجلى صوره .

اتخذت الاعمال « الانتقامية » او عمليات كسر « ضبط النفس » اشكالاً عدة ، من بينها اقتناص اي عربي ، بغض النظر عن السن والجنس ، في الامكنة التي يمكن فيها للجاني

الفرار ، ومن بينها ايضاً القاء قنبلة على مقهى عربي ، او وضع مواد ناسفة في اسواق الخضار واماكن التجمع ، في المدن العربية الرئيسية مثل يافا وحيفا والقدس ، او نصب كمين لباص عربي . ونجم ، عن بعض هذه العمليات ، ازهاق ارواح العشرات من المدنيين العرب ، وكانت فاتحة هذه العمليات ، عملية نفذتها اتسل في تل ـ ابيب في شهر حزيران عام ١٩٣٧ حين اطلق افرادها الرصاص على بائع خضار عربي ، واصابوه بجراح بليغة [١٠] .

اعتبرت الهجناه عمليات اتسل هذه بمثابة ارهاب ، وجرائم من شأنها الحاق الضرر بالمشروع الصهيوني ؛ وذلك لانها تتيح للبريطانيين ان يتدخلوا في شؤون اليشوف اليهودي . اما جبوتنسكي ، القائد الاعلى لاتسل ، فيبدو انه كان على خلاف مع مجموعة قيادة اتسل تجاه هذا الموضوع ولم يكن مستقراً على راي واضح تجاهه ؛ اذ يجد المرء تناقضاً ، بين مواقفه المعلنة وبين رسائله المتعلقة بقضية « ضبط النفس » . ففي خطاب له في وارسو ، سخر من سياسة « ضبط النفس » التي تنتهجها الهجناه ، مشبها الدور الذي يلعبه اليهودي ، بموجبها ، بدور الفأر « تعلمون ، ان مجموعات من الاشخاص في البلاد ، بضعة آلاف ، مسؤولون عن كسر الهفلجاه ، تلك الهفلجاه التي قام فيها اليهودي بدور الفأر ، في حين كان العربي سيد البيت في المدينة. لقد كان اليهود منهمكين في اشعال الشموع تخليداً لذكرى الشهداء فقط»[١١] اما في رسائله الى قادة اتسل، او في احاديثه اثناء اجتماعاته معهم، فقد كان يتخذ موقفاً مغايراً؛ ففي اعقاب ارتكاب جماعته عملا فظيعاً ضد العرب، وجه تحذيراً لدافيد رزيئيل، القائد الثالث لاتسل، يقول فيه: «يجب ان لا يتكرر ذلك ثانية». واوصى بتحذير السكان العرب، ودعوتهم لاخلاء المنطقة المعرضة لعمل انتقامي. ولم يكترث رزيئيل المؤيد للهفلجاه بأمر «القائد الاعلى» مما يدل على مدى استقلالية اتسل عن الحركة التصحيحية، ويتضح ذلك من تعليقه على تحذير قائده: «من الواضح ان جبوتنسكي لا يوضح لنفسه الشيء الذي يريد منا القيام به. ربما ينصحنابإبلاغ العرب سلفاً متى واين بالضبط نعتزم الهجوم، او بتقديم اسماء وعناوين المهاجمين اليهم!»[١٢]. وفي اجتماع له، عقده، في شهر حزيران ١٩٣٧، مع مسؤولين عن منظمته، لم يبد جبوتنسكي حماساً تجاه كسر الهفلجاه، وفق طريقة اتسل، فقد قال: «لا اعرف ما هي البطولة في اطلاق الرصاص نحو ظهر فلاح يجلب الخضار على حمار، ليبيعها في تل ـ ابيب ،كما اني لا اعرف ما هي الفائدة العامة من ذلك الامر»[١٣]. ويمكن القول ان جبوتنسكي لم يكن متحمساً كثيراً لكسر سياسة الهفلجاه، بفعل عاملين[١٤]:

١ ـ التخوف من ان يؤدي تعاظم الاعمال الارهابية الى تصفية اتسل على يد البريطانيين .

٢ ـ التخوف من تبعات النشاط الارهابي على مساعيه السياسية الرامية لاقناع بريطانيا باعادة بناء الفرقة اليهودية ، على يد الجيش البريطاني .

ومن الجدير بالذكر ، ان البعض من قادة اتسل العسكريين كان يشارك جبوتنسكي تخوفه من العامل الاول ، وبخاصة عندما كانت السلطات البريطانية تتخذ تدابير للحد من النشاط الارهابي لاتسل ، مثل ابراهام شتيرن الذي دعا ، في وقت حرج بالنسبة للمنظمة ، الى الكف عن معارضة « ضبط النفس » واعتناق ما اسماه بـ « الهفلجاه القومية » [١٥] .

مع تزايد نشاط اتسل الارهابي الموجه ضد العرب ، تحركت سلطات الانتداب

البريطانية ، واخذت تحاكم من تلقي القبض عليه وتصدر احكاماً مختلفة ، كان من بينها حكم الاعدام . ومن الملاحظ ، ان الوكالة اليهودية وقيادة الهجناه كانتا تبذلان جهوداً كبيرة ، وتقدمان مساعيهما« الحميدة »عند البريطانيين لتخفيف الاحكام الصادرة على الرغم من معارضتهما الشديدة لنشاط اتسل ، كما حدث مع احد عناصر المنظمة عندما كمن لسيارة عربية واطلق النار عليها ، في مطلع عام ١٩٣٨ ، وكانت نتيجة حصاده مقتل طفل عربي يناهز السادسة من عمره . فقد حكمت عليه المحكمة ، بعد القاء القبض عليه ، بالاعدام ، الا ان الحكم خُفِّف الى السجن المؤبد بفضل تدخل الوكالة اليهودية [١٦] .

ومع ذلك ، لم تفلح الوكالة اليهودية ، دائماً ، في مساعيها ؛ ففي شهر نيسان ١٩٣٨ اطلق عضو اتسل « بن ـ يوسف » مع عنصرين آخرين ، النار على باص عربي في الجليل بالقرب من مستوطنة « روش بينا » . ولم يتمكن افراد المجموعة من الفرار ، فقد القى القبض عليهم شرطي يهودي ، وسلمهم الى السلطات البريطانية التي اخضعتهم الى محاكمة صدر بنتيجتها حكم الاعدام على « بن ـ يوسف » . وفي التاسع والعشرين من حزيران ١٩٣٨ ، نفذ الحكم به شنقاً ، بعد ان ترك وصيته على حائط زنزانته : « أومن بانهم لن يضبطوا انفسهم عقب موتي » [١٧] . ولم تشفع لـ « بن ـ يوسف » المساعي الحميدة التي بذلتها قيادة الحركة العمالية ، وكذلك وساطة جبوتنسكي ووايزمان عند الزعماء البريطانيين . وعلى الرغم من هذه المساعي ، فقد اتهمت اتسل الهجناه بتسهيل تنفيذ اعدام اول يهودي في فلسطين على يد السلطات البريطانية ، عن طريق سخريتها من عملية الاعتداء على باص عربي وانتقادها لها . وحملّت الهجناه ، بدورها اتسل مسؤولية نسف المحاولات المبذولة لتخفيف الحكم ، بتصديها لها بالتظاهرات ، ورفع شعار : « الخزي والعار للهفلجاه » [١٨] .

ومن الجدير بالذكر ، ان اتسل لم تغفر للهجناه موقفها من اعتداء « بن ـ يوسف » وجماعته على الباص العربي ، وسخريتها منه ، ولم تنس ذلك حتى في الاوقات الحرجة ، فبعد مضي حوالى عشر سنوات ، اي في عام ١٩٤٨ ، حدث ان اعتدت مجموعة من الهجناه على باص عربي في طريق بيسان ، فتلقفت اتسل الاعتداء لتسديد الحساب القديم مع الهجناه ولتطالب اولئك الذين انتقدوا « بن ـ يوسف » وسخروا من عمله ، باستجماع قواهم و « ... السجود على القبر [بن ـ يوسف] وطلب المغفرة عما قالوه بحق منتهك الهفلجاه الاول ، وعن مهاجم الباص الذي صعد الى حبل المشنقة»[١٩].

القت قضية الاعدام ظلالاً ثقيلة على المنظمة ، وانعكست تبعاتها بسرعة على قيادتها ، بشكل شبيه ، الى حد ما ، بتبعات قضية فرنكل . ففي اليوم السابق لتنفيذ حكم الاعدام ، قام قائد المنظمة روزنبيرغ بزيارة وداع لـ بن يوسف ابحر بعدها الى قبرص ، ومن ثم الى وارسو ؛ تاركاً وراءه خلافات شديدة مع مجموعة القيادة حول موضوع الهفلجاه . وقد اعتبر منافسوه ، في القيادة ، مغادرته فلسطين بمثابة هروب من الجبهة وقت احتدام المعركة [٢٠] وانتقلت القيادة ، بناء على تعليمات جبوتنسكي ، الى دافيد رزيئيل [٢١] ، ابن لعائلة دينية ، من مواليد بولونيا ١٩١٠ ،وهاجر الى فلسطين ١٩١٣ ،وتختلف شخصية القائد الجديد ،التي وضعت بصمات عميقة على تطور المنظمة ، عن شخصيتي بيتكر وروزنبيرغ اختلافاً كبيراً ، لدرجة ان البعض يعتبره اول قائد حقيقي لاتسل . وبتعيينه رئيسا للقيادة ، اصبحت قيادة اتسل منسجمة مع

نفسها اكثر من السابق ، على الرغم من ان ابراهام شتيرن ، سكرتير القيادة والرجل الثاني في اتسل ، اخذ يستقطب حوله مجموعة من الانصار .

الاستمرار في كسر الهفلجاه ، والرد على اعدام « بن - يوسف »، كانا الموضوعين الأساسيين المطروحين على جدول اعمال القيادة الجديدة : وقد دارت نقاشات ، داخل المنظمة ، حول وسائل الرد ، واقترح البعض توجيه ردة الفعل ضد الشرطة البريطانية ، بيد ان الاكثرية تخوفت من تبعات ذلك على المنظمة ، وابدت تخوفها من احتمال تصفية اتسل على يد البريطانيين ، وتقرر بأكثرية الاصوات توجيه الاعمال الانتقامية ضد العرب[٢٢]، انسجاماً مع رأي جبوتنسكي الذي بعث برسالة الى قيادة منظمته يطالب فيها بالرد بقوة[٢٣]، في حال تنفيذ حكم الاعدام.

وجاء الرد ، على امتداد الشهرين التاليين ، على شكل عشرات العمليات الارهابية الموجهة ضد المدنيين العرب ، كان من ابرزها عمليات وضع كميات من المواد المتفجرة الموقوتة وسط التجمعات العربية ، في المدن الفلسطينية الرئيسية ، ذهب ضحيتها نحو مئة وسبعين شهيداً ومئات آخرين اصيبوا بجراح [٢٤] : الامر الذي زاد من رقعة الخلافات ، بين اتسل والهجناه التي كانت تقوم هي الاخرى بشن هجمات ضد الثوار الفلسطينيين ، جنباً الى جنب ، مع القوات البريطانية ، وبناء على اتفاق تام معها ، لاخماد الثورة الفلسطينية : وذلك لاعتقاد الهجناه بأن عمليات اتسل تسيء ، قبل كل شي ء الى العلاقة مع السلطات البريطانية ، وتؤثر من ثم على تحقيق المشروع الصهيوني .

ظلال الحرب الاهلية ومحاولات الوحدة

خيمت على اليشوف اليهودي ، في فلسطين خلال النصف الثاني من العام ١٩٣٨ ، ظلال حرب اهلية مشفوعة بتهديدات من قبل قادة الحركة العمالية بتصفية اتسل ، وبأعمال خطف متبادلة بين المنظمتين العسكريتين ، ومترافقة بمحاولات للوحدة بينهما .

ومن بين الاسباب التي ساعدت في وصول العلاقات، بين اتسل **والهجناه** ،الى درجة عالية من التوتر:

- رغبة الهجناه في وضع حد لنشاط اتسل اعتقاداً منها بأنه يؤثر سلباً على العلاقة مع بريطانيا : واستعدادها ، في الوقت نفسه ، لقبول الضغوط البريطانية الداعية « اليشوف المنظم » الى الحد من تفشي الارهاب ، وسط التجمع اليهودي .

- استمرار اتسل في انتهاج سياسة كسر « ضبط النفس » ، وسط احتدام تنافس المنظمتين على النفوذ في الوسط اليهودي .

وفي غمرة هذه الاجواء المشحونة ، وقعت حادثتان كانتا بمثابة صب الزيت على موقدة العلاقات المتأججة .

١ - **تصدي اتسل لـ « فدية اليشوف »** : في الرابع والعشرين من تموز ١٩٣٨ ، اعلنت « اللجنة القومية » التي تعتبر احدى المؤسسات الرئيسية للحركة الصهيونية في فلسطين والمؤسسة الثانية بعد الوكالة اليهودية المسؤولة عن توجيه الهجناه ، عن جباية قطرية لمتطلبات الامن باسم « فدية اليشوف » ، انيطت بها مهام تخصيص ٧٥٪ من دخلها لحاجيات الامن في

المستوطنات و٢٥٪ للمدن [٢٥] ، عقب جبايتها من الافراد والمؤسسات والشركات اليهودية سواء بشكل مباشراو غير مباشر.ومن الطبيعي ، ان تنصب جميع اموال التبرعات في صندوق الهجناه باعتبارها الهيئة اليهودية الوحيدة ، في نظر المسؤولين عن الجباية ، المسؤولة عن أمن اليشوف . ومن هنا ، جاءت معارضة اتسل لـ « فدية اليشوف » ، وتصديها لها منذ اليوم الاول لتأسيسها ، حيث امتنع اعضاؤها ومناصروها عن دفع الضريبة المضافة على تذاكر الباصات التابعة للهستدروت ، مما تسبب بخلق مشاكل اخذت اشكال الاشتباكات بالايدي [٢٦] ، في البداية ، ثم ما لبثت ، مع مرور الوقت ، ان اخذت اشكالاً اخطر [٢٧] ، مثل اقدام عناصر اتسل على حرق سيارات المسؤولين عن « فدية اليشوف » وقادة الهجناه ، في القدس ، وتل ابيب ، وحيفا .

٢ ـ **تبادل اعمال الخطف** : زامنت الصدامات الناجمة عن « فدية اليشوف » تبادل اعمال الخطف بين المنظمتين العسكريتين ، نتيجة لامتداد ارهاب اتسل الى الشارع اليهودي بدون قصد .

ففي الخامس والعشرين من تموز ١٩٣٨ ، وعقب مضي يوم واحد على عملية اتسل في سوق حيفا التي ذهب ضحيتها ٣٥ شهيداً عربياً ، واكثر من ٧٠ جريحاً ، اطلق عنصران ، من المنظمة ذاتها وفي حيفا ، النار على أحد المارة في الشارع وكان يعتمر طربوشاً ، ظناًمنهما أنه عربي ، وارديا قتيلاً . وقد تمكن احدهما من الفرار ، بينما ألقي القبض على العنصر الثاني ، وتسلمته عناصر الهجناه ، من ايدي الجمهور اليهودي الذي اعتقد ، تحت وطأة الغضب ، انه من الثوار العرب فكاد يفتك به . واتضح ، بعد ذلك ، ان صاحب الطربوش ليس عربياً ، وانما هو يهودي سفارادي وقع ضحية الاعتقاد الخاطىء لرجلي اتسل . وقد اخضعت الهجناه عنصر اتسل لتحقيق شامل وسلمته ، بعد مدة ، لسلطات الامن البريطانية [٢٨] .

وكرد على حادث احتفاظ الهجناه بالعنصر ورفضها اطلاق سراحه ، قررت قيادة اتسل اختطاف احد قادة الهجناه ، ونفذت قرارها ، بعد مضي حوالى اسبوع ، حين قامت مجموعة من عناصرها في تل ـ ابيب باختطاف المدعو زخاريا ڤقيون ، واحتفظت به في مكان سري خارج المدينة ، ولم تطلق سراحه الا بعد ان اتضح لها ان رجلها قد اصبح بيد سلطات الامن البريطانية [٢٩] .

عكست الصدامات الناجمة عن « فدية اليشوف » ، واعمال الخطف المتبادلة الناجمة عن امتداد ارهاب اتسل الى الشارع اليهودي ، مدى التوتر الذي وصلت اليه العلاقات بين المنظمتين والذي اوصل اليشوف اليهودي الى شفا الحرب الاهلية ، والتهديد بها ، وهذا ما فعله رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ، موشيه شاريت ، عندما شهر سلاح التهديد بالحرب الاهلية [٣٠] ، خلال المراحل الاولى ، من نشاط اتسل الرامي لكسر الهفلجاه.

وقد حاول الياهو جولب ، عقب اعدام « بن ـ يوسف » بفترة قصيرة ، اثناء اجتماعه بجبوتنسكي في اوروبا ، وضعه في الصورة التي آلت إليها العلاقات بين المنظمتين ، طالباً منه كبح جماح رجاله الذين خرجوا ، حسب قوله ، « عن طورهم»، طارحاً عليه فكرة الوحدة ، شريطة

الانصياع لتعليمات « اليشوف المنظم » ، محذراً من امكانية « اضطرار اليشوف لحماية نفسه من اعتداءات المنشقين » (٣١) .

لم يكتف جبوتنسكي برفض التهديد ، بل وجه تحذيراً نشرته الصحافة اليهودية في اوروبا ، اعلن فيه أن الهجناه تعد العدة للقيام بمذبحة ضد رجاله ، وسيرد التصحيحيون عليها ضد انصار الحركة العمالية خارج فلسطين (٣٢) .

تصدى بن ـ غوريون ، زعيم الحركة العمالية ، هو الآخر ، بعنف لنشاط اتسل ، مركزاً حملته على الضرر الذي يلحقه بالعلاقات الصهيونية البريطانية بقوله : « هذه الاعمال الجنونية تلحق الضرر بنا . ان الانجليز لن يفعلوا شيئاً لصالح المجانين » (٣٣) . وقد نجم عن هذه الرؤية تعاون وثيق بين « اليشوف المنظم » والسلطات البريطانية للحد من نشاط اتسل ، اخذ اشكالاً عدة ، اخطر بكثير من اعمال الخطف المتبادلة او الاشتباكات بالايدي ، من بينها تقديم معلومات عن افراد المنظمة المنافسة ، والمساعدة في القاء القبض عليهم ، كما وعد بذلك كل من يتسحاق بن ـ تسفي ، عضو « اللجنة القومية » **وموشيه** شاريت ، مدير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية . فقد وعد بن ـ تسفي ، عقب اجتماعه بمسؤول بريطاني بانه سيحاول « ... تلقي معلومات عن طريق مصادر يعرفها بخصوص قيام الجماعات السرية المذكورة » (٣٤) ، ووعد شاريت هو الاخر بتلبية طلب السلطات البريطانية ضد اتسل. وقد انعكس التوجه الجديد لقادة «اليشوف المنظم» في مقال لصحيفة «اومر» الناطقة باسم الهستدروت، جاء فيه «تعم الكارثة، الان، الجميع عرباً ويهوداً... فلنبدأ اذن في عمل شامل ومشترك ضد جميع المسؤولين عن اعمال القتل والدمار في البلاد»(٣٥).

ادى التعاون بين الهجناه والسلطات البريطانية ، الى اعتقال المزيد من افراد وقادة اتسل ووضعهم في السجون . ويبدو ان قيادة اتسل كانت تدرك ، في ذلك الحين ، ان موجة الاعتقالات الكبيرة ، بين صفوف منظمتها ، ناجمة عن التعاون القائم بين الهجناه وجهازها الاستخباري بالذات ، وبين المخابرات البريطانية . ومما يشير الى ذلك ، فقرة وردت في بيان للمنظمة تنص على التالي : « المطلوب من جميع اعضاء المنظمة التحلي بالحذر والامتناع عن الثرثرة . ويجب ان نتذكر دائما ان هنالك كثيراً من الآذان تسترق السمع ، وكثيراً من اشرار الحلف بين صفوف اليشوف » (٣٦) .

ويؤكد الدكتور لوبوتسكي ، احد زعماء الحركة التصحيحية ، بعد اعتقاله في سجن عكا ، في شهادته ، قيام تعاون ، في تلك الفترة ، بين الهجناه والمخابرات البريطانية ضد اتسل ، بقوله : « يهمس رجال مباي في آذان الحكام : هذا الرجل خطر للغاية ... انني لا اعبّر ، هنا ، عن ظنون عامة . ذلك انني اعرف ، وبدقة ، اسم ذاك الموظف في الوكالة اليهودية الذي كان يقدم الى مركز المخابرات باسم الوكالة اليهودية ، قائمة باسماء التصحيحيين واعضاء حركة بيطار الذين يعرّضون سلامة الجمهور للخطر». **ويكشف** الدكتور النقاب أكثر عندما يقول«احاط بي وبالكثيرين من امثالي مئات من المخبرين ، من بين صفوف اليسار ، الذين تعقبوا آثار شبابنا لمساعدة المخابرات في القاء القبض علينا وايداعنا السجن... وخطف رجال مباي العديد من الشباب اليهودي، وسلموهم بأيديهم الى المخابرات للتحقيق معهم»(٣٧).

ويبدو ان الوشايات قد انتعشت كثيراً في ظل التعاون بين الهجناه والمخابرات البريطانية ، وقطعت شوطاً بعيداً مما حدا برئيس بلدية تل ـ ابيب ي . روكيح (من الكتلة المدنية) لاثارة الموضوع مع قادة الحركة العمالية ، واستنكار ما اسماه بفساد الحياة العامة في المدينة حيث حوادث الاعتقال الناجمة عن الوشايات ، ومما قاله : « كمواطن في تل-ابيب خجلت مما جرى فيها » [٣٨] ، وجرت ، وسط هذه الاجواء المشحونة بالتوتر والحقد والخجل ، مساع ومحاولات عدة للوحدة بين الطرفين ، أو على الاقل للتوصل الى اتفاق ينظم العلاقة بينهما . بيد ان تباين المواقف السياسية ، والتنافس على قيادة اليشوف ، كان لهذه المحاولات بالمرصاد .

بدأت الاتصالات عقب اعدام بن ـ يوسف بحوالى اسبوعين ، بين الياهو جولب وجبوتنسكي ، عرض جولب ، خلالها ، تسوية يتم بموجبها اشراك وحدات اتسل في سلاح الحراسة شريطة الانصياع لتعليمات مؤسسات « اليشوف المنظم » ؛ وفيما يتعلق بالهفلجاه فقد اقترح عدم قيام اتسل باية عملية انتقامية الا بموافقة الطرفين [٣٩] ومن الجدير بالذكر ، ان هذا الاقتراح كان مشفوعاً بالتهديد والوعيد كما مر معنا . وباءت هذه المحاولة بالفشل بسبب رفض جبوتنسكي فكرة خضوع اتسل لمؤسسات اليشوف ، ورفضه ، ايضاً ، الاستمرار في الحوار تحت ظلال التهديدات .

بعد مدة بسيطة ، جرت سلسلة اتصالات بين المنظمتين بمبادرة من جانب قادة الحزب التصحيحي ، ولم تسفر ، في بداية الامر ، عن شيء يذكر بسبب الهوة الواسعة بين موقفي الطرفين من قضية الهفلجاه ؛ فقد ابلغ لوفينسكي ، احد قادة الحزب التصحيحي ، الياهو جولب : « إننا على استعداد للمشاركة في جميع وسائل الحرب ضد الجبهة العربية » ولكن « لا مكان لاتفاق على اساس خط الهفلجاه ». بينما اوضح جولب ، من جانبه ، ان « الاتفاق يمكن ان يكون على اساس منع عمليات الرد التي تقومون بها فقط ، وبهذا الخصوص لا مكان لاية تنازلات او اية حلول وسط » [٤٠] ومع ذلك ، فقد حرص الطرفان على استمرار المفاوضات في محاولة منهما لايجاد قواسم مشتركة ، وقطعت المفاوضات شوطاً بعيداً وبخاصة بعد ان وافقت اتسل على وقف عملياتها خلالها. ويبدو ان هذه الخطوة ، نجمت عن تخوف اتسل من ترجمة الهجناه لتهديداتها ، فتقدم على تصفيتها وهي لا تزال في طور التبلور والتكوين [٤١] .

وقد توصل المتفاوضون ، بعد لأي ، الى صيغة اتفاق بين الهجناه واتسل (ورد الاسم في الاتفاق المنظمة « ب ») ، في التاسع عشر من ايلول ١٩٣٨ ، تتضمن ١٢ بندا [٤٢] ؛

ومما جاء فيها :

« ١ ـ يستهدف الاتفاق وضع خطة عمل مشتركة للتنظيمين اللذين يستمر كل منهما في الحفاظ على كيانه المستقل وغير المرتبط ، دون المسّ بالبنية التنظيمية لكل منهما .

« ٢ ـ تلتزم « المنظمة ب » بوقف العمليات الخارجة عن اطار الدفاع العـادي...».

.....

« ٤ ـ تأخذ « المنظمة ب » نصيبها المناسب في الدفاع الشرعي ، وتشارك في جميع

اشكاله (الشرطة الاضافية ، مجموعات الكمائن ، والمجموعات المتحركة) وفي الوحدات التي قد تتشكل في المستقبل » .

.....

« ٧ ـ .. تخضع كل وحدة لتعليمات قائد المنطقة الذي يصدر تعليماته لقائد الوحدة ، ويتلقى رجال الوحدة الامر عن طريق قائدهم المباشر فقط » .

ونص الاتفاق على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة توجه وتقود المنظمتين ، ودعا منظمة الهجناه لمساعدة افراد اتسل في مجال التدريب العسكري . وقد جرى التوقيع عليه بالاحرف الاولى في بيت رئيس بلدية تل ابيب ، بحضور قادة المنظمتين . ولم يبق امام تنفيذ الاتفاق الذي يسري مفعوله لمدة عام ، سوى التصديق عليه من جانب قيادة الحركة العمالية وجبوتنسكي الموجود في وارسو والذي هرع الى مباركته ، ودعا اعضاء منظمته ، في نفس الوقت ، للحفاظ بعناد على استقلاليتهم (٤٣) .

قوبل الاتفاق بالترحاب من جانب زعامة الحزب التصحيحي وبتأييد نصف قيادة اتسل له ، وتحفظ للنصف الآخر عليه ؛ كما قوبل بموافقة اكثرية قيادة الحركة العمالية مع تحفظ اقلية ضئيلة تجاهه . وبدا وكأنه يملك حظاً وفيراً من النجاح . وعلى الرغم من ذلك ، فقد مات في مهده ، وذلك لتصدي بن ـ غوريون له بكل صلابة وشدة . والحقيقة ان بن ـ غوريون الذي اعتبر الاتفاق بمثابة نصر لاتسل ومن ثمَّ لخصومه السياسيين، لم يعارضه ، من زاوية المكاسب التي حصلت عليها اتسل ، فحسب ، وانما عارض المفاوضات وتصدى لها منذ اللحظة التي وصلت اخبارها الى اسماعه . ويتضح ذلك من رسائله ، بهذا الخصوص ، الى المسؤولين عن الهجناه والحركة العمالية ، اثناء المفاوضات التي زامنت وجوده في اوروبا . فقد بعث برسالة الى الياهو جولب ينفي فيها امكانية اللقاء بين الهجناه واتسل، ومما جاء فيها : « طالما ان الحزب التصحيحي بزعامة جبوتنسكي لا يقبل سلطة الهستدروت الصهيونية في القضايا السياسية ، فلا يوجد أي اساس للمفاوضات مع الارهابيين في قضايا الدفاع » (٤٤) ، ومن الملفت للنظر ان بن ـ غوريون حرص ، في رسائله التحذيرية المعارضة لمبدأ التفاوض على استخدام عبارات واوصاف شنيعة ضد اتسل وعناصرها ، مثل « العصابة » و « الزعران » وحتى « الجواسيس » . وقد عاشت هذه الاوصاف وترددت على لسانه ، طوال وجود اتسل ، وحتى بعد حلها في عام ١٩٤٨ . ففي الرسالة التي تصدى فيها لجوهر اجراء المفاوضات ، حذر من مغبة « ... دخولهم في صفوف الهجناه . انني ارى في ذلك فتح الباب امام العملاء والجواسيس لدخول خنادق دفاعنا » . وعارض ايضاً دخول عناصر اتسل ، بعد ان اطلق عليهم كنية « الزعران » سلاح الحراسة قائلاً : « يجب عدم قبولهم كافراد في الوحدات ، حتى ولو زعموا انهم سيخضعون لتعليمات القادة ؛ هذا الامر شبيه تماماً بالشرطة العربية التي يعتمد ساوندرس عليها كثيراً.كل ازعر يدخل صفوف الحراس هو عضو في عصابة جبوتنسكي ... » موضحاً ان « منظمة الهجناه ليست قضية امنية ، انها مشروع سياسي ... » (٤٥) . وفي رسالة اخرى حرص بن غوريون على تنبيه المسؤولين عن الهجناه الى انهم يجرون مفاوضات ليس مع خصم سياسي وانما مع « عدو » « ... هؤلاء الارهابيون يقلدون النازيين في جميع مناوراتهم . انهم اعداؤنا في

الصميم ... عند الحديث معهم يجب الّا يغيب ابداً عن الاذهان ان الحديث يجري مع عدو نذل يفتقر الى اي وازع من ضمير. هذا لا يعني ضرورة الامتناع عن اجراء اي حديث معهم ـ فأنا على استعداد لاجراء حديث مع المفتي ايضاً ـ ولكنني اعرف مع من اتحدث » (٤٦) .

ومن هنا ، ليس من المستغرب ان يتصدى بن ـ غوريون بعنف للاتفاق ، بعد التوقيع عليه بالاحرف الاولى ، ويهدد بتقديم استقالته في برقية بعث بها الى جولب بعد مرور يوم واحد على التوقيع «انني ارى في ذلك انتهاكاً خطيرا للانضباط، وسأستنتج جميع الاستنتاجات»(٤٧). ونتيجة لذلك تأجل التصديق على الاتفاق من اسبوع الى آخر. وعند نهاية تشرين الثاني ١٩٣٨، عيل صبر التصحيحيين واصبحت يد الجناح المعارض او المتحفظ تجاه الاتفاق هي العليا، واعلنت قيادة المنظمة ان «قادة اليسار والمدنيين السائرين في فلكه يسلبون، من آلاف الشباب العبري، الحق في الحراسة والدفاع»(٤٨).

وضع الهجناه واتسل عشية صدور الكتاب الابيض

اخذ تطور اتسل ، عقب فشل الاتفاق ، يتسم بالتوجه نحو مزيد من الاستقلالية عن الحركة التصحيحية ، وتعززت قوة ونفوذ الجناح المتطرف في قيادتها . ففي هذه الفترة ، نشطت قيادة اتسل بلا كلل ، في مجال البحث عن حليف لها ، في أوروبا ، وفي بولونيا بالذات ، حيث المركز الرئيسي لليهود . وكان ابراهام شتيرن ، سكرتير القيادة والرجل الثاني في المنظمة ، قد رئس ، عشية اجراء المفاوضات وفداً من منظمته ، وقام بزيارة لبولونيا استغرقت عدة شهور ، تمكن خلالها من خلق خلايا سرية لمنظمة اتسل بين صفوف حركة بيطار ، دون علم أو موافقة جبوتنسكي ، كما تمكن من اقامة علاقات وطيدة مع المسؤولين البولونيين اعطت ثمارها في ثلاثة مجالات هي : التدريب العسكري ، والتزود بالاسلحة ، وفتح ابواب بولونيا لهجرة اليهود . وارسى شتيرن علاقات طيبة مع الاجنحة « الفاعلة » في الحركة التصحيحية التي ترى في جبوتنسكي شخصاً « معتدلا » ؛ الامر الذي ادخل اتسل في صراع مع زعيم الحركة التصحيحية الذي اعتبر التحرك الجديد للمنظمة لا يشكل نقداً وحتى نقيضاً لسياسته، فقط ، وانما يشكل كذلك تحدياً لزعامته (٤٩) .

وجد شتيرن آذاناً صاغية لدى المسؤولين البولونيين الذين لبوا على الفور مطالب اتسل ، واخذوا يدعمونها بالاسلحة ويقيمون دورات عسكرية خاصة لعناصرها ، مدفوعين الى ذلك بهدف التخلص من التجمع اليهودي في بولونيا وخلق اعوان لهم في الشرق الاوسط . ويستشم ذلك من شرح احد قادة اتسل ، لمسؤولين بولونيين ، تماثل المصالح بين المشروع الصهيوني وبولونيا ، على الطريقة الهرتسلية ، بقوله لهم : « اذا تعاظم الضغط على العرب بقوة ردود فعل اتسل ، ستضعف مكانتهم السياسية ؛ وبذلك تصبح هجرة اليهود من بولونيا ، المعنية بهجرتهم ، ممكنة » (٥٠) . وبفعل تماثل المصالح بين الطرفين ، تمكنت اتسل ، من اعداد وتخريج اعداد من عناصرها ، في فلسطين ، في دورات مكثفة جرت في بولونيا ، ومن تدريب عناصر اخرى ، هناك ، من اوساط شبيبة حركة بيطار ؛ وذلك في الوقت الذي كانت فيه الهجناه تعيش عصرها الذهبي ؛ إذ شهدت نمواً سريعاً ابتدأ ، منذ اندلاع الثورة الفلسطينية ، وتنظيماً له على شكل وحدات عسكرية مختلفة ، يربو تعداد افرادها على العشرين الفاً ، كانت تحظى

بدورات عسكرية على يد الضباط البريطانيين ، بفعل تماثل المصالح الصهيونية البريطانية ، بشكل حاد في تلك الفترة ، وفق رؤوية الحركة العمالية ، التي لم تغفل ، هي الاخرى ، مسألة تماثل المصالح مع بولونيا ، في الوقت نفسه ؛ حيث حظيت هناك بدورات عسكرية على استخدام الاسلحة خصصت لاعداد من عناصرها (٥١) .

ويبدو ان قيادة اتسل والحركة التصحيحية كانتا مرتاحتين للغاية من توطد العلاقة مع الحكومة البولونية ، والمراهنة عليها ، لدرجة بلغ التفاؤل، فيهما حداً ، حدا بهما الى وضع خطة طموحة عام ١٩٣٨ ، تتمثل في تدريب قرابة ٤٠ الف شاب خلال فترة لا تزيد عن العامين ، وتزويدهم بالاسلحة لنقلهم ، مع اسلحتهم ، بواسطة السفن الى شواطئ فلسطين ، وذلك بهدف « الاستيلاء على البلاد واعلان الدولة العبرية » (٥٢) .

ومن الجدير بالذكر ، ان الخلافات بين الهجناه واتسل ، قد نقلت الى الساحة البولونية واماكن اخرى في اوروبا واميركا إثر توطد العلاقات مع بولونيا ؛ ففي هذه الفترة عززت اتسل ، من خلال الصحف الناطقة باسمها في بولونيا وبلدان اوروبية اخرى ، نشاطها الاعلامي ضد الهجناه والوكالة اليهودية ؛ وذلك بالتهويل بقوتها داخل فلسطين وعملياتها الارهابية ضد العرب ، وبالانتقاص من قوة وحجم الهجناه ، فضلا عن اتهامها هذه الاخيرة بالاستسلام ، وحتى بـ « الخيانة » (٥٣) .

نتيجة لنمو نفوذ اتسل في بولونيا ، المصاحب بميول واضحة نحو مزيد من الاستقلالية عن الحركة التصحيحية ، دخلت العلاقات بين الطرفين في فترة تأزم ما لبثت أن وجدت مُسكّنا لها في شباط ١٩٣٩ ، إذ عُقد في باريس اجتماع خاص حضره ، الى جانب قادة الحركة التصحيحية ، قائد اتسل دافيد رزيئيل . ووسط اتهامات قادة الحركة التصحيحية لاتسل بالجنوح ، طالب مندوبوها بالحفاظ على منظمتهم كجسم مستقل غير حزبي ، وقد توصل الطرفان الى حل يعرف بـ « اتفاق باريس » (٥٤) تم بموجبه دمج اتسل وبيطار ، خارج فلسطين ، تحت اسم حركة بيطار ، واخضاع حركة بيطار ، في فلسطين ، لسلطة اتسل ، بحيث يصبح قائد اتسل قائداً ايضاًلبيطار. وبذلك، قطعت المنظمة شوطاًبعيداً في نموهاداخل الحركة التصحيحية، وفي توجهها نحو مزيد من الاستقلالية عنها ، كما أصبحت تعتمد على حليف بولوني ، اعتماد الهجناه على الحليف البريطاني. وكان ممكناًان تسير الامور لصالح التنظيمين الصهيونيين لولا تَلَبُّدُ أجواء اوروبا بغيوم الحرب العالمية الثانية ؛ الامر الذي دفع البريطانيين لتغيير سياستهم تجاه العرب ، في محاولة لكسبهم ، او على الاقل ، منع احتمال انبعاث الثورة الفلسطينية ، في حال اندلاع الحرب . وبدا ذلك واضحاً في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن الذي حضرته وفود عن الدول العربية وعن الفلسطينيين (وفدان احدهما يمثل المعارضة) ، ووفد واحد عن « اليشوف المنظم » لا تتمثل فيه الحركة التصحيحية . ومن مؤشرات التبدل في السياسة البريطانية تصريح وزير المستعمرات البريطاني مالكوم مكدونالد ، اثناء انعقاد المؤتمر الذي اعتبرته الحركة الصهيونية بمثابة نكسة حلت بها ، والقائل بضرورة الغاء الانتداب واقامة دولة فلسطينية متحالفة مع بريطانيا ، تضمن فيها « حقوق خاصة » للأقلية اليهودية (٥٥) .

وحددت كل من الوكالة اليهودية و « اللجنة القومية » موقفها منه فوراً في بيانين

متتاليين . قالت الاولى في بيانها : ان البريطانيين « يتآمرون لتصفية الوطن القومي وتسليمه لسلطة قادة العصابات » واستصرخت الثانية الجمهور كي « لا يقام منفى عبري في ارض العبريين » (٥٦) .

اما اتسل ، فلم تكتف بادانة التوجه البريطاني الجديد وشجبه ، بل حرصت ايضاً على تسعير حملتها الاعلامية ضد الهجناه والحركة العمالية محملة اياها مسؤولية ما اسمته بـ « خيانة » بريطانيا ، واشفعت حملتها هذه باعمال ارهابية موجهة ضد التجمعات السكانية العربية إثر عودة دافيد رزيئيل ، الى فلسطين ، وتمكنه من الافلات من قبضة رجال الشرطة في مطار اللد . وقررت قيادة المنظمة اعتبار يوم السابع والعشرين من شباط ١٩٣٩ « يوماً اسود » الهدف منه « وضع حد لتصريح ماكدونالد المعروف ، وانتهاك فرحة العدو » (٥٧) . وقد جرى خلال هذا اليوم وضع متفجرات في محطة القطار في القدس ، وفي سوق الخضار في حيفا ، ذهب ضحيتها ٢٧ شهيداً و٢٩ جريحاً (٥٨) . وقد حرصت اتسل في هذه الفترة ، حتى صدور « الكتاب الابيض » ، على عدم توجيه سلاحها ضد البريطانيين ، على الرغم من مطاردة هؤلاء لعناصرها واعتقالهم العديد منهم .

انعكاس الكتاب الابيض على اليشوف اليهودي

في السابع عشر من ايار ١٩٣٩ ، نشرت الحكومة البريطانية وثيقة صادرة عن البرلمان البريطاني اطلقت عليها اسم « الكتاب الابيض » . وقد اثار الكتاب الابيض سخط مختلف اوساط الحركة الصهيونية التي اجمعت على معارضتة والتصدي له، مع الاختلاف في الطرق والوسائل . كما واحتل ، حتى زوال الانتداب البريطاني عن فلسطين ، وعلى الرغم من غياب عامل الجدية لدى البريطانيين في مجال تطبيقه ، مكانا بارزاً في العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ، حيث درج البعض على تلقفه كتهمة فظيعة يلقيها في وجه الفريق الاخر ، الامر الذي يدعونا للوقوف على بعض بنوده .

انصب السخط الصهيوني على ثلاثة بنود تمس موضوعات ثلاثة هي انهاء الانتداب البريطاني واقامة دولة فلسطينية ، وتحديد الهجرة اليهودية ، وتحديد بيع الاراضي في فلسطين .

نص البند المتعلق بانهاء الانتداب البريطاني على التالي : « ان الهدف الذي ترمي اليه حكومة جلالته هو ان تشكل ، خلال عشر سنوات ، حكومة فلسطينية ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين متطلباتهما التجارية والحربية ، في المستقبل ، ضمانا مرضياً . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة ، من شأنه ان ينطوي على التشاور مع مجلس الامم بقصد انهاء الانتداب » .

وفيما يتعلق بموضوع الهجرة نص على « ان تكون الهجرة ، خلال السنوات الخمس التالية ، بمقدار من شأنه ان يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد بشرط أن تسمح قدرة الإستيعاب الاقتصادية بذلك . فإذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود،وحسب حساب عدد المهاجرين

اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد ، فإن ذلك يسمح بادخال نحو (٧٥,٠٠٠) مهاجر يهودي ، خلال السنوات الخمس التالية ، اعتباراً من اول نيسان من السنة الحالية » . وورد في بند آخر : « ان تسمح بزيادة الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة اذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ، ولكن ليس بدون ذلك » وجاء ايضاً : « ان حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة ، وتتخذ الآن اجراءات اخرى للحيلولة دونها ، واذا افلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات ، وكان هؤلاء ممن لا يمكن ابعادهم ، ينزل عددهم من الحصص السنوية » . وفيما يتعلق بملكية الاراضي نص الكتاب الابيض على انه « لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضي من العرب الى اليهود ... من خلال منح المندوب السامي سلطات عامة حول هذا الموضوع » [٥٩] .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٠ ، صادقت الحكومة البريطانية على وثيقة جديدة تحمل اسم « قوانين انتقال الاراضي ١٩٤٠ » لتنظيم تطبيق القيود على انتقال ملكية الاراضي لليهود وفق روحية الكتاب الابيض ، قسمت فلسطين بموجبها الى ثلاث مناطق : المنطقة الاولى ، يسمح لليهود باستملاك الاراضي فيها وتشكل نسبة ٥٪ من مساحة فلسطين ، وتبلغ مساحتها ١,٣٤٣,٠٠٠ دونم وكان اليهود يمتلكون فيها ٦٨٨,٠٠٠ دونم . والمنطقة الثانية وتشكل نسبة ٣١٪ من فلسطين يحظر على اليهود استملاك الاراضي فيها الا باذن خاص من المندوب السامي . والمنطقة الثالثة تشكل نسبة ٦٤٪ من مساحة فلسطين . لا يحق لغير العرب الفلسطينيين استملاك الاراضي فيها ، وسمحت القوانين لليهود الذين يستملكون اراضي في المنطقة ، وهم قلة ضئيلة ، ببيع اراضيهم او تأجيرها للفلسطينيين فقط [٦٠] .

تحكمت طبيعة العلاقات القائمة بين كل من التيارين الصهيونيين وبريطانيا باشكال الردود ضد الكتاب الابيض والقانون الخاص بانتقال الاراضي ودرجة عنفها ، ويبدو ذلك واضحاً تماماً في ردود الفعل التي اعقبت صدور الوثيقتين . فقد اتسمت هذه الرّدود بتزعم التيار التصحيحي ، وعلى رأسه اتسل ، لموجة الغضب التي اخذت شكل تظاهرات صاخبة واعمال عنف ، في الوقت الذي حافظت فيه الهجناه والحركة العمالية على التظاهر بالنظام والهدوء ، والتستر على اعمال العنف التي قامت بها . بينما اتسمت ردود الفعل على الوثيقة الثانية بتزعم التيار العمالي ، بما في ذلك الهجناه ، لموجة السخط التي اخذت شكل تظاهرات صاخبة تخللتها اشتباكات مع قوات الامن ، في الوقت الذي حرصت فيه اتسل على عدم الاشتراك فيها ، مكتفية بالتنديد فقط [٦١] ، بحكم الانقلاب الذي طرأ على علاقاتها مع السلطة البريطانية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية .

اعتمدت الوكالة اليهودية ، في مجال ردها على سياسة الكتاب الابيض ، السلاح الاساسي للحركة الصهيونية المتمثل في الهجرة والاستيطان : إذ اخذت تنشط في ميدان الهجرة «غير الشرعية»، وفي استكمال المشروع الاستيطاني المعروف باسم «سور وبرج»، فأقامت ، في ذلك العام ، ١٥ مستوطنة . وكان رد سلطات الانتداب ، على ذلك ، متساهلا ولينا جداً ، احدث نوعاً من الارتباك وسط « اليشوف المنظم » : اذ لم تقم بارجاع المهاجرين « غير الشرعيين » ، واكتفت ، بالنسبة للمستوطنات الجديدة ، برفض تزويدها بالاعتدة والاسلحة ، كما كانت تفعل سابقاً ، « الى ان تتلقى رسالة اعتذار عن قيامها بدون تصريح » [٦٢] . الى

جانب ذلك ، وفي سياق خدمة المرتكزين المذكورين للمشروع الصهيوني ، نشطت الوكالة اليهودية ، بزعامة الحركة العمالية ، فنظمت مسيرات احتجاجية وسط التجمعات اليهودية ضد سياسة الكتاب الابيض . وفي الوقت نفسه قامت الهجناه بعملية تخريبية ضد محطة الاذاعة التابعة لسلطات الانتداب ، قبيل ساعات من نشر الخبر الخاص عن الكتاب الابيض ، إذ قام افرادها بقطع الكابل بين قاعة البث في القدس وبين محطة الاذاعة في رام الله . وكذلك قامت بعمليات ارهابية ضد العرب ، وفق اسلوب اتسل ، حيث وجهت سلاحها ضد قريتي لوبيا وبلد الشيخ وقتلت عدداً من سكانهما الآمنين ، وحرصت على عدم نسب هذه العمليات اليها ، كيلا تتأذى علاقاتها مع السلطات البريطانية(٦٣).

لم تكن قيادة كل من « اليشوف المنظم » والهجناه ، تجمع على رأي موحد تجاه موضوع التصدي للكتاب الابيض ، لتعدد التيارات وتباين الاجتهادات.وقد انعكس ذلك في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين الذي انعقد في جنيف في ١٦ آب ١٩٣٩ دون حضور التصحيحيين ، اذ برزت فيه وجهتا نظر اساسيتان تتعلقان بالتصدي لسياسة الكتاب الابيض ، مثل وجهة النظر الاولى « المعتدلة » الدكتور حاييم وايزمان الذي رأى ان طريق النضال الاساسي يتمثل في استمرار المشروع الاستيطاني في فلسطين . « هذا المشروع الذي ينحني له اصدقاؤنا واعداؤنا ، هو القلعة الوحيدة التي نجد فيها القوة والسند . في هذا الاطار ، فرض علينا الكتاب الابيض ، هذا الكتاب الذي لن نعترف به ابداً .... وحتى في هذا الاطار تكمن امكانيات اخرى للعمل . ويجب علينا استغلالها الى آخر نقطة من الدم ، وربما حينذاك يبرز شيء ما جديد » (٦٤) .

اما وجهة النظر الثانية فمثلها بن غوريون بطرحه امام المؤتمر خطة تتشكل من نقاط ثلاث (٦٥) : ١ ـ النضال من اجل الهجرة ؛ ٢ ـ النضال من اجل الاستيطان ؛ ٣ ـ النضال بالسلاح ضد السلطة البريطانية في حال تصديها للهجرة والاستيطان .

لم يتمكن المؤتمر من اتخاذ قرار واضح تجاه مسألة النضال ضد سياسة الكتاب الابيض كما طالب الفريق الذي تزعمه بن غوريون ، لتخوف العديد من اعضائه من مغبة ذلك على مستقبل العلاقة مع بريطانيا ، وأوضح هذا الامر ، صراحة ، الدكتور سيلفر بدعوته الى « الامتناع عن القيام بأعمال مقاومة يائسة ، وعن العصيان المدني ، وعن عدم التعاون ... » ، وتنديده بالهجرة « غير الشرعية » واعمال التحرش خشية ان تقوم « ... الحكومة بالرد بحرب على امتداد الجبهة ... التحرش يؤدي الى عمل انتقامي ، يجر في اعقابه تحرشاً عنيفاً اكثر يأساً ، يجر في اعقابه رد فعل اخطر ، لنجد انفسنا بعد مدة متورطين في اعمال لم نرغب فيها ، ولم نكن حتى على استعداد لمواجهتها » (٦٦) .

نتيجة لانقسام قيادة « اليشوف المنظم » تجاه مسألة التصدي للكتاب الابيض ، وعدم تمكنها من تنظيم وبلورة ضغط صهيوني فاعل ومتواصل ، فشلت حملة التصدي للكتاب الابيض خلال الشهور الاولى من صدوره ، وتعثرت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية .

اما الحركة التصحيحية واتسل ، فقد واجهتا سياسة الكتاب الابيض بوضوح اكثر ،

بحكم كونهما تشكلان الجناح المعارض في الحركة الصهيونية ، فضلاً عن التناغم الفكري والايديولوجي القائم بينهما . ومما لا شك فيه ان الكتاب الابيض كان بمثابة فرصة ثمينة امام اتسل لاثبات نفسها كتنظيم منافس للهجناه ، وترسيخ اقدامها بشكل قوي في اليشوف اليهودي . وقد استغلت بالفعل هذه الفرصة . ولم ترسخ اقدامها ، كتنظيم وليد ، فقط ، بل عززت نفوذها في الوسط اليهودي بشكل لم يسبق له مثيل .

واجهت اتسل والحركة التصحيحية اليوم الذي نشر فيه الكتاب الابيض بتظاهرات صاخبة قامت في وسط تل ابيب ، احتل خلالها المتظاهرون مباني حاكمية القضاء ، ورفعوا عليها العلم العبري ، وقاموا بحرق سجلات مكتب تسجيل الاراضي ، بعد ان القوها على قارعة الطريق ، وهم يرددون شعارات تندد بـ « خيانة بريطانيا » و « خيانة » وايزمان « فايتسمان الخائن، انصرف»[٦٧]. واصدرت منظمة اتسل وسط هيجان التجمع اليهودي في فلسطين، منشوراً موجهاً الى العمال العبريين والشبيبة العبرية في «ارض اسرائيل» اتهمت فيه الوكالة اليهودية بانها « ... تسكت غضبكم ، وتكبل ايديكم . وبدل ان تقودكم في انتفاضة بطولية ضد العدو ، تقودكم في مسيرات كرنفالية جرت بموافقة الحكم الجزار ... » [٦٨] وعززت من حملتها الاعلامية عبر اذاعتها السرية التي كانت قد اقيمت ، قبل مدة ، لخدمة اغراضها الدعاوية .

الى جانب النشاط التحريضي المحموم ، انتهجت اتسل ، هذه المرة ، خطين في نشاطها العسكري . اذ لم يعد المواطنون العرب هم المقصودون وحدهم بعملياتها الارهابية بل اصبحت « الممتلكات العامة » ايضاً تشارك التجمعات العربية الآمنة في تلقي الضربات ولو بشكل اخف . فقد قررت قيادة المنظمة ، غداة نشر الكتاب الابيض ، توجيه ضرباتها ضد المنشآت البريطانية ، وتصعيد عملياتها ضد العرب ، مما اكسبها مزيداً من الانصار ، بين صفوف اليشوف الذي كان يتقد غضباً ، في ذلك الحين ، مما اسماه بـ « خيانة البريطانيين » للتعهد الذي قطعوه على انفسهم عام ١٩١٧ .

ومن الجدير بالذكر والتأكيد معاً ، ان النقلة الجديدة في موقف اتسل لجهة رفع السلاح في وجه البريطانيين والذي تمثل بضرب الممتلكات البريطانية ، وفيما بعد ، بضرب الرموز البريطانية ، لم تستهدف اخراج القوات البريطانية من فلسطين ، وانما كان يراد منها ، توجيه ضغوطات سياسية مصاحبة أحيانا باعمال عنف بغية دفع بريطانيا للتحالف مع الحركة الصهيونية ، والارتقاء بالعلاقات بينهما الى اقصى حد ممكن ، بحيث يصبح اليشوف اليهودي في فلسطين ، بمؤسساته المختلفة ، شريكاً وحليفاً لبريطانيا في المشرق العربي بحكم تماثل المصالح بينهما . وكان جبوتنسكي أول من روج لهذه النظرية وغرسها في وجدان قادة اتسل والتصحيحيين ، وبقي مؤمناً بها ، متحمساً لها ، حتى مماته . ومن هنا ، تبلورت لدى اتسل قناعة ترى النضال ضد بريطانيا بمثابة حوار بين شريكين ، وليس ، على الاطلاق ، حرباً بين عدوين ، وقد عبر عن ذلك بوضوح ، المدعو « شخطمان » احد مسؤولي الحركة التصحيحية عندما قال : « بريطانيا والشعب اليهودي ، من الناحية الموضوعية ... شريكان في بناء الرسمية اليهودية في أرض اسرائيل ... يمكن ان يكونا متعارضين لفترة معينة ، ولكن ليسا عدوين ، وعلى الأقل ليسا عدوين ابديين . ولنبرهن له [الشريك البريطاني] ان خيانته وخداعه لنا ليسا

كريهين فقط بل غير مريحين وخطرين » [٦٩] .

في إطار هذه النظرة ، وجهت اتسل ضربات ضد بعض المؤسسات الحكومية ، مثل محطة الاذاعة وخطوط الهاتف وقضبان السكك الحديدية ، مع الحرص على اقتصار الاضرار على الممتلكات العامة فقط ، كما استأنفت نشاطها الارهابي ضد التجمعات السكانية العربية ، وفق اسلوبها السابق . ومن الملفت للنظر ، في هذه الفترة ، تنظيرها للاعمال « الانتقامية » الموجهة ضد العرب ، فقد رأت فيها ما يساعد على الارتقاء بالعلاقات مع « الشريك » البريطاني إلى درجة التحالف ، ويستشم ذلك من تعميم داخلي كانت القيادة قد عممته على عناصرها جاء فيه : « عشية اندلاع حرب عالمية ، تبحث بريطانيا عن حلفاء . وفي الحرب هنالك حاجة للمقاتلين ، ولا فائدة من اولئك الذين يضبطون النفس . ولن يكون مستغرباً ، ان يتم في يوم الاختيار ، اختيار الطرف العربي المقاتل ، وليس الطرف اليهودي الحريص على ضبط النفس » [٧٠] .

ويبدو ان اتسل قد شعرت ، في هذه الفترة ، بتعاظم قوتها ، ويظهر ذلك من الخطط الطموحة لقائدها رزيئيل الذي دعا ، عند صدور الكتاب الابيض ، الى ضرورة « توسيع العمل ضد العرب على الصعيد العسكري ايضاً . اي يتوجب تدريب الشباب على دخول قرية عربية ، والسيطرة عليها ، وطرد سكانها وما شابه » [٧١] .

مع بداية استئناف اتسل عملياتها الارهابية ضد العرب ، القت سلطات الأمن البريطانية ، في مطار اللد ، القبض على دافيد رزيئيل في ١٩ أيار ١٩٣٩ ، ولم يتمكن هذه المرة من الافلات ، فأودع السجن . وعلى الفور ، عين جبوتنسكي مكانه ، كرئيس للقيادة ، حانوخ قلعي ، المسؤول عن فرع القدس [٧٢] . لم تؤثر عملية اعتقال القائد وحملة الاعتقالات الأخرى ، على النشاط الموجه ضد العرب ، فقد استمرت المنظمة في نهجها القديم ، الذي لم يخرج عن اطار قتل المارة الابرياء ، والحاق اكبر عدد من الخسائر وسط التجمعات العربية في الاسواق ، او اقتناص اي عربي يصادف وجوده في المستوطنات والتجمعات اليهودية . ومن ابرز عملياتها ، في هذه الفترة التي استمرت حوالى ثلاثة شهور ، عملية سينما « ركس » في القدس ، وعملية تفجير الحمار المحمل بالمواد الناسفة ، في سوق الخضار في حيفا ؛ وقد اسفرت هاتان العمليتان عن استشهاد العشرات واصابة الكثيرين بجراح ؛ ومن ابرزها ايضاً عملية ثالثة جرت ضد قرية « بير عدس » العربية [٧٣] ، حين هاجمت مجموعة من عناصر المنظمة القرية ، في محاولة لتحقيق خطة رزيئيل للاستلاء على قرية عربية ، ولم تتمكن المجموعة من دخول القرية ، فاكتفت بمهاجمة منزل عربي تحت جناح الظلام ، قتلت فيه اربع نساء واصابت طفلا بجراح . وقد استمرت اتسل في القيام بهذا النوع من العمليات على الرغم من توصية جبوتنسكي ، الذي تخوف من الرأي العام في بريطانيا ، بالكف عن ضرب الشيوخ والنساء والاطفال [٧٤] .

وسط النشاط المتعاظم ضد الممتلكات العامة والمواطنين العرب ، فتحت المنظمة ، للمرة الاولى ، جبهة جديدة داخل اليشوف اليهودي ، ضد « المخبرين » اليهود ، عقب تزايد عدد المعتقلين من بين صفوفها . وقامت ، في فترات مختلفة ، بتصفية ثلاثة يهود يعملون في جهاز الشرطة التابع لحكومة الانتداب . ومن بينهم الشرطي اريه فولونسكي الذي اتهمته المنظمة

بالتعاون مع المخابرات البريطانية ضد افرادها ، في الوقت الذي اعتبرته الوكالة اليهودية بمثابة جندي يعمل لصالحها ، ودلّلت على ذلك بحضور قادتها جنازة فولونسكي وامتداحهم تفانيه واخلاصه [٧٥] .

لم تقف الهجناه مكتوفة اليدين ازاء النشاط الاعلامي والارهابي لاتسل ، فقد شددت هي الاخرى على التنديد بـ « العصابات » في مناشيرها التي وزع احدها في الوسط اليهودي بتاريخ ٢١ حزيران حاملاً توقيع « المهاجرين غير الشرعيين » ؛ وكان ينضح بالتنديد برجال اتسل الذين « يرعون القائمين على الكتاب الابيض في مصادرة صلاحية الوكالة ... الممثل الوطني الوحيد ... عصابة الارهابيين لا تتوجه نحو مقاتلة الحكومة الخائنة ، انهم يعمدون في اعمالهم الى تسعير الاضطراب في اليشوف واضعاف الاستعداد للسيطرة عليه » [٧٦] .

ونشطت المؤسسات المسيطرة على الهجناه ، ولا سيما بعد ان طالت الاعمال الارهابية أعناق اليهود ايضاً ، فعممت منشوراً مذيلاً بتواقيع عدد من الشخصيات اليهودية من الوسطين السياسي والفكري ، في الوسط اليهودي ، ثم نشرته ، بعد ترجمته الى اللغة العربية ، في الدول العربية ، تحت عنوان « لا تقتل » ، ركز على ان « قتل عرب ابرياء يسعرّ ، بين صفوف الشعب الجار ، العداء ضد اليهود ويوحده حول فئة الارهابيين ، كما وأن قتل انجليزي ينسف نضالنا السياسي بين صفوف الشعب البريطاني ، وقتل يهودي على يد يهودي يعد بمثابة مؤشر لحرب مسلحة بين اليهودمن شأنها تدمير اليشوف بواسطة مدمّريه من الداخل » وتوجه بعد ذلك بالتحذير والمطالبة : « ليوقف اليشوف الشر في مهده ! ليعزل اليشوف المحرضين والمحرضين ! ليتوحد اليشوف لحماية الوطن القومي بقوة من الارهاب الداخلي ، واعدائه من الخارج » [٧٧] .

واستغل القائمون على الهجناه منصة المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين للتنديد بنشاط اتسل ، والرد على حملاتها الاعلامية في الخارج . فقد ركز موشيه شاريت في كلمته ، امام المؤتمر ، على تأكيد « ... الاجرام والحماقة والعار في طريق الارهاب . هذه الاعمال التي جرت ، خلال الاشهر الاخيرة ، والتي يحاول القائمون عليها تزيينها بشعارات رنانه ، اعمال سخيفة : من الناحية العملية لا تؤدي الى اهدافها ، ومن الناحية السياسية تلحق الضرر بنا فقط ، ومن الناحية الاخلاقية مقزّزة ، ومن الناحية العسكرية ـ ونحن نتحلى ايضاً بالخلق العسكري والكبرياء العسكرية ـ ، مهينة »[٧٨] . هذا ، فضلا عن النعوت التي كان بن ـ غوريون يطلقها على اعضاء المنظمة واعمالها مثل نعته اياهم بـ « المجرمين الاخساء » ووصفه اعمالهم بـ « الاعمال الجنونية البغيضة ... » [٧٩] .

فشل المساعي الوحدوية وتعذر الاتفاق

منذ بوادر التبدل في السياسة البريطانية التي برزت ملامحها خلال فترة مفاوضات المائدة المستديرة في لندن والتي انعكست ، بشكل واضح ، في « الكتاب الابيض » ، وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، واتسل تشهد تعاظما في صفوفها بفعل التربة الخصبة التي وفرتها لها هذه الفترة ، خلافاً للهجناه التي وجدت نفسها ، بحكم طبيعة علاقاتها مع بريطانيا ، تقف على

اعتاب مرحلة جديدة تتسم بتوقف زخم نموها وتطورها اللذين كانا قد وجدا تربة صالحة لهما إبان اشتعال الثورة الفلسطينية .

ولعل في العمليات العسكرية القليلة التي نفذتها الهجناه ، عقب صدور الكتاب الابيض ، ما يشير الى مدى حراجة وضعها من جهة ، وإلى الوضع المريح لنمو اتسل من جهة اخرى . فقد ارتأت الهجناه ، عند صدور الكتاب الابيض ، ضرورة الرد عسكرياً ضد « المنشآت » البريطانية في فلسطين ، كتعبير عن السخط الصهيوني ضد السياسة البريطانية الجديدة . وفي هذا الاطار، نفذت عملية تخريبية ضد اجهزة بث الاذاعة، الا انها وجدت نفسها، ليست عاجزة عن اصدار بيان بالعملية فحسب، بل عاجزة ايضاً عن تكذيب بيان اتسل الذي نسب فيه العملية الى عناصرها.

وفي العملية الثانية التي ارادت بها التشبه باتسل في ردها على العرب، حدث نفس الشيء. فقد نفذت عناصر الهجناه، بناء على تعليمات المنطقة الشمالية، عملية ارهابية ضد السكان الامنين في قرية بلد الشيخ بخطفها خمسة اشخاص من اهالي القرية وقتلهم ، واشفعت ذلك بعملية اخرى شبيهة الى حدكبير بعملية « بير عدس » ؛ حيث استفردت مفرزة من الهجناه بمنزل عربي يقع على اطراف قرية لوبيا العربية ، والقت قنابلها اليدوية داخل المنزل عن طريق النافذة ، الامر الذي تسبب في مقتل عدد من العرب ، بما في ذلك نساء وطفل ، وهم نيام ، ولم يكن بوسع الهجناه نسب العملية اليها ، وبخاصة لأن صحيفة دافارالناطقة باسم الحركة العمالية شنت بسرعة ، وقبل معرفة هوية الفاعلين ، حملة شعواء ضد المسؤولين عنها وضد « سفالة الارهاب » وشجبت الجريمة ومنفذيها الذين يفتقرون الى اية « احاسيس انسانية »،وانتهت الى القول : « ان ذكرى عملية لوبيا كذكرى العمليات التي سبقتها ، ستحكم بالعار على منفذيها المجرمين أياً كانوا » [٨٠] وقد نسبت اتسل هاتين العمليتين الى عناصرها في بداية الامر ، ودرجت ، فيما بعد ، على اشهارهما كسلاح في وجه الهجناه ، ولا سيما عندما كانت تقوم الاخيرة بادانة اعمال مشابهة تنفذها اتسل .

وسط الوضع الذي تميّز بحالة من الارتباك المّت بالهجناه ونشاطاتها ، وبحالة من المد المتنامي لاتسل ، عقب تثبيتها اقدامها كتنظيم وليد داخل اليشوف ، لم تعد هذه الأخير متحمسة لعقد اتفاق وحدوي مع الهجناه ، يحد من نشاطها ونموها ومنافستها لها للهيمنة على اليشوف اليهودي . ويبدو ان قادتها قد ذهبوا بعيداً ، في هذه الفترة ، في تفاؤلهم في تقدير قوتهم وامكانية « ابتلاع » الهجناه ؛ ويستشم ذلك من رسالة دافيد رزيئيل ، قائد اتسل، الى جبوتنسكي ، حول مسألة التفاوض مع الهجناه إذ يقول فيها : « لقد انتهت تلك الايام التي كان فيها من المجدي لنا ، في ظروف معينة ، التفاوض مع الطرف الثاني . وآمل ان تكون قد ذهبت دون رجعة . لن نوافق على نسبة الخمسين بالمئة ولا على مرحلة الانتقال . سنوافق فقط على ابتلاعهم كلياً ، إذا كانت عملية الابتلاع لا تؤثر على امعائنا . إن ابتلاعاً كهذا لا يبدو ، في هذه الأيام ، بعيداً عن الواقع » [٨١] .

بيد أن الواقع لم يكن بهذا الشكل ، فقد جرت سلسلة من اللقاءات والاتصالات بين

المنظمتين العسكريتين ، في فترات مختلفة ، في محاولة للتوصل الى صيغة اتفاق لتنظيم العلاقات بينهما . فخلال انعقاد مؤتمر « المائدة المستديرة » في لندن ، ومع بوادر التبدل في السياسة البريطانية ، جرت اتصالات عدة بين جبوتنسكي وبنحاس روتنبيرغ ، رئيس « اللجنة القومية»، واشترك في بعضها بن ـ تسفي، لم يتوصل الطرفان فيها الى شيء ملزم، وكان اهم ما اتفقا عليه هو اجراء مفاوضات ، بين الهجناه واتسل داخل فلسطين ، بيد ان قيادة اتسل رفضت ذلك (٨٢) . وتجددت الاتصالات ثانية عن طريق اليهودي الفرنسي الثري « شمعون قاليا » الذي طالب ، مثل « ملشت » بوحدة المنظمتين ، واعرب عن استعداده لاقامة صندوق خاص ، يكون تابعاً للحركة التصحيحية والحركة العمالية ، لدعم نشاط المنظمتين عسكرياً ، ودفعهما نحو الوحدة (٨٣) . ولم يتمكن الثري الفرنسي ، على الرغم من اغراءاته المادية من الجمع بين جبوتنسكي ووايزمان بعد لقاءاته بهما ، على قاسم مشترك ، وواجه فشلا ذريعاً يفوق الفشل الذي واجهه زميله « ملشت » في السابق .

وجرت محاولة اخرى لتنسيق العلاقة بين الطرفين حول موضوع محدد هو : تنظيم الهجرة « غير الشرعية » . ففي هذه الفترة ، بذل كل من التيارين نشاطاً محموماً في مجال تهجير اليهود الى فلسطين وادخالهم خلسة اليها ، تمكن خلالها كل فريق من جلب قرابة ستة آلاف مهاجر ، دون ان يكون هنالك اي تنسيق او تعاون فيما بينهما . وقد نشطت اجهزة مخابراتهما في هذا الميدان ، حيث اقامت الهجناه مؤسسة « الهجرة ب » لتنشيط الهجرة « غير الشرعية » التي احرزت فيها اتسل انجازات كبيرة ، نافست فيها الهجناه على الرغم من حداثة ولادتها . وجاءت مبادرة التعاون من قبل البارون روبير دي روتشيلد حين عرض مساعيه « الحميدة » للجمع بين التيارين المتصارعين على كل مهاجر ، بيد ان هذه المساعي اصطدمت برفض مؤسسة الهجرة التابعة للحركة العمالية ، اعتقاداً منها ، كما جاء على لسان جولب ، في حديث له مع جبوتنسكي بهذا الخصوص، انه لا يمكن حدوث ذلك ما دام التصحيحيون خارج سلطة « اليشوف المنظم » وانه « لا يجوز لنا ان نكون مسؤولين عن اية عملية تجلب الى البلاد أشخاصاً يعززون من الفوضى ، ويرتكبون اعمالاً خطرة ، حسب اعتقادنا » (٨٤) .

مع تنامي قوة ونفوذ اتسل داخل اليشوف اليهودي ، وامتداد عملياتها لتشمل « الممتلكات الحكومية » وبعض من اسمتهم بـ « المخبرين » من بين اليهود ، وسط تفاقم العلاقة بينها وبين الهجناه ، عقد في اوائل تموز ١٩٣٩ اجتماع بين جولب وجبوتنسكي ، في لندن ، بناء على طلب الاخير بغرض بناء صيغة جديدة للعلاقات بين الطرفين . وقد عرض جولب موقف الهجناه ، شاهراً السلاح التقليدي المتمثل بالتهديد بالحرب الاهلية في حال عدم التوصل الى صيغة اتفاق ، مركزاً على ان نشاط اتسل الارهابي ضد السكان العرب فيه ما يسيء الى المشروع الصهيوني : إذ يدفع العرب نحو موقف موحد صلب ، يحرج البريطانيين الذين يدعمون المشروع الصهيوني ، ويدفع بالبعض منهم للوقوف الى جانب العرب ، محذراً من امتداد النشاط الارهابي ، وسط اليهود ، خشية ادخال اليشوف اليهودي في حرب اهلية . وقدم مشروع اتفاق يستهدف حشد الطاقات اليهودية في فلسطين لخوض « حرب سياسية » موحدة يرتكز على اربعة بنود (٥) :

١ ـ يسري مفعول الاتفاق لمدة ثلاثة شهور على الاقل .

٢ ـ تجري خلال فترة الاتفاق اتصالات بين ممثلي الادارتين لتحديد نشاطات المنظمتين بموافقة الطرفين .

٣ـ التوصل الى صيغ حول حماية الهجرة اليهودية وحماية احتلال الاراضي الجديدة، والنضال ضد تجريد السكان اليهود من السلاح، ومقاومة، ما اسماه الاتفاق بـ «الارهاب العربي».

٤ ـ مشاركة ومساهمة المنظمتين في العمليات المتفق عليها خلال فترة الاتفاق .

لم يعارض جبوتنسكي مشروع الاتفاق وبخاصة لأن الهجناه تخلت هذه المرة عن مطلبها المألوف الخاص باخضاع اتسل الى السلطة المطلقة « لليشوف المنظم » ، الا انه لم يوافق عليه ايضاً . واتفق الطرفان على عقد لقاءات اخرى لبلورة المشروع (٨٦) .

بسبب تتابع الاحداث ، وانشغال تفكير جبوتنسكي في شيء آخر مغاير تماماً هو « الثورة المسلحة » ، وانهماك قادة اتسل في التصدي لجهاز المخابرات البريطاني ، لم تجر لقاءات بين الطرفين ، وآل مصير مشروع الاتفاق الى الفشل اسوة بالمحاولات السابقة .

شددت السلطات البريطانية ، في هذه الفترة ، على ملاحقة ومطاردة عناصر اتسل وزجها في المعتقلات ؛ الأمر الذي أثر بشكل ملحوظ على المنظمة ، وكاد ان يشلها . فقد اصبح هم القيادة ، التستر عن اعين اجهزة المخابرات . ونتيجة لذلك اندفعت قيادة المنظمة نحو توسيع نطاق عملياتها لمحاربة السلطات البريطانية والذي كان يقتصر ، حتى ذلك الحين ، على تخريب المنشآت العامة فقط ، ايشمل بعض الرموز البريطانية ، وخصوصاً من بين المسؤولين عن جهاز المخابرات . وكان اول ضحية لهذا التوجه ، الذي تعمق في الاربعينات ، ضابط المخابرات البريطاني « رالف كرنسكي » الذي لقي مصرعه مع زميل له في ٢٦ آب ١٩٣٩ نتيجة تفجير مجموعة من اتسل لغماً كهربائياً بالقرب من حديقة منزله (٨٧) ؛ الامر الذي دفع سلطات الأمن البريطانية لتعزيز حملتها ضد اتسل بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث اخذت المعتقلات تستقبل مزيداً من المعتقلين ، مما اثر على وضع المنظمة ، وجعلها تعيش في اسوأ ظرف مرت فيه ، منذ ولادتها .

« الثورة المسلحة » واندلاع الحرب العالمية الثانية :

اثناء تضييق الخناق على منظمة اتسل ، وانهماك السلطات البريطانية في البحث عن مجموعة القيادة ، وانشغال الاخيرة في قضية اساسية واحدة هي التستر عن اعين جهاز المخابرات ، عقب مصرع كرنسكي ، برز امامها موضوع، او بالآحرى مغامرة « الثورة المسلحة » ، كما تبلورت في ذهن جبوتنسكي الذي بعث ، في تلك الفترة بالذات ، بثلاث رسائل الى قيادة منظمته بهذا الخصوص .

لم تكن فكرة الثورة المسلحة جديدة بالنسبة لقيادة اتسل ، او حتى بالنسبة لليشوف اليهودي في فلسطين ، فقد سبق الزعيم العمالي حاييم ارلوزوروف ، المدير السابق للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ، قادة الحركة التصحيحية بالتفكير في هذا الموضوع عندما طرح فكرة احتلال فلسطين دفعة واحدة عن طريق الاستيلاء على السلطة بالقوة (٨٨) عام ١٩٣٢،

ووقتها كان عدد التجمع اليهودي يناهز الـ ١٧٪ من مجموع السكان . وقد تبلورت الفكرة بين صفوف قيادة الحركة التصحيحية ومنظمة اتسل ، في اواخر عام ١٩٣٨ ، مع توطد العلاقات بين بولونيا ، المركز الرئيسي للتجمع اليهودي في اوروبا ، وبين زعامة الحركة التصحيحية وانهماك التصحيحيين في مجال الهجرة « غير الشرعية » واكساب عناصرهم تدريبات عسكرية في بولونيا. وعرفت الخطة باسماء مختلفة من اهمهااسم «خطة الـ ٤٠ الف»[٨٩] وتضمنت، في ذلك الحين ، نقل قرابة ٤٠ الف يهودي من بولونيا مع اسلحتهم بواسطة السفن الى الشواطىء الفلسطينية ، بهدف الاستيلاء على فلسطين ، او على الاقل ، غرس هؤلاء المهاجرين المدربين فيها ، والضغط على السلطات البريطانية لفتح الباب على مصراعيه امام الهجرة اليهودية .

لم تفاجأ قيادة اتسل بالفكرة ، بحد ذاتها ، وانما فوجئت بتوقيت تنفيذها . فقد شرح جبوتنسكي ، في رسائله السرية لقيادة المنظمة ، بالتفصيل خطة « الثورة المسلحة » التي ستبدأ ، وفق خطته ، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٩«بوصول سفينة تحمل مهاجرين يهود مع اسلحتهم ، بقيادة جبوتنسكي نفسه ، الى المياه الاقليمية لفلسطين بالقرب من تل ابيب ، وتقوم اتسل بضمان انزالهم الى الشاطىء بقوة السلاح اذا اقتضى الامر . وفي الوقت نفسه تقوم جماعات من المنظمة بثورة مسلحة علنية تنم السيطرة ، خلالها، على مباني الحكومة في القدس ، ويرفع فوقها العلم العبري . وتوصي الخطة باستمرار السيطرة على المباني لمدة ٢٤ ساعة على الاقل ، بغض النظر عن الخسائر ، ويجري خلال ذلك ، في عواصم اوروبا الغربية واميركا ، الاعلان عن اقامة حكومة يهودية مؤقتة » [٩٠] .

بيد ان حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر ، ففي الوقت الذي تلقت فيه مجموعة القيادة الرسائل المذكورة ، كانت المنظمة تعيش اسوأ ايامها ، اذ اصيبت بشلل تام تقريباً ، في حين كانت قيادتها تشعر بالحلقة تضيق حول عنقها اثر اتساع حملة الاعتقالات . في هذه الاجواء ، عقدت القيادة (شتيرن ، حايخمان ، قلعي ، لوفنسكي ، الياف)اجتماعاً في تل ـ ابيب ، في ٣١ آب ١٩٣٩ ، للتداول في خطة جبوتنسكي لاتخاذ قرار بشأنها ، واثناء تداولها في احد بيوت تل ابيب ، سيطرت على جو الجلسة شكوك حول امكانية نجاح الخطة ، ومع ذلك ، فقد وافقت اكثرية القيادة ، من حيث المبدأ ، على « الثورة المسلحة » كما اقترحها جبوتنسكي ، ورأت فيها انسجاماً مع خط اتسل والحركة التصحيحية . ولم يعارض الخطة سوى ابراهام شتيرن الذي اعتبرها بمثابة تظاهرة تفتقر الى الفائدة ، فضلا عن اعتقاده بان جبوتنسكي يريد ، منها ، التخلص من خصومه السياسيين داخل اتسل [٩١] . وبينما كانت القيادة تحاول اجمال ردها على جبوتنسكي ، فوجئت بقوات الأمن تقتحم الباب ، لتسوقها الى المعتقلات وتضعها الى جانب دافيد رزيئيل الذي كان قد سبق زملاؤه .

وبذلك ، اصبحت المنظمة بمثابة جسد بلا رأس ، ولم يعد موضوع « الثورة المسلحة » ذا قيمة ، وانما اصبح الموضوع الاساسي اعادة الرأس الى الجسد . وقد يبدو للوهلة الاولى ان هذه العملية صعبة للغاية ، بيد ان الأمر ليس كذلك ، بحكم فهم اتسل المستمد من فهم جبوتنسكي لتماثل المصالح بين الصهيونية والاستعمار البريطاني ، والمعتمد على توجيه ضغوطات سياسية ضد السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية ، مصاحبة احياناً

بمظاهر العنف ، للارتقاء بالعلاقات بين الطرفين « الشريكين » الى أعلى درجة من التحالف . ومن هنا ، لم تجد قيادة اتسل والحركة التصحيحية ، عيباً او حرجاً في احداث انقلاب جذري في موقفها السابق تجاه بريطانيا ، لتنافس الحركة العمالية والهجناه ، من خلال الموقف الجديد ، على كسب ود الاستعمار البريطاني عن طريق اقامة اوثق العلاقات مع اجهزته المختلفة ، وعلى رأسها جهاز المخابرات ؛ الامر الذي تأتت عنه تبعات خطيرة انعكست على تطور منظمة اتسل نفسها ، وعلى العلاقات بين المنظمات العسكرية الصهيونية .

من بين العوامل التي ساعدت على حدوث النقلة الحادة في موقف اتسل ، وما استتبع ذلك من رفع الحلقة التي اخذت تضيق حول عنقها ، وانتشالها من حالة الشلل ، اندلاع الحرب العالمية الثانية ، في ايلول ١٩٣٩ .

مع اندلاع الحرب ، اتخذت الحركة الصهيونية والتنظيمات المتفرعة عنها ، خلافاً لما كان عليه الوضع في الحرب العالمية الاولى ، موقفاً موحداً الى جانب بريطانيا . ففي اليوم الذي نشبت فيه الحرب بين بريطانيا والمانيا ، هرعت الوكالة اليهودية واصدرت بياناً اعلنت فيه عن تأييدها اللامحدود لبريطانيا ، وذلك بهدف « الدفاع عن الوطن ، وسلامة الامة العبرية ، وانتصار الامبراطورية البريطانية » . ولم يغفل البيان الكتاب الابيض الذي « الحق بنا اذى كبيراً ، وكما فعلنا في السابق سنبذل قصاري جهدنا للدفاع عن حق الشعب اليهودي في وطنه . ان معارضتنا للكتاب الابيض لم تكن موجهة ضد انكلترا والامبراطورية البريطانية » [٩٢] . كما اعلن رئيس الادارة الصهيونية دافيد بن ـ غوريون عن دعم الصهيونية لبريطانيا من خلال مقولته التي لم تبرح لسانه طيلة أيام الحرب «سنقاتل الى جانب **بريطانيا** ضد هتلر وكأن الكتاب الابيض غير قائم، وسنناضل ضد الكتاب الابيض وكأن الحرب غير قائمة»[٩٣] كما اعلن ايضاً زعيم الحركة التصحيحية زئيف جبوتنسكي عن وقوفه الى جانب بريطانيا، واتخذت اتسل هي الاخرى موقفاً الى جانب بريطانيا باصدارها، في اواسط ايلول، منشوراً اعلنت فيه عن وقف عملياتها ضد السلطة المنتدبة، جاء فيه «من اجل عدم عرقلة سير الحرب ضد المانيا، ومن اجل تكريس اكبر قدر ممكن من القوى لمساعدة بريطانيا وحلفائها تقرر المنظمة العسكرية القومية وقف عملياتها العدائية في ارض اسرائيل، هذه الاعمال التي من شأنها الحاق الاذى بالحكومة البريطانية، وتعزيز، بشكل او بآخر، ساعد العدو الاكبر لشعب اسرائيل ـ النازية الالمانية...». وأعرب **البيان** عن الاعتقاد بأن الحرب العالمية الجديدة ستمنح «الشعب المعذب التعويض الواحد والوحيد الذي يستحقه: اقامة الاستقلال الرسمي في الحدود التاريخية للوطن المحرر»[٩٤]، وطالب باطلاق سراح معتقلي اتسل.

وتجدر الاشارة هنا ، الى ان الرجل الثاني في اتسل وهو ابراهام شتيرن كان ، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ، يخالف الاجماع الصهيوني المؤيِّد للتحالف مع بريطانيا ، وينتقد بشدة مقولة زعيمه جبوتنسكي حول موضوعة التحالف ، وقد عبر عن ذلك في مقال له [٩٥] نشره في صحيفة «اومر لعام»، الناطقة باسم اتسل، تطرق فيه الى احتمال نشوب الحرب والدور الذي يتوجب على التنظيم اليهودي العسكري القيام به . وبعد ان طرح مفهومه لحدود « ارض اسرائيل » التي تتجاوز ، حسب اعتقاده ، « ضفتي نهر الاردن » وتشمل اجزاء كبيرة من العالم العربي ، وبعد ان اكدّ ثقته بقدرة « الشعب » الاسرائيلي على تثبيتها بقوة السلاح

بواسطة تنظيم عسكري يهودي مسلح يضم ضباطاً وجنوداً ، قال : « سيأتي يوم لن يتوجه فيه الى جيوش اجنبية ، ولن يكون لحمه غذاء للمدافع لاية امة ولسان ... وليس ، اننا لن نقاتل من اجل شعوب اجنبية فقط ، بل ، ايضاً ، لن نقاتل من اجل انفسنا في كتيبة اجنبية ، لأن تاريخ الكتائب الاجنبية في جميع الجيوش قد كرّر نفسه : جيش مرتزقة (حتى ولو كان هؤلاء مرتزقة فكرة الحرية) يسفك دمه ليعود كما جاء عند انتهاء الحرب مجرداً من سلاحه . كان هذا ايضاً تاريخ الكتائب العبرية ، ولذا فإننا لن نتجند في كتيبة اجنبية ، ولن نتلقى سلاحاً ، ولن نأتمر باوامر الضباط الاجانب ... » وفي نهاية مقاله الذي يشكل حالة نشازاً في الفكر الصهيوني اكد على رفض الخدمة في جيوش اجنبية ، وذلك لتحقيق « ملكوت اسرائيل » ، اعتقاداً منه بقدرة ما اسماه بالجيش القومي اليهودي على تحقيقها بالقوة وفرض سلطته على الاغيار واحتلال بلدان جديدة ، وهذا يتطلب من اليهود ، حسب اعتقاده ، تعلم مهنة الحرب واتقانها ، ايمانا منه بان « ... الملكوت العبرية ستكون على مدى اجيال كثيرة ، كمعسكر جيش في صحراء المشرق العربي » .

---

(١) بيلـع، موشيـه (جمع واعـداد) ، « **عالم جبوتنسكي** » (عولموشل جبـوتنسكي) ، تل ابيـب، اصدار : دبوسيم ١٩٧٢ ، ص ٩٥ ـ ٩٦

(٢) نيف، دوف ، « **تاريخ المنظمة العسكريـة القومية ـ اتسل** » (موخوت هارجون **هتسفائي** هليئـومي) ، تل ـ ابيب ، اصـدار : كـلاوزتـر ١٩٦٥ ، الجزء الثاني ، ص ١٧ .

(٣) ليف عامي شلومو ، « **في النضال والثورة** » (بمأفاك اوفميرد) تل ـ ابيب ، اصدار : وزارة الدفاع ، بدون تاريخ ، ص ٧٩ .

(٤) بن ـ تسيون ،دينور وآخـرون (تحريـر) ، « **كتاب تاريخ الهجناه** » (سيفرتولدوت هجناه) ، تل أبيب ، إصدار : معرخوت ، **الطبعة** السادسة ١٩٧١ ، المجلد الرابع ، ص ١٠٥٥

(٥) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول ، ص ١٣٣ .

(٦) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٢٠ .

(٧) بن تسيـون،دينور وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٥٦ .

(٨) **المصدر نفسه**، المجلد الرابع، ص ١٠٦١.

(٩) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٥ .

(١٠) تلمي،مناحيم وآخرون ، « **مقاتلو الحرية في اسرائيل** » (لوحامي هموفيش اسرائيل) ،تل ـ ابيب ، اصدار فريدمان ١٩٥٥ ، ص ١٧٣ .

(١١) بيلع،موشيه ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٩٧

(١٢) بن ـ تسيون ،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٢ .

(١٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٥٥ .

(١٤) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الاول ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(١٥) بن ـ تسيون ،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع، ـ ص ١٠٥٧ .

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٥٩.

(١٧) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٩٧ .

(١٨) بن ـتسيون،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٥٩ .

(١٩) **بيجن**،مناحيم ، « **في العمل السري كتابات** » (بمحتيـرت ـ كتافيم) ، تـل-ابيب ، اصدار : هدار ، ١٩٦١ ، الجزء الرابع ، ص ١٢٨ .

(٢٠) بن تسيـون،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٠ .

(٢١) نيف ، دوف، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الثاني ، ص٧٥ .

(٢٢) بن ـ تسيـون ،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٧٤ .

(٢٣) **نيف**، دوف، **مصدر سبق ذكره** ، الجـزء الثاني ، ص ٧٤ .

(٢٤) ليف عامي، شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٦ .
(٢٥) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ١٠٨ .
(٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٨ .
(٢٧) بن ـ تسيون ، دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٥ .
(٢٨) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٨٤ .
(٢٩) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٨٥ .
(٣٠) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٢٥ .
(٣١) بن ـ تسيون، دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٢ .
(٣٢) **المصدر نفسه** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٢ .
(٣٣) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص١٨٢ .
(٣٤) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٢٨ .
(٣٥) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٨٣ .
(٣٦) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٩١ .
(٣٧) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٨٣ .
(٣٨) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ٢٧ .
(٣٩) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٧ .
(٤٠) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ١١١ ، .
(٤١) بن ـ تسيون ،دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٣ .
(٤٢) انظر النص الكامل للاتفاق : **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ١١٢ ـ ١١٣ .
(٤٣) بن ـ تسيون دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٤ .
(٤٤) **المصدر نفسه** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٤ .
(٤٥) **نيف**، دوف ،**مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١١٥
(٤٦) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ١١٦ .
(٤٧) **المصدر نفسه** ، الجزء الثاني ، ص ١١٥ .
(٤٨) بن ـ تسيون دينور ، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٥ .
(٤٩) بن ـ تسيون دينور وآخرون (تحرير) **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الاول ، المجلد الخامس الطبعة الثالثة ١٩٧٣ ، ص ٦٣.
(٥٠) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ١٩٣ .
(٥١) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٠٢ .
(٥٢) **بناي**، يعقوب ، **جنود مجهولون** (حياليم المونيم) ،تل ـ ابيب (بدون تاريخ) ، اصدار : مجموعة اصدقاء ، ص ٢٨ .
(٥٣) بن ـ تسيون دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الخامس ، ص ٦٤ .
(٥٤) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .
(٥٥) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٧ .
(٥٦) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١١٤ .
(٥٧) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٨ .
(٥٨) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١١٤ .
(٥٩) **اسود**، عبد الرزاق ، « **الموسوعة الفلسطينية** » ، بيروت ، اصدار : الدار العربية للموسوعات ، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٥ .
(٦٠) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثالث ١٩٦٧ ، ص ٣٠ ـ ٣٢ ؛ افيدار، يوسف ، « **في الطريق للجيش الاسرائيلي** » (باديرخ لتساهل) ، تل ـ ابيب اصدار : موخوت ١٩٧٠ ، ص ١٦٢ .
(٦١) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٣٤ .
(٦٢) بن ـ تسيون دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الخامس ، ص ٣٢ .
(٦٣) **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .
(٦٤) **المصدر نفسه** ، ص ٣٤.
(٦٥) **المصدر نفسه** ، ص ٣٦ .
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٥ .
(٦٧) **المصدر نفسه** ، ص ٥٧ .
(٦٨)) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٢ .
(٦٩) بن ـ **تسيون** دينور ، **مصدر سبق ذكره** ، المجلد الرابع ، ص ١٠٦٨ .
(٧٠) **نيف**، دوف ، **مصدر سبق ذكره** ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٣ .

وعجزها اللذين اثبتتهما طوال فترة الاحتلال ، فإن نفوذها المادي والمعنوي ، كان دائماً الدرع الذي يحميها من أثر أية نقمة على هذا العجز وذلك الفشل . وظهرت آثار التهافت والتفكك على اللجنة التنفيذية التي الغت الاحتفالات التقليدية بذكرى تصريح بلفور عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وفشلت حتى منتصف ١٩٢٨ في عقد المؤتمر الوطني السابع . وبهذا طغت على الحركة الوطنية روح الوهن والتشاؤم وراج في هذه الاثناء سوق الدجالين من محترفي الوطنية الزائفة ، حتى لقد تكون المؤتمر السابع بطريقة عشائرية خالصة ، فجاء اعضاؤه عن طريق التعيين بالمضابط والاستدعاءات من قبل المخاتير والوجهاء ، بحيث مثلت فيه كل العناصر المتعاونة مع السلطة والمتعاملة مع الصهيونية بالسمسرة وبيع الاراضي .

ولذلك كانت روح المؤتمر حكومية اكثر منها وطنية ، فجاءت قراراته خلواً من التأكيد على رفض تصريح بلفور ، وانصبت في معظمها على المطالبة باقامة مؤسسات برلمانية على اساس الاغلبية الديمقراطية ،وكاد يسفر عن المطالبة بحكومة وطنية في نظام الانتداب القائم .

وسيطرت الروح الاستسلامية تماماً على تفكير الزعماء ، فظلوا يتمسكون بان تكون مطالبهم وعملهم الوطني دائماً محصورين ضمن الوسائل المشروعة ، دون ان يتطرق الى اذهانهم ان يتمذهبوا أو يتمبدأوا بأية فكرة او عمل يزعج السلطات ، مما اخمد الانفاس في الحياة السياسية والوطنية وجعلها راكدة كالمستنقع الآسن ، وشغل الزعماء بالتلهي والاقتتال على الوظائف وعلى الدنيا ، وتفضيل مخاصمة الانداد على خدمة الوطن . ويبدو ان هذا الوهن الذي لحق بفلسطين قد اثار اشجان احد ابنائها وافاض عاطفته ، وكان قد هجرها في وقت مبكر ليعيش في ارض الكنانة ، وقد شغله هذا البعد وحياته في مصر ، التي كانت وقتها لا تلقي بالاً الى ما يحدث في فلسطين لانشغالها هي الاخرى بحركة استقلالها الداخلي ، فجاشت نفسه بقصيدة يناجي فيها وطنه الاول ، ويقدر ما يحيق به من اخطار الانتداب والصهيونية التي تهدد ارض الشرق كلها ، ولذلك يدعو مصر ان تفتح عينيها على الخطر ، وان تطلق لسان التحذير الى فلسطين وتعلي فيها كلمة الوعي . يقول في قصيدته « يا وطني الاول » وقد نظمها عام ١٩٢٦ :

يا ويح ارض الشرق من عاصفة ... تحمل من ويل سحابا ممطراً
يا وطني الاول لست وطناً ... الا لتلفيق الحديث المفتري
انجلترا شيدت استقلاله ... ودكت استقلاله انجلترا
غادرها الترك الى امثالهم ... بطشاً ، لتبك العين منه الاثرا

ومنها :

اطلت صمتاً يا ابا الهول فمر ... عينيك من طرف اللسان ان ترى
... يا ابن اباة الضيم من هذا الحمى ... من مضر ، وقد اذلوا مضرا
قل لفلسطين وما جاورها ... من اذرع الشام الى وادي حرا
الوطن القومي في اعناقنا ... حبل به نقاد مثل الاسرا
مشرد جاء لحرث ارضنا ... يوشك ان نرعى لديه البقرا
عودوا لجمع الشمل بعد فرقة ... طويلة ، حبا بتوثيق العرا

لا انـام اهلـوهـا ولا كـل ابنـهـا سعيـاً ، وان سعيـه سـوف يـرى[٤]

والشيخ ابراهيم الدباغ*[٥] شاعر من كبار الشعراء المعاصرين لمطران وحافظ وشوقي . وثقافته دينية محضة . ونحن نحس بأثر هذه الثقافة في قصيدته ، وكذلك نحس بقوة شاعريته من خلال جزالة الفاظه ومتانة سبكه لتعبيراته ، ومن خلال صوره وتشبيهاته الموحية . فالعاصفة تحمل من الويل سحاباً ممطراً ليشمل تهديده ارض الشرق ، والوطن القومي اليهودي في فلسطين يلتف على عنق الامة ليخنقها او ليعيش بنوها اسرى اصحابه الذين لا يريدونهم الا خدماً او رعاء لديهم . وبمثل هذه القوة ، طفق الدباغ يدعو لقضية وطنه الام في مصر ، فراح يفضح فكرة الوطن القومي وتصريح بلفور ويعلن على الملأ المظالم والشرور التي جاء بها الانتداب البريطاني على ابناء فلسطين واغتصابه حقهم في بلدهم . ففي قصيدة « احرار مصر وقضية فلسطين »[٦] يذكر بعض من اهتموا بمسألة فلسطين من اقطاب مصر عندما احاطت بها الويلات وانهالت الحوادث والكوارث على اهلها ابتداءً من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٧ . ويبدو ان مصر في ظروفها آنئذ ، وتحكم الاستعمار والاقطاع فيها لم تكن لتسمع صوت هذا المهاجر اليها ، فقد شاركت حكومتها في احتفالات الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥ ، وانتدبت احمد لطفي السيد لحضور هذه الاحتفالات الى جانب اللورد بلفور صاحب التصريح المشؤوم ، دون ان تعي اهداف هذه الجامعة وما تمثله من مطامع الحركة الصهيونية واخطارها . وقد اثارت هذه الفعلة شاعرنا البيتجالي فلام مصر ومندوبها اشد لوم وقرعهما اقوى تقريع ، فهو يقدر عن كثب اهداف الجامعة العبرية ومدى الاهتمام بانشائها ، فيقول** محذراً بني امته من اخطارها على مستقبلهم :

اللـه اكبـر كـل هـذا في سبيـل الجـامـعـة ؟	
مـا تلـك جـامـعـة الـعلـو م بـل المطـامـع جـامـعـة	
ان السيـاسـة اوجـدتـ ـهـا والسيـاسـة خـادعـة	
مـن لنـدن هـرولـت تضـ رم نـار هـذي الـواقـعـة	
يـا لـورد مـا لـومـي عليـ ك فـانـت اصـل الفـاجعـة	
لـومـي على مصـر تمـد لنـا أكفّـاً صـافـعـة	
وتجـيء تشـهـد حفلـة فيـهـا السمـوم النـاقـعـة	
يـا (سيـد) قـد جئتنـا وقلـوب قـومـك هـالـعـة	
وشـهـدت جـامـعـة المطـا مـع لا الـعـلـوم النـافـعـة	

---

* ابراهيم الدباغ : ولد في يافا عام ١٨٨٠ ودرس في كتاتيبها ، ولقي عبد الله النديم عندما نفي اليها ، ثم درس في الازهر على كثير من الشيوخ المعروفين ومنهم محمد عبده . استوطن مصر حتى وفاته عام ١٩٤٦ . كتب كثيراً في الصحف المصرية كما اصدر بعض الصحف ايضاً . له ديوان (الطليعة) في جزئين ، ويحتل الشعر الوطني والاجتماعي مكاناً بارزاً في شعره . وجمع ابن اخيه مصطفى درويش الدباغ ، بعض تراثه بعد وفاته .

** نظمت القصيدة بمناسبة افتتاح الجامعة العبرية في القدس ، وقد اسقط الشاعر منها بعض الابيات حول موقف مصر ومندوبها ، وذكر ان تاريخ القصيدة سنة ١٩٢٧ ، والمحقق ان افتتاح الجامعة العبرية كان عام ١٩٢٥ .

ارأيت كيف تحيط بالـ ... عرب الذئاب الجائعة
انظرت مصرعنا وعيـ ... ـنك لا ترفرف دامعة
لو جاء هذي الارض احمـ ... ـد قبل يوم الجامعة
لرأى فلسطينا تقيم ... له المحافل ساطعة
نشكو لكم منكم بني ... مصر ظروف الواقعة
اوهمتم الاعداء انا ... امة متقاطعة
لا تشمتوا اممأً غدت ... فينا وفيكم طامعة[٧]

ومهما يكن مستوى القصيدة الفني ، فان دلالتها عظيمة على نضج وعي الشاعر لتفهمه دور الجامعة العبرية في الاعداد لإنشاء الوطن القومي اليهودي ، ولشعوره العام بالكيان العربي والوحدة العربية امام الاخطار التي تتهددهما نتيجة أطماع الصهيونية .

ويبدو شاعرنا غريب الاطوار في تفكيره وآرائه وان كان محكوماً ، في كل اطواره ، بوطنية صادقة واخلاص شديد ، وغيرة غير متناهية على المصالح العامة والوطنية . وقد رأيناه في بعض آرائه وافكاره فيما مثلنا له من شعره ، ولا بأس ان نعتبره فيها مجتهداً في فهم ظروف الوطن واوضاعه ، دون ان نسيء فيه النية . وفي مواقف اخرى نراه واعياً تمام الوعي يحمل فكراً اصلاحياً احياناً ، وثورياً احياناً اخرى . ومن خلال اتجاهه الى الموضوعات الاجتماعية ، واهتمامه بالاصلاح الاجتماعي ، يلفت انتباهه ، من آثار الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، أثر الازياء والتفنن في الملابس وما يتبعهما من تصرفات مقصودة كانت تقوم بها فتيات بني صهيون ويكون لها اثر على روح الشباب العربي من ناحية جره الى المفاسد ، وعلى مكانة الفتاة العربية بجرها الى تقليد الفتاة الصهيونية في أخلاقها وفي أزيائها ، مما كان يعد آنذاك ، وفي كلتا الحالين تدميراً لبعض جوانب بناء المجتمع العربي الراسخة في مثل مدينة القدس ، فيحذر الفتاة العربية من هذه الاعراض ويحثها على الاهتمام بتربية النشء وتنشئة الرجال الصالحين للوطن[٨] . ونراه أحياناً يدعو قومه الى التسلح بالعلم للارتقاء بالوطن ويضرب بعض الامثال على ارتقاء الامم ، باليابان واميركا وازدهار الحياة فيهما وبذّهما اوروبا بالتهذيب والعلم[٩] . ويرقى مرقى متقدماً وفعالاً في حياة الامم والشعوب في دعوته الحضارية من خلال قصيدته « لو كان لي من يصلح الامرا » ، ففيها يدعو الى الأخذ بسبل الاختراع والاكتشاف ، ويربط بين التقدم الصناعي لدى الامم وبين حريتها ، ويرى ان مجرد القول والشعر لا يسعف الاوطان ولا يسعدها ولا ينقذها من الفقر ، فقد ولى زمان الابل وايام زيد ضارب عمرا ، واصبح العصر عصر النور والكهرباء ، لا ينفع فيه الا العمل والجد ، لا البكاء ولا العويل . ويتنبه الى حاجة الامة العربية الى القائد ذي الكفاءات العصرية ليلعب دور البطولة في انقاذها من وهدة التخلف التي تغط فيها ، وليعيد اليها عزتها ومكانتها بين الامم . ويسوؤه ان يسود داء الخلاف في أمته وفي بلدانها فيرهقها ، ويأسرها الى اوتاد الويل والتخلف والوبال[١٠] .

وفي هذه الاثناء كان ابراهيم طوقان قد انهى دراسته في الجامعة الاميركية وترك بيئة بيروت التي صقلت قلمه في شعر الحب والغزل ، وعاد ليعمل في نابلس ، فيطل على مستنقع السياسة الراكد ليوقظ زعماء بلاده الغارقين فيه ، كأنه يصب على وجوههم الماء البارد ، ولربما كانت الظروف تعده ليكون شاعر فئة من الفئات المتطاحنة ، ولكنه تمرد وابى الا ان يكون شاعر

الوطن كله ، فكسبت به الحركة الوطنية شاعراً شاباً متحمساً لقضية بلاده ، وقد تثقف ثقافة عصرية عالية ربما كانت ، مع ما اتسم به من حساسية وعاطفية ، اهم العوامل التي انقذته من عفن الاقطاعية والبرجوازية الذي كان يسيطر على تفكير ابنائها ، وجهاء البلاد في ذلك الوقت ، فجاء مستعيناً بسلاح العلم ليتمرد على بيئة اهله بجمودها الاجتماعي وتعصبها العائلي ، وليفتح فكره وعقله على مصالح الوطن وواقعه الذي غلب عليه الوهن والتشاؤم ، فهب يدعو الى التفاؤل والأمل ، ويحض الشباب على القوة والنهوض بالوطن ونبل المقاصد والنظر الواقعي في احواله . ففي قصيدته « تفاؤل وأمل » التي مطلعها :

كفكف دموعك ليس ينفـــ ـعك البكاء ولا العويل

وكان قد القاها في حفلة كلية النجاح بنابلس في نهاية العام الدراسي ١٩٢٨ : راح يبشر بهذه الروح ، ويلمس في الناس مكامكن الامل والهمم ، ويرسم لهم طريق الخلاص من واقع الوطن المريض الذي لم يكن الا بسبب الزعماء وبقصدهم ، وهم يخادعون البلاد والعباد . وبالرغم من حداثة سن الشاعر ، فقد كان موفقاً في اثارة موضوع خمود الحركة الوطنية ، وهمود همم الوطنيين ، كأنه ذو باع طويل وتجربة واسعة في الحياة والنضال ، وقد عرف معاناة القوم فراح يحسس مواضع اوجاعهم :

افنيت يا مسكين عمرك بالتأوه والحزن
وقعدت مكتوف اليدين تقول : حاربني الزمن
ما لم تقم بالعبء انت ، فمن يقوم به اذن ؟
كم قلت : « امراض البلاد » وانت من امراضها
والشؤم علتها : فهل فتشت عن اعراضها

وطـن يبـاع ويشتـرى وتصيح : « فليحيى الوطن » ؟
لـو كنـت تبـغـي خيـره لبـذلـت مـن دمـك الثمـن
ولقمـت تضمـد جـرحـه لـو كنـت مـن اهـل الفطـن

ويبدو ان الشاعر قد انخدع بالوفاق الظاهري الذي تم في ذلك الوقت بين اطراف الصراع في البلاد ، حيث اتفقوا على عقد المؤتمر الوطني السابع في القدس ، فراح يمدح تضامنهم ووفاقهم ، ويبارك مؤتمرهم ويتمنى تحقيق آمال الوطن فيه . ثم افرد عنصر الشباب بتحية خاصة ، فهم امل الغد ، فزفهم الى الوطن كأنهم الزهر الندي الذي لا بد ان يؤتي اكله يوماً[١١]

وقد كان لشعر ابراهيم طوقان اثر كبير في فلسطين وعلى بعض شعرائها منذ صباه الفني فنقرأ للشاعر محمد علي الصالح*[١٢] الذي كانت تربطه به صداقة عميقة الجذور ، قصيدة له

---

* محمد علي الصالح ، ولد في طولكرم سنة ١٩١٢ ، درس في الفاضلية في بلدته ، ثم دخل الكلية الاسلامية بالقدس وامضى فيها خمسة اعوام ، ثم بدأ بنشر بعض نفثاته في الصحف الفلسطينية بتوقيع (بدوي الوادي) .
عمل في التعليم في شرقي الاردن ، ثم في صحيفة (صدى العرب) المعارضة لحكومة شرق الاردن ، ولذلك ابعد الى فلسطين ليؤدي فيها خدماته في ميدان التعليم وفي ميدان الصحافة بحيفا . اعتقل في ثورة عام ١٩٣٦ وظل معتقلاً حتى اعلان الحرب الثانية ، وبعد النكبة عمل معلماً في طولكرم .

القاها في مؤتمر الطلبة العرب الاول المنعقد في يافا في نيسان عام ١٩٢٩ ، وفيها يبدو تأثره الواضح بقصيدة طوقان السابقة ، وكأنها رد بلسان شباب الوطن ، وفيها :

حـي الشبـاب لـوطـن ... اضحى من الفـوضى يبـابـا
اضحى عـلى مضض سـاس ... ولا يـرى في الحيـف عـابـا
سلبـوه كـل صفـاتـهً ... لمـا حبـوه الانتـدابـا
يـا مـوطنـي هـاك الشبـا ... ب اذا اردت بـه انقـلابـا
وطنـي ازف اليـك الشبـا ... ب فـدع بحـرمتـك العتـابـا
قـد ضـج ممـا تشتكـي ... فـاتـاك مـعتـذراً وتـابـا
هـاك الشبـاب لـغـاصـب ... حتـى ينـاقشـه الحسـابـا
والحـق يـؤخـذ عنـوة ... ويكـون عـذبـاً مستطـابـا[١٣]

وبتداعي الاحداث ، كانت الحركة الصهيونية قد بدأت تستعيد قوتها ونشاطها بعد منتصف ١٩٢٨ ، فتوقف انحدار الهجرة واصبح عدد اليهود ثلاثة اضعاف ما كان عليه عند نهاية الحرب . وكذلك تضاعفت مساحة الاراضي والملكيات التي وضعوا ايديهم عليها فاصبحت نحو مليون دونم . ومع استعادتها دماء القوة راحت قيادة الحركة الصهيونية تتشدد في ممارسة سياستها العنصرية الانعزالية والعدوانية في آن واحد ، سياسة احتلال الاراضي واحتلال العمل ، فسنت انظمة تبيح تشغيل اليهود وتمنع اصحاب الاعمال اليهود من تشغيل العرب والا تعرضوا للعقوبات . وقد ادت هذه السياسة ، مع ما كان يعضدها من سياسة الادارة البريطانية في تفضيل العمال اليهود على العمال العرب ، الى زيادة البطالة بين العمال العرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى الى ازدياد عدد الفلاحين العرب المعدمين الذين كانوا يقتلعون من الاراضي التي عاشوا عليها واجدادهم منذ مئات السنين بعد ان كان اصحابها الاقطاعيون يبيعونها وهم غائبون في لبنان او في سواه من البلدان الأخرى . وقد ادت هذه السياسة الى شحن عواطف هاتين الطبقتين وانتشار النقمة بينهما ، وزاد في هذه النقمة ، بين جماهير الشعب ، توسيع الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ ، لاستنفار يهود العالم لمدّ يد المعونة لاقامة الوطن القومي ، مما استفز مشاعر العرب وزاد في مخاوفهم . ومما يذكر ان شعور النقمة قد تولد ايضاً لدى الطبقة البرجوازية العربية الضعيفة خوفاً على مصالحها من نشاطات الصهيونية وشركات الاحتكار الاجنبية التي فازت باكبر الامتيازات الاقتصادية في البلاد ، مثل امتياز مشروع البحر الميت وامتياز مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية .

في هذا الجو المشحون اغترّ الصهيونيون بما رأوه من وهن العرب وفتور حركتهم الوطنية وتفكك قياداتهم ، فأخذوا يتداعون الى المطالبة بتملك ما زعموه من مكانهم الديني في مكان البراق او ما يسمونه (حائط المبكى) ، وبحريتهم في اجراء طقوسهم الدينية فيه على غير المعتاد . ورافق هذه الظروف بعض الاحداث التي قادت الى المظاهرات من كلا الطرفين ثم الاصطدامات التي وقعت بينهما وبخاصة في مدن القدس والخليل وطبريا وصفد، وراح ضحيتها اكثر من تسعمائة شخص بين قتيل وجريح من كلا الطرفين . وقد عرفت هذه الثورة بثورة البراق او احداث البراق[١٤] . ولم تكن حوادثها مجرد اصطدامات بين العرب واليهود ، « بل كانت جوهرياً هبة جماهيرية في وجه الادارة البريطانية الامبريالية ... وهذا ما جسمته المظاهرات

الشعبية لا في المدن المختلطة فحسب ، بل في المدن العربية الخالصة مثل نابلس ، ولم تكن هذه المظاهرات عنصرية بالمعنى المعاصر ، بل كانت معادية للامبريالية البريطانية ... واضطرابات فلسطين السابقة والحالية انما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية والصهيونية التي ترمي الى اخفاء القومية العربية في وطنها الطبيعي لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها » (١٥) .

وبهذا كانت ثورة ١٩٢٩ ثورة الكادحين من العمال والفلاحين الذين ادركوا منذ البدء ، علاقة الصهيونية بالاستعمار من خلال تأييده الفعلي لها ومحاربته لأي نشاط عربي سياسي او اقتصادي مما ظهر تأثيره في حياة هذه الطبقة اليومية ؛ ولم تنتظر حتى عام ١٩٣١ لتدرك كالبرجوازية ، ان عدوها الاساسي هو الاستعمار الانجليزي* .

وجاء في تقرير لجنة شو للتحقيق في هذه الاحداث ، « ان عداء العرب ناشىء عن احباط امانيهم السياسية والقومية وقلقهم على مستقبلهم الاقتصادي وذلك هو السبب الاساسي في أنفجار آب ١٩٢٩ » (١٧) . ولهذا لم تأت احداث هذه الثورة فجأة وانما استغرقت بعض الوقت بين مد وجزر ، وقد شملت معظم انحاء فلسطين وان كانت في بعض المدن التي فيها يهود اشد مما في سواها . وقبل ان تندلع نيرانها بأيام ، كانت الابيات التالية سائرة على كل لسان :

للمـوا الـعـزم واصلـوهـا زيـوتـاً	تجـرف الاعـداء والـداء الـدفينـا
واسيلـوه نجيـعـاً قـانيـاً	يجـعـل الـريبـة في الحـرب يقينـا
فـاذا مـا زدت للصلـب اللظـى	زاد عنـد الطـرق اذعـانـاً ولينـا
لـن يبيت الـعـرب قـوتـاً للـعـدى	فـاستميتـوا تقتضـوا الحـق المبينـا

وفي اثناء الثورة قال صاحب هذه الابيات أيضاً :

عبثـا تحـاول ان تـعـمـر دولـة	قـامـت دعـائمـهـا عـلى البـهـتـان
لا تحسبـوا لمـع البـروق تبسمـاً	تتلـو البـروق صـواعـق النيـران
واذا فم البـركـان قهقـه ، فـاصمـدوا	لجـهـنـم تلقـى مـن البـركـان
فـالـدهـر يقبـل تـارة فيـغشكـم	وهـواه كـالـدولاب في الـدوران
والحـق يظفـر بـالضـلال وجنـده	هيهـات تقـوى للضـلال يـدان** (١٨)

---

* كان حمدي الحسيني احد الشخصيات السياسية في فلسطين قد كتب مقالة في منتصف عام ١٩٢٧ ، قال فيها : « ... قلم يبق لفلسطين الا ان تعكس خطة جهادها ، فتتخذ رفض الانتداب وطلب الاستقلال خطة سياسية لقضيتها . وتقـاوم الصهيونية بمقـاومة الانتداب ؛ اذ لا انتداب بـلا صهيونية ، ولا صهيونية الا اذا زال الانتداب » (١٦).

** محمد العدناني : ولد في جنين عام ١٩٠٣ وتلقى علومه في مدارس جنين وطولكرم وغزة ودوما ، ثم في مدرسة الفنون الاميركية بصيدا ثم في الجامعة الاميركية ببيروت ، حيث تحول الى دراسة الآداب بعد ان امضى اربع سنوات في كلية الطب ، نزولاً على رغبة احمد شوقي الذي سمعه ينشد قصيدته في معارضته قصيدة ابن زريق البغدادي ، ووعده له ان يكون اباه الروحي . تخرج عام ١٩٢٧ وعمل في التعليم في بغداد وفي نابلس والقدس ، كان له نشاطات وطنية واسعة تسببت في اعتقاله عدة مرات . عاش بعد النكبة في الزرقاء بالاردن ، ثم في حلب بسوريا حيث عمل في ميدان التعليم ، واستقر اخيراً في صيدا بلبنان . له شعر قومي واجتماعي كثير .. وله عدة دواوين مطبوعة ، ولديه كثير من الشعر والدراسات المخطوطة التي تستحق الدراسة (١٩) .

وتناست الادارة البريطانية كل الظروف التي خلقتها في فلسطين ، بالتعاون مع شريكتها الصهيونية ، وادانت العرب في هذه الاحداث ، وكان المندوب السامي يومها « جون تشانسلور » غائباً في بلاده ، فعاد مسرعاً على اثر الاحداث واصدر بياناً مجحفاً اتهم فيه عرب فلسطين بـ « الجريمة » ووصفهم بانهم « شربة دماء » . واستخدمت السلطات هذه الاحداث لضرب مطالب العرب في فلسطين ، فاعتقلت مئات الشباب واصدرت الاحكام المتنوعة عليهم بالجملة وكان منها عشرون حكماً بالاعدام نفذ الحكم في ثلاثة من اصحابها يوم الثلاثاء ١٧ حزيران ١٩٣٠ ، اصبحوا مكان تقدير الشعب ، فاتخذهم مثلاً للبطولة الحقة .

وتعتبر ثورة البراق هذه اكبر ثورة تحدث في فلسطين حتى ١٩٢٩، وقد عمقت حدة الصراع وزادت في عنف العداء بين العرب واليهود ، وكشفت ، اكثر من اي وقت مضى ، عن موقف الحكومة البريطانية والاستعمار المؤيد للصهيونية ووحدتهما معاً . وبدأت ، بعدها ، تتضح اكثر فاكثر ضرورة فهم العرب لهذا الموقف على حقيقته ، لا سيما بعد ان طوت الحكومة تقرير (لجنة شو) التي ارسلتها للتحقيق في تلك الاحداث لانه كان في مصلحتهم . فتجدد نضال العرب بعدها وانتعشت الحركة الوطنية بعد الجمود الذي كان قد اصابها ، وبدأت تظهر التنظيمات الشعبية بصورة لم يشهدها المجتمع الفلسطيني من قبل ، فظهر تنظيم نسائي ، وآخر طلابي ، وآخر عمالي ، وقوي صوت التنظيمات المهنية الجامعية من محامين واطباء وصيادلة ، فقويت حركة الاحتجاجات الجماعية ، وتفجرت يقظة جماهيرية سياسية واجتماعية . وكان من آثار هذه الثورة قصيدة « فتنة المبكى » لوديع البستاني ، وفيها يستعظم ما وصل اليه اليهود من قوة لا تكاد تصدق وما اصبح لهم من اثر في حياة فلسطين بعد هذا الذي اثاروه في البلاد . ويقدر الشاعر المساندة التي يلقاها اليهود في دهر اهله من عبدة الذهب ، ويعي مساندة بريطانيا للصهيونية وينبه على تلك المساندة ، ولكنه يرى في اتحاد العرب ، مسلميهم ومسيحييهم ، خير البلاد وعزتها ، ويفخر بافتداء مقدساتها ، ويبشر فيما بعد بحتمية الخلاص من افعى الصهيونية . ومطلع قصيدته :

عجب الدهر يريني العجبا ... ويواري في الليالي الحقبا

ومنها :

يا اخا الايمان ايماني وهى ... افجدا ما نرى ام لعبا
... ويشاء الله ان يجتمعوا ... بعدما فرقهم ايدي سبا
ليس دهر الله هذا : انه ... دهر جيل يعبدون الذهبا
دول الارض علينا انتدبت ... ورأينا السيد المنتدبا
« حامي الايمان » اجلالاً وما ... همه الايمان الا لقبا
... امس كنا والنصارى بعضنا ... ومضى الليل فقمنا عربا
أإذا أم غريب دارنا ... خالنا في الدار بعض الغربا
رب شر بات منا دانياً ... قرب الخير لنا فاقتربا
واذا ما آلم الأقصى البكا ... ورثى القبر له واكتأبا
فلقد سرهما من دمنا ... يا فلسطينهما ما شربا
... ان في وحدتنا قوتنا ... ومن الضعف بنا سيف نبا

نحن للاقصى وللقبر الفدى كلما صاحا بنا واحربا
يا ملوك الأرض يا اقوامها اذكرها الله وتلك الكتبا
واعذروا المغدور في ثورته ان قضى بعض الذي قد وجبا
جردوا السيف فكانوا جزراً اوقدوا النار فكانوا الحطبا
ان قطعنا ذنب الافعى فمن في غد يلحق رأسا ذنبا* [٢٠]

وكان من نتائج هذه الحوادث بروز عنصر الشباب وطبقة العمال على سطح العمل الوطني ، وقد ادركوا ان فشل سياسة الوجاهة التقليدية انما كان بسبب تفكيرها الرجعي وقصرها العمل ضد الصهيونية فقط دون الاستعمار البريطاني الذي هو اساسها وحاميها ، بل ان هذه الزعامة كانت تتقرب خطأ من بريطانيا طمعاً في عطفها ومنحها الاستقلال الذاتي للبلاد ، فعقد مؤتمر الطلاب في ايلول ١٩٢٩ ، وطالب بالضرب على ايدي فئة السماسرة الخبيثة وكان بعضهم اعضاء في اللجنة التنفيذية ، وعلت اصوات المحامين في احتجاجاتهم على منشور المندوب السامي بشأن الاحداث ،تنتقد سياسة الحكومة بحرارة[٢١] . كما جاء مثل هذا الانتقاد في تقرير الجمعية الاسلامية بيافا الى لجنة التحقيق البريطانية[٢٢] .

وهكذا بدأنا نسمع الاصوات تعلو ضد السياسة البريطانية مباشرة ، وان انحصرت هذه الاصوات في مجرد الاحتجاج والانتقاد ، ولكن سيكون لها تأثير واضح في انتهاج السياسة العملية المعادية ، بصوت السلاح للانجليز فيما بعد . اما صوت الشعر فلعل مما له دلالة خاصة في هذه المرحلة ، ان يجعل ابراهيم طوقان اللازمة في نشيده « وطني انت لي » نداءه لشباب الوطن :

يا شبابنا انهضوا آن أن ننهضا
ولنعلِّ الوطن فلنعْمَ الوطن[٢٣]

ووضع ابراهيم ، عام ١٩٣٠ ، ثلاثة اناشيد وطنية ، اثنان منها « نشيد بطل الريف » و« نشيد فتية المغرب » حول ثورة المغرب وبطل الريف المراكشي عبد الكريم الخطابي ، وهما نشيدان حماسيان ، كأنه اراد بهما ان ينقل ثورة المغرب الى بلاده ، فتنتشر عدواها في نفوس الناس . اما النشيد الثالث فهو « نشيد موطني »[٢٤] ، ويعتبر من افضل الاناشيد الوطنية العربية ، ولكم رددته حناجر الآلاف من شباب فلسطين والوطن العربي . وفيه يسمو بالوطن الى اعلى درجات الجلال والعلا :

موطني الجلال والجمال والسناء والبهاء في رباك
والحياة والنجاة والهناء والرجاء في هواك

---

* نظمت القصيدة يوم ١٩/١٠/١٩٢٩ ، عشية يوم اضراب صامت . حامي الايمان : من صلب اللقب الرسمي لملوك انجلترا .

يبدو تأثر الشاعر في البيتين الاخيرين بقول الشاعر العربي القديم :

هم جردوا السيف : فاجعلهم له جزرا هم اوقدوا النار فاجعلهم لها حطبا
لا تقطعن ذنب الافعى وترسلها ان كنت شهماً فالحق رأسها الذنبا

ويجعل هم الشباب الدائم استقلال الوطن والموت في سبيله :

موطني الشباب لن يكل همه ان تستقل او يبيد
نستقي من الردى ولن نكون للعدى كالعبيد

والنشيد ، وان كان ناجحاً في خفته ورشاقته وتوزيع موسيقاه ، الا ان صاحبه لم يستطع ان يتخلص من هم تسلط عليه ، هو هم ضعف البلاد وتفتت قواها .. فمما له دلالته ، قوله :

هل اراك ،
سالما منعماً وغانماً مكرماً
... لا نريد
ذلّنا المؤبدا وعيشنا المنكدا

ولقد خضع لخصومات الحزبية وصراعات قادتها ، فاضطر الى القول :

موطني الحسام واليراع لا الكلام والنزاع رمزنا

وكأن النشيد يصور حياة البلاد في تلك الفترة ، ويظل صالحاً لفلسطين طوال الوقت . أما الخاتمة فتعتمد الوعي التاريخي بأمجاد العرب في سبيل اعزاز الوطن وقهر اعدائه .

مجـدنـا وعهـدنـا وواجب الى الوفا يهزنا
عـزنـا
غمـايـة تشـرف ورايـة تـرفـرف
يـا هنـاك في عـلاك
قاهراً عداك
موطني

وصباح يوم الثلاثاء ١٧ حزيران عام ١٩٣٠ ، اجتاحت فلسطين كلها موجة من الغضب والاستنكار بسبب تصميم السلطات على تنفيذ حكم الاعدام في ثلاثة من الشبان من ابطال ثورة البراق في آب ١٩٢٩ . وكانت ساعات رهيبة حقاً ، تلك الساعات التي حددتها السلطات لتنفيذ الحكم فيهم على التوالي . فكان اعدام الشهداء الشباب ، فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم ، مظهراً من مظاهر سياسة تصريح بلفور ، الهب حماسة الجماهير وشدها الى التفكير في دور الاستعمار في البلاد واحتضانه للصهيونية التي تهدد بخطرها مستقبل الحياة فيها . وكان الشهداء الثلاثة مثال الرجولة والتفاني في سبيل الوطن وهم من آحاد الناس العاديين ، راحوا يتسابقون ، في ساعات الموت ، على حبال المشانق تسابقهم على خدمة فلسطين وللتضحية من أجلها ، وقد كانوا صباح اعدامهم ، في ثلاث ساعات متتاليات ، ينشدون في حماسة المؤمنين واستبشار المتفائلين بخير الوطن :

يا ظلام السجن خيم اننا نهوى الظلاما
ليس بعد الليـل الا فجر مجد يتسـامى

وانبرى شعراء فلسطين الشباب يمجدون روح البذل والعطاء لدى الشهداء ، ويرفعون منهم منارات للاخلاص الوطني ويشعلون من اسمائهم اقباساً نورانية للحق والبطولة . وكانت قصيدة ابراهيم طوقان « الثلاثاء الحمراء » خير سجل لتخليد ذكرى الشهداء في سفر الشعر الخالد ، فقد صور فيها مصارعهم وروعة استشهادهم ، كما صور ذلك اليوم المخضب بالدماء ، ولم يكن قد مضى اكثر من عشرة ايام على استشهادهم ، وكانت النفوس لا تزال ثائرة ، والعواطف لا تزال مضطرمة ، وفي حفل مدرسة النجاح الثانوية في نابلس ، القى الشاعر قصيدته وذهل عن الجمهور ، وشعر كأنما خرج من لحمه ودمه . فكان يلقي بروحه واعصابه ، فما انتهى حتى كان بكاء الناس يعلو نشيجه ثم تدفقوا خارج القاعة في هياج عظيم ، حتى لقد قال بعضهم يومئذٍ : لو ان ابراهيم القى قصيدته في بلد فيه يهود لوقع ما لا تحمد عقباه[٢٥] . وتحمل القصيدة ، حقاً ، روح القوة ، وتمجد البذل والفداء ، وتشحن النفوس بروح المقاومة والعداء للمستعمر اقتداء بالشهداء ، الذين سلكوا درب الشرف والخلود . وتعتبر القصيدة درة لامعة في ديوان الشعر العربي الحديث في عصر النهضة . وقد جاءت اشبه ما تكون بصورة مصغرة لملحمة عظيمة بروحها الحماسية وسردها الفني ، فتتوهج فيها عروق عظمة الانسان ونبله ، وتفانيه من اجل المثل الوطنية الحقة والجود في سبيلها ، بالنفس ، اقصى غاية الجود . وجعلها الشاعر في ثلاثة مشاهد : مقدمة وخاتمة وبينهما صورة الساعات الثلاث الواحاً فنية ناطقة ، انطق كل ساعة منها في لوحة من هذه اللوحات ، فقدمت صاحبها البطل من خلالها مثلا على الإباء والحمية وصلابة النضال والاستبشار في موقف الشهادة وتفدية الوطن ، ليكون نموذجاً للشباب يقدح في مهجهم شرارة العزم والايمان والوعي . فالساعة الثانية تقول :

انا ســـاعة الرجل العنيد ... انا ساعة البأس الشديـد
انا ساعة الموت المشـرف ... كل ذي فعـل مجيـد
بطالـــي يحطـــم قيـــده ... رمـــزاً لتحطيم القيـــود
زاحمت من قبلي لأسبقها الى شرف الخلود*
وقدحت في مهج الشباب شرارة العزم الوطيد
هيهـات يخدع بالوعـــود ... وان يخـــدر بالعهـــود
قسمـاً بـروح (محمد) ... تلقى الردى حلو الورود
قسمـــاً بأمك عند موتـــك وهـــي تهتف بـــالنشيـــد**[٢٦]
وترى العـزاء عـــن ابنهـــا في صيتـــه الحســـن البعيـــد
ما نـــال من خـدم البـــلاد أجـــلَّ من أجـــر الشهـــيد

---

* كان من المقرر رسمياً ان يكون الشهيد عطا ثانيهم ، ولكن جمجوماً حطم قيده وزاحم رفيقه على الدور حتى فاز ببغيته .

** كانت أم الشهيد قد غنت لابنها موالا على طريقة اهل الخليل :

السجن لك قفص من ذهب ... والقيد لك خلخال
وحبـل المشنقـــة كردانـــك ... يا زينـة الرجـال
والكردان قلادة من فضة

وفي المقدمة ، جاء مطلع القصيدة ليقدم صورة بانورامية من على افق فلسطين كلها ، يوم « الثلاثاء الحمراء » ، حيث كان التكبير من على المآذن ، وقرع النواقيس في الكنائس تتجاوب اصداؤهما في ارجاء البلاد قاطبة مع بداية كل ساعة من الساعات الثلاث التي تقرر عندها اعدام واحد من الابطال . وفي هذه الصورة فاضت عاطفة الشاعر الصادقة في عفوية وعمق احساس ، فلونت الصورة كما السماء بغيومها المدلهمة ، وكما الليل والنهار وقد اعتراهما غمر من كدر الشاعر وعبوسه ، في ذلك اليوم الذي اختلطت فيه عواصف الغضب الانساني بمزيج من العواطف البشرية الناقمة والحزينة والباسلة في آن واحد ؛ اذ الموت يطيف طائره حول سجن عكا بتخطف ، على ادوار ، من كل قلب ، من هو اقرب الى ان يكون فلذة كبد صاحبه او فلذة كبد فلسطين ذاتها :

لما تعرض نجمك المنحوس ... وترنحت بعرى الحبال رؤوس
ناح الاذان واعول الناقوس ... فالليل اكدر ، والنهار عبوس
طفقت تثور عواصف ... وعواطف
والموت حينا طائف ... او خاطف
والمعول الايدي يمعن في الثرى ... ليردهم في قلبها المتحجر

ويوم الثلاثاء هذا ، كما انطوى ، مثلاً لشعب فلسطين ولشهدائها ، على عظمة التضحية ، ونبل الفداء ، تقديساً لفلسطين الغالية ، كذلك احتوى مثلاً لشعب بريطانيا وحكامها . على اعجب المصائب واغرب النوائب ، تمثيلاً للاستعمار ومظالمه ، ففاق فيهما من هذه الناحية ايام محاكم التفتيش في العصور الوسطى فلم يجد له بينها شبهاً في جوره . وكذلك فقد فاق في بشاعته وشناعة ظلمه ايام عهود النخاسة ، اذ مشى فيه الزمان القهقرى ،

فسمعت من منع الرقيق وبيعه ... نادى على الاحرار يا من يشتري

وهكذا يمضي الشاعر فيوازن بين ثلاثائه الحمراء وبين يوم جمال السفاح في « عاليه » حيث كان قد شنق فيه بعض احرار العرب وعلى لسانه يقول مخاطباً يوم الثلاثاء :

وشهدت للسفاح ما ... ابكى دما
ويل له ما اظلما ... لكنما ....
لم الق مثلك طالعاً في روعة ... فاذهب لعلك انت يوم المحشر

وهكذا يصل بهذا اليوم الى ان يكون فريداً بين الايام المشهورة ببشاعتها وبظلم احكامها ، فهذا :

« اليوم » تنكره الليالي الغابرة ... وتظل ترمقه بعين حائرة

ويمضي بعد ذلك يتخذ من مهابة هذا اليوم وروعة الفداء فيه ، نموذجاً للوطنية والتضحية يشحن بهما روح الشعب ، ويمنح رصيده من القوة والامل ما يملأ نفس المرء اباء وعنف مقاومة واحتمال .

وطن يسير الى الفناء ... بلا رجاء
والداء ليس له دواء ... الا الإباء

ان الإباء مناعة ، ان تشتمل نفس عليه تمت ولما تقهر

ويصب نقمته على اولئك الذين الحوا على المندوب السامي ، ورفعوا اليه الاسترحامات ليصدر العفو عن المحكومين ، دون ان يقدروا النتيجة تقديراً سليماً بأنه من قوم « لهم قلوب كالقبور بلا شعور » ففيهم يقول :

هيهات ، فالنفس الذليلة لو غدت مخلوقة من اعين لم تبصر

وفي الخاتمة نحس بشعور الإباء والإذعان لقضاء الله ، اذ يجمع الشاعر الشهداء الابطال معاً ، حيث :

اجسادهم في تربة الاوطان ارواحهم في جنة الرضوان

فلا يرجى العفو الا من الإله الذي

جبروته فوق الذين يغرهم جبروتهم في برهم والابحر[٢٧]

والقصيدة حقاً من أفضل قصائد ابراهيم الوطنية ، نحس فيها وطنيته الصادقة والمه الكامن وقد تفجرا من اعمق احاسيسه فنظمها في « مواكب نفسية ثائرة ، طوفت فيها مشاعره بأداء موسيقي حزين وان كان حزناً باسلاً جعلها وكأنها انشودة من اناشيد الالياذة والاوذيسة » . فجاءت وقد وشاها في ثوب شعري جديد « من ذوب الفن وتلاوين العاطفة ، وانسكاب النغم الموسيقي المتسلسل في نسق متماوج ... وتنظيم محكم سائغ من متذوق لترانيم الالفاظ وروعة المعاني والخيال »[٢٨] . فكان لهذا ذلك التأثير العميق في اثارة النفس وبعث نقمتها وقوتها* .

ولا يعني تسرب انناس الشباب الى العمل الوطني ان الحركة الوطنية قد استعادت عافيتها ، فقد كان وهنها وتخلف قادتها وجمودهم الفكري ، ارسخ من ان يؤثر فيه وعي الشباب الجديد وافكاره المستنيرة ؛ اذ ظلوا محكومين لـ « حميديتهم » ، وتنابذهم ، يفرق كلمتهم اقل الامور تفاهة ولا تجمع رأيهم أخطر الاحداث واكبرها تأثيراً في مستقبل الوطن. فقد استعرت نار

---

* انظر قصيدة للشاعر محيي الدين الحاج عيسى الصفدي في تخليد ابطال حوادث البراق ، **الشعر الحديث في فلسطين والاردن** » للدكتور الاسد ، ص ١٠٠ . وكذلك مقطوعة للشاعر البستاني على لسان الشهيد فؤاد حجازي عملاً بوصيته ـ « **ديوان** » ص ١٩٢ ، وكانت قد نشرت في العدد ٧٨ من جريدة « **الحياة** » بتاريخ ٧ تموز ١٩٣٠ .

محيي الدين الحاج عيسى الصفدي : ولد في صفد عام ١٨٩٧ تقريبا ، وقد اكمل تحصيله الابتدائي في مدرستها ، والاعدادي في مدرسة عكا ، والثانوي في (سلطاني بيروت) ، ثم انتقل الى الكلية الصلاحية بالقدس ليقضي ثلاث سنوات في صفوفها العليا . عمل في ميدان التعليم في صفد ونابلس حتى كانت النكبة فنزح مع اسرته الى حلب ، وعمل في سلك التعليم فيها ، ولا يزال مقيماً هناك . تأثر في نشأته بجو الاسرة العلمي وبقراءته القرآن وبمطالعاته في دواوين الشعر الحديث والقديم ، وقد نشر كثيرا من شعره في المجلات العربية . وله مسرحيتان مصرع كليب ، وأسرة شهيد . عن رسالة شخصية من الشاعر في حلب مؤرخة في ١٩٧٠/٦/٣٠ . انظر في ترجمته : « **اعلام الفكر والادب في فلسطين** » ، ص ٣٥٧ .

الخلاف بينهم بشأن سفر الوفد الرابع الى لندن في ٣١ مارس (آذار) عام ١٩٣٠ ، حتى ادى الامر ببعض اعضاء اللجنة التنفيذية الى الاستقالة ، وترامى الجميع على التعاون مع الحكومة ، وبلغت الزعامة حداً من الضعف انست به الحكومة البريطانية ، فالغت تحت ضغط الصهيونية الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ ، الذي كانت قد حددت فيه الهجرة اليهودية وبيع الارض دون ان تهتم باحتجاجات اللجنة وصراخها .

ولأمد شارك الشيخ ابو الاقبال اليعقوبي في النعي على رجال الحركة الوطنية نومة طويلة ناموها ، فراح يوجه عتابه الى من احسن فيهم ظنه ؛ فنشر قصيدة يُخاطب فيها وديع البستاني ، ومنها في بيان حال فلسطين تحت حكم الفاتحين الانجليز :

فالفاتحون وما بهم من رحمة ... لم يعملوا الا على اذلالها
هم زلزلوها حينما نزلوا بها ... وكفى الخطوب تزيد في زلزالها

وقد رد عليه البستاني بقصيدة مطلعها :

(ابا الاقبال) ناد (ابا فؤاد) ... وانت (انا) وننفخ في رماد

وفيها ينعي على البلاد تمزقها وفرقة ابنائها مما اودى بها ، اذ لم تستمع الى صوت الحق والقوة ، مما قادها الى الضعف وبوار المقاصد حتى لم تعد تجني لجهادها أية ثمار :

وقتلانا بعقر الدار هدر ... دماؤهم تصير الى سماد
فان زرع الشقاق وراح ينمو ... فيا ويلاه من يوم الحصاد[٢٩]

بهذا نرى الدور الذي حاول الشعراء ان يؤدوه في هذه الفترة ، فهل كان لشعرهم الاثر المتوخى في مقاومة المخططات والاطماع الاستعمارية والصهيونية ؟ ، وهل نحس فيه مقاومة التحدي الذي فرض على الوطن ؟ وهل كان في مستوى هذا التحدي ؟ وللاجابة عن هذه التساؤلات ، لا بد من ان نأخذ في الاعتبار احوال المجتمع وحياة الشعب في مناحيها المختلفة ، وكذلك لا بد من ان نشير الى اوضاع الاعداء الذين فرضوا انفسهم على هذا المجتمع . وقد اشرنا الى شيء مما كان يعتور حياة هذا المجتمع ويتحكم فيها دون ان يكون لليقظة القريبة العهد التي احسسنا بها في نهاية العهد التركي أثر كبير ، فهي ، على اهميتها ، لا تعدو ان تكون لمّه ، لم يتح لها ان تأخذ مداها الطبيعي لتغمر باشراقها الجوانب المظلمة في الحياة الجماهيرية ، بسبب ما لاقته من تسلط الاعداء ومن قصور القوامين على شؤونها ، وهي بالتالي جزء من اليقظة العربية في هذه المرحلة من حياة المنطقة ، دهمتها اخطار اعتى واشد من تلك التي اختصت بها بقية اقطار الوطن الكبير ، فاجهضت فيها عنصر القوة ، واخبت انوارها . ولم يكن هؤلاء الشعراء ، على اية حال ، سوى ابناء هذا المجتمع ونبت ثقافته ، ومع ذلك فإننا نرى انهم قد حاولوا التصدي للاخطار التي دهمت وطنهم ، وان تأخر ذلك قليلاً عن بدء الاحتلال ، كما تثبت النصوص الشعرية التي بين ايدينا ، فيما عدا شعر وديع البستاني الذي ارتفع صوته مبكراً ليفضح هذه المخططات والاطماع ، وذلك لاسباب متعددة ربما كان من اهمها الظروف الخاصة التي دخلت فيها بريطانيا فلسطين حليفاً ومنقذاً . وهذا على الاغلب هو ما جعل شعر هذه الفترة

يتجه الى مقاومة تحدّي الخطر الصهيوني الذي احسه الناس اكثر مما احسوا الخطر الاستعماري ، ورأوه كأنه منفصل عنه . ومهما يكن من امر ، فلم تكن مهمة هؤلاء الشعراء ، في ظروفهم تلك ، سهلة او بسيطة ، فعدم وضوح الفكر والاهداف ، وتخلخل الحياة في المراحل الانتقالية من حياة الشعوب يخلق كثيراً من الصعوبات في وجه الفنان او الشاعر ، خصوصاً في مجتمع يعتوره كثير من امراض الحياة المزمنة . ولذلك نرى ان بعض الشعراء قد انصرف همهم الى معالجة اوضاع المجتمع وما يسوده من تنابذ واحقاد ، وصراع وعصبيات ، كان خيراً انهم هم لم يغرقوا في مستنقعاتها . ومع ما نلمسه من التماعات فكرية لدى بعضهم احياناً ، فلربما لم يرق شعرهم الى مستوى التحديات التي فرضت على الوطن ، وما كان له ان يرقى . لا شكلاً ولا مضموناً ، في مجتمعه وظروفه . وامام الاصرار البريطاني والصهيوني بكل ما لديهما من قوة وسلطة ومال سخرت كلها في خدمة اغراض سياسية ومخططات استعمارية مرتبطة باهداف واستراتيجيات دولية ، نحس ان الشعراء تمكنوا من استشفاف اخطارها . فانطبع شعرهم لذلك بطابع الالم والاسى والمرارة . وعلى الرغم من اننا نقدر ان هذا الشعر لم يكن في مقدوره ان يوجه الاحداث ، فاقتصر على متابعتها الى حد كبير . فانه كان اسبق من زعماء البلاد وسياسييها في بلورة المقاومة وتحديد اتجاهها الصحيح ، كما كان اسبق منهم في كشف مخططات الاعداء واطماعهم ، ولم يقصر الزعماء في اعانته وتعضيده لأداء مهماته وحسب ، وانما ظلوا عبئاً ثقيلاً عليه وعلى الوطن ، مما افقده كثيراً من اثره ، واحبط كثيراً من جهد الحركة الوطنية الشعبية نفسها ، وعطل بالتالي ، الجزء الاعظم من طاقاتها .

ومنذ مطلع الثلاثينات بدأ زعماء الحركة الوطنية يدركون اهمية الاستعانة بجهود الشعوب العربية الاخرى والشعوب الاسلامية ، في درء الخطر الاستعماري والصهيوني عن الاراضي المقدسة في فلسطين العربية ، وبخاصة بعد رحلة التيه التي عاشها وفد اللجنة التنفيذية الرابع الى لندن في آذار (مارس) ١٩٣٠ . فبعد ان كانت الحركة الوطنية تعتمد في عملها على ذاتها طوال العشرينات ، باستثناء محاولات يسيرة او فردية كانت تبذل بين حين وآخر ، نشأ لديها احساس بضرورة التضامن العربي والاعتماد على سائر الشعوب العربية والاسلامية لأنها شريكة لهم في الارض المقدسة التي بات يهددها خطر الصهيونية والاستعمار[٣٠] . ولربما كان هذا الاتجاه الجديد لدى بعضهم مجرد مخرج للزعامة الهزيلة تشغل نفسها والشعب معها في طريقه . ويمكننا ان نلاحظ ان الحركة الوطنية في بداية الثلاثينات بدأت تتشعب بها الطرق ، فنرى فيها اتجاهاً اسلامياً ، وآخر عربياً ، ثم نرى فيها عنصراً جديداً يتمثل في عناصر الطبقة الكادحة : الطلاب والعمال والشباب . ولقد حاولت الوجاهة التقليدية ان تستغل كل هذه التشعبات ، فاشرفت على توجيه الدعوة وعقد المؤتمر الاسلامي العام في القدس في ٧ كانون الأول ١٩٣١ ، وحضره ممثلون عن اكثر من عشرين قطراً دون ان يحقق ما يعود على القضية بأدنى فائدة عملية . وكذلك عقد المؤتمر العربي القومي في ١٩٣١/١٢/١٣ في القدس في اعقاب المؤتمر الاسلامي العام،وراجت فيه فكرة عقد مؤتمر عربي عام في بغداد ، ولكن الانجليز تمكنوا ، عن طريق ضغطهم على بغداد ، من منع انعقاده فيها . وكان قد عقد في فلسطين في بداية الثلاثينات عدة مؤتمرات وطنية للعمال وللطلاب وللشباب تردد في ارجائها نقد الحركة الوطنية وزعمائها ، والسخط على اللجنة التنفيذية ، وكذلك فضح اساليب الانجليز وتعرية مواقفهم في مؤازرة الصهيونيين والتستر على تسليحهم واعدادهم لمقاومة اهل

البلاد الاصليين بقوة السلاح ، وقطع كل أمل للعرب في الحكومة ، وترك سياسة التعاون معها بعد ان ثبت فشلها طوال ثلاثة عشر عاماً ، ومقاطعة الصناعات والبضائع الاجنبية . وراجت فكرة تسليح العرب وتسلحهم في بعض هذه المؤتمرات ، وكانت قبل ذلك قد اكتشفت بعض شحنات الاسلحة المهربة لليهود في خلايا النحل ، مما اثار ذعر العرب وسخطهم معا ، فطلب السكرتير العام للحكومة الى الصحف في فلسطين الامتناع عن ذكر ما يتعلق بالسلاح وتسليح المستعمرات اليهودية ، وهدد بتحميلها المسؤولية في حال اعلانها ذلك ، فاحتجت الصحف واضربت عن الصدور لمدة اسبوع من مساء الاثنين في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣١[٣١] .

وهكذا كانت البلاد في هذه الفترة من تاريخ القضية تتفاعل على ارضها وفي باطنها عوامل متعددة تتداخل وتتمازج مرة ، وتتصارع معاً مرة اخرى ، وكان ذلك بشيراً بمرحلة جديدة من مراحل الحركة الوطنية ، سنحاول استكمال البحث فيها فيما بعد .

---

(١) أنظر إبراهيم طوقان، «**ديوان إبراهيم**» ، «مقدمة الديوان أخي إبراهيم» بقلم فدوى طوقان، بيروت، دار الشرق الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٥٥: د. عمر فروخ، «**شاعران معاصران**»، بيروت، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى ١٩٥٤، ص ٨٢: زكي المحاسني، «**إبراهيم طوقان: شاعر الوطن المغصوب**»:
يعقوب العودات (البدوي الملثم)، «**إبراهيم طوقان في وطنياته ووجدانياته**»:
د. ناصر الدين الأسد، «**الشعر الحديث في فلسطين والأردن**»، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠/ ١٩٦١، ص ٣٩.

(٢) جريدة «**الاتحاد العربي**»، العدد ٢٠، السنة الأولى، ١٢/٩/١٩٢٥ (٢٤ صفر ١٣٤٤).

(٣) د. عمر فروخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٤) الشيخ ابراهيم الدّباغ، «**في ظلال الحرية**»، نشر لجنة البيان العربي، مطبعة مخيمر، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٥) أنظر: د. ناصر الدين الأسد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩: يعقوب العودات، «**حياة الأدب الفلسطيني الحديث**» ص ١٨٥، (ذكرى سنة ولادته ١٨٥١): وللمؤلف نفسه، «**من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**»، ص ١٩٢: «**الأديب**»، ٧ تموز (يوليو) عام ١٩٦٧، ص ٢٠.

(٦) الشيخ إبراهيم الدبّاغ، «**الطليعة**»، القاهرة، مطبعة حجازي، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م (١٣٥٦ هـ) الجزء الثاني، ص ١٣١ ـ ١٣٤: وكذلك أنظر قصيدته: «فلسطين الدامية»، **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٧) اسكندر الخوري البيتجالي، «**مشاهد الحياة**»، القدس، مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٧، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠، وعنوان القصيدة: «الله أكبر»: وللمؤلف نفسه، «**العنقود**»، القدس، مطبعة بيت المقدس، دون تاريخ، وعنوان القصيدة: «الجامعة العبرية»، ص ١٠٦.

(٨) البيتجالي، «**العنقود**»، قصيدة «غانيات القدس»، ص ٩ ـ ٧٠: انظر كذلك للمؤلف نفسه، «**مشاهد الحياة**»، قصيدة: «حديثنا عن الهوى»، الجزء الأول ص ١٥٢ ـ ١٥٣. **مصدران سبق ذكرهما**.

(٩) البيتجالي، «**مشاهد الحياة**»، قصيدة «إلى العلم»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ ـ ٢٢١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(١١) إبراهيم طوقان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦ ـ ٥٠: بيروت، دار الآداب، الطبعة الثانية، آذار ١٩٦٦، ص ٢٠ ـ ٢٥.

(١٢) «**الأديب**»، السنة ٢٨، ٨/٧/١٩٦٩، السنة ٢٨، ص ٢٩.

(١٣) يعقوب العودات، مقال عن الشاعر نفسه، **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(١٤) لمعرفة تفاصيل الأحداث والثورة أنظر: عادل غنيم، «**الحركة الوطنية الفلسطينية**» (١٩١٧ ـ ١٩٣٦)، رسالة ماجستير مخطوطة في مكتبة جامعة القاهرة، رقم ٨٥١، ص ٣٦٨ ـ ٤١٩.

(١٥) إميل توما، «من دراسات في القضية الفلسطينية»، «**الجديد**»، حيفا، العددان ٩ و١٠/٩ ـ ١٠ ـ ١٩٦٩، ص ٨.

(١٦) «**الشورى**»،العدد ١٣٤، ١٩٢٧/٦/٩، ص ٤.

(١٧) وديع البستاني، «**الانتداب الفلسطيني باطل ومحال**»، ص ١٠٥.

(١٨) محمد العدناني، «**محاضرات الموسم الثقافي**»، سوريا، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤: من محاضرات للشاعر نفسه حول شعره في فلسطين، ص ٣٩١.

(١٩) «**الأديب**»، ١٩٦٨/٥/٥، ص ١٥؛ عن حديث شخصي مع الشاعر في صيدا، نيسان (ابريل)١٩٧٠: يعقوب العودات، «**من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**»، ص ٤٣١.

(٢٠) وديع البستاني، «**الديوان**»، بيروت ١٩٤٦، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

(٢١) علي محمد علي، «**ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**»، القاهرة، مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الثاني، ص ١١٨ ـ ١٢١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٢٣) إبراهيم طوقان، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الأولى، ص ١٩٧ ـ ١٩٨؛ الطبعة الثانية، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**، الطبعة الأولى، ص ١٩١؛ الطبعة الثانية، ص ٢٤٥.

(٢٥) **المصدر نفسه**، الطبعة الأولى، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٦) مجلة «**الفتح**»، السنة الخامسة، العدد ٢٠٥، الخميس ٢٩ محرم ١٣٤٩ هـ، ص ١٣ **المصدر نفسه**، «وصية الشهداء»، العدد ٢٠٧، الخميس ١٤ صفر ١٣٤٩ هـ،ص ١٣.

(٢٧) إبراهيم طوقان، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الأولى، ص ٣٨ ـ ٤٥؛ الطبعة الثانية، ص ٨ ـ ٩.

(٢٨) د. زكي المحاسني، « **طوقان شاعر فلسطين في حياته وشعره** »، دار الفكر العربي ١٩٥٥، ص ١٩٥.

(٢٩) وديع البستاني، «**الفلسطينيات**»، بيروت ١٩٤٦، ص ١٨٩ ـ ١٩٠؛ صحيفة «**الصراط المستقيم**»، ١٩٣٠/١/٢٢.

(٣٠) أمين سعيد، «**الثورة العربية الكبرى**»، مطبعة عيسى البابي الحلبي، المجلد الثالث، ص ١١٦.

(٣١) مجلة «**الفتح**»، السنة السادسة، العدد ٢٦٠، ٨ ربيع أول ١٣٥٠ هـ، ص ٨؛ والعدد ٢٦٣، ٢٩ ربيع أول ١٣٥٠ هـ، ص ٤ ـ ٥.

صدر حديثا
عن مركز الابحاث
القضية الفلسطينية في إيديولوجية
البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي
تأليف
مهدي عامل
٢٥٤ صفحة
الثمن ١٣ ل.ل.

فلسطين
أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

بدأت في الأمم المتحدة ، يوم ١٩٨٠/٧/٢٢ ، دورة خاصة للجمعية العامة لبحث قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ومستقبل القدس . وقد عُقدت هذه الجلسة بناء على طلب تقدم به في ١٩٨٠/٧/٢ ، فاليلوكان ، مندوب السنغال ، رئيس لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

وكان الاعداد لهذه الدورة قد جرى ، منذ وقت طويل ؛ وذلك عندما دعا المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في تموز ١٩٧٨ الى عقدها ، ثم اوصى بذلك ، مرة آخرى ، مؤتمر قمة دول عدم الإنحياز الذي عُقد في أيلول عام ١٩٧٩ بهافانا . وقد انعقدت الجلسة إستناداً إلى بند « شعار الإتحاد من أجل السلام » الذي تمت الموافقة عليه عام ١٩٥٠ ، لتفادي الفيتو السوفياتي على عدد من قرارات مجلس الأمن التي تهم اميركا . وينص هذا الشعار على أن الجمعية العامة قد تتولى بعض سلطات حفظ السلام الخاصة بمجلس الأمن المشلول ، بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر ، في حالة وجود خرق للسلام أو عمل عدواني ؛ وذلك بهدف المحافظة على السلام العالمي .

وقد افتتح الجلسة الاولى للدورة الرئيس الحالي للجمعية العامة ، مندوب تانزانيا لدى المنظمة ، السيد سليم سليم فقال : « إن على الدول الأعضاء أن يناضلوا من أجل التطبيق المشكوك فيه للمبدأ القائل أنه من غير المسموح لدولة أن تستولي على أراضي الغير بالقوة». وأكد « أن على الجمعية العامة أن تسعى إلى إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وخلق أوضاع تضمن لكل دول المنطقة استقلالها » ، وهاجم سليم الولايات المتحدة وإسرائيل ، الأولى لدعيمها الرئيسي والمستمر لإسرائيل ، والثانية لتجاهلها وتحديها للإرادة الدولية وللقرارات التي اتخذت من الهيئات الدولية المختلفة والتي تدعو إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي العربية .

وقد بدأت الجلسة الأولى بتأبين رئيس بوتسوانا الذي توفي قبل أسبوع من موعد إنعقاد الدورة . ثم تحدث في الجلسة الأخ فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس الوفد الفلسطيني ، فوصف الدورة الحالية الطارئة بأنها دورة الفرصة الأخيرة للحيلولة دون تفجير خطير للموقف في الشرق الأوسط . وأكد ، من فوق منصة الجمعية العامة ، ان الدعوة لعقد إجتماع طارىء لهي إشارة إنذار لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته قبيل الوصول إلى نقطة اللا عودة . واردف قائلاً : « يتعين على الأمم المتحدة أن تظهر قدرتها على إيجاد حل لحرب ساخنة ناجمة عن غطرسة إسرائيل وسياستها العدوانية » .

وأكد الأخ القدومي استمرار منظمة التحرير في حمل غصن الزيتون مع التمسك ببندقية الثورة ، ووجه الشكر إلى كافة الدول التي بذلت جهوداً لإستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

وقال : إن أساس عمل الجمعية هو قرار ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ الذي أقرته الجمعية العامة وليس مجلس الأمن نظراً للفيتو الأمريكي ، وهو القرار الذي يؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، وإقامة دولته في فلسطين .

وذكر أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولية تحقيق الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي المحتلة ، وضمان السيادة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد وجه انتقادات عنيفة للسياسة الحالية للرئيس كارتر الذي خطا بضع خطوات إلى الأمام بتحدثه عن وطن فلسطيني ، وعن دور تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي تراجع عن ذلك ، «نذ ذلك الوقت،والذي لم يعد لديه ما يأمله بالنسبة للشرق الأوسط طالما أن إهتمامه الوحيد هو البقاء في البيت الأبيض .

وأضاف قائلاً انه يجب على الدول العربية أن تلبي مطالب شعوبها التي تتعرض للعدوان الإسرائيلي . وأكد على أن حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل والدول العربية امرٌ لا يتمشى مع منطق الأشياء .

وأدان إتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وإتهم السادات بأنه قبل المفهوم الصهيوني الذي يؤدي إلى الإحتلال الكامل لفلسطين بوصفها إسرائيل الكبرى ، وتساءل : أين هو السلام الذي وعد به الموقعون على إتفاقيتي كامب ديفيد؛وهذه الولايات المتحدة مستمرة في إرسال أسلحة إلى إسرائيل ومصر ، وفي السعي إلى تقسيم الدول العربية ؟

وتطرق إلى مسألة القدس فقال : « إن أي حكومة إسرائيلية لم تتجرأ ولم تستهتر ، ولم تتحدَّ قضية القدس كما فعلت حكومة مناحيم بيغن بعد مؤامرة كامب ديفيد » .

وتحدث عن التغيير السكاني والجغرافي في القدس ، والتخطيط المكشوف الذي يستهدف تهويد المدينة المقدسة والقضاء على معالمها الأصيلة ، مشيراً إلى « أن كل ذلك جرى بعد كامب ديفيد » .

ثم تحدث عن الإرهاب الإسرائيلي المنظم ، خصوصاً ، ضدرؤساء البلديات في الضفة الغربية . وعن لبنان قال :

« إن إسرائيل لم تكتف بملاحقة شعبنا داخل فلسطين ، بل إنها تلاحقه في كل مكان وهي تشن حرب استنزاف وإبادة عليه في لبنان... إن إسرائيل لم تكتف بحربها المكشوفة وباختراقها حدود لبنان وشواطئه وأجواءه ، يومياً ، وإنما أشعلت الفتن والحروب بهدف احتلال الجنوب اللبناني وسرقة مياه الليطاني وضرب شعب فلسطين وثورته الصامدة » .

إنعكاسات القضية

وقال إن « من ينظر إلى الوضع في الشرق الأوسط يلاحظ ، من دون عناء ، انعكاسات قضية فلسطين على المنطقة ... إن السياسة التي إنبثقت من كمب ديفيد باتت تشكل تهديداً خطيراً للمنطقة ، فالحرب النفسية مستمرة على الدول العربية كذلك إثارة عوامل التفرقة والإنقسام في الوطن العربي وأخيراً تأليب الدول المجاورة على الدول العربية ، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنهيار كل إمكانات تفادي الإنفجار في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية عسكرياً ونفطياً » .

وحمل على الإدارة الاميركية قائلاً ، انها « تراجعت عن كل ما أعلنته عن الموضوع الفلسطيني » وان سجل الإدارة الأميركية حافل بالعداء للشعب الفلسطيني والاستسلام للإرادة الصهيونية . ورفض فكرة الانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأميركية وهاجم المرشح الجمهوري رونالد ريغان الذي « باع نفسه ، مقدماً ، للصهيونية وارتهن لإسرائيل » .

وأكد أن « لا فرق بين مناحيم بيغن وشمعون بيرس . وإذا جاء بيرس إلى الحكم فلن يغير شيئاً في واقع الحال سوى غياب وجه توراتي متعصب ومجيء وجه تقدمي إشتراكي زائف » .

هذا ، وقد قاطع الجلسة الإفتتاحية مندوبا الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم تحدث السيد فاليلوكان مفتتحاً المناقشة ، فقال إنه إذا إستمر الوضع في المنطقة بالتدهور فهناك خطر حرب عالمية . وقال إن الأمم المتحدة مشلولة بسبب سوء إستخدام حق النقض الفيتو من قبل عضو دائم يرفض الإعتراف بحقوق الفلسطينيين والسماح للأمم المتحدة بالتوصل إلى تسوية . وكان يشير بذلك إلى الولايات المتحدة . وقال : إن العمل الأميركي يبعث على الأسى إلى حد كبير لأنه كان هناك اجماع واسع لدى الأسرة الدولية لكي تؤخذ تلك الحقوق في الحسبان في أية تسوية .

وقال إن موقف إسرائيل كان يميل دائماً إلى الإستهزاء بالقرارات الدولية بعبارات مشينة ومتغطرسة ولا يمكن إلا للإكراه أن يحقق أهداف الأسرة الدولية (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٧/٢٣) .

وحمل المندوب السنغالي مجدداً على موقف الولايات المتحدة المنحاز إلى جانب إسرائيل وقال : إن الإدارة الاميركية تعرقل كل ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وأشار كان ، الذي يرى أنه يتعين الموافقة على قرار جديد لتكملة القرار رقم ٢٤٢ ، إلى أن مثل هذا الموقف يعد موقفاً خطيراً على السلام والأمن الدوليين في الوقت الذي تتعثر فيه المباحثات الإسرائيلية ـ المصرية . وأكد مندوب السنغال أنه يتعين أن توافق منظمة الأمم المتحدة على إتخاذ إجراءات قمع ضد اسرائيل طالما أن الدولة اليهودية مستمرة في إحتلال الأراضي العربية وعدم الإعتراف بحقوق الفلسطينيين (**المصدر نفسه**) .

وأضاف المندوب السنغالي قائلاً : يتعين أن تُصرح الجمعية العامة للسكرتير العام بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة إنسحاب إسرائيل من الأراضي المشار إليها ، ومن بينها القدس ، وأن تعمل بمعاونة الهيئات المتخصصة والصليب الأحمر الدولي على إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم .

ثم تبنت الجمعية العامة ، بعد ذلك ، جدول أعمال الدورة رسمياً .

مندوبو الدول يؤكدون الحق الفلسطيني

وتحدث في الجلسة الثانية ، مندوب اليابان الذي كان بين ستة مندوبين لم يتسع الوقت لهم لالقاء كلماتهم في الجلسة الأولى ، وقد شرح المندوب الياباني موقف حكومته الذي يدعو إلى الحل العادل الدائم الشامل ، والإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة . وطالب المندوب الياباني بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها بما فيها القدس .

وقد حمل مندوبا سيري لانكا واندونيسيا بشدة على سياسة إسرائيل وأكدا على « أن أي حل لا يكفل للشعب الفلسطيني حقه في وطن مستقل بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية هو حل غير مقبول أبداً » .

أما مندوب المجر فقد أشار إلى أنه يؤيد مسودة مشروع القرار الذي يحدد منتصف شهر تشرين الثاني القادم موعداً لبدء إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلت عام ١٩٦٧ .

وقال مندوب النمسا أن بلاده لا تقلل من أهمية إتفاقيات كامب ديفيد ولكن العدل والإنصاف يقتضيان الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي يكاد العالم يجمع الآن ، على الإعتراف بها .

وأشار مندوب السويد إلى أهمية تسوية قضية فلسطين من جميع جوانبها وقال : إن من مآسي التاريخ « أن الشعب اليهودي الذي كافح طويلاً من أجل حقوقه يحرم الآن شعباً آخر من حقوقه » .

وقال : « إن اتفاقيات كامب ديفيد خطوة مهمة إلى الأمام ولكن مفاوضات الحكم الذاتي لم تحقق حتى الآن أية نتائج » .

وحثت الهند الأمم المتحدة على إجبار إسرائيل على إتخاذ خطوات محدد ة من أجل الإعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وإنهاء تصرفاتها العدوانية ضده . فقد خاطب وزير خارجية الهند نارسيمها راو الجلسة

الطارئة للجمعية العامة مطالباً بإرغام إسرائيل على التوقف فوراً عن سياستها الإستيطانية في المناطق العربية المحتلة والإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تشكيل دولة مستقلة وذات سيادة .

وقال أن على إسرائيل أن تنسحب من جميع المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك المدينة المقدسة .

وأكد وزير الخارجية الهندي عدم إستطاعة اتفاقات كامب ديفيد الإدعاء بأنها حلت القضايا المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة . وقال أن الشرط الأساسي لأي حل سلمي يتمثل في إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، بشكل كامل وعلى قدم المساواة في أية مفاوضات للسلام (النهار ٢٤/٧/١٩٨٠) .

وطالب مندوب بنغلاديش سيد باري أن تصر الجمعية العامة على أن تبدأ إسرائيل في الإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني القادم وأن تكف عن جميع الإجراءات التي تغير طابع القدس وبقية المناطق المحتلة .

وقال وزير خارجية كوبا ايزيد وروماميركا : أن مصر خانت القضية العربية لإستعادة صحراء جرداء وبعض آبار البترول التي استغلها المحتلون الإسرائيليون حتى النهاية . أن « الموقف في الشرق الأوسط متأزم أكثر منه في أي وقت مضى وهناك خطر كبير على السلام العالمي » .

والقى مسؤولية الوضع الناشيء على عاتق السلطات الصهيونية والمناورات الإمبريالية للحكومة الاميركية التي تعرقل التوصل إلى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ووطيدة للنزاع في الشرق الأوسط .

وقال أن « تواطؤ كامب ديفيد ، الذي إعترف بفشله حتى أقرب الحلفاء لواشنطن ، كان يهدف إلى تغطية التسليح السريع للقاهرة وتل - أبيب والحكم على الشعب العربي الفلسطيني بالتشرد الدائم » .

وأوضح أن « السياسة الإمبريالية الأمريكية تكرس العدوان في الشرق الأوسط ، وأن المناورات الرامية إلى جر شعوب الشرق الأوسط إلى سياسة « الحرب الباردة » التي بعثتها حكومة الولايات المتحدة التي توسع من تواجدها العسكري في هذه المنطقة ، تثير قلقاً خاصاً .

وأضاف وزير الخارجية الكوبي يقول : « أنه في الوقت الذي تجري فيه اميركا ومصر وإسرائيل مباحثات حول ما يسمى بالحكم الذاتي من وراء ظهر الشعب العربي الفلسطيني وممثله الحقيقي المعترف به من قبل الجميع ، منظمة التحرير الفلسطينية ، تنشط السلطات الصهيونية من سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة » ، وأكد على أنه من الواضح تماماً أن الدعم العسكري والإقتصادي والسياسي والدبلوماسي الاميركي لإسرائيل ، ومعاونة النظام المصري ، يحددان الموقف العدواني والتوسعي لسلطات تل - أبيب (« **السفير** » ، ١٤/٧/١٩٨٠) .

وقال مندوب العراق ، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أن عناد الكيان الصهيوني إلى جانب الدعم الذي يتلقاه من الولايات المتحدة منعا مجلس الأمن من إقامة سلام دائم ، ولذا يجب إصدار قرار من مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي المحتلة ، وعلى الجمعية العمومية أن تتخذ قرارات عملية تلتزم بها جميع الأطراف .

وأضاف أن الكيان الصهيوني هو أول من يزدري بالأمم المتحدة وبقراراتها .

وشجب مندوب العراق مساعدة اميركا للكيان الصهيوني وقال : « أن هذه المساعدة خلقت تهديداً مباشراً للدول العربية » وحذر من أن الشعب الاميركي سيضطر لدفع ثمن دعم حكومته للكيان الصهيوني .

وقال أن بلاده تؤمن بأن من الواجب بذل جهود تضمن عدم بقاء قرارات الأمم المتحدة مجرد قرارات نظرية وجعلها تأخذ طريقها إلى التنفيذ وبخاصة قرار (٣٢٣٦) .

وأشار إلى أن من واجب الأمم المتحدة إجبار الكيان الصهيوني على التجاوب مع قراراتها .

وحث على وجوب فرض عقوبات على إسرائيل ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقال مندوب المانيا الشرقية : إن إقامة دولة فلسطينية هو حق للفلسطينيين ، وندد بالولايات المتحدة واتفاقيات كامب ديفيد ، وأدان الإجراءات القمعية التي تتخذها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وحث المجتمع الدولي على الإمتناع عن التعامل مع إسرائيل .

وتحدث نائب وزير خارجية الصين الشعبية فندد بسياسة إسرائيل العدوانية التوسعية ، وندد بالتناحر بين الدولتين العظميين على مسرح الشرق الأوسط على حساب مصالح العرب . وإتهم الولايات المتحدة بالعمل على تفريق الصف العربي ولامها لرفضها الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولدعمها المتواصل لإسرائيل الذي قال أنه يزيد إسرائيل تصلباً في موقفها .

وأعرب عن تقديره للمساعي التي تبذلها دول السوق الأوروبية المشتركة لتسوية نزاع الشرق الأوسط ، وحث هذه الدول على التعاون ، في مساعيها ، مع دول العالم الثالث .

وطالب مندوب اوكرانيا الجمعية العامة في دورتها الطارئة بأن تتخذ قراراً حازماً بإرغام إسرائيل على الإنسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وبأن تطلب من مجلس الأمن إتخاذ إجراءات ضد إسرائيل إن هي رفضت تنفيذ القرار .

وقال مندوب يوغوسلافيا أن الدورة الطارئة يجب أن تكون نقطة تحول حاسمة في مساعي التسوية .

وقال : إن الحقوق الفلسطينية ليست منحة أو عملاً إنسانياً بل هي حقوق أصيلة معترف بها وقد ضحى الفلسطينيون في سبيلها .

واقتبس كلمة من أقوال الرئيس الراحل تيتو أيد فيها بقوة إقامة دولة فلسطينية عربية .

وتحدث وزير خارجية اللكسمبورغ ، بإسم دول السوق الأوروبية التسع ، فشرح المبادىء التي تبني عليها تلك الدول موقفها قائلاً : إن دول السوق تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها . وذكر أنه سيسترشد بهذه المبادىء في الإتصالات التي سيجريها مع دول الشرق الأوسط .

وقال ممثل دول السوق الأوروبية المشتركة أن الدول التسع تؤيد قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) مع اعترافها بأنه ليس كافياً ، فيما يتصل بحقوق الشعب الفلسطيني ، لذلك ترى هذه الدول أن أي قرار تتخذه الجمعية العامة يجب أن يتضمن إشارة إلى القرار (٢٤٢) .

وعلى هذا الأساس ستقرر الدول التسع موقفها عند التصويت علماً بأنها مصممة على تشجيع كل مبادرة إيجابية مهما كان مصدرها .

وأكد السيد ناصر قدور ، نائب وزير خارجية سوريا ، أنه لن يسود السلام في الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل إنسحاباً كاملاً من جميع الأراضي المحتلة وما لم يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه القومية .

وقال المندوب السوري أن عقدة القضية الفلسطينية كانت ولا تزال مصير شعب ووطن ، وكسائر شعوب الأرض فإن للفلسطينيين حقوقاً تكفلها الإتفاقات الدولية ، ومن جملة هذه الحقوق حقهم في التحرر الوطني والنضال بكل الوسائل لتحرير وطنهم والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية .

وقال ممثل سوريا لقد بين تاريخ فلسطين أن السعي الذي لا يأخذ هذه العوامل بنظر الإعتبار محكوم عليه بالفشل ولهذا فإن إتفاقات كامب ديفيد مرفوضة من قبل الشعب الفلسطيني . لأن الأطراف الموقعة عليها رغبت في إبقاء الشعب الفلسطيني تحت نير الإحتلال .

وأكد أن الثورة الفلسطينية لن تتوقف قبل أن تحقق الانتصار النهائي وما لم تنتصر إرادة المجتمع الدولي فإن الدعم الذي ناله هذا الكيان العنصري الصهيوني العدواني من القوى الإمبريالية يأتي علامة تؤكد أن إسرائيل قد تركت بصماتها على المجتمع الدولي (« **الأخبار** »، ١٩٨٠/٧/٢٥) .

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تخلت عن مسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن وشجعت إسرائيل على انتهاج سياستها العنصرية التوسعية الساعية إلى إفراغ المناطق العربية من سكانها . وقد جرى تصميم هذه السياسة بمساعدة من الولايات المتحدة بحيث تحرم الشعب الفلسطيني من وطنه .

اما علي شمس اردكاني ، مندوب إيران ، فناشد الجمعية العامة عدم الإكتفاء بإعادة تأكيد حقوق الفلسطينيين وطالبها بممارسة ضغوط على الولايات المتحدة عن طريق فرض مقاطعة اقتصادية وحظر على تصدير المواد الخام الاستراتيجية إلى الولايات المتحدة .

وقال أردكاني ، أن إسرائيل دولة طفيلية تعيش على حساب أميركا ولا يتسنى لها ، بدون المساعدات الأميركية ، مواصلة عدوانها على فلسطين .

وقال أردكاني ، أن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أمر واقع مسلم به وليست بحاجة إلى أن تؤكدها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة من جديد وكذلك الوضع بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني .

وقال الدبلوماسي الإيراني أن المشكلة الحقيقية هي أولئك الذين خلقوا ذلك الطفيلي المسمى إسرائيل وأعانوه وقاموا بتغذيته وأتاحوا له أن يصبح قلعة حصينة في الشرق الأوسط .

واستطرد الدبلوماسي الإيراني قائلاً : وفضلاً عن الإعتراف بحقوق الفلسطينيين ، يتعين على الجمعية العامة ممارسة ضغوط إقتصادية وسياسية ضد الولايات المتحدة .

وإقترح فرض حظر على المواد الخام الإستراتيجية ووقف الإستثمارات التي تتيح للولايات المتحدة إستمرار استغلالها ومساعدتها للمعتدي .

ورفض كلوفيس مقصود ، ممثل جامعة الدول العربية ، إتفاقيتي كامب ديفيد . وقال أن اتفاقيتي كامب ديفيد لم تؤديا إلا إلى تدعيم تصميم إسرائيل على التوسع تحت أبصار جميع دول العالم وإلى زيادة صلفها .

وقال مقصود أن الأمم المتحدة في مفترق طرق . وأضاف أن هذه الدورة تتيح لها فرصة إستدراك الموقف وإنتهاج موقف أقل تسامحاً تجاه إسرائيل .

وطالب الولايات المتحدة بتغيير سياستها إذا أرادت تجنب صدام عالمي .

وقال كلوفيس مقصود ، في كلمته ، نرجو من الأمم المتحدة أن تضع حداً للإغتصاب الإسرائيلي . وأضاف : ولم يعد كافياً مجرد التنديد ، بل أصبح من الملح البحث عن طرق وأساليب لردعها وإجبارها على النظر في خيارين لا ثالث لهما فإما أن تخضع للإرادة الدولية أو أن تعلق عضويتها في المجتمع الدولي .

ومضى يقول ، أن على الأمم المتحدة أن تطبق الخيار السياسي فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط وتفرضه على من إختار طريق العدوان كقاعدة لسلوكه وإختار الصلافة والعنصرية كعلامة مميزة (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٧/٢٦) .

أما الشيخ راشد بن عبد الله ، وزير خارجية دولة الإمارات ، فقد اكد ، في كلمة بلاده أن الحد الأدنى الذي يمكن توقعه من الإجتماع هو اصدار قرار يتضمن الخطوات العملية بتسوية المشكلة الفلسطينية . كما أكد عزم بلاده على قطع علاقتها الدبلوماسية مع أي حكومة تؤيد قرار إسرائيل بإتخاذ القدس عاصمة لها .

وجدد رفض بلاده لاتفاقيات كامب ديفيد موكداً أن الطرف الوحيد الذي له حق التفاوض حول حق تقرير

المصير للشعب الفلسطيني هو الشعب الفلسطيني .

أما مندوب لبنان غسان تويني فقد أشار في كلمته الى فشل اتفاقات كامب ديفيد وقال : يجب إعادة أرض الفلسطينيين إلى الفلسطينيين في المفاوضات التي تعنيهم وأن يوضع حد نهائي للسياسة الرامية إلى تشجيع الشعب الفلسطيني بمختلف الوسائل للهجرة نحو الأوطان الأخرى (**المصدر نفسه**) .

هذا وقد غادرت الوفود العربية وعدد كبير من ممثلي الدول غير المنحازة قاعة الجمعية العامة عندما توجه يهودا بلوم مندوب الكيان الصهيوني إلى المنصة لإلقاء خطابه . ووصف بلوم هذه الدورة بأنها غير قانونية وقال ، مجدداً ، أن إسرائيل تعتبر أي قرار قد تتخذه دورة الجمعية العامة قراراً غير قانوني وحمل المندوب الإسرائيلي على الأمم المتحدة ووصفها بأنها عالم بعيد عن الواقع .

في هذه الأثناء ، كان مندوبو مجموعة دول عدم الإنحياز قد وزعوا في الأمم المتحدة ورقة عمل تتضمن مشروعاً يقضي بتشكيل قوة دولية تتولى ترتيب ومراقبة إنسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني المقبل . ويتضمن مشروع القرار (« **السفير** ، ١٩٨٠/٧/١٩) ثلاث عشرة نقطة تؤكد حقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وإسترداد ممتلكاتهم ، وحقهم في تقرير مصيرهم من دون أي تدخل خارجي ، ويؤكد المشروع على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الإشتراك في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات التي تعقد حول القضية الفلسطينية والشرق الأوسط .

تحرك أوروبي في الجمعية للإهتمام ببيان البندقية

هذا ، وقد حدد وزير خارجية لوكسمبورغ غاستون ثورن ، بصفته رئيس المجلس الأوروبي ، موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من المسألة الفلسطينية في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة ، يوم ١٩٨٠/٧/٢٥ حيث قال : « إن الدول التسع ترى ضرورة الإستناد إلى القرار رقم (٢٤٢) ، وإن كانت تعترف بأنه غير كاف لا سيما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ، لأن المبادىء الأساسية التي تحددت في هذا القرار تحتفظ بقيمة أساسية لأية تسوية للنزاع القائم » .

وأضاف أن الدول التسع ترى أنه من غير المقبول إصدار قرار جديد يتعارض مع القرار (٢٤٢) ، وسيكون الحال على هذا النحو ، إذا اكتفينا بإصدار أوامر لإسرائيل ودعوناها إلى التفاوض دون أن نقدم لها ضمانات ضرورية لوجودها .

رفض اميركي

المندوب الأمريكي ويليام فاندن أعلن رفضه لمشروع قرار دول عدم الإنحياز وقال : إن هذه الاقتراحات مرفوضة تماماً من قبل واشنطن . ودافع عن اتفاقات كامب ديفيد .

في غضون ذلك ، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم لإقامة دولة فلسطينية حيث قال : « ليعلم العالم كله أن حل القضية الفلسطينية سوف لن يتم إلا بعد انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للفلسطينيين بما فيها حق تقرير المصير ، وحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وأكد الأمين العام في خطابه ، في حفل العشاء الذي أقامه مكتب الجامعة العربية بنيويورك تكريماً لرؤساء الوفود المشاركة في الدورة ، أن حل المشكلة الفلسطينية ، سيتطلب أيضاً بالضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في جميع الجهود والمفاوضات التي ترمي إلى إحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط .

ورداً على هذا التصريح شنت السلطات الصهيونية حملة هستيرية ضد الدكتور فالدهايم فدعا افراهام شارير زعيم المجموعة البرلمانية لكتلة « الليكود » الدكتور فالدهايم إلى الإستقالة . وأصدر المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة بياناً انتقد فيه تصريح فالدهايم وقال « إنه من الواضح أن الدكتور فالدهايم بدأ حملته الإنتخابية للترشيح لمنصب الأمين العام للمرة الثالثة » .

بموافقة ١١٢ دولة ومعارضة ٧ ، بينها إسرائيل واميركا ،
الجمعية العامة تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

في التاسع والعشرين من شهر تموز ، وبعد أسبوع من المناقشات والخطب ، وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في جلستها الخاصة حول قضية فلسطين ، على قرار بأغلبية ١١٢ صوتاً ضد سبعة أصوات هي أصوات إسرائيل والولايات المتحدة وكندا واستراليا والنرويج وغواتيمالا وجمهورية الدونميكان وإمتناع ٢٤ دولة عن التصويت من بينها : الدول الأعضاء التسع في السوق الأوروبية المشتركة . والدول التي امتنعت عن التصويت هي : النمسا ، بهاما ، بلجيكا ، بورما ، الدنمارك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا الإتحادية ، هاييتي ، هندوراس ، إيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزلندا ، بارغواي ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة .

وقد حاولت الولايات المتحدة إقناع دول السوق الأوروبية بمعارضة القرار . ووافقت الجمعية العامة كذلك على قرار آخر يدعو لتوسيع عضوية لجنة فلسطين التي تتكون حالياً من ٢٣ دولة . وجرى تبني هذا القرار بموافقة ١١٢ صوتاً مقابل خمسة أصوات معارضة وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت .

وقد خول هذا القرار الرئيس سليم احمد سليم تعيين أعضاء إضافيين بحلول ٣١ آب ، في لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للفلسطينيين التي عقدت الدورة الطارئة بمبادرة منها . وكانت اللجنة التي تضم ٢٣ دولة قد تقدمت بمقترحات من أجل الفلسطينيين بما في ذلك حق إقامة الدولة ولكنها تعرضت للرفض في مجلس الأمن عندما استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في ٣٠ نيسان الماضي .

نص قرار الجمعية العامة

« إن الجمعية العامة ببحثها مسألة فلسطين في دورة طارئة وعاجلة ، تعرب عن اقتناعها بأن هذه المسألة ستظل بدون حل وستهدد بصورة خطيرة السلام والأمن الدوليين . وتعرب عن أسفها وبالغ إهتمامها بأن مجلس الأمن لم يستطع التوصل في ٣٠ نيسان الماضي إلى قرار أثر اقتراع الولايات المتحدة الاميركية السلبي حيال توصيات اللجنة ، الخاصة بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تبنت توصياتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين اول عام ١٩٧٦ ، وفي ٢ كانون الأول عام ١٩٧٧ ، وفي ٧ كانون الأول عام ١٩٧٨ ، وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ . وبعد بحثها الرسالة المؤرخة ١ تموز عام ١٩٨٠ والصادرة عن الممثل الدائم للسنغال ورئيس لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وسماعها بيان مراقب منظمة تحرير فلسطين وممثل شعب فلسطين .

« - تؤكد الجمعية العامة من جديد قراريها رقمي ٣٣٦ و ٣٣٧ الصادرين في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٧٤ وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة فلسطين .

« - تؤكد بصفة خاصة أنه لن يكون هناك سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة طالما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومنها القدس ، وطالما لم يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين يقوم على أساس الوفاء بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين .

« - تؤكد الجمعية العامة الحق الثابت للفلسطينيين الذين شردوا واخرجوا من ديارهم في العودة إلى ديارهم وإستعادة ممتلكاتهم في فلسطين وتطالب بعودتهم .

« - تؤكد الجمعية العامة كذلك الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي وفي الاستقلال والسيادة الوطنية والحق في إقامة وطن مستقل وذي سيادة خاص به .

« - ويؤكد القرار مرة أخرى أنه يجب إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات التي تتناول المشكلة الفلسطينية ، والموقف في الشرق

الاوسط في نطاق منظمة الأمم المتحدة .

ويؤكد مرة أخرى المبدأ الجوهري بعدم قبول الإستيلاء على الأراضي بالقوة .

- يطالب إسرائيل بالإنسحاب الكامل وبدون شرط عن كافة الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، مع عدم المساس بالممتلكات والمرافق ويؤكد على ان يبدأ هذا الإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة قبل يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٠ .

« - يطالب إسرائيل أن تلتزم تماماً ببنود القرار رقم (٤٦٥) عام ١٩٨٠ ، الذي وافق عليه مجلس الأمن ١٩٨٠ .

« - ويطالب أيضاً إسرائيل بأن تلتزم تماماً بكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس وبصفة خاصة القرار رقم (٤٧٦) عام ١٩٨٠ .

« - ويعارض جميع المخططات والسياسات الرامية إلى إعادة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم .

« - تدعو الجمعية العامة وتصرح للسكرتير العام ان يعمل بالتشاور ، حسبما يرى ، مع اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني من أجل إتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق التوصيات الواردة في الفقرات من ٥٩ إلى ٧٢ من تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة إبان دورتها الحادية والثلاثين كأساس لحل المشكلة الفلسطينية .

« - تناشد السكرتير العام بتقديم تقرير للجمعية العامة خلال دورة انعقادها الخامسة والثلاثين التي تبدأ في شهر أيلول القادم حول تطبيق القرار الحالي .

« - تناشد الجمعية العامة مجلس الأمن، في حالة عدم امتثال إسرائيل لهذا القرار ، أن ينعقد لبحث الموقف والنظر في امكانية إتخاذ إجراءات فعالة وفقاً للفصل السابع من الميثاق .

« - تأجيل الدورة السابعة غير العادية الطارئة مؤقتاً وأن يصرح لرئيس آخر جلسة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة أن يستأنف هذه الجلسة بناء على طلب الدول الأعضاء » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٧/٣٠) .

ردود الفعل على قرار الجمعية العامة

فلسطينياً :

أشادت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الجمعية العامة الداعي إلى إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ووصفته بأنه نصر للقضية الفلسطينية . وجاء في تعليق لوكالة الأنباء الفلسطينية أن القرار يلبي طموح الشعب الفلسطيني ، ويؤكد على أن هذه الحقوق أصبحت حقوقاً مقرّرة تحظى بإحترام وإعتراف الأغلبية الساحقة من دول العالم وأن القرار فضح الدور المعادي للولايات المتحدة الاميركية في مواجهة الأمة العربية والمجموعة الأوروبية وكشف خداع المبادرة الأوروبية العتيدة التي حاولت بعض دول هذه المجموعة تقديمها كطعم يؤدي إلى تمييع المواقف العربية العادلة والمصادمة لكامب ديفيد ولتمزيق جبهة الصمود والتصدي (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٧/٣٠) .

اسرائيلياً :

هاجم وزير الخارجية الإسرائيلي أسحق شامير قرار الجمعية وقال أنه لا يلزم إسرائيل ، كما هاجم الدول الأوروبية التي امتنعت عن التصويت . وكان شامير يتحدث في جلسة وافق فيها البرلمان الإسرائيلي (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٧/٣١) على إدانة القرار بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد ٤٣ وقال أنه لا يمكن لأحد ، ولا حتى لعدد كبير من الدول ، أن يفرض علينا حلولاً تلغي رغبتنا في البقاء والوجود .

وأدان شمعون بيرس ، من جهته ، قرار الأمم المتحدة وقال أنه قرار لصالح الحرب وضد السلام ؛ وتساءل

في الوقت نفسه ، عما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تعلم إلى أين تقود الأمة .

وقال أنها تقودها إلى التفكك والصراعات الداخلية وبخاصة بإعلانها أن حزب العمل يؤيد قيام دول فلسطينية ، وهو ما لا يتفق مع الحقيقة اطلاقاً .

أميركياً :

مس ماسكي ، في معرض مناقشة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة : ان هذه القرارات تكتيكات انحرافية كما أن من شأنها أن تؤدي إلى أضرار . وأعلن أن القرارات لن تؤدي إلى تسوية أي شيء ، وذهب إلى القول : أن هذا القرار يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ولا يعترف بكيان إسرائيل .

من هنا ، نرى أن هذا القرار ما هو إلا تعبير عن المشيئة الدولية التي اتفقت غالبيتها العظمى على أن الإنسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة والإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، هما الركيزتان الأساسيتان لحل المشكلة الفلسطينية وإقرار السلام في المنطقة .

اهمية القرار

لقد استطاع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز ان يضع إسرائيل والولايات المتحدة الإمريكية في زاوية ضيقة ، فإسرائيل لا تستطيع الهروب من تنفيذ هذه القرارات حيث أنها ستبقى مطالبة بتنفيذها أو مواجهة العقوبات التي ستتخذها الدول المؤيدة لها .. إن الجمعية العامة والشعوب الممثلة بها قد خطت خطوة واسعة إلى الأمام في اتخاذ مثل هذه القرارات التي تعبر عن تقدير متزايد لأهمية النضال الفلسطيني بالنسبة للرأى العام العالمي الذي أصبح على قناعة تامة من أن الوصول إلى التسوية السلمية العادلة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم إلا من خلال الممر الفلسطيني والإعتراف بحقوق شعبه ودعمه وتأييده في سبيل إقامة دولته الفلسطينيـة على كامل تراب وطنه فلسطين .

سليمان إبراهيم

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف.، وترسل الى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي: ٥٠٠ ليرة لبنانية، عدا اجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك الى: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت ـ لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي ـ فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

لبنان : الأزمة الحكومية والدويلة الكتائبية

التطورات التي حصلت على الساحة اللبنانية منذ ما سمي بـ « حركة السابع من تموز » ، جعلت الأنظار تتجه نحو لبنان ، على الصعيدين العربي والعالمي . وثمة شعور لدى المراقبين ، في أكثر من عاصمة أوروبية ، بأن الأحداث الجارية في لبنان تنبىء بتحولات معينة تتعدى إطار لبنان وحدوده .

وإذا تركنا جانباً الترابط القائم بين أحداث لبنان والقضية الفلسطينية : هذا الترابط الذي يشتد ، أكثر فأكثر ، رغم المحاولات الساذجة الرامية لإيجاد « فصل » مصطنع بين القضيتين ، يمكن القول أننا نشهد ، في مناطق لبنان المختلفة ، بداية لتحول نوعي في المشروع الصهيوني الذي تنفذه « الجبهة اللبنانية » : هذه الجبهة التي لم يبق منها حالياً ، على الصعيد العسكري ، سوى حزب الكتائب ، وهذا الاستئثار بالسيطرة على « الشارع المسيحي » هو أحد جوانب التحول الذي نقصده .

وقبل الدخول في المعلومات المتوفرة عن آفاق تطور المشروع الانعزالي بعد القضاء على مواقع السيد كميل شمعون العسكرية ، لا بد من إلقاء نظرة على الأزمة الحكومية التي أعقبت قبول استقالة الرئيس سليم الحص وحكومته وبدء الإستشارات الرامية لتأليف حكومة جديدة . والأزمة المذكورة تمثل أهمية كبيرة ، بالضبط لأن فترة الفراغ الحكومي التي كادت تتحول إلى أزمة حكم شاملة ، هي الفترة التي إنتقل فيها مشروع التقسيم إلى المرحلة التي يمكن تسميتها بما قبل النهائية .

ويستفاد من تحليل عدد من الخبراء في السياسة اللبنانية ، ان مسارعة الرئيس سركيس الى قبول إستقالة الحص التي كانت قد قدّمت منذ شهر حزيران ، إثر « عملية ٧ تموز » التي جرت في المنطقة الشرقية والسواحل الشمالية ضد « الوطنيين الأحرار » بأيام قليلة ، إنما تدخل في إطار لعبة متكاملة ، كان الحكم يظن أنها اللعبة « الديمقراطية » التي تتيح لرئيس الجمهورية أن يكمل ولايته ، بأقل قدر من التضحية ، وإذا بالواقع يبين أن المستفيد الأساسي من هذه الأزمة التي فتحها الحكم هو حزب الكتائب ، على الصعيدين السياسي والميداني .

لقد جاءت الأزمة الوزارية في اللحظة التي كان يتكون فيها شبه إجماع وطني وشعبي على ضرورة مواجهة خطر الهيمنة الكتائبية المدعومة من العدو الإسرائيلي : وهي اللحظة التي كانت فيها أوسع الهيئات والشخصيات والتيارات السياسية والدينية والحزبية والإجتماعية تعقد اللقاءات ، وتقيم الإجتماعات داعية إلى إنقاذ الوطن من التقسيم وإنقاذ السلطة الشرعية من « شرعية » الدولة الكتائبية « العتيدة » .

والذي حصل هو أن المراجع العليا في السلطة إعتبرت أن ما حدث في المنطقة الشرقية من عمليات ومجازر ، إنما هو دافع جديد للإنطلاق نحو تغيير الحكومة والمجيء بحكومة تضم القوى السياسية والعسكرية المتصارعة في

البلاد . في ما درج على تسميته بحكومه الفعاليات السياسية ، أو حكومة الإتحاد الوطني .

وكان الرئيس سركيس قد استشار بعض الاطراف،كما استشار المسؤولين السوريين بإرساله العميد جوني عبدو إلى دمشق . فكان جواب معظم الأشخاص الذين تمت استشارتهم، أن الموضوع يجب ألّا يبحث على هذا النحو المتسرع ، وتساءلوا : لماذا تم اختيار هذا الوقت بالذات لقبول إستقالة الحكومة؟ وكان جواب المسؤولين السوريين انهم مستعدون لتسهيل الأمور مع تأكيد أنهم يعتبرونها شأناً لبنانياً داخلياً .

وقد اعتبر الرئيس سركيس أن هذا الجو من التساهل ، ومن عدم المعارضة ، إنما هو عنصر كاف للانطلاق الى فتح باب التغيير الحكومي . وقبل ساعة واحدة من إجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في ١٦ تموز ، فاجأ رئيس الجمهورية رئيس الحكومة بأنه سوف يقبل الإستقالة المقدمة في السابق ، وانه سوف يبدأ بالاستشارات .

ثم بدأت سلسلة من الإجتماعات والإتصالات على مختلف الصُعّد داخلياً وعربياً ودولياً ، وسرعان ما تبين أن الأمور عادت فتداخلت ، وأن العديد من القضايا لا بد من أن يبحث بروية ، على هامش البحث في تشكيل الحكومة ، لا بل في أساس الأبحاث المتعلقة بهذا التشكيل .

وعندما بدأت الإتصالات مع العاصمة السورية تبين أن هناك أموراً كثيرة كان الحكم اللبناني يراهن عليها. وقد سارع أحد المطلعين إلى التعبير عن حقيقة المشكلة بالقول : إن هناك أكواماً من المشاكل المتراكمة ، وأن هذه المشاكل لم يطرأ أي جديد حتى يمكن حلها ، والجديد الوحيد الذي طرأ ، لبنانياً ، هو قيام الهجوم الكتائبي الشامل على مواقع كميل شمعون ، وأنه إذا كانت السلطة تعتقد أن السيطرة الكتائبية هي عامل مساعد في الوصول إلى حل للأزمة ، فإن ذلك يتناقض مع الواقع . كما اعتبر العديد من السياسيين والأحزاب اللبنانية أن توقيت قبول إستقالة الحص هو ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نوع من المكافأة للكتائب بالنظر إلى أن رئيس الحكومة المستقيل كانت له مواقف صريحة في رفض التقسيم . كما أن هذا التوقيت يغطي على ما حدث في المنطقة الشرقية والذي كانت الأوساط السياسية تعتقد أنه سوف يحتل الصدارة في وسائل الاعلام وفي أذهان الناس لعدة أشهر .

وبالفعل ، إتجهت الأنظار كلها نحو تشكيل الحكومة الجديدة ، ونحو إختيار الشخصية المؤهلة لهذا التشكيل . وكانت الاجواء في المنطقة العربية تشير إلى أن العدو الإسرائيلي يستعد للقيام بخطوة تصعيدية لتكريس إحتلاله للقدس والضفة الغربية ، كما كانت الأزمة العنيفة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران تنذر بتفاعلات قوية في المنطقة . كما كان الدور الأوروبي قد برز من جديد في قضية الشرق الأوسط وراح البعض ينتظر ما سيكون عليه دور لبنان في الحلول التي قد تقترحها أوروبا الغربية في المنطقة العربية .

وهكذا ، جرت الإستشارات لتأليف الحكومة ، في أجواء غلب عليها طابع التشابك بين أوضاع لبنان وأوضاع المنطقة ؛ وهو التشابك الذي إزداد حدة مع عودة التهديدات الإسرائيلية بالإنتقام من لبنان ، أو بضرب المواقع والمناطق الخاضعة لإشراف قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني .

وقد أبدى مختلف الفرقاء ، خلال الإستشارات، إيجابية تجاه ضرورات الوفاق الوطني التي طرحها رئيس الجمهورية ، غير أن وجهات نظر القوى الوطنية والتقدمية والرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي ، والعديد من الهيئات الإسلامية ، فضلاً عن المسيحيين المعادين للهيمنة الفاشية ، كانت تتركز في إطار الإتجاهات الرئيسية الآتية : الوفاق الوطني ضرورة حيوية ، ولكنه لن يتحقق دون مواجهة فعلية للمشروع الكتائبي : القوى المؤهلة للمشاركة في الحكومة يجب أن تكون مؤمنة بوحدة لبنان : لا يجوز القفز فوق بعض القوى الأساسية على الساحة اللبنانية : يجب تنفيذ قانون الدفاع الوطني الجديد ومنع محاولات فرض الإستئثار من جانب قائد الجيش وبعض الأشخاص : على رئيس الجمهورية أن يعطي ، في الحكومة الجديدة ، مواقع أساسية للحركة الوطنية اللبنانية بوصفها القوة المؤهلة لتحقيق التوازن الوطني : وأخيراً فقد كان رأي الأوساط الوطنية متفقاً على تنفيذ المقررات العربية والدولية بشأن الأزمة اللبنانية ، ومنع التعامل مع العدو الإسرائيلي .

وعندما كثرت الاقتراحات والافكار المتعلقة بالأشخاص المؤهلين لتأليف الحكومة ، تبين أن هناك مسعىً لترك القضايا السياسية الكبرى التي يتوقف عليها مصير البلاد ، وترك أو تأجيل الأسس المطلوبة لتشكيل الحكومة ،

والإكتفاء بالبحث في الأشخاص . وكرّت سلسلة من الترجيحات والتوقعات ، وقام « بازار » من الصيغ والتركيبات المحتملة والمتوقعة ، وكان هذا من العوامل التي أحدثت أزمة صامتة في العلاقة مع المسؤولين السوريين بشكل خاص ؛ فقد اعتبرت القيادة السورية أن السلطة اللبنانية لم تطرح عليها أي موضوع جدي من المواضيع الكبرى المطروحة ، وإنما اكتفي بالبحث في الأسماء ، وكأنما هناك لوائح كاملة لتشكيلات وزارية يراد فرضها .

وفي مطلق الأحوال ، استمرت العقد والصعوبات ، في أكثر من مجال ، والأفكار التي كانت مطروحة ، في البداية ، بشأن تشكيل حكومة « فعاليات سياسية » ، كانت تبدو غير قابلة للتنفيذ . فلم يحدث ، على الصعيد السياسي ، ما يجعل من الممكن قيام حكومة فاعلة يشارك فيها السيد وليد جنبلاط والشيخ أمين الجميل وممثلون عن سائر القوى المتصارعة . ولم يحدث ، في نشاط الحكم ، ما يشير إلى أنه سيأخذ فعلاً بعين الإعتبار التوازن في نسبة القوى ، وإلى أنه سيواجه المشروع التقسيمي بما يلزم من التصدي العسكري والسياسي . وعندما طرحت ، في احدى جلسات القصر الجمهوري ، بعد « عملية ٧ تموز » فكرة قيام الجيش الرسمي بمهماته في التصدي للدويلة الكتائبية ، أجاب مسؤول كبير معني بقضايا الدفاع الوطني ، بأن كل ما في حيازة السلطة الشرعية ، في المناطق الخاضعة للميليشيا الكتائبية ، هو حوالى الألف والخمسمئة جندي ، وأن هؤلاء الجنود قد تلقّوا انذاراً من القيادة الكتائبية ألا يأتوا بما يعكّر صفو « الدويلة » ، وبالتالي فالجيش لا يستطيع أن يفعل أي شيء والمسألة تتخطى امكانياته .. وصلاحيّاته .

وهذا المثال البسيط كان كافياً ، لو توفرت الرؤية السياسية المتكاملة ، لحثّ الحكم على التفكير في جدوى المراهنة على « حكومة الفعاليات » ، في هذا الوقت الذي لم تتوفّر فيه أية معالجة في العمق لأية قضية من القضايا الكبرى المطروحة ، وفي وقت لم يعد فيه للسلطة الشرعية أي علاقة مباشرة بالمناطق الخاضعة لسلطة الشيخ بشير الجميل .

غير أن الحكم أصر ، بالرغم من الأجوبة الرافضة والمتحفظة وبالرغم من التساؤلات والمخاوف الكثيرة ، على الخوض في تجربة إشراك الفعاليات السياسية في الحكم . بل إن الحماسة للفكرة وصلت إلى الحد الذي جعل بعض مندوبي رئيس الجمهورية يقولون للجهات المعنيّة أن هناك تشكيلة أو تشكيلات حكومية جاهزة ، ومن لا يقبل بالإشتراك يكون قد إستبعد نفسه !

وعلى أساس هذه الفكرة تمّ تكليف الرئيس تقي الدين الصلح بتأليف الحكومة الجديدة ، وبدأت المشاورات بهدف حل العقد التي تعترض هذا التأليف والتي كان من المعتقد أنها عقد شكلية وغير مهمة . ومرة أخرى ، برزت القضايا الكبرى المطروحة ، وبرزت حدة الصراع السياسي . وفي ظروف يستحيل معها حل أية مشكلة صغيرة دون إشراك ممثلي دول كبرى وهيئات عالمية ، فإن المشاكل التي إعترضت مهمة الرئيس المكلف ، والتي هي نفسها مشاكل ما قبل التكليف ، لم تكن مفاجئة للمطّلعين . ولم يكن مفاجئاً ، أيضاً ، وصول الرئيس الصلح إلى حائط مسدود بعد تلقيه أجوبة سلبية من أكثر من طرف ، وبعد أن تقدّم المشروع التقسيمي إلى الأمام خطوات جديدة ، وبعد أن دخل العدو الإسرائيلي على الخط ، بصورة مباشرة ، من خلال أعمال القصف المتواصلة ، وتهديدات العميل سعد حداد للقرى والمواقع التابعة لقوات الطوارىء الدولية .

وقد جاء إعتذار الرئيس المكلّف ، بعد الفشل في تأليف « حكومة الأمر الواقع » ، ليضع على بساط البحث مجمل النظرة إلى الأزمة الحكومية ، وليضع تساؤلات كبيرة حول مدى قدرة الحكم ، ومدى رغبته ، في مواجهة القضايا الأساسية ، وأبرزها قضية الدفاع عن جنوب الوطن ، وعن وحدته في مواجهة المشروع الصهيوني ـ الإنعزالي الذي إستفاد كثيراً من حالة المراوحة ، كما إستفاد من إصرار بعض أوساط الحكم على منع عملية إعادة بناء الجيش ، وعلى مقاومة الدعوة شبه الإجماعية إلى تحسين العلاقات مع سوريا ، والتنسيق مع المقاومة الفلسطينية .

وفي هذا الوقت كانت وقائع من نوع آخر تقوم وتترسخ في قسم من الأراضي اللبنانية ، إلى درجة تتحوّل فيها الإجراءات المتخذة إلى أمر واقع « لا مردّ له » بحسب تقدير القائمين فيه .

وبالفعل ، ان الذي يتابع ما حصل في المنطقة الشرقية ، خلال الأشهر الأخيرة ، خصوصاً منذ تقديم

الحكومة استقالتها في ٧ حزيران الماضي ، مروراً بقبول الإستقالة في ١٦ تموز ، وتكليف الصلح في ٢٠ منه ، وصولاً إلى إعتذاره في ٩ آب : الذي يتابع ما حصل في المنطقة الشرقية ، في ظل تطورات الأزمة الحكومية والسياسية ، يصل إلى حصيلة غنيّة للغاية .

إن أبرز ما يمكن تناوله في هذا المجال هو : الإجراءات المالية والإدارية والعسكرية الجاري تنفيذها على أرض الواقع ، من جهة ، والحرب النفسية ضد الفلسطينيين والعرب من جهة ثانية ، ومسألة علاقة الدويلة الكتائبية ببلدان المنطقة العربية او « الداخل العربي » كما كان يقال في أيام الإنتداب الفرنسي عندما يقصد كل من سوريا والدول القريبة من الشاطىء اللبناني ، من جهة ثانية .

أولاً : الإجراءات العسكرية :

إن فكرة توحيد القوات في ما يسمى « الشارع المسيحي » ، راودت حزب الكتائب منذ ما قبل حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ . ومنذ المعارك التي حصلت بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية ، في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، كانت بعض الآراء تبرز في حزب الكتائب مفادها أنه يجب توحيد القيادة السياسية والعسكرية للعمل الهادف إلى طرد « الوجود الفلسطيني المسلح » . وكان الصراع بين الكتائب والسيد كميل شمعون من جهة ، والشرذمة الناتجة عن عوامل اقليمية وسياسية من جهة ثانية ، يدفعان البعض إلى القول بعدم جدوى المراهنة على هذه الجبهة الواسعة والمشتتة التي كانت تتكون وتتخذ أسماء متعددة ، كان آخرها إسم « الجبهة اللبنانية » في العام ١٩٧٦ .

وقد تبين أن حزب الكتائب إستطاع ، بفضل مستوى كادراته العسكرية ودقة التنسيق مع الأوساط الصهيونية ، وبفضل بعض الجهود الفكرية والتنظيمية التي بذلتها قوى وأوساط حليفة ذات تجربة اكاديمية وسياسية واسعة (الكسليك ، الرهبان ، التنظيمات الفاشية المستقاة من التجربة الأوروبية) ، إستطاع أن يبني بنفسه جهازاً عسكرياًوتنظيمياً متكاملاً إلى هذه الدرجة أو تلك ، وذلك بمعزل عن تطور او تقهقر علاقات الحزب مع حلفائه او بعضهم ، إلى أن تطور المشروع التقسيمي وبرزت فكرة تكريس السيطرة ، قانونياً وامنياً وإقتصادياً ، على المنطقة التي سيطرت عليها « الجبهة اللبنانية » ، فكان أن وضعت الكتائب ، دون أي خوف أو تردد ، خطة للإنقضاض على آخر حلفائها ، كميل شمعون ، تحت شعار توحيد « الجبهة الداخلية » وبناء دويلة بقيادة واحدة وروحية واحدة ، تكون هي المنطلق «لتحرير» كل لبنان من الفلسطينيين وسائر الغرباء .

وقد فوجيء بعض المراقبين بالسرعة التي حصل فيها الهجوم الكتائبي على مواقع كميل شمعون في ٧ تموز ، كما فوجئوا بالشراسة التي نفذ فيها هذا الهجوم الشامل الصاعق . غير أن العودة إلى ما قامت به الكتائب ضد مجموع منافسيها وحلفائها ، من شأنها تبديد هذه التساؤلات ، خصوصاً إذا أعدنا إلى الأذهان المجازر التي نظمت ضد الرئيس السابق سليمان فرنجية والمناطق الشمالية ، والعمليات الإنتقامية والعدوانية ضد الأرمن وأحزابهم ، والحرب على التنظيمات الصغيرة التي كانت الكتائب تسميها « الدكاكين » ، والصراع الخفي بين الكتائب وأوساط معينة من الرهبانيات المارونية والذي ادى ، في ما أدى إليه ، إلى سحب ثقة الكتائب من حليفها الأباتي شربل قسيس ، رئيس الرهبنة المارونية الذي استبدل ، في تموز الماضي ، بالاب بولس نعمان في رئاسة الرهبنة المذكورة . وقبل ذلك . كان صراع سياسي وفكري قد أدى إلى إنسحاب المثقفين اليمينيين المستقلين ، الأعضاء في قيادة « الجبهة اللبنانية » (سعيد عقل ، جواد بولس ، فؤاد افرام البستاني ، الخ ..) . وعلى هذا النحو بقي على الكتائب أن تتخلص من آخر المنافسين وهو كميل شمعون : فكانت « حركة السابع من تموز » وما رافقها من عمليات إبادة جماعية راح ضحيتها مئات الأبرياء . والذين يعرفون حقيقة ما يجري إعداده في القيادة الكتائبية ، يقولون أن العمليات ضد مواقع « الوطنيين الأحرار » قد تمت ، بالضبط ، على النحو الذي يوقع أكبر عدد من الضحايا الأبرياء ، حتى يكونوا عبرة لسواهم ، وحتى يكون الرعب الجماعي والخوف من البطش الكتائبي هما الرابط الدائم الذي يشدّ المواطنين المسيحيين إلى الدويلة وأجهزتها .

وعندما تم القضاء على الوجود العسكري « للوطنيين الأحرار » شرع بشير الجميل بعقد إجتماعات يقصد منها « توحيد القوات اللبنانية » . وأعلن قائد المجلس الحربي الكتائبي أنه يجب القتال داخل « جهاز واحد غير

حزبي » ، وأنه يجب الترفع عن الصغائر والإرتفاع إلى مستوى القضية . وأضاف ، في خطاب القاه في ثكنة كتائبية في ١٥ تموز ، أن حزبه أجبر على تنفيذ العملية الهجومية على مواقع « الأحرار » لأجل المحافظة على القضية وعلى وحدة الصف ، وأنه إذا كان الإقتحام الكتائبي للمسبح والفندق في طبرجا قد تسبّب في وقوع « ستين قتيلاً فقط » (العدد الحقيقي لضحايا المجزرة ٥٣٠ قتيلاً ومئات الجرحى والمشوّهين) ، فإن هذا العدد « يبدو ضئيلاً حيال ما كان حدث لو لم نقم بالعملية الأمنية » .

وتوضحت العلاقة المطلوبة بين القيادة (الكتائبية) للقوات الموحدة ، وبين المقاتلين الشماعنة المقبول إشتراكهم في هذه القوات ، بوصفها علاقة بين القوة الفاشية المهيمنة وبين مقاتلين أعداء ممن جرى أسرهم « وتشغيلهم » في الحرب الكتائبية . ووجه بشير الجميل إنذاراً إلى سائر التنظيمات السياسية والعسكرية القائمة لتسليم سلاحها إلى الميليشيات الكتائبية ، ونفذ ذلك كل من « حراس الأرز » و« التنظيم » ، وجماعة مارون خوري في الدكوانة ، وبعض القوات التابعة للرهبانية المارونية ، وأصبحت القيادة الكتائبية هي المسؤولة ، بصورة « شرعية » ، عن المنطقة وعن المصالح العامة وأمن المواطنين ومصيرهم . وقامت الميليشيا بعمليات مركزة لتطويق الأحياء الأرمنية وأحكمت حصاراً فعلياً على مراكز التنظيمات الأرمنية ، وأبلغتها أن كل « حراك » وكل نشاط ملحوظ من جانب الأرمن من شأنه ان يتسبّب في تدمير الأحياء وإبادة السكان .

وطرحت مسألة العلاقة مع قوات الجيش الرسمي الموجودة في المنطقة ، ووجه بشير الجميل إنذاراً إلى الجيش مفاده أن الذي يقرر ، والذي يقوم بمهمات الأمن هو القوات الكتائبية ، وأن على الجيش ألاّ يقوم بأي تصرف يسيء إلى علاقة المواطنين بالقيادة الشرعية المسؤولة عن مصير المناطق الحرة ، وعن مصير المواطنين . وقد بحثت المسألة في مجلس الوزراء : وبالرغم من المطالبة الشعبية والسياسية بأن تتدخل السلطة لمواجهة المجازر والتدابير التقسيمية فقد اعتبر الحكم ان الوضع خارج عن إمكاناته ، وأن قوة الجيش المتواجدة في بعض أنحاء أو أطراف المنطقة الشرقية لا يمكنها القيام بأي دور ، بل أن حياة الجنود ومصيرهم هما في يد « الميليشيا » .

والمعروف أن مسألة إعادة بناء الجيش كانت مطروحة ، بشكل حاد ، قبيل حصول مجازر ٧ تموز ، وكان قانون الدفاع الوطني الجديد قد تعرّض لسلسلة من العقبات والعراقيل المقصودة من جانب قيادة الجيش الحريصة على أن تبقى الصلاحيات الأساسية كلها في يد قائد الجيش وقائد المخابرات . والمعروف أيضاً ، أن الإمتناع عن تنفيذ القانون الجديد والإمتناع ، بالتالي ، عن تنفيذ الخطة الدفاعية التي أقرها مجلس الوزراء والقاضية بمواجهة الإحتلال الإسرائيلي ومشاريع التقسيم ، كانا من أبرز العوامل التي عرقلت عمل حكومة الدكتور الحص ، وكانا أيضاً من أبرز المشاكل التي أطالت الأزمة الوزارية الراهنة . وقد إستفادت ميليشيا الكتائب ، بصورة خاصة ، من النظرة المتردّدة إلى مسألة الجيش والدفاع الوطني ومقاومة التقسيم ، إلى أن قامت هذه الميليشيا بملء الفراغ وبإنشاء الأجهزة الأمنيّة والقمعية وبممارسة مهمات السلطة ، وهو ما تكرّس بعد عمليات السابع من تموز والتي أعقبها إعلان من بشير الجميل بأن مقاتلي الكتائب هم الجيش اللبناني الحر وهم حماة القسم المحرر من الوطن ، وهم الذين سيخوضون معركة التحرير في الجنوب والشمال والبقاع والجبل وبيروت ، وإن كل حكومة لا تشارك في هذا التحرير لن يُكتب لها النجاح ولن تبقى في الحكم يوماً واحداً .

وفضلاً عن إقامة أجهزة القمع العسكري ، أقامت الكتائب شرطة خاصة بها ، ومخافر ومحاكم ولجان تحقيق وما إلى ذلك من الأجهزة الأمنية والقضائية التي تتيح الإستغناء عن « خدمات » الدولة في هذا المجال .

ثانياً : الإجراءات المالية والاقتصادية :

لجأت الكتائب إلى أحداث تغيير في علاقتها مع المرافق والمؤسسات الإقتصادية ومع مصالح الدولة ، في المناطق الخاضعة لسيطرتها . ففي المرحلة الماضية ، كانت لجان مشتركة من الكتائب « والوطنيين الأحرار » ، وأحياناً لجان كتائبية دون سواها ، تتولّ فرض نسب معينة من التبرعات القسرية على جميع العاملين في المناطق المذكورة ، وكانت تتقاضى جانباً من الرسوم التي تحصل عليها المرافق الرسمية (المرفأ ، الكهرباء والمياه ، الهاتف ، الدوائر العقارية والمعاملات المصرفية ، الإستيراد ، الخ ..) . أما في المرحلة الجديدة ، فلم تعد إدارة الدويلة تكتفي بأن تأخذ حصة معينة أو « ضريبة » أو رسماً معيناً على المصالح وعلى المعاملات ، وإنما ثمة إتجاه

للطلب من الحكومة ومن مجلس النواب بأن يقوما بالتخلي الكامل عن قسم من الموازنة العامة للدولة ، وهو المتعلق بالمناطق والمؤسسات ومجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية الواقعة تحت سيطرة « القوات اللبنانية » . وهذا النهج من شأنه أن يتسبّب في تغيير جذري في طبيعة الحكم ومهماته ؛ إذ أن صلاحية مؤسسات الحكم ومنها رئاسة الجمهورية تصبح محصورة بالمناطق الخارجة عن « الغيتو » . ولا شك في أن مثل هذا التطور سيدفع مسألة المصير الوطني كله إلى الواجهة .

وفي كل حال ، بدأت لجان مختصة في حزب الكتائب بأحكام السيطرة ، بصورة مباشرة ، على العديد من المؤسسات الرسمية ومرافق الحياة الإقتصادية .

ثالثاً : البلديات والإدارات المحلية :

وفي المدة الأخيرة أخذت قيادة « الميليشيا » تستدعي ، تدريجياً ، رؤساء البلديات في ضواحي بيروت وفي المتن الشمالي وكسروان وجبيل وتطلب منهم الإستقالة فوراً ووضع أنفسهم في تصرف القيادة الكتائبية . وعندما كان رئيس البلدية يحضر إلى أقرب مركز عسكري ، كان يقال له ، بصورة واضحة ، ان الحزب هو المسؤول عن البلدية وأن أموالها والمصالح المرتبطة بها يجب أن توضع في تصرّف القيادة ، وهذه تقرّر كيفية العلاقة بين البلدية وبين الهيئات الرسمية التي هي مرتبطة بها ولا سيّما وزارة الداخلية . وقد تفاقم الوضع في العديد من المدن والقرى نتيجة لاصطدام المبعوثين الكتائبيين برفض من جانب رؤساء البلديات ، قبل أن تتدخل قوات من الميليشيا لحسم الأمر .

الكتائب تعترف بالدويلة

وسرعان ما أعلنت الكتائب بصراحة ، في سلسلة مقالات في صحيفة « العمل » في زاوية « من حصاد الأيام » ، المبادىء العامة للمشروع التقسيمي دون أية مواربة . فوسط ضجة إعلامية قوية ضد المقاومة الفلسطينية و « الإحتلال » وخطر التوطين (وهذه الضجة شاركت فيها أوساط رسمية لبنانية) أوردت المقالات الخمسة التي حملت عنوان « الدويلة الكتائبية » جملة من الأمور التي يجري الإفصاح عنها للمرة الأولى ، والتي تشكل تصعيداً خطراً لمسلسل التحركات الإسرائيلية والإنعزالية منذ بداية الحرب الأهلية ، بل منذ معارك ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية .

وقد استهل المقال الأول (تاريخ ١٩٨٠/٨/٦) بما يلي :

« **بصراحة** :

« إما أن تكون هناك دولة تحمينا وتؤمن لنا اقلّ شروط العيش والحياة ، وإما أن نتولى بأنفسنا ما لا غنى عنه لأي مجتمع لكي يبقى .

« القضية عندنا تختصر بهذه المعادلة البسيطة والصريحة . إننا جماعة تريد أن تحيا » .

ويمضي المعلق إلى تبرير مجمل المشروع التقسيمي والإجراءات التي حصلت ، واضعاً التبعة على الفلسطينيين مرحّباً بالتقسيم بإعتبار أن وحدة لبنان ليست صنماً للعبادة . فيقول ، بالحرف الواحد :

« من حقنا أن نمنع الفوضى . وقد منعناها .

« من حقنا أن نمنع حمل السلاح . وقد منعناه

« من حقنا أن نبعث الحياة في كل مرافقها . وسنبعثها ، وسنجعل مناطقنا كلها تضج بالحياة

« من حقنا أن نمنع أي تقدم للإنفلاش الفلسطيني . وسنمنعه بكل الوسائل والإمكانات .

« فإذا كان كل هذا وغيره يعني تقسيماً ، فمرحباً بمثل هذا « التقسيم » . إن وحدة لبنان ليست صنماً نعبده .

« وإذا كان هذا يؤدي إلى قيام « الدويلة الكتائبية » ، فدلالة على أنها تشكل ، فعلاً ، نواة الدولة اللبنانية التي يحلم بها كل اللبنانيين .

« فلتحي هذه الدولة !

« ولتسقط كل الدويلات الأخرى !! » .

ونقتطع من المقال الثاني (١٩٨٠/٨/٧) هذه الفكرة البالغة الدلالة :

« إذا صحّ أن « دويلة كتائبية » يجري بناؤها على الأرض ، يكون الفلسطينيون وحلفاؤهم من بناتها الأول ، وواضعي اسسها وحدودها ومقومات وجودها

« ... ومن بناتها أيضاً ، كل الذين يربطون بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط . أما نحن فلسنا اكثر من جماعة تريد ان تعيش وتحيا ، فتحاول ، بشتى الطرق ، أن تؤمن لنفسها ابسط شروط العيش والحياة .

« تلك هي الحقيقة التي يجري تزويرها بوقاحة مذهلة » .

« فهل ثمة شك أن الوجود الفلسطيني المسلح هو الذي قسم لبنان وقد كان لا بد من أن يقسمه ، ويجعل منه قطاعين ، بصرف النظر عن المقاصد والنيات ، والمرامي والأغراض ؟ » .

ويمضي المعلّق معطياً مقارنات يستفاد منها أن هذا « التقسيم » يحصل في « أفضل العائلات » وفي جميع الدول التي تتعرض « لعدوان » مثل العدوان الفلسطيني . يقول :

« أجل إن الكيان الفلسطيني القائم على أرض لبنان ، يتسبب ، حكما ، في قيام كيان آخر مستقل عنه ومنفصل . ولا مفر من ذلك أبداً . وهي حال أي بلد لسقوط جزء من أرضه وسيادته في أيدي شعب آخر حتى ولو كان من « الشعوب الشقيقة » .

« وإذا كانت سوريا ، مثلاً ، لتسلم من الإنقسام ، لو اتيح للمقاومة الفلسطينية ان تتصرف بجزء من أراضيها وشعبها ؟ لو تم ذلك لكان من المحتم قيام « دويلة » أخرى على غرار « الدويلة الكتائبية » التي يلعنونها الآن .

« والصحيح أننا لا نسلم بمثل هذه النهاية المحزنة للبنان .

« ... ولن نسلم بذلك أبداً .

فقط نحاول إنقاذ الحياة في مناطقنا المتروكة للزمن . شأننا شأن أي بلد نصفه واقع تحت الإحتلال ، ونصفه الآخر يقاوم ، وينتظر التحرير الكامل » .

وكان لا بدّ لمقالات « العمل » اللاحقة أن تطرح مهمات عاجلة ومرحلية وطويلة الأجل ، يمكن ان نلخّص الأساسي منها بما يلي :

- كل وفاق لبناني لا يبدأ بالتصدي للدويلة الفلسطينية مرفوض ومردود .

- كل حكومة لا تملك العزم على هذا التصدي ، لن تكون حكومة ولن تعيش .

- « سنجعل » من « الرقعة التي نتنفّس عليها » نموذجاً « للبنان الغد ودولة الغد » ، ومنطلقاً لتحرير كل لبنان . ويجب على المسلمين أن يساعدونا في ذلك ، وأن ينبذوا الحركة الوطنية المزعومة ويخوضوا غمار تحرير إرادتهم .

- الثورة اللبنانية يجب أن تكون سيدة نفسها ومتحررة من أية وصاية من جانب الأنظمة العربية بشكل خاص . فالثوّار هم الذين يعرفون ما يلائمهم ويلائم كفاحهم ولن يسمحوا بإستغلالهم لأجل المصالح الذاتية .

ـ إذا تعذّر إزاحة « الدويلة الفلسطينية » القائمة على جزء من بلادنا ، يصبح الجزء الآخر ، حتماً ، وخلافاً لإرادته بل لكل إرادة ، كياناً آخر قد يكون قائماً فيه ، أو دويلة ، أو دولة حقيقية ، لا فرق إن كانت مؤقتة أو دائمة . فمثل هذه العلّة تؤدي إلى مثل هذه النتيجة .

ولا شك في أن هذه الأفكار ، التي إقتطفناها بصورة تفصيلية من إفتتاحيات « العمل » ، بالنظر لأهمية المنطق الذي يسودها ، إنما تشكل اعلاناً شبه رسمي للإنفصال عن الدولة اللبنانية ، وتشكل في الوقت نفسه إعلاناً بأن الدويلة الإنفصالية ستكون لها مهمات لبنانية عامة ، ومهمات تتعلق بالوضع العربي وبالنشاط الصهيوني . وسواء كان بعض هذا الكلام بمثابة تهويل يهدف إلى إحراز مكاسب آنيّة ، أم إذا كانت الحملة المكثفة ضد خطر التوطين « الداهم » ستاراً لتكريس إجراءات ملموسة ومشاريع تقسيمية قائمة على أرض الواقع من متحف بيروت إلى حاجز البربارة الكتائبي عند مداخل البترون (والذي هو بمثابة جمارك و « أمن عام » وشرطة حدود ، في قلب الدولة اللبنانية) ، فإن هناك شعوراً لدى المراقبين بأنها ، في ضوء التطورات الأخيرة ، ومنها التفجيرات العنيفة وعمليات الإغتيال السياسي والشائعات والإثارة والبلبلة ، إنما تدخل ضمن سياق مخطط متكامل ، وقد يكون لبنان على مفارق إختيارات حاسمة يتوقف عليها ، إلى حد بعيد ، الوضع في المنطقة كلها .

ولا شك في أن الخوف من أن يؤدي التفجير الكتائبي والإسرائيلي الجديد إلى انفجار يتعدى نطاق لبنان ، هو الذي دفع بالحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية إلى اجراء إتصالات عربية مكثفة ، وإلى عقد مؤتمرات عالمية لكشف خطورة ما يجري ، ولوضع الجميع أمام مسؤولياتهم . كما أن المشاورات المستمرة بين القيادتين الوطنيتين اللبنانية والفلسطينية وبين المسؤولين السوريين أثبتت أن هناك شعوراً مشتركاً بالحاجة الملحّة إلى تعبئة القوى لوقف التصعيد السياسي والعسكري الذي تشهده الساحة اللبنانية ، والذي ليست الاعتداءات الصهيونية وعمليات الإنزال المتلاحقة سوى جزء منه .

وقد طرحت القوى الوطنية اللبنانية مؤخراً ضرورة حشد طاقات جميع القوى المعادية لمشروع الصهينة والتقسيم ، والتركيز بصورة خاصة على القوى المسيحية المتضررة من الإجراءات الإنتحارية أو المعادية للفاشية ولهيمنة الحزب الواحد ، وذلك بهدف الوصول إلى لقاء وطني شامل يطرح المهمات الضرورية لإنقاذ البلاد ويضع السلطة الشرعية اللبنانية أمام مسؤولياتها في مجال مواجهة الدويلة الكتائبية والدفاع عن أرض لبنان وسيادته وجنوبه .

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتحرك الأميركي ـ الإسرائيلي الهادف لتطويق النهوض الفلسطيني والغضبة العربية والعالمية على العدوان الصهيوني على عروبة القدس ، فإن إحتمالات التفجير على الساحة اللبنانية تطرح ، على الصعيد العربي ، مهمات بالغة الأهمية ، أبرزها مهمة التصدي للدويلة الكتائبية التي قد تشكل اهم ثمار مؤامرة « كامب ديفيد » .

والملاحظة الأخيرة التي يعطيها المطلعون على حقائق الوضع اللبناني هي أن الدويلة الكتائبية ستكون ، بطبيعتها ، دويلة توسعية وعدوانية ، وأن الحاجات الإقتصادية والحياتيّة بالذات تدفعها إلى التوسع . ذلك أن من الصعب جداً أن تتمكن الدويلة من العيش إذا كانت حدودها محصورة بين بيروت وجبيل ؛ لذا تصبح الأعمال العدوانية والمجازر ، في إتجاه لبنان الشمالي وفي إتجاه منطقة المتن الشمالي في قلب الجبل ، حاجة ملحّة من حاجات المشروع الكتائبي ـ الإسرائيلي .

نبيل هادي

مؤتمر المرأة العالمي في كوبنهاغن تظاهرة لصالح الشعب الفلسطيني

مقدمة

عاشت المرأة عبر عصور طويلة تعاني القمع والاضطهاد بمختلف أشكاله ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وبالرغم من كل المشاكل التي تواجهها تابعت ، وبشكل دؤوب ، مطالبة بحقوقها الشرعية حتى استطاعت ، عام ١٩٧٥ ، أن تطرح مشكلتها من خلال هيئة الأمم المتحدة : حيث أتت الاتحادات النسائية من جميع أنحاء العالم لطرح وضع المرأة في المؤتمر العالمي للسنة العالمية في المكسيك عام ١٩٧٥ . إنه نقطة لانطلاقة جديدة لإدراك دور المرأة في بناء مجتمع إنساني يقوم على المساواة والتنمية والسلام . وقد كانت خطة العمل العالمية التي أصدرها المؤتمر ، وما تبعها من خطط اقليمية ، حافزاً للحكومات والشعوب على التفكير المخطط لتوفير المستلزمات التي تقتضيها جهود دمج المرأة في التنمية الوطنية وفي إقرار مزيد من المساواة بين المرأة والرجل ، وفي السعي إلى تمكين المرأة من المشاركة في إرساء قواعد العدل والسلام في البناء الإجتماعي .

ومن أجل هذا ، دعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، إلى اجتماع أعضاء اللجنة في عمان في الفترة ما بين ٢٩ أيار و٤ حزيران عام ١٩٧٨ ، لاعتماد خطة العمل الإقليمية لإدماج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا ، والتي أقرتها اللجنة في دورتها السنوية الخاصة في عمان في شهر تشرين الأول عام ١٩٧٨ . وقد تضمنت هذه الخطة مقترحات عمل رئيسية في مختلف مجالات التنمية ، على الناطقين الوطني والإقليمي ، ليسترشد بها أعضاء اللجنة والمنظمات الإقليمية والدولية في وضع البرنامج المناسب لتحقيق أهداف هذه الخطة .

ففي المكسيك اتخذت الجمعية العمومية قرارها رقم ٣٠ / ٣٥٢٠ ، بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٧٥ ، بعقد مؤتمر عالمي للمرأة في عام ١٩٨٠ . كما أكد قرارها رقم ٣٣ / ١٨٩ ، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ضرورة التركيز في المؤتمر العالمي العام ١٩٨٠ ، على الصحة والتعليم . وقد طالب القرار نفسه ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، بدعوة اللجان الاقليمية للأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات لرفع برامج عمل إقليمية . بناء على ذلك ، انعقد الإجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة / ١٩٨٠ ، وفي الفترة ما بين ١٠ و١٣ كانون الأول عام ١٩٧٩ ، انعقد اجتماع في دمشق ، بناء على دعوة من اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا وسكرتارية المؤتمر العالمي.وقد حضر الإجتماع ممثلون عن اغلب البلدان العربية في آسيا وممثلون عن الهيئات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة . وكان أهم نقاط الإجتماع :

١ ـ إستعراض وتقييم التقدم الذي احرز ، وتحديد الصعوبات في مجال دمج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا .

٢ ـ إستعراض أهم أعمال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال إشراك المرأة في التنمية في المنطقة .

٣ ـ مناقشة أهم القضايا التي سترفع إلى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ١٩٨٠ .

٤ ـ إدخال موضوع المرأة الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر العالمي لعام ١٩٨٠ ، ومناقشة وثيقة وبرنامج عمل المرأة الفلسطينية .

وبعد المناقشة ، انتهى الاجتماع بورقة عمل ركز على واقع المرأة في المنطقة . وتقديراً لظروف كل قطر من أقطار المنطقة ، فإن ثمة أولويات استراتيجية مشتركة تبرز أهميتها في أحداث التطوير المطلوب للإسراع في زيادة مشاركة المرأة في التنمية ؛ وتلك الأولويات الاستراتيجية هي :

أولاً : الالتفات إلى موقع المرأة ومقتضيات مشاركتها كمعيار من معايير التخطيط الوطني وأهدافه ومستلزماته .

ثانياً : التركيز ، في إعداد المرأة وتدريبها ، على المهارات والمعارض المنتجة والمولدة للمداخيل .

ثالثاً : تنظيم الأجهزة الحكومية والأهلية ، القادرة على العمل المتكامل والمنسق ، في وضع وتنفيذ برامج لمرأة .

رابعاً : توسيع قاعدة مشاركة المرأة في مختلف التنظيمات السياسية والحكومية والنقابية والأهلية ، على مختلف المستويات الوطنية والمحلية .

خامساً : الوصول إلى المرأة في البيئات الريفية والمناطق المنعزلة ، لتطوير مهاراتها وعاداتها واتجاهاتها وتمكينها من الاستفادة مما يتاح لها من فرص النمو الاجتماعي ومن وسائل الخدمات .

سادساً : خلق المناخ الفكري والثقافي والروحي ، وتطوير ذهنية الرجل والمرأة مما يمهد الطريق للانطلاق وعدم التعثر في الجهود المبذولة لمشاركة المرأة في التنمية .

وقد رفعت هذه المقررات إلى المؤتمر العالمي للمرأة لعقد الأمم المتحدة ، الذي افتتح في ١٤ تموز وشاركت فيه ١٤٠ دولة .

مؤتمر كوبنهاغن

بعد أن القينا نظرة سريعة على قرارات المؤتمرات السابقة ، والتي أدت إلى انعقاد المؤتمر الذي نحن بصدده ، انعقد المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن في الفترة ما بين ١٤ و٣٠ تموز وشاركت فيه « ١٥٠٠ » سيدة من ١٤٠ دولة . وقد افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر بكلمة قال فيها : « إن المشاكل العالمية بلغت درجة من التشابك تقتضي بذل جهود على عدة جبهات في آن واحد لحلها . فالأهداف الثلاثة لعقد مؤتمر المرأة إلى المساواة والتنمية والسلم هي أهداف الأمم المتحدة ذاتها ، ولا بد لتحقيقها من زيادة التعاون الدولي . فبدون السلم لا يمكن أن تكون هناك مساواة حقيقية أو تنمية حقيقية » .

وأضاف أن هذه قضايا تهم المرأة بقدر ما تهم الرجل ، ولا يمكن فصل القضايا المقتصرة ظاهرياً على المرأة عن المسائل الأوسع نطاقاً والمتعلقة بالتنمية والسلم .

وأشار ، مستطرداً ، إلى ازدياد اعتراف الحكومات والمؤسسات الدولية بأن مشاركة المرأة أمر حاسم لتحقيق أهداف التقدم التي تسعى إليها .

واختتم الأمين العام كلمته بالقول : إن الإنسانية قد وصلت إلى مرحلة من الضروري فيها استخدام قوة وطاقة المرأة في المجالات الجماعية إذا اريد بلوغ الأهداف المتفق عليها عالمياً (المصدر : وثائق المؤتمر الأصلية) .

ثم تحدثت ملكة الدانمارك ، مرغريت الثانية ، فقالت : « إن المؤتمر ليس حدثاً هاماً للمشتركين فحسب ، بل وللدانمارك بوصفها البلد المضيف » .

وأضافت : إن المؤتمر ينعقد في وقت تتطور فيه المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي بسرعة ، بما في ذلك من نتائج بعيدة الأثر على هيكل المجتمعات وتوازنها ، « ان المرأة أصبحت تشعر الآن بضرورة وضع تصوراتها الخاصة بها من أجل الاضطلاع بمساهمة إيجابية في تنمية المجتمع ، وان لكل امرأة أو رجل شخصية مستقلة لها آمالها ومخاوفها وأفراحها وأتراحها ، وان لكل فرد خصائصه المميزة » (**المصدر نفسه**) .

ثم القى رئيس وزراء الدانمارك كلمة قال فيها : « ان المؤتمر أتاح فرصة للتقريب بين الاراء المتباينة التي توجد في مختلف أنحاء العالم بشأن مفاهيم المساواة والتنمية والسلم . وأعرب عن إيمانه بأن الديمقراطية هي النظام الذي يفضي بدرجة أكبر إلى بلوغ هذه الأهداف الثلاثة .

واستدرك قائلاً : إنه يجب ، في ظل هذا النظام أيضاً ، العمل بإصرار وعزم على تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم .

وأضاف : « ان النساء في البلدان النامية يجابهن صعوبات أعظم بكثير . ومن هنا كان من الطبيعي تماماً أن يركز المؤتمر أولاً وقبل كل شيء على الامكانيات المتاحة للمرأة للتأثير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان » .

وقد انتخب المؤتمر بالتزكية وزيرة الشؤون الثقافية ورئيسة وفد الدانمارك رئيسة للمؤتمر . وقد وجهت الرئيسة الشكر للمؤتمر لانتخابها ، وقالت : « إن الاسهام في تقديم المرأة كان من الأهداف الأولى للأمم المتحدة منذ تكوينها ... وكان العمل البارز في تاريخ جهودها في هذا السبيل هو إقرار خطة العمل العالمية في مؤتمر مكسيكو عام ١٩٧٥ . ومهمة مؤتمر كوبنهاغن هي القيام بإعمال تستهدف تحسين ظروف الفقر التي تعيش في ظلها ملايين النساء ، والتي كانت نتائجها هي الأمية وسوء الصحة والافتقار إلى فرص الحصول على عمل بأجر » .

وقد قدمت إلى الدكتور كورت فالدهايم نداء على شكل عريضة وقعها أكثر من نصف مليون امرأة من البلدان النوردية ، تحث على القيام بعمل عاجل لتحقيق نزع السلاح والسلم ولإنهاء كل عدوان . وقال أمين عام الأمم المتحدة في رده إنه تأثر تأثراً عميقاً بالنداء ، وانه يشعر بالمشاعر نفسها التي أشارت إليها العريضة .

وفي جلسته الأولى في ١٤ تموز أقر المؤتمر النظام الداخلي المؤقت الذي اوصت به اللجنة التحضيرية ، كما أقر في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت الذي أوصت به اللجنة بوصفه جدول أعماله .

وفي الجلسة العامة الثانية ، بتاريخ ١٥ تموز ، انتخب المؤتمر السيدة « هلغا هيرتس » من الجمهوريه الديمقراطية الألمانية ، نائبة للرئيسة المكلفة بالتنسيق ، كما انتخب المؤتمر ممثلات عن ٢٣ دولة لمناصب نائبات الرئيسة .

وانتخب المؤتمر أيضاً السيدة ميمونه كان (السنغال) رئيسة اللجنة الأولى والسيدة شيلا كيول (الهند) رئيسة اللجنة الثانية .

الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر

ضم الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر ، ٢٠ عضواً . وقد قام بدور فعال ونشيط ، وكان دائم الاتصال بكافة الوفود من أجل توضيح مطالب المرأة الفلسطينية في المؤتمر . وقد قام باتصلات عديدة مع باقي الوفود من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الأصوات بشأن قرار الصهيونية ، الأمر الذي أصبح مدار اهتمام الصحف المحلية حول نشاط وتحرك هذا الوفد ، مما دعا السفير الإسرائيلي نفسه إلى القول « بأن وفد منظمة التحرير الفلسطينية قد اختطف المؤتمر » .

عقد الوفد مؤتمراً صحافياً ناجحاً ، كما وزع في المؤتمر بيانات حول أوضاع المرأة الفلسطينية وحول الإرهاب الصهيوني ، كما وزع نص قرار الأمم المتحدة الذي اتخذ يوم ٢٩ تموز ، حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، كما وزع بحثاً عن العلاقة بين الصهيونية والنظام العنصري في جنوب افريقيا ثم تابع لقاءاته مع الوفود العربية .

وقالت ليلى خالد ، في تصريح لها عقب وصولها : « إن إسرائيل هي عدونا ، وقد احتل الإسرائيليون وطننا بالقوة ، ولذلك سيستخدم السلاح في مخاطبتهم وسوف نستخدم الكلمة في مخاطبة بقية العالم » (« **القبس** » ، ١٤ / ٧ / ١٩٨٠) .

ثم تحدثت في اليوم الثاني من المؤتمر ، « سهى » إحدى اعضاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية باسم الوفد قائلة : « أريد أن استهل كلمتي بتوجيه تحية عربية فلسطينية إلى كل الوفود المجتمعة هنا ، وأريد في الوقت نفسه أن أسأل كل الموجودين : ماذا يكون رد فعلكم لو طردتم من بيوتكم وديارکم... هذا الشعور هو شعور أبناء الشعب الفلسطيني ... واتساءل أيضاً كيف تتكلم مندوبة إسرائيل عن خطط التنمية ،والأرض التي يقيمون عليها ليست أرضهم بل أرضنا التي سرقوها بالقوة والمذابح بدعم من الولايات المتحدة ؟ » .

ومضت قائلة : « انني متأكدة من أن الشعوب ، بما فيها الشعب الامريكي ، لا يعرف هذه الحقيقة ،وعندما ستدرك ذلك ستمارس حتماً الضغط على حكوماتها من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه كاملة » .

وعندما انتهت عضو الوفد الفلسطيني من القاء كلمتها ، ضجت القاعة بالتصفيق الحار ، مما أثار ضيق الوفد الإسرائيلي الذي راحت عضواته يصرخن : أخرجي من هنا يا إرهابية .. ارهابيات .. ارهابيات (**المصدر نفسه** ، ٢١/ ٧ / ١٩٨٠) .

لقد كانت المشكلة الفلسطينية الموضوع الرئيسي الذي غلب على مناقشات المؤتمر . وتركزت هذه المناقشات حول مشروع قرار يدين إسرائيل ، والحركة الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية (« **النهار** » ، ٢٤ / ٧ / ١٩٨٠) .

وقد دارت في أوساط المؤتمر مشاورات بين العديد من وفود الدول المشاركة ، حول إجراء تعديلات في الوثيقة التي طرحتها الهند ، بشكل إدانة للصهيونية بصفة خاصة وحول وسائل المساعدة الإنسانية للنساء الفلسطينيات في الأراضي العربية المحتلة .

وقد عقدت رئيسة وفد إسرائيل مؤتمراً صحافياً في إطار حملة دعائية قام بها الوفد ، في محاولة لإحباط مشروع القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، وادعت رئيسة الوفد الإسرائيلي أن أوضاع الفلسطينيات في الأراضي المحتلة قد تحسنت بعد الاحتلال (**المصدر نفسه**) .

أما الوفد الأميركي فقام بجهد مضن يرتكز على إدعاء آخر هو أن المشكلة الفلسطينية « قد نوقشت في المؤتمر أكثر مما تستحق » . وبالرغم من كل المحاولات من قبل الأطراف الأخرى لمنع الأقتراح الذي تقدمت به الهند من المناقشة ، إلا أن وفد منظمة التحرير الفلسطينية احرز نصراً جديداً عندما أيد المؤتمر الأقتراح باغلبية ٨٥ صوتاً في مقابل ٣ أصوات وإمتناع ٢٢ عن التصويت . ووافق على الأقتراح الذي أثار جدلاً عنيفاً في المؤتمر وفود معظم دول العالم الثالث ومنظومة الدول الاشتراكية والصين ، وعارضته الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل ، وإمتنعت عن التصويت عليه دول السوق الأوروبية المشتركة وبعض الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية .

وبعد الموافقة على الاقتراح الهندي تحدثت رئيسة الوفد الفلسطيني قائلة : « إنه يجب أن ينظر للمرأة الفلسطينية من خلال خصائص الشعب الفلسطيني ككل ، وهو شعب سلبت أرضه ، وجرد من حق تقرير المصير . إنها حالة لها عواقبها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية»(« **السفير** » ، ٢٧ / ٧ / ١٩٨٠) . هذا وقد بعث كل من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الأسد والرئيس القذافي ، برقيات إلى المؤتمر تضمنت مساندة المؤتمر في إعطاء المرأة حقوقها المسلوبة وإعادة إعتبارها .

قرارات وتوصيات

أقر المؤتمر العام جملة من المشاريع التي رفعتها اللجنة الأولى تضمنت قرارات بخصوص تنظيم الأسرة وتحسين حالة النساء المعوقات والمهاجرات والمسنات ، ومشروع قرار حول الامتناع عن ضرب النساء واستخدام العنف في الأسرة . وقد تم الاتفاق عليها بالإجماع ، فكانت الموافقة على مشروع قرار لصالح النساء الشابات

والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشجيع المساواة في التعليم والتدريب .

ووافق المؤتمر العام على مشروع قرار مقدم من النيجر ، يقضي بفضح النظام العنصري في جنوب افريقيا ويعرب عن تضامنه مع الشعب الأنغولي وحكومته ، وقد حاز على تأييد مئة دولة .

كما ناقشت اللجنة الأولى الفقرة المعنونة : « آثار الأحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها واستعراض الأحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للمرأة الفلسطينية » . وقد شددت معظم الوفود ، أثناء مناقشة هذا البند على أنه لا يمكن مناقشة الأحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للمرأة الفلسطينية بمعزل عن غيرها من القضايا ، وإنما في نطاق السياق الأعم لكفاح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وقد ادانت وفود كثيرة الولايات المتحدة لمؤازرتها إسرائيل ، وانتقدت اتفاقيات كامب ديفيد التي ترفضها باعتبارها إنكاراً للحقوق الشرعية للفلسطينيين .

وقد قالت الأخت جيهان الحلو (من وفد منظمة التحرير الفلسطينية) أن من العيب أن تناقش حقوق المرأة الفلسطينية بينما تنكر على الشعب الفلسطيني بأسره حقوق الإنسان الاساسية . واضافت إن كفاح المرأة الفلسطينية من أجل تحررها مرتبط إرتباطاً لا فكاك منه بالكفاح من اجل تحرير وطنها . وأوضحت الآثار الضارة للإحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية : تفريق شمل آلاف الاسر ، والقتل والسجن والتعذيب ومصادرة الأراضي والتمييز في العمل وفي الرعاية الصحية والتعليم . وقد حاولت مندوبة الكيان الصهيوني تكذيب هذه الحقائق ، واصفة ما قالته الأخت جيهان الحلو بمحاولة لتحويل المؤتمر عن هدفه الأساسي والدخول في نقاش سياسي ، وقالت أن وضع المرأة الفلسطينية تحسن كثيراً في ظل الإحتلال . كما حاولت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية الخروج من هذه المناقشة بقولها : « إن هذا الموضوع تجري مناقشته الآن في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولا يجب إغراق مؤتمرنا بالمسائل السياسية » .

إلا أن الوفود ، في معظمها ، أعربت عن تضامنها مع المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وأدانت الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة .

كما أقر المؤتمر عدداً من المشاريع الهامة المقدمة من قبل اللجنة الثانية ، ومن ضمنها مشروع تقديم المساعدة للمرأة اللبنانية ، بموافقة ١١٢ دولة وأعتراض إسرائيل وكندا واميركا ، ومشروع لتعزيز مشاركة المرأة في السلام والنضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، وآخر عن حالة النساء اللاجئات ، ومشروع لصالح المرأة التشيلية ، وآخر لصالح المرأة في السلفادور وإقرار مشروع لمؤتمر دولي معني بفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، بتأييد ٧٥ وفداً وإعتراض سبعة وفود وإمتناع ٢٢ عن التصويت .

وقد تم التصويت على مشروع قرار اللجنة الثانية القاضي بمساندة المرأة الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة بالتشاور والتعاون مع منظمة التحرير في الميادين التالية : القانون ، التعليم ، التدريب ، حماية التراث الفلسطيني ، العمل ، الصحة ، تقديم المساعدة المادية والتعبئة ودعم الأتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، وجمع ونشر المعلومات عن آثار الإحتلال الاسرائيلي . وحاز هذا القرار على ٨٥ صوتاً مؤيداً وإمتناع ٢١ عن التصويت وإعتراض كندا والولايات المتحدة وإسرائيل .

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية

وفي المؤتمر العام ، دارت مناقشات واسعة حول فقرة إدانة الصهيونية التي تنص على التالي : لا يمكن أن تتحقق أي تنمية بدون السلم والإستقرار ، وبذلك يكون السلم شرطاً مسبقاً للتنمية . وعلاوة على ذلك ، فلن يدوم السلم بدون التنمية وبدون القضاء على إنعدام المساواة والتمييز على جميع المستويات ، وسيساهم في الإشتراك على قدم المساواة في تنمية العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول في تنمية المرأة لنفسها ، وفي تحقيق المساواة في الحقوق على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة ، وسيسهم كذلك في الكفاح الرامي إلى القضاء على الإمبريالية والإستعمار والإستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والتمييز العنصري والهيمنة والإحتلال

الأجنبي والسيطرة والقهر ، وسيسهم كذلك في تحقيق الإحترام الكامل لكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير والإستقلال بدون تدخل أجنبي ، وتعزيز ضمانات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان .

وقد جرى التصويت على هذا النص ، ونال تأييد ٦٩ دولة ، ويعتبر هذا التصويت انتصاراً حقيقياً لنضالنا داخل المؤتمر لتثبيته رغم العقبات والصعوبات الجمة التي وقفت لتحول دون إقراره .

الجلسة الختامية

قدمت الهند ، باسم مجموعة دول الـ ٧٧ ، عدداً من التعديلات على برنامج العمل ، جرت بشأنها مداولات عديدة عبر إجتماعات اللجان ، وبقيت هناك فقرتان لم يحسم فيهما إلا في الجلسة الختامية التي أمتدت إلى ما بعد منتصف ليل ٣٠/٧/١٩٨٠ ؛ تتعلق الفقرة الأولى بالتأكيد على قرارات مؤتمر المكسيك ، وهي القرارات التي ثبتت في عدد من الإجتماعات الإقليمية والقطاعية والدولية بما في ذلك مؤتمر البلدان غير المنحازة والبلدان النامية ، وحسمت المسألة بالتصويت ؛ فصوتت ٨٩ دولة مع الفقرة المعدلة وسبع ضدها وامتنعت ٢٣ دولة عن التصويت .

أما الفقرة الثانية ، التي بقي الخلاف بشأنها حتى الجلسة الختامية ، فقد أثارت التهديدات بتفجير المؤتمر وإنسحاب وفد الدانمارك إذا تم تثبيتها ، وعدم موافقة اميركا على برنامج العمل ككل (كما جاء على لسان الصحف اليمينية في الدانمارك) ، وهذا بالطبع من أجل الضغط على الدول الافريقية ودول اميركا اللاتنية التي تتطلع إلى برنامج العمل والتدابير الخاصة بحل مشاكل المرأة عندها . إلا أن جميع المحاولات المعادية باءت بالفشل ؛ مما أضطر سفير الكيان الصهيوني إلى التصريح بأن وفد منظمة التحرير الفلسطينية اختطف المؤتمر .

وفيما يلي نص الفقرة المذكورة .

« لا يمكن أن تتحقق أية تنمية بدون السلم والإستقرار ، وبذلك يكون السلم شرطاً مسبقاً للتنمية . وعلاوة على ذلك ، فلن يدوم السلم بدون تنمية وبدون القضاء على إنعدام المساواة والتمييز على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة . وسيسهم كذلك في الكفاح الرامي إلى القضاء على الإمبريالية والإستعمار والإستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري والهيمنة والإحتلال الاجنبي والسيطرة والقهر ، وسيسهم كذلك في تحقيق الإحترام الكامل لكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير والاستقلال بدون تدخل أجنبي ، وتعزيز ضمانات الحرية الاساسية وحقوق الإنسان » .

وقد جرت عملية التصويت على هذه الفقرة ؛ فقدم مندوب السنغال إقتراحاً بأن يكون التصويت عليها وعلى كلمة « الصهيونية » خصوصاً بالأغلبية البسيطة ، باعتبارها قضية إجرائية كما تم إعتمادها في مؤتمرات سابقة : « المكسيك والجمعية العمومية للأمم المتحدة » . وقد جرى جدل حول هذا الاقتراح حسم بالتصويت لصالحه . ونجح القرار باغلبية ٦٩ صوتاً ضد ٢٤ وإمتناع ٢٥ عن التصويت . وقبل ذلك طلب مندوب إسرائيل التصويت على كلمة الصهيونية أولاً ثم على الفقرة ثانياً ، فوافقت الرئيسة وعندها تدخل مندوب الإتحاد السوفياتي معتبراً أن الرئيسة صادرت حقوق المرأة ، طالباً منها أن تكون أكثر عقلانية وأن تترك الفرصة للمؤتمر كي يقرر بنفسه ، فسقط إقتراح مندوبة إسرائيل .

وبعد إعلان نتائج التصويت مباشرة عقد وفد الولايات المتحدة مؤتمراً صحافياً عبر عن استيائه تجاه قرارات المؤتمر .

وقد تم التصويت على البند المتعلق بالتدابير الخاصة بمساعدة المرأة الفلسطينية بالتنسيق والتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بناء على الوثيقتين المقدمتين من « الاكوا » ؛ فصوتت ٦٧ دولة مع البند ضد ٤ وامتناع ٢٤ عن التصويت .

أما بشأن التصويت على برنامج العمل ككل ، فصوتت ٩٣ دولة لصالحه وأربعة ضده وأمتناع ٢٢ دولة عن التصويت .

وتوج المؤتمر بمجموعة من مشاريع القرارات لصالح حركات التحرر ، خصوصاً ما يتعلق منها باوضاع المرأة

في جنوب أفريقيا ولبنان ، الخ .. ومما جاء في نص القرار المتخذ بشأن المرأة في لبنان :

« إدراكاً لما عاناه لبنان في السنوات الخمس الماضية من مشكلات التدمير والتهجير والركود الإقتصادى والتشتت الإجتماعي والأسري ، وتذكيراً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الخاص بما يتعرض له جنوب لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، وتأكيداً على أثر هذه المعاناة في تدهور الظروف المعيشية بما في ذلك فرص العمل والخدمات الصحية والأحوال التعليمية الذى كان وما يزال أشد وطأة على المرأة اللبنانية عامة ، والمرأة في جنوب لبنان خاصة ، فإنه يقرر حث الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على إيلاء احتياجات المرأة اللبنانية عامة والمرأة في جنوب لبنان خاصة ، الاهتمام اللازم ودراسة الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه الاحتياجات وتوفير المساعدات المالية والمادية والتقنية من مختلف المصادر الدولية.

ندوة شعبية

وفي ختام المؤتمر عقدت ندوة شعبية في مقر جامعة كوبنهاغن ، شاركت فيها بشكل أساسي المنظمات غير الحكومية وحركات التحرر . وهذه الندوة عبارة عن منبر إعلامي لكثير من القضايا ، وكانت مجالاً واسعاً لعرض جذور القضية الفلسطينية وأوضاع المرأة بمساعدة من القوى التقدمية .

وأقيم معرض للتراث الفلسطيني والصور والملصقات ، وعرض فيلم عن الطفل الفلسطيني . وحاول الصهاينة تقديم معلومات مزورة وإستخدام أساليب مرفوضة كانت تجابه بالسخرية . وكانت مختلف الوفود تتدخل مقاطعة هذه الاكاذيب ومؤكدة معلوماتها عن قهر الشعب الفلسطيني في الداخل ومصادرة الأراضي ومسائل الاعتقالات . وبلغت درجة أحساس أعضاء الوفد الإسرائيلي بالحصار أن اضطروا إلى رفع وثيقة إلى رئيسة الندوة (اليزابيث بارلر) تفيد بأن وفد منظمة التحرير واصدقاءه يمنعون وفدهم من التحدث وطرح أوضاع المرأة الإسرائيلية ، وطلبوا السماح لهم بالحديث . وهكذا لجأ اعضاء وفد الكيان الصهيوني إلى مختلف الحيل من أجل لفت الانظار اليهم وعرقلة نشاط وفد منظمة التحرير الفلسطينية ومنها حادث القنبلة التي أدعوا وجودها في اخبارية ملفقة إلى البوليس في ذات القاعة التي تقام فيها الندوة . إلا أن الوفد الفلسطيني أعلن بثبات وهدوء إلى الجمهور الكبير الذي يحضر الندوة ، بأن الجميع سيمتثل لتفتيش القاعة من قبل البوليس وإنه سيتم متابعة الندوة بعد دقائق . وهكذا كان ، فقد مرت الحادثة دون أن تخلف اضطراباً أو إرتباكاً ودون أن تسبب ذعراً يدعو لارفضاض الندوة أو الإخلال بسيرها الطبيعي الناجح .

تعليقات الصحف على المؤتمر

تركزت تعليقات الصحف والمجلات ووكالات الأنباء على المؤتمر وجلساته أكثر ما تركزت على الوفد الفلسطيني ؛ حيث كتبت الغارديان (٢٩ / ٧ / ١٩٨٠) تحت عنوان « في مؤتمر المرأة العالمي في الدانمارك » : ظهرت ليلى خالد فجأة مثل كوكب عائد حيث سلطت عليها الأضواء كعضو من أعضاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر المرأة والتفت النساء الآخريات من أعضاء المؤتمر حول ليلى خالد وكن جميعاً يرتدين الكوفية الفلسطينية المنقطة. ورغم كل المحاولات إلا أنهن رفضن أن يتركن ليلى خالد وحدها . وكان على كل من يريد ان يجري لقاء مع الوفد الفلسطيني أن يقدم أسئلة مكتوبة سلفاً ، وكان على المراسلين ورجال الصحافة أن يكتفوا بما يقال في المؤتمر . الشيء المهم في كوبنهاغن أن كل دولة ستفاخر بما حققه لنسائها من مكتسبات ضد مؤتمر المكسيك ، ويذكر أن ٩٣٪ من المشاركين في المؤتمر السابق كانوا من الرجال ، ومن بين القرارات التي بلغ عددها ٢٥٠ قراراً لم تنل المرأة إلا أربع فقرات فقط . وقد استطاعت المرأة الفلسطينية ان تغزو دول العالم من خلال مؤتمر كوبنهاغن لتحرز نصراً جديداً بعد مناقشات طويلة ودؤوبة دامت طوال أسبوعين متتاليين .

س . إ .

MARION WOOLFSON
PROPHETS IN BOSTON
jews In The Arab World
Faber and Faber, London, Boston, 1980

(ماريان ولفسن انبياء بابل : اليهود في العالم العربي)

مراجعة عباس شبلاق

تتناول الصحافية البريطانية ماريان ولفسن ، في كتابها الاخير عن يهود البلاد العربية ، موضوعاً خضع الى كثير من التشويه في الغرب ، على يد الدارسين الصهيونيين الذين سجلوا تاريخ هذه الطوائف بقراءة عكسية تبدأ من اسقاط اجواء العداء ، التي ولدها قيام الدولة الصهيونية ، على التاريخ القريب والبعيد لهذه الطوائف .

وتشير ولفسن باستعراضها التاريخي ، في الفصول الاولى من الكتاب ، الى جملة من الحقائق التي تدحض بقوة المقولات الصهيونية المألوفة ، في تناولها لتاريخ اليهود . فهي تبين على سبيل المثال ، ظروف التسامح التي عاش فيها اليهود في المجتمعات العربية والاسلامية مقارنة مع يهود اوروبا المسيحية، وذلك إذا ما اخذنا بالأعتبار السمات العامة لتلك المجتمعات عبر مختلف الحقب التاريخية والخصائص التي تحكم وضع الاقليات الدينية في أي مجتمع من المجتمعات .

ويوضح الكتاب أن اللاسامية هي بدعة اوروبية ظهرت في ظروف تاريخية معينة ، وهي غير معروفة في الشرق ؛ ولذلك لم يكن مستغرباً ألا تجد الصهيونية السياسية تربة صالحة لها بين الطوائف اليهودية الشرقية . ويمكن القول من حيث المبدأ ، أن هذه الطوائف امتزجت بالمجتمعات التي عاشت بها ، ولعب يهود الشرق دوراً فعالاً في الحياة العامة ، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيها . ولم تكن فلسطين تشكل، في نظر هذه الطوائف ، اكثر من مركز روحي شبيه بموقع مكة أو القدس بالنسبة للمسلمين .

وثمة نقطة هامة يثيرها استعراض ولفسن التاريخي أيضاً ، في مواقع مختلفة من الكتاب ، تتعلق بالتحولات الاجتماعية التي طرأت على الطوائف اليهودية في المنطقة العربية مع بداية عهد الامتيازات الاجنبية وبسط السيطرة الاستعمارية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي . ان انفتاح المنطقة أمام المصالح والشركات الغربية ، من جهة ، وقدوم عدد من اليهود الاوروبيين الى المنطقة ضمن الموجات الاستعمارية ، من جهة اخرى ، واعتماد الاستعمار في تكريس نفوذه في المنطقة على اثارة النعرات الطائفية ؛ كل ذلك ادى الى تحولات لا يمكن تجاهلها على صعيد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاقليات ومنها اليهود في المنطقة العربية .

والملاحظ أن تأثير هذا العامل كان متفاوتاً ، فهو واضح في البلدان التي ازداد فيها عدد الوافدين من اليهود الاوروبين ، كما في مصر وبلدان شمال افريقيا ، حيث ارتبط شعور العداء لهؤلاء بنضال شعوب هذه البلدان للحصول على استقلالها وانهاء السيطرة الاستعمارية، بينما كان هذا العامل اقل تأثيراً على أوضاع المجموعات المحلية من السكان الاصليين من اليهود كما في مصر واليمن .

يبقى أن على المهتمين بتسجيل تاريخ اليهود العرب في هذا القرن ، أن يأخذوا هذا العامل الذي جرى تجاهله في الماضي، في اعتبارهم ، وذلك بالتمييز بين

امرين : سعي حركة التحرر العربي الى التخلص من الاستعمار والفئات المستفيدة والمرتبطة به من جهة ، وبين العداء الطائفي لليهود واضطهادهم كأقلية دينية من جهة أخرى ، وهو أمر غير صحيح تاريخياً .

وفي الفصول التالية من الكتاب ، تفسح ولفسن المجال لتسجيل العديد من الوقائع التي توضح سعي المنظمات الصهيونية الى الضغط على الطوائف اليهودية في البلاد العربية ، لحملها على الهجرة الى دولة اسرائيل غداة قيامها . وتورد الكاتبة عدداً من الحوادث الارهابية التي نظمتها المجموعات الصهيونية السرية في البلدان العربية لافتعال اجواء الكراهية والعداء .

وبينما تشير ولفسن بأصبع الاتهام الصريح الى الحركة الصهيونية استناداً الى مصادر اسرائيلية ، في الوقوف وراء تلك الحوادث ، فإنها تلقي بالشك حول الدور الذي يمكن أن تكون القوى الاستعمارية والدوائر الرجعية العربية الحاكمة قد لعبته ، بالتواطؤ مع الحركة الصهيونية العالمية ، لحمل يهود العراق واليمن على الهجرة الجماعية الى دولة اسرائيل في الفترة الممتدة بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥١ . وتشير ولفسن هنا الى أن الحكومة البريطانية آثرت تأجيل الافراج عن بعض الوثائق ذات العلاقة بالموضوع والمحفوظة في مركز حفظ الوثائق في لندن ، وذلك على الرغم من انقضاء الاجل اللازم للسماح للجمهور بالاطلاع عليها .

لقد جاء كتاب ولفسن مزيجاً من العمل الصحافي والعمل الاكاديمي ، وهو يعد بلا شك ، عملاً رائداً القى الضوء بأمانة على جوانب مجهولة للقارىء الغربي حول تاريخ اليهود في البلاد العربية ، وفند الكثير من الحجج والمغالطات الصهيونية المألوفة حول هذا الموضوع .

يبقى انه لابد من الاشارة الى ما طرحته ولفسن في مقدمة كتابها بالسؤال : لماذا يهود البلاد العربية ؟ وما العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين العرب ؟ السبب مفهوم هنا وهو أن الدراسين الصهيونيين في عرضهم المليء بالتزوير والمغالطات لتاريخ يهود البلاد العربية ، يتوصلون الى استنتاج سياسي مفاده الدعوة الى «المقاصة» بين مأساة الفلسطينيين العرب وبين «مأساة» اليهود العرب ، الذين غادروا بلدانهم الاصلية للعيش في اسرائيل نتيجة لاضطهاد العرب !

وتسقط الحركة الصهيونية منطق «المقاصة» القسرية هذا على منظورها لحل المسألة الفلسطينية ، بالقول : لماذا يصر اللاجئون الفلسطينيون على العودة الى فلسطين ؟ لقد استوعبت اسرائيل عدداً مقارباً من اللاجئين اليهود القادمين من البلاد العربية ، وبمقدور الفلسطينيين العرب ، في المقابل ، الذوبان في مجتمعاتهم العربية المحيطة بفلسطين ، باعتبارهم جزءاً من هذه المجتمعات !

ولو نحينا جانباً المغالطات التاريخية الفاضحة التي يستند اليها هذا الرأي ، وتمسكنا باستخلاصاته السياسية ، لاهميتها وصلتها المباشرة بالمواجهة العربية لاسرائيل ولمستقبل حل القضية الفلسطينية ، لبرزت أمامنا ملاحظتان اساسيتان :

أولاً : انه مع أهمية القرارات التي اتخذتها كثير من الدول العربية وتبنتها جامعة الدول العربية في السماح ليهود البلاد العربية في العودة الى بلادهم الاصلية ، فإن الحاجة لا زالت قائمة الى بذل كثير من الجهود لخلق الظروف المناسبة لترجمة هذا المبدأ على صعيد العمل ، انطلاقاً من الادراك الواعي لقضية أساسية هي أن ضرب مبدأ التعايش المشترك بين اليهود كطائفة دينية ، وبين المجتمعات العربية والاسلامية ، هو بمثابة الانتصار الفعلي للمنطق الصهيوني وهذا ما يفسر المحاولات المحمومة التي تبذلها اسرائيل اليوم لتصفية اكبر الجاليات اليهودية في الشرق والموجودة في ايران ، وباقي الجاليات الموجودة في بلاد آخرى .

ثانياً: ان الاتجاهات المتلبسة بغطاء قومي على الساحة العربية ، والتي لا ترى المغزى السياسي للكيان الوطني للشعب الفلسطيني في مسار النضال العام ضد الحركة الصهيونية ، كحركة استعمارية استيطانية ، انما تخدم ، عن جهالة أو عن سبق تصور ، المشروع الصهيوني وتوظف شعاراتها في خدمة منطقه القائم على الذوبان « والمقاصة » .

اضراب المعتقلين في السجون الاسرائيلية وتزايد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي

كان الإضراب عن الطعام الذي أعلنه المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ، أهم تطورات الأحداث داخل الأراضي المحتلة ، خلال الشهر الماضي . وجاء ذلك الإضراب ، وما رافقه من تحركات تضامنية واسعة ، ليوجه صفعة للإدعاءات الإسرائيلية التي بدأت تتحدث عن فترة الهدوء التي تشهدها المناطق المحتلة ، بعد [نجاح] سياسة « اليد القوية » التي اتبعها الحكم العسكري ضد المواطنين الفلسطينيين ، بشكل عام ، وضد القيادات الوطنية ، بشكل خاص .

وتابعت السلطات الإسرائيلية ممارساتها في التضييق على نشاطات رؤساء البلديات السياسية ، وفرض الإقامة الجبرية على عدد منهم ، إضافة إلى مصادرة الأراضي العربية ، وإقامة المستوطنات اليهودية عليها في إطار تثبيت الأمر الواقع ، وتمهيداً لضم « المناطق » إليها ، رغم كل الإدعاءات عن الحكم الذاتي الفلسطيني ، ضمن تسوية أزمة المنطقة ، سواء عبر إتفاقيات كامب ديفيد ، أو عبر أي صيغ أو حلول مشابهة أخرى .

١ ـ إضراب المعتقلين في السجون الإسرائيلية

إذا كانت المعتقلات هي أداة لإخضاع المناضلين ، وإضعاف روحهم المعنوية ، فقد حَوَّل المناضلون الفلسطينيون معتقلات العدو الصهيوني إلى قواعد اخرى للنضال ، للمحافظة على الروح النضالية للمعتقل ، ولربطه دائماً بتطورات النضال في الخارج ؛ وهو الأمر الذي إعترف به حاييم ليفي ، مفوض السجون الإسرائيلية ، في مقابلة معه ، حيث توقع حصول تمرد في تلك السجون خلال عامين ، يشابه التمرد الذي أسفر عن مصرع ثلاثة وثلاثين شخصاً في سجن سانتا في الولايات المتحدة . وأضاف ليفي ، ان المعتقلين الفلسطينيين « يواصلون نضالهم ضد اسرائيل من داخل السجون ، ويتعين علينا أن نكون مستعدين دائماً لمواجهة حالات تمرد ومحاولات هروب جماعية » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٧/١٢) .

ومن هذا المنطلق ، المتمثل بهدف المحافظة على الذات بالنسبة للمعتقلين كمهمة نضالية في فترة الاعتقال ، يخوض المناضلون المحتجزون في المعتقلات الإسرائيلية ، وإنسجاماً مع تطور النضال الفلسطيني ، نضالاً متعدد الأشكال والإتجاهات ، منها ما يتعلق بتحسين ظروف الإعتقال ، حيث يتم عبر ذلك فضح فاشية العدو ووحشيته أمام الهيئات والمنظمات الدولية ، ومنها ما يرتبط بظروفهم الداخلية حسب ما تقرره قيادة المجموعة التنظيمية داخل السجن . وبذلك يكون الإضراب عن الطعام إحدى أهم الوسائل النضالية لتحقيق تلك الأهداف .

الأوضاع العامة للمعتقلين الفلسطينيين :

يحتجز حوالى ٤٠٠٠ معتقل فلسطيني في ١٧ سجناً موزعة في مختلف أنحاء فلسطين المحتلة ؛ منها ما هو موجود منذ أيام الإنتداب ، مثل سجون رام الله

ونابلس والخليل وغزة ، ومنها ما انشىء في عهد الإحتلال الإسرائيلي مثل سجون كفار يونه وعسقلان وبئر السبع ونفحه الذي أقيم حديثاً ، وهو مخصص للعقوبات الجماعية والأحكام العالية ، إضافة إلى المعتقلين الذين يظهرون نشاطاً ملموساً داخل السجون .

ورغم أن معظم المعتقلين ينفذون أحكاماً صدرت ضدهم بعد محاكمتهم ، فإن السلطات الصهيونية تعاملهم داخل السجون ، وكأنهم لا يزالون في فترة التحقيق التي تسبق المحاكمة .

وتتشابه السجون الإسرائيلية في معظمها ، فهي عبارة عن مجموعة من « الزنزانات » الصغيرة ، بحيث لا تتعدى مساحة الواحدة منها الـ ٣ × ٥ م ، ويقيم داخلها حوالى ١٠ أفراد . والزنزانة هي ، في حد ذاتها ، غرفة للطعام ، وغرفة للنوم ، ودورة للمياه . وتقتصر نوافذ الهواء على بعض ثقوب تفتح في أعلى جدرانها ، بحيث لا يدخل نور الشمس إليها ، وحتى لا يستطيع المعتقلون رؤية ما يجري في الخارج . وتغلق الزنزانة بباب من الحديد ، مع وجود فتحة صغيرة في منتصفه لإدخال الطعام ، وهي لا تفتح إلا لمثل هذا الغرض . وعادة يوجد في وسط السجن ساحة صغيرة لا تتعدى ضعف حجم الزنزانة الواحدة يتم إخراج المعتقلين إليها لمدة ساعة واحدة يومياً ، وغالباً ما يعاقب المعتقلون بمنعهم من التمتع بهذه الفترة .

نفحة هو الأقسى : في شهر أيار (مايو) الماضي ، كان سجن نفحه ، الواقع في وسط صحراء النقب ، جاهزاً لإستقبال المعتقلين . وقد شيد هذا السجن لإستقبال نوع معين من « النزلاء » (ذوي الأحكام المرتفعة ، والقادة ، الخ ..) . وتم تصميم بنائه بما يتلائم مع الهدف المخصص له : « قتل الإنسان جسدياً ومعنوياً » حسب وصف المعتقلين المقيمين فيه . وهو يتكون من بناءين ، في كل منهما عدد من الزنزانات ، يحشر داخل كل منها بين ٨ و ١٠ معتقلين ، ويجري تهويتها بواسطة ستة ثقوب موجودة في اعلى جدرانها ، ولا تزيد مساحتها مجتمعة عن نصف متر مربع ، وهي بذلك لا تسمح بدخول النور الطبيعي خلال النهار ، مما يستلزم الإنارة بالكهرباء طوال ساعات النهار والليل . كما أن باب الزنزانة الحديدي مغلق تماماً ، ما عدا فتحة بقياس ٢٠ × ٢٠ سم تستخدم لإدخال الطعام ، وهي تغلق أثناء الليل رغم الحر الخانق داخل الزنزانة التي تتحول الى أتون ملتهب .

وإزاء هذا الوضع ، قرر معتقلو سجن نفحه إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام ، إعتباراً من يوم ١٩٨٠/٧/١١ ، لوقف « اسلوب القتل الجماعي » الذي يمارس من خلال ظروف الاعتقال ، كما جا . في بيان ارسله المعتقلون إلى خارج السجن . وجاء في البيان ، أيضاً ، أنهم قرروا الإضراب « بعد أن خضنا كل السبل ، وطرقنا كل الأبواب مباشرة أو بواسطة لجنة دولية لكن بدون طائل . فلا مساواة مع السجين اليهودي ولا من يحزنون . قررنا أن نموت واقفين ولن نركع بهذه الشروط . قررنا أن نعلن إضراباً مفتوحاً عن الطعام حتى مساواتنا بشروط سكن وحياة السجين اليهودي » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٧/١٦) .

وفي إطار تحركهم ، أرسل المعتقلون من داخل السجن ، نداءات ورسائل إلى قيادة الثورة الفلسطينية ، والى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية ، شرحوا فيها أساليب التعذيب المستخدمة ضدهم ، وأحوال وظروف الإعتقال التي تتضمن ممارسات ارهابية جسدية ومعنوية ، وأوضحوا الفارق الشاسع بين معاملتهم ومعاملة السجناء اليهود الذين يتمتعون بامتيازات كثيرة . وأكد المعتقلون ، في رسالة وجهوها إلى الأخ ياسر عرفات ، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، أنهم سيحولون نفحه من معتقل سياسي إلى رافد ثوري ، وأضافوا : « قسماً أننا سنعمل للإستشهاد في هذه الساحة ، ساحة نفحه لكي نسقط مخطط نفحة في القتل الجسدي والمعنوي . ليسمع العالم بأسره أننا هنا رافد ثوري ، ونحن هنا لسنا خندقاً خلفياً بل الخندق الصدامي الأول ، والحربة الأولى في صدر العدو الفاشي الصهيوني العنصري » (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٧/٢٦) .

وأعلن المعتقلون تصميمهم على طرح تغيير شكل زنزانات الإعتقال الجماعية « المسماة غرف - انها قبور - » وأنهم سيقومون بعمل جماعي « ولو أدى الأمر إلى مزيد من الشهادة ... فلا تراجع » .

استشهاد معتقلين وردود الفعل : وكان من نتيجة الإضراب المستمر عن الطعام ، أن تدهورت

صحة كثير من المعتقلين ، نقلوا إلى مستشفى سجن رام الله لتلقي العلاج هناك . وإتبعت السلطات الإسرائيلية طريقة همجية في اطعام المعتقلين عن طريق حقنهم بالماء المالح من الفم والأنف . وأوضحت المحامية ليئة تسيمل « أن الحقن عن طريق الأنف يؤدي إلى تأزيم الحالة الصحية لدى مرضى التهاب الرئتين » (ر . إ . ا . ، العدد ٢١١٣ ، ٢٢ و ١٩٨٠/٧/٢٣ ، ص ١٢) . وكان ثلاثة من المعتقلين قد اصيبوا بإلتهاب الرئة ، ثم ما لبثا أن استشهدا ، وهما المناضلان علي محمد شحادة الجعفري ، وقاسم محمد حلاوة . ويبدو أن سلطات مصلحة السجون تمهد للإعلان عن إستشهاد مناضلين آخرين ؛ إذ أعلنت أن هناك معتقلاً مصاباً بمرض القلب ، وأن الإضراب يلحق الأذى بصحته .

وأثار إعلان نبأ إستشهاد المناضلين حلاوة والجعفري ، ردود فعل واسعة ، بدأت بإضراب كافة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ، تضامناً مع زملائهم في سجن نفحه . وقام أهالي المعتقلين وجماهير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بتحركات واسعة تضامناً مع أبنائهم المعتقلين المضربين عن الطعام . فقد شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة مظاهرات وإضرابات عامة ، واجهتها القوات الإسرائيلية بمزيد من القمع والعسف ، كما تم إعتقال عشرات من المواطنين العرب . وذكرت الإذاعة الإسرائيلية ، أن الشرطة أقامت « غرفة عمليات في القدس القديمة ، وجرى توزيع قوات رجال الشرطة وحرس الحدود في شوارع القدس والمدينة القديمة » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١١٥ ، ١٩٨٠/٧/٢٥/٢٤ ، ص ٥) . وفي مقر الصليب الأحمر بالقدس الشرقية اعتصمت عشرات من امهات المعتقلين « وذكرت انهن سيصمن حتى تحقيق كافة المطالب التي تقدم بها ابناؤهن » (**المصدر نفسه**) .

وفي يوم ١٩٨٠/٧/٢٥ ، جرت في القدس ، وأثر صلاة يوم الجمعة ، مظاهرات حاشدة ، شارك فيها أكثر من عشرين ألف مواطن فلسطيني ، تلبية لنداء وجهته المؤسسات والهيئات الوطنية ، دعت فيه إلى الإضراب والتظاهر ضد السياسات الفاشية المنافية للإعراف والمواثيق الدولية . وأضاف النداء أن « الشعب الفلسطيني الذي عانى الأمرين من الإحتلال وممارساته ، يقدم الشهداء لتأكيد حقوقه الوطنية المشروعة » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) . وناشد النداء الهيئات الدولية ، وفي مقدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوقوف بحزم مع « مطالبنا لوطنية ، وضد الإجراءات التعسفية ، التي يواجهها شعبنا في الأراضي المحتلة » (**المصدر نفسه**) .

وأرسلت بلدية غزة ثلاث برقيات إلى كل من « رئيس الدولة ووزير الدفاع والحاكم العسكري لقطاع غزة ، إحتجاجاً على إستشهاد المناضلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية »(« ر . إ . ا . » العدد ٢١١٥ ، ١٩٨٠/٧/٢٥،٢٤ ، ص ٦) . وقال رئيس بلدية غزة ، رشاد الشوا ، لمراسل إذاعة إسرائيل ، أنه يطالب السلطات الإسرائيلية ، بـ « إغلاق سجن نفحه فوراً ، وتشكيل لجنة تحقيق في أسباب موت المعتقلين الأمنيين » (**المصدر نفسه**) . وأضاف الشوا ، أن بلدية غزة سترسل برقية إحتجاج مماثلة للسكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر .

المعتقل مدرسة للنضال : وكشفت الأوساط الإسرائيلية ، للمرة الاولى ، الحقيقة التي تقف وراء حقدها وتصرفاتها اللاإنسانية تجاه المعتقلين الفلسطينيين ، والأسباب الفعلية التي دفعتها لبناء سجن جديد على غرار سجن نفحه . لوضع قادة الفدائيين فيه . فقد اجرى مراسل الإذاعة الإسرائيلية مقابلة مع المفوض تسفي تمير ، ضابط الأمن في مصلحة السجون ، أوضح فيها كيفية مواصلة المعتقلين مهامهم النضالية داخل السجون ، وفق أصول تنظيمية واضحة ، وتشابه توزيع المهمات بين المنظمات الفدائية خارج السجون ، وأن التنظيم داخل السجون مرتبط بالمنظمة الأم في الخارج . حيث يتبنى تنظيم المعتقلين الخط الفكري للمنظمة الام « ويلتزم بالمواقف نفسها ويدافع عن آرائها ، ويعمل على نشرها من خلال البناء التنظيمي الذي يحافظون على سلامته . ويقود التنظيم داخل السجون كوادر من المنظمة ذوو قدرات وكفاءات حصلوا عليها وفق تسلسل السلم التنظيمي للمنظمات الثورية » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٢٢ ، ١٩٨٠/٨/٢،١ ، ص ٨ و ٩ و ١٠) .

التعليم والثقافة : وحسب قول تمير ، فإن بعض المعتقلين يصلون إلى السجن وهم اميون ، فيجري تعليمهم القراءة والكتابة أولاً ، من قبل المعتقلين ،

الأقدم ، ثم يعلمونهم الرياضيات واللغات ، ويجري بعد ذلك تزويدهم بسلسلة كاملة من المحاضرات حول الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم . وإذا تعذر وجود مادة ثقافية حول أي مسألة ، يقوم المعتقلون بإعداد المواد بأنفسهم و « بينهم من يستطيع إعداد مواد جيدة . وهم يتعلمون كل ما له علاقة بالحركات التنظيمية ، بما في ذلك تاريخ منظمات اتسل وليحي والهاغاناه ، والحركة الصهيونية » (**المصدر نفسه**) .

ويقول تمير ، بشأن الوضع التنظيمي للمعتقلين ، أن هناك مجلساً أعلى تتمثل فيه جميع المنظمات الفدائية ، وهذا المجلس هو الذي يقرر نشاطات المعتقلين في كل سجن . فإذا ما برزت خلافات بين « الجبهة الشعبية ، والجبهة الديمقراطية ورجال فتح والمتدينين ، فهم لا يستطيعون القيام باضراب شامل إلا إذا جرت المصادقة على القرار في المجلس الأعلى للسجن ، وينبغي أن يكون القرار بالإجماع » (**المصدر نفسه**) .

الأمن الداخلي للمعتقلين : ويعترف ضابط الأمن في السجون الإسرائيلية ، بعدم وجود ظاهرة الوشاية أو التعاون مع السجانين ، ومع ذلك ، هناك لجنة الأمن الداخلي للمعتقلين ، ووظيفتها ، « تعقب خطوات وأعمال كل معتقل ، ومراقبة اقواله وتحديد لقاءاته ، سواء كانت مع السجانين أو بين المنظمات نفسها . ولديهم أيضاً لجنة مخابرات داخلية مكلفة بمراقبة المعتقلين ، وتعقب السجانين والضباط وكل نشاط في السجن » (**المصدر نفسه**) . كما ينظم المعتقلون محاكمات عادلة للعملاء الذين قد يجندهم العدو لمصلحته ، وتتخذ عقوبات بحق هؤلاء قد تصل الى عقوبة الإعدام . حيث يقوم احد المعتقلين المحكومين بالسجن المؤبد بتنفيذ قرارات المحكمة ، لأنه لا يملك ما يخسره .

٢ - إجراءات تعسفية إستمراراً لسياسة « انيد القوية »

تطبيقاً لسياسة اليد القوية ، التي اتبعتها حكومة بيغن في المناطق المحتلة ، اتخذت سلطات الحكم العسكري عدداً من الإجراءات ضد المواطنين الفلسطينيين تمثلت بالخطوات التالية :

أ - إجراءات ضد لجنة التوجيه الوطني ،

والشخصيات الوطنية : ففي محاولة للإستفادة من غياب بعض الشخصيات الوطنية عن المناطق المحتلة نتيجة الإبعاد أو نتيجة محاولة الإغتيال التي تعرض لها كريم خلف وبسام الشكعة ، تعتقد السلطات الإسرائيلية أن الفرصة مؤاتية لها الآن لوقف نشاط لجنة التوجيه الوطني ، وبالتالي تهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة بما يخدم مخططاتها التآمرية . وذكرت الإذاعة الإسرائيلية في هذا الصدد أن الحكم العسكري مقتنع « بأن الخطوات الحازمة التي إتبعها عشية محاولات الإغتيال ، وفي أعقاب عملية القتل في بيت هداسا ، وطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل أدت جميعها إلى تهدئة الوضع » (« ر.إ.إ. » ، العدد ٢١١٢ ، ١٩٨٠/٧/٢٢,٢١ ، ص ٩) . وتنفيذاً لهذا الهدف ، استدعى بعض الحكام العسكريين للضفة الغربية رؤساء البلديات ، كلاً في منطقته ، لتحذيرهم من متابعة النشاطات السياسية « التي قد تعمل على إلهاب المشاعر مجدداً » . وقد جاء هذا التحذير مع مناسبة عودة بسام الشكعة إلى نابلس ، حيث منعت السلطات رؤساء البلديات من الإلتقاء به أو زيارته .

وفي إطار هذه السياسة أيضاً ، فرض الحكم العسكري في الضفة الغربية ، يوم ١٩٨٠/٨/٧ ، الإقامة الجبرية على سبع شخصيات وطنية ، وبناء على تلك الأوامر لا يسمح لهؤلاء الشخصيات بمغادرة أماكن سكناهم ، دون مصادقة قائد المنطقة العسكري . والأشخاص الذين حددت إقامتهم هم : ابراهيم سليمان الطويل رئيس بلدية البيرة ، مأمون السيد رئيس تحرير صحيفة الفجر ، اكرم هنية سكرتير تحرير صحيفة الشعب ، بشير البرغوتي رئيس تحرير صحيفة الطليعة ، سميحة خليل رئيسة جمعية انعاش الأسرة في مدينة البيرة . ورغم أن أي تبرير لم يعط للأسباب التي دعت الحكم العسكري لإتخاذ هذا الإجراء ، فإن مراسل الإذاعة الإسرائيلية عرض بعضاً من هذه الأسباب ، وقال أنه بعد الهدوء الذي ساد المناطق المحتلة في الفترة الأخيرة ، ظهرت محاولات لإعادة إحياء نشاط لجنة التوجيه الوطني ، وأن الحكم العسكري ينوي بذل كل جهد « للحفاظ على الهدوء . ووفقاً لهذه السياسة جرى فرض الإقامة الجبرية ، وحسب المرتبة السياسية ، على شخصيات لها علاقة بلجنة الإرشاد الوطني » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٢٧ ، ١٩٨٠/٨/٨,٧ ، ص ٤) .

ويذكر في هذا المجال ، أن مبنى مكاتب صحيفة « الفجر » المقدسية تعرض للتفجير يوم ١٩٨٠/٨/٣ ، وكانت الصحيفة قد تلقت عدة مكالمات هاتفية من أشخاص إسرائيليين هددوا بنسفها إذا لم تتوقف عن إنتهاج خط مؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية . كما أن سلطات الإحتلال هددت أكثر من مرة بوقف الصحيفة عن الصدور ، ولجأت إلى مضايقة العاملين فيها . وقد أوضح مأمون السيد ، رئيس تحرير الصحيفة ، في مؤتمر صحافي عقده في القدس ، أن هذا الإعتداء « الآثم هو محاولة يائسة لإسكات الأصوات الوطنية المعارضة لمؤامرة الحكم الذاتي داخل الأراضي المحتلة » (« **فلسطين الثورة** » ، ١٩٨٠/٨/٥) .

وكشف السيد عن رسالة تهديد تلقاها من العصابات الصهيونية تطالبه بإغلاق الصحيفة في الثاني والعشرين من الشهر الماضي .

ب ـ تعديلات في قوانين التربية والتعليم :

كان من نتيجة الإحتلال ، وما رافقه من صعوبات بالنسبة لإستكمال التأهيل العالي لطلاب المناطق المحتلة ، أن لجأت بعض الهيئات إلى توسيع المؤسسات التعليمية القائمة في بعض المناطق لتشمل الدراسة الجامعية ، وهكذا انشأت كليات للتعليم الجامعي في كل من بيرزيت ونابلس وغزة . ومع بداية العام الحالي إفتتحت كلية للعلوم في منطقة أبو ديس في ضواحي القدس ، وقد أصدرت السلطات الإسرائيلية في حينه قراراً يقضي بإغلاقها . وبدأت تلك السلطات في التفكير عملياً بوقف ظاهرة إنشاء كليات للتعليم العالي في المناطق المحتلة . وأخيراً أصدرت الحاكمية العسكرية في الضفة الغربية قراراً يحمل الرقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦ ، وضعت بموجبه قيوداً كثيرة لمنع قيام مثل تلك الكليات الجامعية . وذكرت المصادر الإسرائيلية أن القرار أدخل تعديلات على قانون التعليم الاردني والإنتدابي ؛ وعلى أساس تلك التعديلات لن تفتح مؤسسات تعليمية في المناطق دون الحصول على موافقة خاصة . وتدعي سلطات الحكم العسكري أن الأمر جاء لمصلحة السكان وتنظيم فتح مؤسسات التعليم العالية وفق القانون من أجل الإعداد المسبق وتوفير الظروف الملائمة . وتقول المصادر الصحفية الإسرائيلية ، أن هذا هو « التفسير الرسمي لكن الواضح أن هذا العامل ليس هو الوحيد بين مجموع العوامل التي أدت لإصدار هذا القانون ، والمقصود هو السيطرة الكاملة ، على مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة والضفة الغربية . وهي التي تشكل ، كما هو معروف ، مراكز للنشاط الوطني ، ومنها تنطلق معظم المظاهرات التي تحصل في المناطق » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٧/٦) .

وينص التعديل أيضاً على ربط هذه المؤسسات إدارياً بالسلطات الإسرائيلية ، بحيث تستطيع إغلاقها لأسباب مختلفة ، مثل عدم جدوى التعليم فيها ، أو مستواها المنخفض . وقد أعطى الآمر موافقة لمدة عام دراسي واحد للكليات القائمة الآن (كلية بيرزيت ، الكلية الإسلامية في الخليل ، كلية النجاح في نابلس ، كلية الفرير في بيت لحم ، الكلية الإسلامية في غزة) ولكن عليها ان تجدد الترخيص في العام التالي . مما يعني أن السلطات تخطط لإغلاق هذه الكليات جميعها بالمستقبل .

وقد رفض مجلس امناء جامعة بيرزيت القرار الإسرائيلي وأصدر بيان إستنكار جاء فيه « ان تعديل قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ . يتناقض والقوانين الدولية ، وبالأخص إتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، والتي تنص على أنه لا يحق للسلطات المحتلة أن تغير الأنظمة التي كانت سائرة عليها البلاد المحتلة . وأن إشتراط الحصول على تصريح من الحكم العسكري للعمل كاستاذ أو الإلتحاق كطالب في الجامعة هو أمر غير مقبول ، لأنه يتعدى على صلاحيات الجامعة ويتجاهل تماماً الأسس الإكاديمية السليمة المتبعة لتعيين الأساتذة وقبول الطلبة ، وفي المقابل فإن الصلاحيات التي منحت للحاكم العسكري بموجب هذا الأمر لا تحدد الأسس التي يمكنه الإستناد عليها » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٨/٦) . وأكد البيان أن كافة قطاعات جامعة بير زيت تعلن رفضها أية اوامر تتعارض مع كيان الجامعة ، وإستقلاليتها ، وإستمرارها في تأدية واجباتها ، وحريتها الاكاديمية . وناشد كافة الهيئات المحلية المعنية والدولية التربوية العمل لـ « الحفاظ على الحرية الاكاديمية التي تقرها جميع الأعراف الدولية » .

٣ ـ النشاط الإستيطاني

وفق مفاهيم حق الإستيطان في « أرض ـ إسرائيل التاريخية » ، تتابع السلطات الإسرائيلية مصادرة وإستيطان الأراضي العربية المحتلة منذ العام

١٩٦٧ . **وفي الجولان** ، حيث صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون لمنح الجنسية الإسرائيلية لسكانه العرب ، تخطط السلطات الإسرائيلية لمشاريع إستيطانية واسعة هناك ، تشمل ٤ مستوطنات ، احداها مرصد على سفوح جبل الشيخ . وبإقامة هذه المستوطنات يصبح مجموع عدد مستوطنات الجولان ٣٠ مستوطنة . وتشمل مشاريع الإستيطان القادمة « إسكان ٣٠ الف يهودي حتى عام ٢٠٠٠ . أما التقدير السائد ، فهو أن هذا الهدف لن يتحقق ، حيث لم يزد عدد المستوطنين في الهضبة عن ٦٥٠٠ يهودي حتى الآن »(« ر.إ.إ. » ، العدد ٢١٠٤ ، ١٩٨٠/٧/١٢,١١ ، ص ٣) . ويبدو أن نقص عامل القوى البشرية هو السبب الرئيسي الذي يعرقل إكمال المشاريع الإستيطانية في الهضبة ، حيث توجد بعض الشكوك من قبل بعض الأشخاص حول مستقبل الجولان السياسي ، مما لا يشجعهم على إستثمار أموالهم وجهودهم في الجولان ، لذلك جرى تقديم مشروع ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل ، عبر لوبي شكّله أعضاء من الكنيست يرأسه ابراهام كاتس عوزو شلومو هيلل من المعراخ ، ويحدد هذا اللوبي طلباته كما يلي : « ١ - فرض السيادة الإسرائيلية على الجولان فوراً ؛ ٢ - إعطاء هويات وجنسيات إسرائيلية لسكان الهضبة الدروز ؛ ٣ - تجسيد مشروع الوصول إلى إسكان عشرة آلاف يهودي في الهضبة حتى نهاية العام المقبل » (**المصدر نفسه** . ص ٥) .

وفي **منطقة القدس** ، اقيمت ، يوم ١٩٨٠/٧/٢٨ ، مستوطنة حداشا بالقرب من مستوطنة غبعون في منطقة النبي صموئيل . وقد حضر حفل إقامة المستوطنة وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير المالية يغئال هوروفيتس.وصرح شارون أن مستوطنة حداشا « جزء من مشروع أمني وسياسي شامل ... وأن البديل الأردني ، الذي يتحدث عنه المعراخ ، يعني إقامة دولة فلسطينية ، كما أن في مشروع الحكم الذاتي بعض المخاطر ، كإحتمال إقامة دولة فلسطينية . والجواب عن مثل هذا الخطر كنتيجة للحكم الذاتي ، هو الإستيطان اليهودي ، وما من شيء أهم من هذا » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١١٨ ، ١٩٨٠/٧/٢٩,٢٨ ، ص ١٠) .

أما في مناطق **الضفة الغربية وغور الاردن** ، فقد صادقت شعبة الإستيطان ، المؤلفة من الحكومة والمنظمة الصهيونية ، يوم ١٩٨٠/٧/١٧ ، على إقامة ثماني نقاط حراسة إستيطانية جديدة . وستقام ثلاث منها جنوبي غربي الجليل ، وثلاث اخرى في منطقة ناحال عيرون ، وإثنتان ضمن سلسلة جديدة من نقاط الحراسة الإستيطانية ، التي تقام على طول الخط الأخضر على الحدود مع « السامرة » . وذكر أيضاً أن الحكم العسكري « يسعى الآن لربط كافة المستوطنات اليهودية في « السامرة » بشبكة الكهرباء الإسرائيلية . كما سيربط الحكم العسكري بالشبكة ، أيضاً ، القرى العربية التي ترغب في ذلك » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٠٩ ، ١٩٨٠/٧/١٨,١٧ ، ص ٧) . وأشار كل من رئيس شعبة الإستيطان ووزير الزراعة ، إلى أنه في السنوات الثلاث الماضية (فترة حكم الليكود) اقيم داخل الخط الأخضر ١١٦ مستوطنة جديدة . ويعتقدان « أن هذا رقم قياسي ، لم يسبق له مثيل في تاريخ الإستيطان اليهودي » (**المصدر نفسه**) .

ويوم ١٨/٧ اقيمت مستوطنة في جنوبي غربي « السامرة » « بدون موافقة السلطة والحكم العسكري بإسم الكناه ب » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١١٠ ، ١٩٨٠/٧/١٩,١٨ ، ص ٥) . وتقع المستوطنة على تلة مرتفعة بين مستوطنتي الكناه واريئيل . وقد سيج المستوطنون المنطقة ، وأقاموا خمس خيم وكوخاً واحداً ، وينتمي اعضاؤها إلى مهاجرين من الإتحاد السوفياتي . ويضيف مراسل إذاعة إسرائيل ، أن « لجان الإستيطان كانت قد حددت هذا المكان للإستيطان ، لكنها لم تقم أية مستوطنة في المنطقة لأسباب مادية ، وليس لأسباب قانونية » (**المصدر نفسه**) .

وضمن مخطط تعزيز الإستيطان في الضفة الغربية ، قررت اللجنة الوزارية المشتركة من الحكومة والوكالة اليهودية بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٤ ، إقامة مستوطنتين للناحال في منطقة صحراء « يهودا » إلى الشرق من مدينة الخليل . وستقام شمالي « السامرة » مستوطنة « ريحان هـ » ؛ وهذه المستوطنات هي من أصل عشر ستقام من أجل تعزيز الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية . ووُصف النشاط الإستيطاني في الضفة الغربية « بأنه يدخل في وتيرة السرعة . والأمثلة على ذلك كثيرة . ففي شمال « السامرة » يقترب الإنتهاء من أعمال البنية التحتية

لمستوطنة دوتان ، وبالقرب من نابلس تم الإنتهاء من شق طريق جديدة إلى ايلون موريه . وفي غوش عتسيون إستوعبت المدينة الجديدة افرات ، العشرات الأولى من سكانها ، وهم طلاب المدرسة الدينية تيروت يسرائيل . وعلى قمة الجبل المحاذي لغور الأردن ، سيجري بعد أيام معدودة تحويل مستوطنة الناحال ريمونيم إلى مستوطنة مدنية . وإلى الشرق من أريحا ، أقيمت مستوطنة الناحال هعرافا . واليوم جرى التصديق على إقامة مستوطنتين للناحال جنوبي الضفة الغربية ، هما : معون وكرميل على الحدود بين الخليل وصحراء يهودا . وفي المستقبل ستتحول هاتين المستوطنتين إلى مستوطنتين مدنيتين وأصبحتا تشكلان منذ الآن ، كتلة جديدة من المستوطنات الإسرائيلية . وصادقت اللجنة اليوم أيضاً على إقامة المستوطنة ريحان هـ ، شمالي « السامرة » وبتيرب ، جنوبي جبل الخليل بالقرب من الخط الأخضر » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٣٠ ، ١٤ ، ١٩٨٠/٨/١٥ ، ص١٠) .

ومن جهة أخرى ، رفضت محكمة العدل العليا ، يوم ١٩٨٠/٧/١٥ ، الإلتماس الذي قدمه ٢٦ ملاكاً عربياً من منطقة الخليل ، طالبوا فيه بإلغاء قرار مصادرة أراضيهم ، التي اقيمت عليها مستوطنة مفدال عوز . وكشفت المحامية فيليتسيا لانغر أن هذا العمل ، أي رفض طلب الإلتماس رمى إلى « خدمة السياسة الإستيطانية الخاصة بغوش إيمونيم ، وليس بمتطلبات الدولة الأمنية » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٠٧ ، ١٥و ١٩٨٠/٧/١٦ ، ص ١٠) . وجاء قرار المحكمة الصهيونية ، إستجابة لمطالبات أعضاء المجالس الإقليمية اليهودية في الضفة الغربية ، الذين أعلنوا الإضراب عن الطعام منذ أكثر من شهرين ، حيث أنهم يدعون أن المبرر الأمني لا يمكن إعتباره موثوقاً لتجسيد الإستيطان ، ولا بد من إيجاد الشروط القانونية ، التي تتيح الإستيطان ، حتى دون مبررات كهذه .

محمد عبد الرحمن

صدر حديثاً

عن مركز الابحاث

المجلد الحادي والعشرون من «اليوميات الفلسطينية»، الذي يسجل الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، بين ١٩٧٥/١/١ و١٩٧٥/٦/٣٠.

تعليق مفاوضات الحكم الذاتي للمرة الثالثة وقانون القدس

مفاوضات الحكم الذاتي

مرت مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بسلسلة من الأزمات ، كانت كل منها كفيلة ، لا بتعليق المفاوضات فحسب ، بل بقطع العلاقات نهائياً بين الدولتين : مصر وإسرائيل ، وربما إسقاط اتفاقيتي كامب ديفيد . إلا أن هذه الأزمات المتتالية ، التي تواكب مسار المفاوضات منذ بدايتها ، كانت ، ولا تزال ، مفتعلة ، الغاية منها - على الأقل من وجهة نظر الجانب المصري - الالتفاف حول الموقف العربي بعامة ، والموقف الفلسطيني بخاصة . أما الجانب الإسرائيلي ، فهو يفضل عملية المد والجزر ، حتى تبدو المفاوضات غير ذات تأثير على مشاعر الجماهير العربية . فالموقف المصري المتذبذب هو بعينه الذي يخلق الأزمات ويعلق المفاوضات ، وذلك لكسب مزيد من التأييد العربي الذي افتقر إليه منذ بداية المفاوضات ، بل منذ بداية مسيرة السلام ، المزعوم .

فالموقف الإسرائيلي كان ، منذ البداية ، واضحاً دون اية مواربة ، ويتلخص بالتالي :

١ - لا لحكم ذاتي للأرض ، ولا لحكم ذاتي تتعدى صلاحياته صلاحيات البلديات بعامة .

٢ - لا لحكم ذاتي يؤدي بالنهاية إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وبالتالي إلى قيام دولة فلسطينية .

٣ - القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وإلى الأبد ، وهي غير قابلة للتفاوض .

٤ - لا لسيادة عربية من اي نوع وشكل على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة .

هذه هي الخطوط العريضة للموقف الإسرائيلي ؛ اي لا تنازل عن أي شبر من هذه الاراضي ؛ لا انسحاب للقوات الإسرائيلية منها ، ولا حتى علم عربياً يرفع على المقدسات في القدس .

أما الموقف المصري ، فقد اتخذ اشكالاً وألواناً عدة ، منذ بدء المفاوضات ؛ فهو تارة يرى ضرورة إزالة المستوطنات الإسرائيلية ، وتارة تجميدها فقط ، وتارة يرى أن القدس عاصمة للفلسطينيين ، وأخرى لا يمانع في أن تبقى القدس موحدة ، ثم يعود فينقلب على موقفه ، فتصبح القدس مثل القاهرة : لا يمكن التخلي عنها .

وهنا ، لا بد لنا من أن نشير إلى أن اتفاقيتي كامب ديفيد لم تأتيا على ذكر القدس نهائياً ، بإستثناء رسائل التوضيح من بيغن إلى كارتر ومن السادات إلى كارتر ، ومن الأخير إلى السادات وبيغن . ففي الرسالة السادسة من رسائل بيغن لكارتر ، جاء ما يلي :

« ١٧ أيلول ١٩٧٨ ،

سيدي الرئيس ، لي الشرف أن إبلغكم ، سيدي الرئيس ، إنه في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ أعلن البرلمان الإسرائيلي [الكنيست] موافقته على قانون ينص على الآتي : إن الحكومة مخولة بمرسوم أن تطبق

القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة على اي جزء من [أرض إسرائيل] كما ورد في االمرسوم . وعلى أساس هذا القانون أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً ، في تموز ١٩٦٧ ، ينص على أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وهي عاصمة دولة إسرائيل .

باخلاص

التوقيع : مناحيم بيغن »

لذا فإن الموقف الإسرائيلي غير جديد على النَظْام المصري ووفوده المفاوضة . فبعد تعليق المفاوضات في أيار من هذا العام ، وبعد المصالحة التي قامت بها واشنطن ، أعلن الطرفان ـ مصر وإسرائيل ـ عن إستئناف المفاوضات وقد توجه إلى مصر فعلاً « وفد من رجال القانون ، برئاسة المستشار القانوني للحكومة ، من أجل إستئناف محادثات الحكم الذاتي يوم ٢٧/٧/١٩٨٠ » (ر . إ . إ ، ٢٧ و٢٨/ ١٩٨٠ ، العدد ٢١١٧ ، ص ٧) .

في ذلك الوقت كان الخلاف حول موضوع الأمن في مناطق الحكم الذاتي في أوجه بين مصر وإسرائيل التي كانت تطالب بأن يكون الأمن الداخلي والخارجي تحت مسؤوليتها فقط ، في حين كانت مصر تطالب بأن يكون الأمن الداخلي في يد الفلسطينيين إنفسهم . وما أن بدأ رجال القانون الإسرائيليون والمصريون عقد جلساتهم في القاهرة ، للتمهيد لعقد جلسات المفاوضات بين الوفود الرسمية ، حتى أنتشر خبر قانون القدس ، الذي قدمته عضو الكنيست غيئولا كوهين ، الأمر الذي دعا بعض المسؤولين السياسيين في مصر إلى التهديد بوقف مفاوضات الحكم الذاتي ، فقد صرح الرئيس السادات « أن المصادقة على قانون القدس في الكنيست ، يناقض نص وروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأن الخلاف بين إسرائيل ومصر في موضوع القدس بالغ الخطورة» (ر . إ . إ ، ٣٠ و٣١/ ٧ / ١٩٨٠ ، العدد ٢١٢٠ ، ص ٤) .

وعقب وزير خارجية مصر كمال حسن علي بقوله « إن مصر تدرس إمكانية تعليق المفاوضات وإستدعاء سفيرها من تل ـ أبيب إذا صادق الكنيست على قانون القدس» (**المصدر نفسه**) .

وقد حدد السادات الهدف المصري من إقامة الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقال : « إن معنى الحكم الذاتي إنهاء الإحتلال الإسرائيلي ، وإنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي والمدني ، وذلك بعد ثلاث سنوات ، كفترة إنتقالية ، حيث يجب على الفلسطينيين أن ينضموا إلى المفاوضات ، وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم » (« **معاريف** » ، ٢٣/٧/١٩٨٠) . ففي تعليق الصحيفة نفسها على خطاب السادات ، جاء : « اتخذ السادات موقفاً واضحاً ، مطالباً بإزالة المستوطنات الإسرائيلية في « المناطق » ، ووصفها بأنها غير شرعية ، وهذا ينطبق أيضاً على المستوطنات التي ستقام لاحقاً وليس هناك مفر من إزالتها » .

وقد اعترف السادات بأن المفاوضات تواجه صعوبات ، « وأن الهوة بين الموقفين عميقة ، وأعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وإن إي تغيير في وضعها باطل وملغى»(**المصدر نفسه**) .

والجدير بالذكر إن مصر لم تجمد المفاوضات بقرار رسمي ؛ حيث أن تجميدها كان منذ شهر إيار ولم تجدد رسمياً . وقد كان هدف رجال القانون من أعضاء الوفود إعداد أرضية لبدء المفاوضات ، « وبسبب إتجاه الكنيست لإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ، وبسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية الإستيطانية في الضفة ، أوقفت المفاوضات ، وإن الجلسات التي عقدت في القاهرة لا تتعدى بحث المسائل الإدارية تمهيداً للقاء الوفود في الشهر القادم في الإسكندرية » (ر . إ . إ ، ١٣ و١٤ / ٧ / ١٩٨٠ ، العدد ٢١٠٥ ، ص ٣) .

بعد ذلك ، أرسلت مصر مذكرة من السادات إلى بيغن بواسطة السفير الإسرائيلي في القاهرة ، الياهو بن اليسار ، تتضمن الموقف المصري كما حدده السادات في خطابه في ٢٣/٧/١٩٨٠ بمناسبة عيد الثورة المصرية .

الرسائل المتبادلة

بعد رسالة السادات إلى بيغن بصدد قضية القدس ، والتي ضمنها رأيه في إقرار الكنيست قانون ضم القطاع الشرقي من المدينة إلى إسرائيل ، بعث بيغن برسالة إلى السادات ، رافضاً حججه جملة وتفصيلاً . وفيما يلي تلخيصاً لرسالة بيغن : « أخذ بيغن على الرئيس المصري تاييد بلاده قرارات الأمم المتحدة المناهضة لإسرائيل ، والبيانات غير الودية

التي صدرت عن مسؤولين مصريين أو عن صحف مصرية ... أما بالنسبة للقدس ، فإن سيادتين في مدينة واحدة أمر يصل إلى التقسيم ، وهذا ليس ممكناً ... إن القدس كانت ، وهي الآن ، وستكون واحدة تحت السيادة الإسرائيلية وهي العاصمة غير القابلة للتقسيم ... وإيا يكن من يعلن إن الأعمال المتعلقة بالسيادة التي يقوم بها برلمان ديمقراطي لاغية وباطلة ، فإن بيانه هو يكون لاغياً وباطلاً في ذاته ، وينطبق الشيء نفسه على مستوطناتنا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، وهي قانونية ومشروعة ، وهي جزء أساسي من أمننا الوطني ولن تفكك أي منها أبداً » (« **النهار** » ، ١٤ / ٨ / ١٩٨٠) .

وقد الحق بيغن برسالته ثلاثة نصوص أخرى : الأول نص رسالته حول القدس إلى الرئيس جيمي كارتر بعد توقيع أتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ؛ والثاني : القانون الإسرائيلي الصادر عام ١٩١٧ حول حماية الأماكن المقدسة في القدس ؛ والثالث نص القانون الإسرائيلي الجديد بشأن القدس .

وعلى أثر نشر نص الرد الإسرائيلي ، سارعت مصر إلى نشر نص رسالة السادات التي تلخصت بالتالي : التزام مصر بنصوص اتفاقيات كامب ديفيد ؛ رفض مصر الإجراءات الإسرائيلية من جانب واحد تحدياً للإجماع العالمي فيما يتعلق بالقدس وبالمستوطنات ، وركزت على حقوق العرب والمسلمين التاريخية في القدس ، مع إبقاء مختلف وظائف المدينة موحدة ؛ كذلك يجب أن توقف إسرائيل جميع النشاطات الخاصة بالمستوطنات وإزالة كل ما اقيم منها في الضفة الغربية وغزة ، إضافة إلى إزالة كل المستوطنات في الأراضي المحتلة الأخرى (**المصدر نفسه**) .

وكان رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض ، يوسف بورغ ، قد أعلن « أنه يتوقع إن يصل المبعوث الإميركي صول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط ، للقيام بما يشبه مهمة المكوك بين مصر وإسرائيل ، في أواسط آب ،رغم تبادل الرسائل في الفترة الأخيرة » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٨/٦) .

وعلى الرغم من الهوة الشاسعة بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، وإستحالة الوصول إلى إتفاق بشأن الحكم الذاتي حالياً ، فإن المتتبع للاحداث يدرك أن الرئيس المصري يستغل ، مؤقتاً ، الخطوات الإسرائيلية ، مثل قانون القدس ، ونقل مقر رئيس الحكومة إلى القطاع الشرقي منها ، وإقامة المستوطنات ، لرفض مفاوضات الحكم الذاتي ، ليس بشكل كامل و الى الأبد ، بل لفترة يمكن أن تحدد بانتخابات الرئاسة الأميركية ، وتبدل النظام الحالي في إسرائيل . وهذا يعني ، بحسب تقدير الجانب المصري ، أن الضغط الذي سيمارس ضد إسرائيل ، سيكون أكثر فاعلية . فالرئيس الاميركي القادم لن يقع تحت تهديد الاصوات اليهودية في الولايات المتحدة ؛ كما أن النظام في مصر يعتقد أن التعامل مع سلطة جديدة في إسرائيل ، بقيادة حزب العمل الذي يؤمن بتسوية إقليمية ، سيكون أسهل . ولكن الهدف المصري من تعليق المفاوضات ، ومن التصلب في موقفه ، هو الألتفاف حول الموقف العربي . فهناك عدة أنظمة عربية تريد إعطاء السادات مبرر الإستمرار ، وتريد منه إعطاءها مبرر الدخول في معاهدة السلام أو مباركتها . ومن هنا ، فإن موقف النظام المصري سيضطر بعض الأنظمة العربية إلى إعادة تقيم الموقف ، ومنحه الدعم السياسي والمادي ، كل حسب تقديراته ومبرراته وغاياته ؛ فمثل هذه الأنظمة لا يمكن أن تعيد السادات إلى الصف العربي بتأيدها له ، بل ستكسبه مزيداً من الوقت ومزيداً من الدعم السياسي والمادي العربي الذي افتقر إليه ، وبعد ذلك سيعود السادات ، بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية ، إلى مساره ذاته منذ زيارته للقدس ، وسيعود مسلسل التنازلات من جديد . فهو يعلم إن السيادة الإسرائيلية والقانون طبقا ، منذ عام ١٩٦٧ ، على القطاع الشرقي من مدينة القدس ، وكان الأجدر به ألا يوقع اتفاقية لا تتضمن نصاً مباشراً حول القدس . فالصعوبات التي يشير إليها النظام المصري موجودة وقائمة منذ عام الهزيمة سنة ١٩٦٧ .

قانون القدس

بينما كان مجلس الأمن يبحث موضوع القدس ومكانتها ، وينشر الفاتيكان وثيقة بهذا الشأن ، « قررت اللجنة القانونية التابعة للكنيست ، تحويل مشروع القانون الخاص الذي تقدمت به غيئولا كوهين بشأن القدس ، إلى الكنيست للقراءة الأولى » (ر . إ . إ . ، ٦/٣٠/ و١٩٨٠/٧/١ ، العدد ٢٠٩٥ ، ص٣) . وكان مشروع القرار هذا قد قدم

للكنيست منذ شهر ، وأقرت اللجنة تحويله إلى الكنيست باغلبية الأصوات .

وفيما يلي نص مشروع قانون القدس كما قدمته عضو الكنيست غيئولا كوهين : « القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل ، ومكان الإقامة الدائم لرئيس الدولة ورئيس الكنيست ورئيس الحكومة ، ومقر محكمة العدل العليا » (ر . إ . إ . ، ٢٩ و١٩٨٠/٧/٣٠ ، العدد ٢١١٩ ، ص ٣) . هذا نص مشروع القانون قبل إدخال تعديلات عليه . أما صيغته النهائية بعد إقراره في القراءة الأولى ، فهو كما يلي :

« ١ ـ القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل .

« ٢ ـ مقر رئيس الدولة ومقر رئيس الكنيست ورئيس الحكومة ومحكمة العدل العليا .

« ٣ ـ حماية الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس آخر ، ومن أي شيء من شأنه المساس بحرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة .

« ٤ ـ تحرص الحكومة على تنمية وإزدهار القدس ، وتوفير الرخاء لسكانها ، عن طريق تخصيص موارد خاصة ، ولا سيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس ، تصادق عليها اللجنة المالية التابعة للكنيست » (**المصدر نفسه**) .

وقد أقر القانون في الكنيست في جلسة ١٩٨٠/٧/٣٠ ، بعد اتفاق تم سلفاً بين المعراخ والليكود حول صيغته النهائية . وكانت نتيجة التصويت على مشروع القانون ، في القراءة الأولى في الكنيست : ٦٥ ضده و١٢ معه ، وتغيب ٤٣ عضواً عن التصويت . وقد عارضه اعضاء حزب مبام ، وعضو الكنيست يوسي سريد من حزب العمل ، (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) .

والجدير بالذكر أن زعيم المعارضة بيرس قد صوت لصالح القانون « مع أن رابين وحاييم بار ـ ليف ، وأبا ايبن وأوره نمير من المعراخ ، تغيبوا ، ومن المفدال تغيب ابراهام ملاميد ، ومن ليكود تغيب بعض اعضاء حزب الأحرار ، مثل إبرهام كاتس وابرهام شرير ، كما تغيب عيزر وايزمن » ، (**المصدر نفسه**) .

وخلال النقاش في الكنيست ، حذر اوري افنيري « من قلة مصابة بجنون التعصب ، قد تقود إلى تدمير الهيكل الثالث ، مثل الذين قادوا في حينه إلى تدمير الهيكل الثاني ، وأن الكنيست يعلن الحرب على العالم الإسلامي » (« **هارتس** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) . هذا ، إضافة إلى معارضة جميع أعضاء الحزب الشيوعي وأعضاء حركة « السلام الآن » .

لقد وقعت عملية إقرار مشروع قانون القدس ، بينما كانت الجمعية العامة تناقش ، في جلستها الطارئة ، المشكلة الفلسطينية ، وقد ساد اعضاء الكنيست اعتقاد مفاده « أن ليس أمام إسرائيل سوى التكتل والألتفاف حول هذا الأقتراح ، وذلك لعدم ترك مجال للشك بالنسبة لمدى الاتفاق القومي بشأن وحدة القدس ومكانتها التي لا تتزعزع كعاصمة لدولة إسرائيل » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٧/٢٣) .

ردود الفعل على قانون القدس

أحدث قانون القدس ، الذي اقره الكنيست ، موجة عنيفة من ردود الفعل في الدول العربية والإسلامية ودول العالم ، ولا زالت ردود الفعل هذه تتوالى ضده .

فقد بعث وزير خارجية الولايات المتحدة ، أدموند ماسكي ، بمذكرة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، أبدى فيها « احتجاجه الشديد على نية رئيس الحكومة نقل مقر رئاسة الحكومة إلى القدس الشرقية بعد إقرار قانون القدس ، وقد صادق على هذه المذكرة الرئيس كارتر » (« **المصدر نفسه** » ، ١٩٨٠/٧/٢٤) . وتعتبر هذه المذكرة تجسيداً لغضب الإدارة الاميركية بالنسبة لقانون القدس وباقي الإجراءات المترتبة عليه .

وفي حديث آخر للوزير ماسكي مع بعض أعضاء الكونغرس ، قال : « أن قرار إسرائيل بضم القدس قد أثاره . وحذر من أن يلحق القرار ضرراً بعلاقات إسرائيل مع دول العالم التي قد تحذو حذو فنزويلا ، وتنقل سفاراتها من القدس » (ر . إ . إ . ، ٢٨ و١٩٨٠/٧/٢٩ العدد ٢١١٨ ، ص ٤) .

وكان سفير فنزويلا قد ابلغ وزارة الخارجية الإسرائيلية قرار بلاده نقل سفارتها من القدس إلى تل ـ أبيب ، وذلك بعد إقامتها ١٢ سنة في القدس . وثمة مخاوف في إسرائيل ، « من أن تشكل خطوة فنزويلا هذه كرة ثلجية ، تؤدي إلى تراجع دول أميركا

اللاتينية عن تأييد إسرائيل » (**المصدر نفسه**)

وقد أعرب زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ الاميركي ، روبرت بيرد ، « عن شكوكه فيما إذا كان على الموظفين الاميركيين زيارة رئيس الحكومة في ديوانه في القدس الشرقية ... وأن الولايات المتحدة لا تعترف بضم القدس الشرقية ، كما أن معظم الدول لا تعترف بهذا الضم » (د . إ . إ . ، ٦ و٧/٨/١٩٨٠ ، العدد ٢١٢٦ ، ص ١٢) . وقد وصف بيرد أعمال إسرائيل بالنسبة لما يتعلق بوضع القدس بإنها ضيقة النظر وتتنافى ومصالح السلام في المنطقة .

من جهة ثانية ، « صادق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار دان إسرائيل للأعمال التي تقوم بها لتغيير وضع القدس ، ودعا إلى وقف الاحتلال المستمر للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية . وصوتت إلى جانب هذا القرار ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن ، بينما أمتنعت الولايات المتحدة » (**المصدر نفسه** ، ٣٠/٦/ و ١/٧/١٩٨٠ ، العدد ٢٠٩٥ ، ص ٥) . ولم تستعمل الولايات المتحدة حق النقض كما كانت تأمل إسرائيل .

المعارضة الإسرائيلية

تلخصت المعارضة الإسرائيلية لقانون القدس ونقل مقر رئيس الحكومة إلى القطاع الشرقي من المدينة ، بعدة أصوات . فقد عارض هذا القانون رئيس بلدية القدس ، تيدي كوليك ، حيث قال : « انني آسف لهذا القانون برمته ، وأعتقد أننا ، بوجه الإجمال ، لن نجني الخير من قانون كهذا... »(**المصدر نفسه** ،٢٩ و٣٠/٧/١٩٨٠ ، العدد ٢١١٩ ، ص ٤) .

وفي مقابلة مع محطة إذاعة المانيا الغربية الرسمية ، قال رئيس بلدية القدس تيدي كوليك : « أن قانون القدس عمل سخيف وعاطفي و [أنه] سيسبب صعوبات لإسرائيل ، وأن نقل مقر رئيس الحكومة إلى القدس الشرقية ، خطوة تفتقر للتفكير الجدي والكافي » (**المصدر نفسه** ، ٨ و٩/٨/١٩٨٠ ، العدد ٢١٢٨ ، ص ٦) .

وقد أبدى رئيس مجلس كبار حكماء التوراة ، الحاخام العيزر شاخ ، معارضته لقانون القدس « وحذر اعضاء الكنيست من كتلة « اغودات يسرائيل » من التصويت الى جانب القانون » (**المصدر نفسه**) .

الدول الإسلامية

اعدت الدول الإسلامية ، بإستثناء الأحتجاجات الرسمية وغير الرسمية والشكليات والخطب والمقالات ، أعدت في الأمم المتحدة « مشروع قرار جديد ، يدعو لفرض عقوبات على إسرائيل ، إذا لم تنفذ قرار مجلس الأمن ، بخصوص القدس حتى ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٠ » (**المصدر نفسه** ، ١٢ و١٣/٨/١٩٨٠،العدد ٢١٢٩،ص٣) .والجدير بالذكر إن الدول العربية تحاول تحديد تاريخ ١٥ تشرين الثاني كموعد إنذار لقبول إسرائيل قرارات مجلس الأمن ، وكانت الجمعية العامة قد أقرت بأن على إسرائيل تنفيذ القرارات في هذا الموعد . والمعروف أن الولايات المتحدة قررت إستعمال حق النقض في حالة إتخاذ قرار يفرض عقوبات على إسرائيل .

مكرم يونس

Palestine Affairs

No. 106, September 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسًا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية
٧٥٠ درهمًا في ج.ع.ل
٧٥٠ درهمًا في المغرب